الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البـــواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

الموضوع :

دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

من إعداد : الطالبة

رفيق بودربالة

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور

عبود زرقين

أعضاء اللجنة:

د. نورالدين زعيبط	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د عبود زرقين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مقررا
د.عامر عيساني	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة باتنة	عضوا
د. العبيدي مصاوات	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الوادي	عضوا
د. عبد المالك بضياف	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة قالمة	عضوا
د. نصر الدين عيساوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2016 – 2017

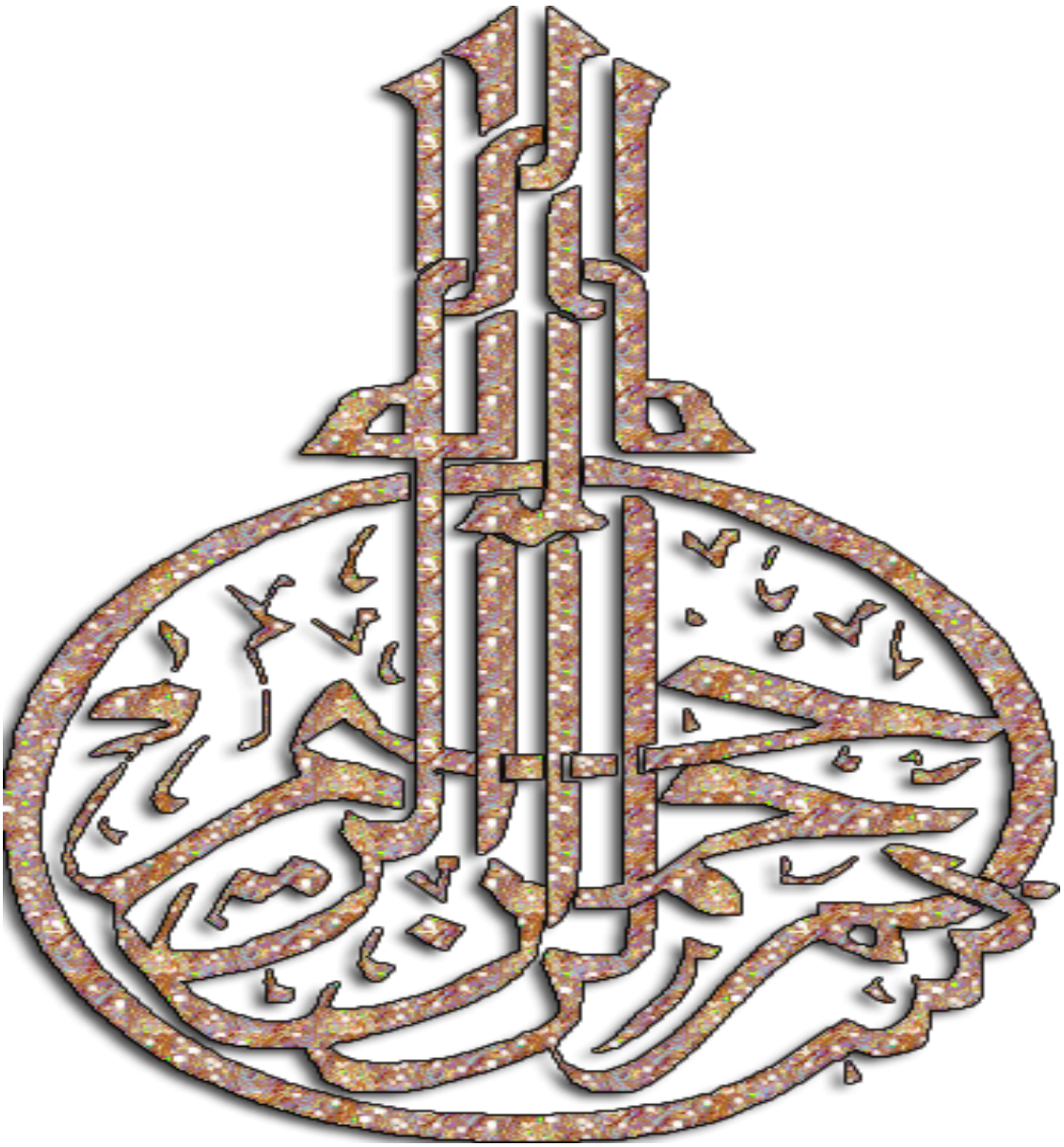

[فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين]

سورة التوبة الآية: 02.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد و لك الشكر كله

الحمد لله على ما أفاض به علينا من نعم، فشكر المنعم واجب، اللهمَّ لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، لك الحمد عدد الكائنات، وملء الأرض والسموات.

و عملا بالحديث الصحيح، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

فانه يسرني أن أتوجه بأسمى عبارات التقدير و الاحترام،

للأستاذ المشرف: أ.د زرقين عبود على كل المجهودات التي بذلها، و على دعمه المتواصل لإنجاح و إتمام هذه الأطروحة.

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مد يد المساعدة .

رفيق

بودربالة

الإهداء:

إلى والـــــدي الحبيـــــب..... أستاذي الأول في الحيـــاة

إلى والـــــــدتي الحبيبـــة..... نبع الحنان الذي لا ينضب

إلى زوجتـــــــــي و أولادي..... بهجـــة و نـــور حياتـــي

إلى إخـــــوتي الأعـــــزاء..... أملا في مستقبل سعيـــد

إلى جميع الأهـــل والأقارب..... نحو رقي وسمو في حياتنا

إلى أجـــــــــــــدادي .....فخـــــرا واعتـــــــزازا

إلى كل من يعمـــــل عمـــلا ..... فيتقنه جودة وإيمانـــــا

رفيق

بودربالة

فهرس المحتويات

المحـــــــتويات	الصفحة
فهرس المحتويات.....	I
فهرس الجداول.....	XVI
فهرس الأشكال.....	XX
الإطار العام للدراسة	أ- ل
تمهيد.....	ب
أولا)- طرح الإشكالية.....	ج
ثانيا)- أهمية الدراسة.....	د
ثالثا)- أهداف الدراسة.....	د
رابعا)- دوافع الدراسة.....	ه
خامسا)- فرضيات الدراسة.....	و
سادسا)- حدود الدراسة.....	ز
سابعا)- منهج وأدوات الدراسة.....	ز
ثامنا)- الدراسات السابقة.....	ح
تاسعا)- تقسيمات الدراسة.....	ي
عاشرا)- صعوبات الدراسة.....	ل

الفصـــــل الأول: الإطـــار النظـــري للسياحـــــة	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية السياحة.....	03
المطلب الأول: تعريف السياحة	03
المطلب الثاني: مراحل تطور السياحة	05
الفرع الأول: مرحلة العصر البدائي.....	06
الفرع الثاني: عصر الآلة (عصر سياحة الأغنياء).....	07
الفرع الثالث: مرحلة العصر الحديث.....	09
المطلب الثالث: أنواع السياحة.....	10
الفرع الأول: حسب معيار الحدود السياسية.....	10
الفرع الثاني: حسب معيار مدة الإقامة.....	11
الفرع الثالث: حسب معيار الغرض.....	11
الفرع الرابع: حسب معيار وسائل النقل والمواصلات.....	13
الفرع الخامس: حسب معيار أماكن النوم.....	14
الفرع السادس: حسب معيار المكان الذي يتوجه إليه السياح.....	15
الفرع السابع: حسب المعيار الاجتماعي.....	16
المطلب الرابع: الأهمية المختلفة للسياحية.....	17

المبحث الثاني: أسس السياحة	20
المطلب الأول: الطلب والعرض السياحي.....	20
الفرع الأول: الطلب السياحي.....	20
الفرع الثاني : العرض السياحي.....	30
المطلب الثاني: التسويق السياحي	36
الفرع الأول: ماهية التسويق السياحي.....	36
الفرع الثاني: أنواع الأسواق السياحية.....	37
الفرع الثالث: متغيرات السوق السياحية.....	39
الفرع الرابع: الفرص التسويقية المتاحة في السوق السياحية.....	40
المطلب الثالث: الإنفاق والدخل السياحي	42
الفرع الأول: الإنفاق السياحي.....	42
الفرع الثاني: الدخل السياحي.....	44
المطلب الرابع: الاستثمار السياحي و إستراتيجيته.....	49
الفرع الأول: ماهية الاستثمار السياحي.....	50
الفرع الثاني: استراتيجيات الاستثمار السياحي.....	50
المبحث الثالث: مكونات السياحة	53
المطلب الأول: البنية التحتية للفندقة السياحية.....	53

الفرع الأول: الفنادق السياحية.....	53
الفرع الثاني: القرى السياحية.....	56
الفرع الثالث: المخيمات السياحية.....	56
المطلب الثاني: الخدمات السياحية.....	57
الفرع الأول: محتوى الخدمات السياحية.....	57
الفرع الثاني: أنواع الخدمات السياحية.....	58
المطلب الثالث: وكالات السياحة و السفر.....	61
الفرع الأول: ماهية وكالات السياحة و السفر.....	61
الفرع الثاني: تقسيم وكالات السياحة والسفر.....	62
الفرع الثالث: أهمية شركات ووكالات السياحة والسفر.....	64
المطلب الرابع: المنظمات السياحية وصناعة السياحة.....	65
الفرع الأول: المنظمات السياحية الدولية.....	65
الفرع الثاني: صناعة السياحة.....	67
خلاصة الفصل.....	69
الفصل الثاني: التنمية السياحية كقاطرة أمامية للتنمية المستدامة	**70**
تمهيد.....	71
المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية السياحية.....	72

المطلب الأول: تعريف التنمية السياحية وعناصرها	72
الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية.....	72
الفرع الثاني: عناصر التنمية السياحية.....	74
المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية وجوانبها.....	74
الفرع الأول: أهداف التنمية السياحية.....	74
الفرع الثاني: جوانب التنمية السياحية.....	76
المطلب الثالث: متطلبات التنمية السياحية وعوامل نجاحه.....	78
الفرع الأول: متطلبات التنمية السياحية.....	78
الفرع الثاني: عوامل نجاح التنمية السياحية.....	81
المطلب الرابع: أنماط التنمية السياحية و معوقاتها	82
الفرع الأول: أنماط التنمية السياحية.....	82
الفرع الثاني: معوقات التنمية السياحية.....	84
المبحث الثاني: ماهية التنمية والتنمية المستدامة.....	86
المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	86
الفرع الأول: ماهية التنمية.....	86
الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية	89
الفرع الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.....	92

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	96
الفـرع الأول: نشأة التنمية المستدامـة.....	96
الفـرع الثاني: ظروف تحقيـق التنمية المستدامة.....	97
الفـرع الثالـث: مفهـوم التنمية المستدامـة.....	99
المطلـب الثالـث: أهـداف التنميـة المستدامـة ومبادئـها	102
الفـرع الأول: أهـداف التنميـة المستدامـة.....	102
الفـرع الثانـي: مبـادئ التنميـة المستدامـة.....	105
المطلـب الرابـع: أبعاد و مؤشـرات التنمية المستدامة.....	107
الفـرع الأول: أبعاد التنمية المستدامـة.....	107
الفـرع الثانـي: مؤشرات التنميـة المستدامـة.....	113
المطلـب الخامـس: جهـود التنمية المستدامـة وتحدياتـها	115
الفـرع الأول: جهـود تحقيـق التنميـة المستدامـة.....	115
الفـرع الثانـي: تحديـات التنميـة المستدامـة.....	119
المبحث الثالـث: صناعة السياحة وتحقيق مبدأ الاستدامة.....	121
المطلـب الأول: ماهية التنمية السياحيـة المستدامـة.....	121
الفـرع الأول: مبـدأ الاستدامـة فـي التنميـة السياحيـة.....	121
الفـرع الثانـي: تعريـف التنميـة السياحيـة المستدامـة.....	122

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية المستدامة ومبادئها	123
الفرع الأول: أهداف التنمية السياحية المستدامة.....	123
الفرع الثاني: مبادئ التنمية السياحية المستدامة.....	126
المطلب الثالث: أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة ومؤشراتها	128
الفرع الأول: أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة.....	128
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	130
المطلب الرابع: أهمية التنمية السياحية المستدامة و المقترحات المساهمة في دعمها	131
الفرع الأول: أهمية التنمية السياحية المستدامة	132
الفرع الثاني: المقترحات المساهمة في دعم التنمية السياحية المستدامة.....	133
المبحث الرابع:السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة.....	136
المطلب الأول: ماهية السياحة البيئية.....	136
الفرع الأول: تعريف السياحة البيئية.....	137
الفرع الثاني: أنواع السياحة البيئية.....	138
الفرع الثالث: استدامة السياحة البيئية.....	141
المطلب الثاني: أهمية السياحة البيئية.....	142
الفرع الأول: أهميتها من خلال الجانب الاقتصادي	143
الفرع الثاني: أهميتها من خلال الجانب الاجتماعي	143

الفـــرع الثالـــث: أهميتـــها من خـــلال الجانـــب الثقافـــي.....	144
المطلـــب الثالـــث: المحميات الطبيعية ودورها في السياحة البيئية.....	145
الفرع الأول: ماهيـــة المحميـــات الطبيعيـــــة.....	145
الفـــرع الثانـــي: أنـــواع المحميـــات الطبيعيـــة.....	147
المطلـــب الرابـــع: التدريـــب والسياحـــة البيئيـــة.....	148
الفـــرع الأول: ماهيـــة التدريـــب.....	148
الفـــرع الثانـــي: تأهيـــل وتدريـــب المـــوارد البشريـــة فـــي مجـــال السياحـــة البيئيـــة....	151
خلاصة الفصـــــل.....	154
الفصل الثـــالث: المسيرة التنموية للقطـــاع السياحـــي في الجزائر وأفاق تنميته	**155**
تمهيد.....	156
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.....	157
المطلـــب الأول: المقومـــات السياحيـــة الطبيعيـــة في الجزائـــر.....	157
الفـــــرع الأول: الموقـــع الجغرافـــي.....	157
الفـــرع الثانـــي: الأقاليـــم التضاريسيـــة في الجزائـــر.....	158
الفـــرع الثالـــث: الأقاليـــم المناخيـــــة في الجزائـــر.....	163
المطلب الثاني: المقومـات السياحيـة التاريخيـة والحضاريـة للجزائر.....	163

الفرع الأول: أهم الحضارات المتعاقبة على الجزائر.....	164
الفرع الثاني: أهم المتاحف الثقافية في الجزائر.....	167
الفرع الثالث: أهم المحميات والمواقع التاريخية في الجزائر.....	170
المطلب الثالث: التجهيزات والهياكل السياحية في الجزائر.....	174
الفرع الأول: خدمات النقل والمواصلات.....	174
الفرع الثاني: خدمات الاتصالات.....	175
المبحث الثاني: القطاع السياحي الجزائري عبر المراحل التنموية.....	176
المطلب الأول: القطاع السياحي خلال الفترة (1962- 1969).....	176
الفرع الأول: وضعية القطاع السياحي للجزائر خلال الفترة (1962- 1966)..	176
الفرع الثاني: القطاع السياحي خلال المخطط الثلاثي الأول.....	178
المطلب الثاني: القطاع السياحي خلال الفترة (1970- 1979).....	179
الفرع الأول: القطاع السياحي خلال المخطط الرباعي الأول.....	179
الفرع الثاني: القطاع السياحي خلال المخطط الرباعي الثاني.....	181
الفرع الثالث: القطاع السياحي خلال المرحلة التكميلية: (1978- 1979)	183
المطلب الثالث: القطاع السياحي خلال الفترة (1980- 1989).....	183
الفرع الأول: القطاع السياحي خلال المخطط الخماسي الأول.....	183
الفرع الثاني: القطاع السياحي خلال المخطط الخماسي الثاني.....	184

المطلب الرابع: القـطاع السياحـي خـلال الفتـرة (1990- 1999)	186
الفـرع الأول: خوصصـة المؤسسات السياحـية	186
الفـرع الثانـي: طاقـــات الإيواء	188
الفرع الثالث: تطور السياح الوافدين إلى الجزائر	190
المطلب الخامس: القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015)	191
الفرع الأول: هياكل الاستقبال في الجزائر	192
الفرع الثاني: التدفقات السياحية في الجزائر	196
المبحث الثالث: تشخيص معوقات تنمية القطاع السياحي وآفاق النهوض به.....	199
المطلب الأول: أهم معوقـات القطاع السياحـي في الجزائـر	199
المطلب الثاني: برامج الاستثمارات السياحية من أجل تنمية السياحة في الجزائر.....	207
المطلب الثالـث: جهـود الدولة فـي تطوير القطاع السياحي.....	211
المبحث الرابع: مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.....	214
المطلب الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.....	214
المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل.....	216
المطلب الثالث: مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات.....	218
المطلب الرابع: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق الإيرادات.....	220

خلاصة الفصل.....	222
الفصل الرابع: التجربة السياحة في الأردن	223
تمهيد.....	224
المبحث الأول: المقومات السياحية في الأردن.....	225
المطلب الأول: المقومات السياحية الطبيعية في الأردن.....	225
الفرع الأول: الموقع الجغرافي.....	225
الفرع الثاني: التضاريس.....	226
الفرع الثالث: المناخ.....	227
المطلب الثاني: المقومات التاريخية والحضارية في الأردن.....	228
الفرع الأول: القصور الإسلامية.....	229
الفرع الثاني: القلاع الإسلامية.....	230
الفرع الثالث: المقامات الدينية.....	231
الفرع الرابع: المتاحف.....	236
المطلب الثالث: المرافق والخدمات والتسهيلات السياحية في الأردن.....	238
الفرع الأول: خدمات النقل والمواصلات.....	238
الفرع الثاني: خدمات الإيواء السياحية في الأردن.....	240
الفرع الثالث: الخدمات والتسهيلات السياحية المكملة لخدمات الإيواء...	246

المبحث الثاني: الحركة السياحية في الأردن.....	250
المطلب الأول: السوق العربي في السياحة الأردنية.....	254
المطلب الثاني: السوق الأوروبي والأمريكي في السياحة الأردنية.....	257
المطلب الثالث: السوق الأسيوي والإفريقي في السياحة الأردنية.....	264
المبحث الثالث: أهم القوانين والتشريعات السياحية في الأردن.....	269
المطلب الأول: قانون متطلبات الدخول إلى الأردن وشؤون الإقامة.....	269
الفرع الأول: متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأردن.....	269
الفرع الثاني: قانون الإقامة وشؤون الأجانب.....	270
الفرع الثالث: المتطلبات الصحية والأمنية عند دخول الأراضي الأردنية...	271
المطلب الثاني: نظام المنشآت الفندقية السياحية ونظام مكاتب وشركات السياحة والسفر.	271
الفرع الأول: نظام المنشآت الفندقية السياحية.....	272
الفرع الثاني: نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر.....	274
المطلب الثالث: نظام النقل السياحي المتخصص ونظام المطاعم والاستراحات السياحية.	276
الفرع الأول: نظام النقل السياحي المتخصص.....	277
الفرع الثاني: نظام المطاعم والاستراحات السياحية.....	279
المطلب الرابع: نظام أدلاء السياح ونظام هيئة تنشيط السياحة.....	281

الفـــرع الأول: نظام الإدلاء السياحيين.....	281
الفرع الثاني: نظـــام هيئـــة تنشيـــط السياحـــة.....	282
**المبحث الرابع: المردود الاقتصادي للسياحة في الأردن.....	285**
المطلب الأول: مساهمـة القطاع السياحي فـي خلق فرص عمل.....	285
المطلب الثاني: مساهمـة القطاع السياحي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي.....	288
المطلب الثالث: مساهمـة القطاع السياحي الأردني في ميزان المدفوعات.....	289
المطلب الرابع : مساهمـــة القطـــاع السياحـــي الأردنـــي في تحقيق الإيرادات.....	291
**المبحث الخامس: مقارنة مؤشرات القطاع السياحي لكل من الجزائر و الأردن.....	293
المطلب الأول: مقارنة المنشآت السياحية القائمة في كل من الجزائر والأردن.....	293
الفرع الأول: أهم المنشآت السياحية القائمة في الجزائر.....	293
الفرع الثاني: أهم المنشآت السياحية القائمة في الأردن.....	295
الفرع الثالث: المقارنة بين المنشآت السياحية في الجزائر والأردن.....	298
المطلب الثاني: مقارنة الحركة السياحية لكل من الجزائر والأردن.....	298
الفرع الأول : عدد السياح الوافدين لكل من الجزائر والأردن.....	298
الفرع الثاني: عدد النزلاء في الفنادق لكل من الجزائر والأردن.....	300
الفرع الثالث: عدد الليالي السياحية لكل من الجزائر والأردن.....	302

المطلب الثالث: مقارنة المردود الاقتصادي للقطاع السياحي لكل من الجزائر والأردن.....	304
الفرع الأول: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر و الأردن	304
الفرع الثاني: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل لكل من الأردن و الجزائر....	306
الفرع الثالث: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات لكل من الجزائر والأردن..	308
الفرع الرابع: مقارنة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر والأردن.....	310
خلاصـــــة الفصـــــل.....	312
الخـــاتمـــــة	313
أولا: نتائج الدراسة.....	314
ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات.....	315
ثالثا: توصيات الدراسة.....	318
رابعا: آفاق الدراسة.....	318
قائمـة المصادر و المراجع	320
الملخصات	334
الملخص باللغة العربية	335
الملخص باللغة الفرنسية.....	336
الملخص باللغة الإنجليزية.....	337

فهـــــــرس
الجـــــداول

فهـــــــرس الجـــداول

رقم	العـــــــــــــوان	الصفحـة
01	هياكل الاستقبال السياحي وتوزيعها الجغرافي حتى سنة 1966	176
02	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي الأول:(1967- 1969)	178
03	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول.....	180
04	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الثاني.....	182
05	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول.....	184
06	طاقات الاستقبال نهاية سنة 1989.....	185
07	تصنيف المؤسسات الفندقية حسب الفئات.....	187
08	عدد الأسرة والفنادق حسب الدرجة خلال الفترة 1990 – 1999.....	189
09	تطور طاقات الإيواء خلال الفترة 1991 – 1999.....	189
10	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999.....	190
11	تطور عدد الفنادق حسب تصنيفها خلال الفترة 2000-2014.....	192
12	تطور عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية خلال الفترة 2000- 2014.....	194
13	تطور عدد الفنادق حسب المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014.....	195
14	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2015	197
15	الاستثمار السياحي في الجزائر للفترة 2000-2015.....	209
16	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2015.....	215
17	تطور مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل خلال 2000- 2015.....	217

18	رصيد الميزان السياحي في الجزائر للفترة 2000– 2014	219
19	تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000– 2014	221
20	تطـور عـدد الفنـادق والأسـرة خـلال الفتـرة (2000–2015)	241
21	عدد الفنادق الموزعة حسب المناطق السياحية في الأردن لعام 2015	242
22	تطـور أنشطـة السياحـة خلال الفترة (2002–2015)	248
23	تطـور السيـاح الأجانـب الذيـن زاروا الأردن خلال الفترة (2000– 2015)	250
24	توزيع حركة المجموعات السياحية حسب مكان الإقامة لسنة 2015	252
25	أعداد السياح الوافدين إلى الأردن حسب وسيلة النقل لسنة 2015	253
26	عـدد النزلاء القادمين من دول الخليج في الفنادق الأردنية المصنفة خلال الفترة (2014–2015)	255
27	عدد النزلاء العرب في الفنـادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014–2015)	256
28	عـدد النزلاء الأوروبيين في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014–2015)	258
29	عدد النزلاء الأمريكيين في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014–2015)	262
30	عـدد النزلاء الآسيـويين في الفنـادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014–2015)	265
31	عدد النزلاء الأفارقة في الفنادق الأردنية المصنفة حسب جنسياتهم خلال الفترة (2014–2015)	268
32	تطـور العمالـة فـي القطـاع السياحـي خـلال الفتـرة (2000–2014)	287
33	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2014)	289
34	تطور الميـزان السياحـي في الأردن خـلال الفتـرة (2000–2014)	290
35	الإيرادات السياحية في الأردن خـلال الفتـرة (2003–2015)	291
36	طاقات الإيواء وتقسيمها حسب التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2012–2014)	294
37	طاقات الإيواء بكل أصنافها خلال سنتي (2014– 2015)	296

38	تطور الفعاليات السياحية في الأردن خلال سنتي (2014-2015)	297
39	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2015)	299
40	عدد سياح المبيت في الأردن خلال الفترة (2012-2015)	299
41	توزيع نزلاء الفنادق الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية خلال سنة 2014	300
42	عدد النزلاء في الفنادق الأردنية خلال الفترة (2014-2015)	301
43	توزيع الليالي السياحية في الجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2015	302
44	عدد الليالي السياحية في الأردن موزعة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2014-2015)	303
45	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن و الجزائر(2000-2014) ...	305
46	مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل لكل من الجزائر و الأردن خلال الفترة (2000-2014)	307
47	رصيد الميزان السياحي لكل من الجزائر والأردن (2000-2014)	309
48	مقارنة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر والأردن (2003-2015)	310

فهـــــــرس الأشكـــــال

فهـــــرس الأشكـــــــال

الرقم	العـــــــــــــــوان	صفحة
01	خصائص الطلب السياحي.....	24
02	أنواع الطلب السياحي	26
03	تأثير السعر بالطلب السياحي.....	27
04	تأثير الدخل بالطلب السياحي.....	27
05	العوامل المحددة للطلب السياحي.....	30
06	العلاقة بين السعر والعرض السياحي.....	33
07	العوامل المحددة للعرض السياحي.....	35
08	متغيرات السوق السياحية.....	41
09	وسائل الإنفاق السياحي.....	44
10	الحلقة المفرغة للفقر.....	93
11	توزيع الاستثمارات الفندقية حسب المناطق السياحية في الأردن.....	244
12	أنواع خدمات الإيواء في المدن الثلاثة الرئيسية.....	245
13	أبرز الجنسيات للسياح القادمين من الدول الأوروبية 2015.....	261
14	عدد النزلاء القادمين من الدول الأوروبية في الفنادق الأردنية المصنفة خلال الفترة 2014-2015.	261
15	عدد النزلاء القادمين من الدول الأمريكية في الفنادق الأردنية المصنفة خلال الفترة 2014-2015.	263
16	أبرز الجنسيات للسياح القادمين من الدول الأمريكية سنة 2015.....	264
17	أبرز الجنسيات للسياح القادمين من الدول الأسيوية سنة 2015.....	266
18	عدد النزلاء القادمين من الدول الآسيوية في الفنادق الأردنية المصنفة خلال الفترة 2014-2015.	267

الإطار العام
للدراسة

تمهيد

أصبح القطاع السياحي في الوقت الحالي ذلك القطاع الذي تراهن عليه أغلبية الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان الذي ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لما تحققه الإيرادات السياحية من نتائج معتبرة تتقارب أحيانا مع الإيرادات من المبادلات الزراعية والغذائية في بعض الدول وتفوق العوائد النفطية في دول أخرى، فإذا كان القطاع الصناعي والزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها جميع دول العالم في بناء اقتصادياتها ،فإن السياحة تأخذ المرتبة الثالثة باعتبارها تصنف ضمن قطاع الخدمات إذ تعتبر مصدر من مصادر العملة الصعبة وامتصاص البطالة، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لها وأصبحت مجال تنافس فيما بينها .

ولا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام. فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية. كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها .

أما البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لا سيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة؛ بل أهم من ذلك: الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها . وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل. ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءً من عملية التنمية الاقتصادية، نظراً للترابط

بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. والتنمية السياحة الناجحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية من أجل تنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها .

والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان ، فلقد سارعت خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير وتنمية القطاع السياحي في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتنويع الاقتصاد الوطني. حيث يعد هذا القطاع مصدرا هاما للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على التنمية الاقتصادية. كما يساعد قطاع السياحة على تطوير جميع القطاعات المترابطة والمتشابكة معه، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

وعلى الرغم من التجربة السياحية الرائدة لبعض الدول العربية في تطوير ونمو القطاع السياحي، إلا أن قطاع السياحي في الجزائر مازال يراوح مكانه وذلك لغياب الثقافة السياحية، وضعف الترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي الجزائري، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة له و انتهاج سياسيات سياحية غير واضحة المعالم .

أولا: طـــــرح الإشكاليـــــــة

بناء على ماسبق، وعلى ضوء ما تقدم يمكن بلورة وتحديد مجموعة من التساؤلات والتي تشكل في مجملها صياغة لمشكلة الدراسة حول مستقبل القطاع السياحي الجزائري في ظل الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية (SDAT 2025) ؟، وهل يمكن للقطاع السياحي أن يكون بديل تنموي لقطاع المحروقات في الجزائر؟

- هل تتوافر الجزائر على مقومات سياحية قادرة على جعلها وجهة سياحية عالمية؟ وما مدى إمكانية استغلال هذه المقومات السياحية لتطوير وتنمية القطاع السياحي؟

- ما مدى فعالية السياسات السياحية في المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المطبقة في الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي؟
- ما هي مشاكل ومعوقات تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الأردنية في تطوير وتنمية القطاع السياحي؟
- ما هي التوجهات المقترحة بشأن تنمية القطاع السياحي الجزائري في ظل الإستراتيجية الجديدة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 ؟

ثانيـــــا: أهميـــــة الدراســـــة إن تلك التساؤلات تدعوا إلى:

- أهمية البحث في مستقبل القطاع السياحي بالجزائر في ظل الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع السياحي وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و المسطرة من طرف السلطات المعنية، وما سوف ينجر عن ذلك من تحديات على مستوى هذا القطاع.
- إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي كقطاع متنامي مؤثر في اقتصاديات العديد من البلدان في العالم يعتمد بشكل كبير على الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري والتاريخي.
- توضيح مدى أهمية الإمكانيات والمقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر إذا تم استغلالها في تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة توضيح أنه بإمكان القطاع السياحي الجزائري أن يحقق النمو والتطور الاقتصادي كقطاع تنموي بديل لقطاع المحروقات ،إذا رافق ذلك سياسات اقتصادية وسياحية يراعي فيها العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والخارجية المستجدة التي يمكن أن تعصف بالجهود المبذولة، كونها تسير على مخطط بعيد المدى في إطار المنظور الجديد للعصر الحديث، عصر العولمة والاقتصاد العالمي.

ثالثـــــا: أهـــداف الدراســـــــة

من جملة الأهداف التي يسعى إليها البحث نذكر:

1-إظهار الميزة السياحية للجزائر ومكانتها في السياحة الدولية

2-إبراز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3- محاولة تقييم أداء السياسات السياحية المطبقة في القطاع السياحي الجزائري خلال فترة الدراسة وانعكاساتها على نمو وتطوير القطاع السياحي .

4-محاولة تسليط الضوء على التجربة السياحية الأردنية في تطوير القطاع السياحي وإمكانية الاستفادة منها .

5-استشراف لآفاق التنمية السياحية في الجزائر في ظل الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 من خلال التعرف على المشاكل والمعوقات التي واجهت القطاع السياحي في الجزائر عبر مراحل مختلفة من التنمية، وإمكانية تطويره خلال المراحل المقبلة فضلا عن محاولة وضع لبعض السياسات التي من شأنها تحقيق هدفين أساسيين: .الأول يكمن في تخفيض من حدة المشاكل التي تواجه السياحة الجزائرية ،والتي لم تصل الدولة حتى الآن إلى التغلب عليها . والثاني يكمن في إعادة بعث عملية التنمية السياحية من جديد وفقا للمعطيات الوطنية والدولية المستجدة.

رابعـــــــا: دوافـــــع الدراســـــــة

هناك دوافع وأسباب تقودنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية، فضلا عن أهميته هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

أ- الأسبـــاب الموضوعيـــــة:

1-الاهتمام المتزايد بالسياحة العالمية من قبل مختلف البلدان في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.وذلك بتسليط الضوء على إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الحيوية خاصة بالنسبة للجزائر التي تسعى لتحقيق الطموحات الواسعة نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2-سعي الجزائر لإيجاد بديل تنموي لقطاع المحروقات في المستقبل حيث يشكل القطاع السياحي إحدى البدائل المتاحة لاحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني.

3-رغم الجهود والإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر مقارنة بالنتائج التي حققتها السياحة الأردنية فإن القطاع السياحي الجزائري مازال لم يلق الاهتمام المناسب من قبل السلطات العمومية.

4-محاولة إبراز ما أفرزته الجهود التنموية في الجزائر من إخفاقات وإبراز دافعية الدراسة في مناقشة إشكالية العلاقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية، والدور الذي سوف يلعبه القطاع السياحي وفق للمعطيات الدولية والوطنية المستجدة لبعث عملية التنمية من جديد وبشكل دائم.

ب- الأسبـــاب الذاتيـــــة:

الميول الشخصية للباحث في المواضيع المتعلقة بالتنمية السياحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، مما يسمح لنا من الاطلاع والتعمق والتحليل وبالتالي التخصص البحثي ومواصلة المساهمة في إثراء البحث العلمي فيما يخص السياحة والتنمية السياحية بالقدر الكاف.

خامســـــــا: فرضيات الدراســـــة

صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات العامة نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المعتمدة في البحث وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1-لا توجد إستراتيجية تنموية واضحة المعالم في مجال الصناعة السياحية في الجزائر رغم امتلاكها لمقومات وإمكانيات سياحية كبيرة قادرة على جعلها بلدا سياحيا تنافسيا.

2- إن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مساهمة محدودة، بينما مساهمة القطاع السياحي الأردني في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مساهمة معتبرة.

3-يعتبر تقييم للتجارب التنموية السابقة في مجال أداء السياسات السياحية في الجزائر أمرا ضروريا .نظرا لما أفرزته هذه السياسات من انعكاسات سلبية على تنمية وتطوير القطاع السياحي في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-عدم استفادة الجزائر من التجارب السياحية الرائدة لبعض الدول العربية في تطوير ونمو القطاع السياحي لغياب الثقافة السياحة والترويج السياحي وانتهاج سياسات سياحية عشوائية.

5-إن تطوير وتنمية القطاع السياحي الجزائر على ضوء الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 مرتبط بتذليل المشاكل والمعوقات التي تعترض التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية المعتمدة.

سادســـا: حـــــدود الدراســـــة

تتطلب منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة ومحاولة وضع حدود للإشكالية المطروحة، وهذا بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها .حيث تنحصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ودوره التنموي من خلال المساهمة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل . أما الحدود الزمنية فتم تحديد مجال الدراسة في الفترة 2000-2015 حيث حظيت هذه الفترة باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية وذلك لسعيها لنهوض بالسياحة الجزائرية وجعلها كبديل لقطاع المحروقات وسوف تتعدى الدراسة لمرحلة التوقعات في تقييم للجهود المبذولة ضمن الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 .

سابعـــــــا: منهـــــج وأدوات الدراســـة

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، ونظرا لطبيعة الموضوع، فإن الباحث قد اتبع المنهج الوصفي عند دراسته لواقع القطاع السياحي الجزائري، والمقومات السياحية المتوفرة في الجزائر، في حين اتبع المنهج التحليلي عند دراسة السوق السياحي الجزائري والعائد الاقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد قمنا في هذا البحث باستخدام المسح المكتبي لأكبر قدر ممكن من المراجع المكتبية العربية والأجنبية منها، وكذا بعض المجلات المتخصصة والملتقيات الوطنية والدولية، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما قمنا أيضا باستخدام شبكة الانترنيت في كثير من الأحيان لجمع المعلومات التي من شأنها إفادتنا في بحثنا، وكذلك الاستعانة ببعض القوانين والتشريعات

المتعلقة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية في هذا المجال، وكذلك الاتصال ببعض الهيئات السياحية من أجل جلب آخر الإحصائيات.

ثامنـــا: الدراســـــات السابقـــة

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت السياحة بصفة عامة والسياحة في الجزائر بصفة خاصة، حيث تمت دراسة مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم لدور السياحة في تنمية اقتصاديات الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والآثار المترتبة عليها، حيث كان لهذه الدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية وتأصيل فكرة الباحث حول القطاع السياحي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ومقارنته مع القطاع السياحي في الأردن، وأهم هذه الدراسات نذكر منها ما يلي:

1- **دراسة "محمود فوزي شعوبي" السياحة و الفندقة في الجزائر- دراسة قياسية 1974-2002 أطروحة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007).**

وقد تناولت هذه الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة ثم دورها وتأثيرها على متغيرات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول، أما الفصل الثاني ففيه تم دراسة دوال العرض والطلب السياحيين في الجزائر، في حين قد تناول الفصل الثالث التقدير الإحصائي لدوال إنتاج المؤسسات الفندقية العمومية الجزائرية، أما الفصل الأخير فقد تطرق إلى قطاع الفنادق في الجزائر من منظور متغيرات حساب النتائج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1971- 2001.

2- **دراسة "عامر عيساني" بعنوان الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة (2010).**

وقد تناولت هذه الدراسة للخلفية النظرية للسياحة وآثارها المختلفة في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى التنمية السياحية المستدامة وتطور حركة السياحة الدولية، في حين تناول الفصل الثالث واقع إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، في حين قد تناول الفصل الرابع

التنمية السياحية المستدامة في مصر و تونس كواقع وآفاق، وأخيرا الفصل الخامس كان عبارة عن دراسة تقييمية للتجارب السياحية في الجزائر– مصر– تونس.

3- **دراسة "مليكة حفيظ شبايكي" بعنوان السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2003).**

وقد تناولت هذه الدراسة مفاهيم السياحة وتطورها واتجاهاتها، القطاع السياحي ودوره في الاقتصاد الجزائري، كما تطرقت إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، بالإضافة إلى مستقبل النشاط السياحي في الجزائر في ظل التحولات المحلية والعالمية، وقد توصلت الباحثة إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، لم تكن ذات أهمية قبل سنوات التسعينات، وذلك بسبب تركيز السياسة الاقتصادية على قطاع المحروقات، وإهمالها لقطاع السياحة.

4- **دراسة "خالد كواش" بعنوان "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2004).**

وقد تناولت هذه الدراسة تاريخ ومفهوم السياحة والسائح، السياحة كنشاط اقتصادي، أهميتها ومؤشراتها، مقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر، وفي الفصل الأخير تناول آفاق ومستقبل السياحة في الجزائر، وحاول توضيح أهمية وآفاق السياحة في الجزائر كنشاط اقتصادي مهم وذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي، وبالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، وتوصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤد الدور المنتظر منه في التنمية، وأن النتائج المحققة لا تعكس حجم الموارد والمغريات السياحية المتوفرة، كما علل ذلك من خلال إجراء مقارنة من حيث المؤشرات السياحية مما يحقق في الجزائر، وما تم إنجازه في كل من المغرب وتونس.

5- **دراسة "بوعقلين بديعة" بعنوان "الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي بالجزائر" أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2006).**

وقد تناولت هذه الدراسة الموضوع في خمسة فصول، تطرقت إلى مدخل للسياحة بحيث شمل التعاريف النظرية الخاصة بالسياحة والمفاهيم المرتبطة بها، ثم تناولت الاستثمارات السياحية وعلاقتها

بالتسويق السياحي مع تركيز على العرض والطلب السياحي، كما أشارت إلى تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر عبر مختلف مراحل التنمية، كما قدمت تحليلا للعرض والطلب السياحي حسب مختلف عناصرهما، ثم قامت بتحليل برنامج التنمية السياحية المستدامة وآفاق تطوير المنتج السياحي الجزائري، وتوصلت الباحثة من خلال الموضوع إلى تأكيد تعثر القطاع السياحي في كافة مراحل التنمية بسبب التهميش وغياب رؤية إستراتيجية صادقة نحو بناء سياحة مستدامة تساهم في بعث التنمية الشاملة، كما أكدت على ضعف المشاريع السياحية مقارنة بالمشاريع الأخرى، ومحدودية الشراكة الأجنبية في قطاع السياحة.

وتشترك هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة، من خلال التطرق إلى واقع ومحتوى القطاع السياحي في الجزائر، وأهم السياسات السياحية التي طبقت للنهوض بالقطاع السياحي. كما تشترك في التطرق إلى الآفاق المستقبلية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر من خلال الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تستعرض العلاقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية مع تسليط الضوء على تجربة سياحية رائدة لدولة عربية في نمو وتطوير القطاع السياحي.

تاســـــــــعا: تقسيمـــــات الدراســـــة

انطلاقا من المبررات السابقة جاءت الدراسة في مقدمة وأربع فصول، بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

الفصـــــــل الأول:

جاء بعنوان الإطار النظري للسياحة والذي ضم ثلاث مباحث وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية السياحة ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أسس السياحة من خلال التعرض إلى الطلب والعرض السياحي، والتسويق السياحي، والإنفاق والإيراد السياحي، وكذلك الاستثمار السياحي أما المبحث الثالث فلقد تطرقنا إلى مكونات السياحة من خلال تعرضنا إلى البنية التحتية للفندقة في

السياحة، وكذلك الخدمات السياحية، ووكالات السياحة والسفر، بالإضافة إلى المنظمات السياحية ودورها في صناعة السياحة.

الفصـــــل الثانـــي:

جاء بعنوان : التنمية السياحية كقاطرة أمامية للتنمية المستدامة- و الذي ضم أربعة مباحث، و قد تم في المبحث الأول التطرق فيه إلى التأصيل النظري للتنمية السياحية و ذلك من خلال تعريف التنمية السياحية و عناصرها و إبراز أهم أهدافها و جوانبها، و كذلك متطلباتها و عوامل نجاحها، بالإضافة إلى أهم أنماط التنمية السياحية و معوقاتها ، أما المبحث الثاني فقدتم التطرق فيه إلى المحاور الأساسية للتنمية و التنمية المستدامة من خلال الإطار النظري للتنمية الاقتصادية و الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة و أهدافها و كذا مبادئها ثم مؤشراتها و أهم أبعادها، و كذلك الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة و أهم تحدياتها ، في حين تناول المبحث الثالث صناعة السياحة و تحقيق مبدأ الاستدامة من خلال الإطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة و أهم أهدافها و مبادئها و أساليب تطبيق مبادئها و أهم مؤشراتها إضافة إلى أهميتها و أبعادها، أما المبحث الرابع فقد كان بعنوان السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة و الذي من خلاله تطرقنا إلى ماهية السياحة البيئية و أهميتها ثم المحميات الطبيعية و دورها في السياحة البيئية بالإضافة إلى التدريب و علاقته بالسياحة البيئية.

الفصـــــل الثالـــث:

جاء بعنوان: المسيرة التنموية للقطاع السياحي في الجزائر وآفاق تنميته والذي ضم أربعة مباحث، وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى المقومات السياحية في الجزائر وخاصة المقومات الطبيعية والتاريخية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى القطاع السياحي الجزائري عبر المراحل التنموية من خلال دراسة القطاع السياحي الجزائري ونسبة إدراجه في خطط التنمية بالنسبة للمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى تشخيص معوقات تنمية القطاع السياحي وآفاق النهوض به، و في المبحث الرابع والأخير فقد تطرقنا فيه إلى مساهمة قطاع السياحة في

الاقتصاد الوطني من خلال التعرض إلى مساهمته في خلق مناصب شغل وكذلك إلى مساهمته في وضعية ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الفصـــــل الرابـــــع:

جاء بعنوان :التجربة السياحية في الأردن والذي ضم خمسة مباحث وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المقومات السياحية في الأردن خاصة منها المقومات الطبيعية والمقومات التاريخية، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الحركة السياحية في الأردن، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى أهم القوانين والتشريعات السياحية في الأردن، أما المبحث الرابع فقد تطرقنا فيه إلى المردود الاقتصادي للسياحة في الأردن ، بينما في الفصل الخامس والأخير فقد تناولنا فيه مقارنة مؤشرات القطاع السياحي في كل من الجزائر والأردن .

عاشـــــرا: صعوبـــــات الدراســـــة

إن هذا العمل لا يخلو من بعض الصعوبات التي واجهت الباحث عن دراسته لهذا الموضوع، تمثلت في صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات ذات الصبغة الرسمية والمتعلقة بالقطاع السياحي في كل من الجزائر والأردن والتي تغطي كامل الفترة المدروسة ، وغالبا ما تكون مفرطة وغير دقيقة مما ينجم عنه تباين واضح في المعطيات ،تبعا لاختلاف الجهات التي تصدرها وقد حاولت بكل جهد أن أتغلب على التباين في المعلومات والبيانات وأن اربط بينها بالشكل الذي يخدم الموضوع .

وفي الأخير نأمل أن يكلل البحث بالقدر الكاف من الدراسة والنجاح، لإيماني الخالص بأن هدف التنمية الأول والأخير هو خدمة الإنسان، راجيا من المولى تعالى أن يوفقني لذلك.

الفصـــــل الأول

ماهية السياحـــــة

تمهيد:

لقد أصبحت السياحة صناعة ضخمة تجد الرواج على الصعيد العالمي، وتؤثر في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة منها والنامية، فهي تساهم بشكل ملحوظ في عمليات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعد السياحة أيضا حافزا هاما للجهود المبذولة نحو التخفيف من حدة الفقر، لاسيما في البلدان الأقل نموا .

كما أصبحت علما متعدد الجوانب متشعب الفروع يدرس في الجامعات والمعاهد الدولية ولها مؤسساتها ومنظماتها التي ترعاها .

والنهوض بهذا القطاع أصبح عاملا أساسيا لدعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فتوفر الإمكانيات والمقومات السياحية الطبيعية والتراثية و أن استغلالها سيكون له دور فعال في تطور الاقتصاد على أتم وجه مما يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي بدورها إلى ازدهار الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية السياحة

المبحث الثاني: أسس السياحة

المبحث الثالث: مكونات السياحة

المبحـــث الأول: ماهية السياحـــة

إن دراسة أي مجال بصفة عامة تبدأ بضرورة دراسة بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية المتعلقة بذلك المجال ، ولذلك قبل البدء في دراسة علم السياحة يجب توافر مدخل يتضمن العديد من المصطلحات والأسس والمفاهيم التي يجب الإشارة إليها قبل الخوض في مفهوم السياحة بشكل مفصل.

المطلب الأول: تعريـــف السياحـــة

ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق للسياحة، لأنها تتضمن عدة جوانب من الصعب دمجها في تعريف واحد، حيث تشير أدبيات السياحة في هذا المجال إلى دعم وجود اتفاق بين المختصين على مفهوم واحد، إذ يعرفها شراتنهو (1910) على أن السياحة هي عبارة عن تفاعلات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن وصول زوار من خارج الدولة إلى إقليم أو دولة أخرى بعيدة عن موطنهم الأصلي، إذ توفر لهم هذه الدولة كل الخدمات المختلفة التي يحتاجونها خلال إقامتهم، وتساهم هذه الخدمات في إشباع كل رغباتهم. [1]

أما jobber (1980) فيرى بأن السياحة هي إحدى ظواهر عصرنا التي تنبثق عن الحاجة المتزايدة لدى الأفراد بالراحة وتغيير البيئة والمتنفس والإحساس بالراحة والمتعة من خلال تغيير مكان الإقامة إلى مناطق أخرى لها طبيعتها الخاصة بالإضافة إلى النمو والتحسن في وسائل النقل والاتصالات ما بين شعوب وجماعات مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهذا التطور فيها ما هو إلا نتيجة لاتساع نطاق وحجم التجارة والصناعة وذلك على اختلاف أحجامها سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

أما Dann (1988) فيرى بأن السياحة هي عبارة عن نشاط سياسي أكثر من كونه اقتصادي، وهو الذي يرى أن السياحة لا تقتصر في كونها عملية تفاعل وإنما هي وسيلة وأداة مهمة لتحقيق السلام في العالم.

([1])-إياد عبد الفتاح النسور، **أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، دار صنعاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 23.

أما Pearce (1991) فيعرف السياحة بأنها مجموعة من العلاقات والظواهر الناجمة عن الرحلات، والسفر، والإقامة المؤقتة لأفراد مسافرين أساسا بهدف الترويج والاستجمام. [1]

أما Birnikere فيعرفها بأنها مجموع العلاقات و الخدمات الناجمة عن التغيير المؤقت و الإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة. [2]

أما تعريف الأستاذان السويسريان المشهوران Hanzikar و Krapf الذي تم تقديمه إلى الجمعية الدولية للخبراء العلميين في السياحة على أن السياحة هي مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة السفر وإقامة الشخص الأجنبي المؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة، أو ترتبط بعمل مأجور.

ويلاحظ أن هذا التعريف يبرز الحقائق التالية:

1- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.

2-تتضمن السياحة السفر والإقامة بما في ذلك الأنشطة المترتبة عليها .

3-يكون السفر والإقامة في غير المكان الذي اعتاد أن يقيم فيه السائح أو يعمل فيه.

4-أن الحركة إلى المكان المقصود تكون مؤقتة وقصيرة الأجل بقصد العودة خلال أيام أو أسابيع أو شهور، وبحيث يكون هناك حد أدنى وحد أقصى، فمثلا يتم استبعاد السفر الذي يقل عن 24 ساعة والذي يزيد عن سنة.

5- أن زيارة المناطق المقصودة تكون لأغراض غير الإقامة الدائمة أو لغرض العمل. [3]

أما منطقة السياحة العالية فترى أن السياحة هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي يقوم بها أشخاص مثل نشاط السفر، والإقامة في أماكن بعيدة أو خارج البيئة الاعتيادية التي يعيشون فيها لمدة لا

([1]) إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق ، ص 23.

([2]) علاء الدين عبد الوهاب، **مدخل إلى علم السياحة**، قسم الدراسات السياحية بالمعهد العالي للسياحة و الفنادق بالسادس من أكتوبر، القاهرة، 2005، ص 15.

([3])-نبيل الروبي، **مجموعة الدراسات السياحية " نظرية السياحة"**، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الإسكندرية، 1986، ص ص 21-22.

تزيد عن سنة متتالية، ويكون ذلك بهدف التسلية،أو العمل ، أو أي نشاطات أخرى ليست ذات علاقة بالنشاط الذي يمارسه الشخص داخل بيئته الأصلية. [1]

وإذا كانت السياحة في بدايتها تعرف على أنها الانتقال والسفر وقطع المسافات والعودة لمكان السكن الأصلي، والسائح هو الشخص الذي يقيم برغبته خارج مكان سكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية وهو ملزم أن يصرف أموالا جمعها في مكان آخر، إلا أن الاجتماع الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في روما سنة 1963 بعنوان السياحة الدولية جاء تعريف السائح على أنه الشخص الموجود بشكل مؤقت في دولة أجنبية خارج مكان سكنه الأصلي خلال 24 ساعة أو أكثر ويتضح هذا التعريف على أن السائح هو:

1-الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى.

2-الشخص الذاهب لاجتماعات دولية أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة بها .

3-الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

ومن هذا التعريف أيضا نستثني الشخص السائح في الحالات التالية:

1-الشخص الذاهب للعمل بدولة أجنبية ويعمل بها بعقد أو دون عقد .

2-الشخص الذي استوطن في المكان الذي ارتحل إليه وكان سائحا منه. [2]

المطلـــب الثانـــــي: مراحل تطور السياحـــــة

إن نشأة السياحة تعود إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية حيث كان البشر يحتاجون إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كانت لتأمين الطعام أو أماكن للسكن، أو بحثا عن أناس للقاء معهم تحقيقا لأغراض اجتماعية وقد بدأ الإنسان الأول وهو يسعى وراء الاستقرار على الأرض، مما أدى به إلى التنقل و الترحال سائحا في أرجاء الكرة الأرضية، ولكن استمر – من بعد استقراره- متنقلا وسائحا يسعى وراء مزيد من المتعة والاستمتاع بالراحة،والترفيه والترويح، المتمثلة في المشاهدة لمناطق

([1])-إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 24.

([2])-مروان السكر ، **مختارات من الاقتصاد السياحي** ، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 14.

لها جمالها الطبيعي، غطاءها المائي والنباتي، والحياة البرية، والاحتكاك بغيرهم من سكان العالم للتعرف على ما أنجزوه بالإضافة إلى تنوع المناظر الثقافية، وأساليب الحياة، والفلكلور، والتعبيرات الفنية. [1]

إلا أن الرحالة الأوائل القدامى كانوا أدباء وفنانين ومؤرخين وجغرافيين ومكتشفين، ومبشرين، ولذا جاءت كتاباتها في الأغلب سجلا وافيا ودقيقا وعميقا لانطباعاتهم عن حياة الشعوب التي زاروها، ومظاهر سلوكهم وموائدهم، وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية، وتقويما لإنجازاتهم في مختلف ميادين الثقافة. [2]

لذلك فقد عرفت السياحة منذ العصور القديمة قدم الإنسان، فمنذ أزمان طويلة والإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن طعامه وأمنه واستقراره ولذلك يمكن أن نقسم المراحل التي مرت بها السياحة إلى ثلاث مراحل هي:

الفرع الأول: مرحلة العصر البدائي

و تبدأ هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامسة قبل الميلاد ومن خصائصها ظهور الجيوش التي هيأت الأمان للناس و بالتالي حرية الحركة و ظهور الأديان و المعتقدات. [3]

وتتميز هذه المرحلة بعدم وجود الحكومات والقوانين أو وسائل الانتقال أو أسس المعاملات الاقتصادية، لذلك كان الانتقال في هذه المرحلة جزء لا يتجزأ من الحياة، وضرورة تحتمها ظروف المجتمع لإشباع رغبات الفرد واحتياجاته، فكان الإنسان يقطع المسافات الطويلة ليصل إلى موارد الحياة ولم يكن للوقت أو المسافة أي اعتبار. وعندما انتقل العالم إلى العصور الوسطى في الفترة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر بقيت كلمة السياحة غير معروفة بمدلولها الحالي ومع ذلك شهدت هذه الفترة تطورا يسيرا في وسائل النقل وأهدافه، فعرفت أسفارا طويلة في البحار ورحلات المغامرين والمستكشفين، كما عرفت الأهداف الدينية الانتقال إلى الأماكن المقدسة والسفر مثل الحج.

([1])–أحمد الجلاد، **مدخل إلى علم السياحة**، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 33.

([2])–أبو زيد أحمد، **أدب الرحلات**، مجلة علم الفكر، الكويت، المجلد13، العدد 4، مارس 1983، ص 174.

([3])– محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 12.

و يعتبر الرومان أول من مارس السفر للتمتع بالسفر نفسه، فعصور الرومان كانت أول العصور التي كان فيها أشخاص يسافرون بإرادتهم بجانب التجارة لأغراض أخرى مثل زيارة المعابد الشهيرة و تماثيل وعجائب العالم القديم و أيضا لأسباب صحية فزاروا الحمامات العلاجية كما زاروا شواطئ البحار، وبانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس تدهورت السياحة في تلك العصور. [1]

الفرع الثاني: عصر الآلة (عصر سياحة الأغنياء)

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

أ- ظهور الثورة الصناعية وتطور وسائل النقل.

ب- ظهور طبقة الأمراء والحكام ورجال الدين والأغنياء والإقطاعيين.

ج- ظهور الفنادق الكبيرة التي تشبه القصور.

د- انقسام العالم إلى نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة.

ه- شعور الدولة بأهمية السياحة.

وكان لهذه التطورات الأثر البالغ في شكل الانتقال وبالتالي تطور السياحة ومفهومها .

حيث أدت الثورة الصناعية إلى ظهور البواخر والسكك الحديدية والسيارات و العربات بمختلف أنواعها إلى تطور وسائل التنقل.

فبعد أن كان التنقل سيرا على الأقدام ثم على ظهور الدواب والمراكب الشراعية أصبح التنقل بوسائل أكثر راحة وأمان. [2]

وقد أدى ظهور الطبقات الغنية بإمكاناتها الواسعة، وعدم تقيدها بإجازات محددة إلى تطور شكل السياحة واتساع مداها، كما كان له تأثيره في إقامة الفنادق الكبيرة والقصور التي تصلح لاستضافة الأثرياء.

([1])-محمود كامل، **السياحة الحديثة علما و تطبيقات**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 22.

([2])-مصطفى محمد نور الدين، **السياحة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة للدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ، مصر، سنة1977، ص ص05-06.

وبالرغم من تلك التطورات التي كانت في صالح السياحة، إلا أنه يمكن القول أن ظاهرة انقسام الإمبراطوريات وظهور الحدود السياسية الدولية لم تكن في صالح السياحة، فقد أدى قيام الحدود السياسية إلى فرض قيود على السفر للحد من الهجرة وتنظيم إقامة الأجانب والعمل خارج البلاد، ولمنع التهريب ،كما أدى إلى وضع قواعد لتحديد أنواع المواطنين وصفاتهم كما يشبه اليوم جوازات السفر والتأشيرات وغير ذلك من القيود التي تفرضها الحكومات على السفر والسياحة.

ومن أهم التطورات التي تعرضت لها السياحة في هذه المرحلة هو شعور الدولة بأهمية السياحة من الوجهة الاقتصادية مما أدى بها إلى التدخل بسلطاتها التشريعية لتنظيم زيارة الأجانب وتقديم كافة الإمكانيات لتنشيط السياحة وأهم ما تميزت به السياحة في هذه الفترة ما يلي:

1-قلة عدد المسافرين نسبيا .

2-كثرة إنفاق الفرد .

3-طول مدة الرحلة.

4-عدم مرونة الطلب السعرية للسياحة حيث لم يتأثر السفر في هذه المرحلة بانخفاض الأسعار سواء في وسائل السفر أو الإقامة أو من حيث المشتريات. [1]

و يعتبر العرب من بين الأوائل الذين طوروا مبادئ السياحة من خلال وضع الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، فمن الوقائع الثابتة انه كانت بغداد و قرطبة أكثر المدن ثراء، فكانت تجارة العالم موجهة إليها والتي تميزت بالنشاط و الصناعات الناجحة و كانت تعتبر مركزا للحياة الثقافية و الحضارية مما أدى إلى جذب العديد من العلماء و المثقفين إليها . [2]

([1])-مصطفى محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 08 .

([2])-صبايحي نوال، العالية مناد، **دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة،27- 28 سبتمبر 2015، ص 04 .

الفرع الثالث: مرحلة العصر الحديث

لقد تطورت السياحة تطورا هاما وملحوظا في هذه الفترة وخاصة مع تطور وسائل النقل، فقد كانت السياحة في ما مضى ظاهرة فردية، ولكن عندما تطورت وسائل النقل تحولت إلى سياحة جماعية منظمة، فالسكة الحديدية أصبحت بعد تطور السياحة وسيلة لرحلات جماعية منظمة، والسيارة أصبحت تعتبر إغراء مستمر للسفر، والطائرة التي تتميز بالسرعة والسعة أصبحت إحدى أهم وسائل النقل والسياحة. [1]

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها تقلصت طبقة الأغنياء وظهرت طبقة متوسطة جديدة أو طبقة العمال وهي كبيرة العدد ذات إمكانيات محدودة، كما تميزت تلك الفترة بتدخل الدولة للنهوض بالسياحة بسبب اقتناعها بالدور الحيوي للسياحة في اقتصاديات البلاد وقد أدت هذه التطورات إلى تغيير شامل في هيكل حركة السياحة،فبعد أن كان الأغنياء يمثلون العمود الفقري للسياحة، أصبحوا قلة في العدد، بينما زادت أعداد الطبقة المحدودة الدخل ووجدت أجهزة السياحة مصلحتها في الاستفادة من الطلب الوفير الذي تهيئه هذه الأعداد الكبيرة من ذوي الدخل المحدود، فعملت على تخفيض أجور السفر وتطوير وسائله بحيث تكون السياحة في متناول هذه الأعداد الكبيرة وبحيث توفر لها المتعة والراحة في حدود إمكانياتها المحدودة.

وكان نتيجة ذلك تطور أماكن الإقامة وأسعارها، وظهرت الفنادق الحديثة بدلا من القصور الفخمة التي كانت تصلح لطبقة الأغنياء وأنشأت فنادق الدرجة الثانية والثالثة كما ظهرت بيوت الشباب والمخيمات من أجل جذب أفواج الشباب والموظفين والعمال. [2]

([1])-الحسن حسن، **السياحة صناعة وعلاقات عامة**، الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة، بيروت، 1978، ص25.

([2])-مصطفى محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 09.

المطلـب الثالـــث: أنـــواع السياحـــة

لقد أصبحت السياحة بكل أنواعها قاطرة النمو الاقتصادي و الاجتماعي والحضاري وتتساوى في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية باعتبارها مدرة للدخل وكثيفة العمل وباعثة على نمو ورواج العديد من الصناعات والخدمات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

و تقسم السياحة إلى أنواع مختلفة حسب معايير معينة:

الفرع الأول: حسب معيار الحدود السياسية

وفيه نميز بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية (الدولية):

1-السياحة الداخلية: وتتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم، ويتم إنفاق الأموال فيها بالعملة المحلية.

و هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على السياحة الداخلية منها: [1]

- ✓وزارة السياحة و دورها في التخطيط و الإشراف على عمليات و أنشطة التسويق السياحي للبلد.
- ✓الفنادق و المطاعم السياحية.
- ✓خدمات النقل البري و الجوي و البحري.

2-السياحة الخارجية (الدولية): وهذا النوع من السياحة يكون من قبل مواطنين أجانب داخل حدود دولة أخرى، وفي جميع الحالات يتم اجتياز الحدود الدولية وصرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة، كما تساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال: [2]

- ✓ عقد الاتفاقيات السياحية الدولية بين مختلف الدول و الشركات السياحية.
- ✓ استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية.
- ✓ توسيع التعاون و تعميقه و تبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية و الإعلان السياحي.

([1])-عصام حسن الصعيدي، **التسويق و الترويج السياحي و الفندقي**، دراسة للتسويق السياحي و الفندقي في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 33.

([2])-محمود الديماسي و آخرون، **تخطيط البرامج السياحية**، دار المسيرة، عمان، 2002، ص 138.

والسياحة الخارجية بدورها تنقسم إلى نوعين سياحة موجبة وسياحة سالبة.

أ-السياحة الموجبة: وهي تلك السياحة التي يحضر فيها مواطنون أجانب إلى دولة معينة وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني لتلك الدولة.

ب-السياحة السالبة: وهي تلك السياحة التي يذهب فيها مواطنو تلك الدولة إلى الخارج وينفقون عملة صعبة وفروها داخل بلادهم. [1]

الفرع الثاني: حسب معيار مدة الإقامة

تنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى السياحة الطويلة والسياحة القصيرة:

1-السياحة الطويلة: وهذا النوع من السياحة يكون عادة لمدة أسابيع يتم خلالها زيارة الأماكن التاريخية البعيدة، أما إذا كانت من أجل الرفاهية فإن مدتها لا تتجاوز أسبوعين، وقد تمتد السياحة الثقافية حتى خمس سنوات من أجل الدراسة والتخصص، وقد تمتد من شهر إلى سنة علما بأن هذا النوع يستمر طوال السنة خاصة السياحة الثقافية والعلاجية.

2-السياحة القصيرة: وعادة ما يكون مدة هذا النوع من السياحة أقل من أسبوعين فهي تنقسم إلى نوعين:

أ- سياحة نهاية الأسبوع (في العطل) وينتشر هذا النوع في أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

ب- سياحة نهارية قصيرة لا تستغرق أكثر من يوم واحد وعادة لا يتم النوم فيها وهي أقصر من سياحة نهاية الأسبوع.

الفرع الثالث: حسب معيار الغرض

ويتم تقسيم السياحة حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

1-السياحة لقضاء الإجازات الترفيهية: ويعتبر هذا النوع من السياحة أكثر شيوعا في مختلف الدول، إذ أنه مرتبط بأوقات الإجازات المدفوعة الراتب مثل إجازات نهاية الأسبوع أو الإجازات الصيفية أو الأعياد الدينية. [2]

([1])-مروان السكر ، مرجع سابق، ص ص 14- 15.

([2])-أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة العلمية للتوزيع، الأردن، 2007، ص 37.

2- السياحة العلاجية: إن هذا النوع من أجل العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين وتمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تقسم إلى عدة أنواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي:

أ-السياحة العلاجية المناخية: ويكون هذا النوع من السياحة من أجل العلاج عن طريق المناخ مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر قرب البحار وغيرها .

ب-السياحة العلاجية المعدنية: وتكون في هذا النوع من السياحة الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب أو كلاهما معا، وهي أقدم أنواع السياحة.

ج-السياحة العلاجية البحرية: ويضم هذا النوع من السياحة كل من السياحة العلاجية المناخية والسياحية ، العلاجية المعدنية وأساس العلاج بها هو والاستحمام والاستلقاء على الرمال بجانب المياه.[1]

د-السياحة الرياضية: ويعتبر هذا النوع من أقدم السياحة حيث كانت تشمل رحلات الصيد في الماضي، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت مختلف الدول تتنافس لإقامة مباريات كأس العالم أو دورة الألعاب الأولمبية وذلك من أجل الحصول على المكاسب التي تحققها المنافسات الرياضية.

3-السياحة الثقافية: ويهدف هذا النوع من السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الشخص وذلك من خلال السفر من أجل الندوات والدورات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية مثل مسابقات الشعر والمسرح والموسيقى، والتي تقدم في البلد الذي أقامها كمهرجان كان للسينما العالمية. [2]

4-السياحة الرسمية: وينقسم هذا النوع من السياحة إلى نوعين:

أ- السياحة الرسمية السياسية: ويحدث هذا النوع من السياحة عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معنيين من أجل المشاركة في محادثات رسمية أو من أجل المشاركة في احتفالات دولية معينة.

([1])-مروان السكر ، مرجع سابق ، ص 15 .

([2])-أحمد محمود مقابلة ، مرجع سابق، ص 38 .

ب-السياحة الرسمية الاقتصادية: ويكون هذا النوع من السياحة عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض التجارية والصناعية. [1]

5-السياحة الدينية: إن هذا النوع من السياحة يقوم على أساس إشباع العاطفة الدينية، حيث ساعدت الظروف بعض الدول لتكون موطنا هاما للسياحة الدينية كالمملكة العربية السعودية بالنسبة للمسلمين حيث يتجهون إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج أو لأداء العمرة ويتجهون إلى المدينة لزيارة الحرم النبوي الشريف، وكذلك العراق حيث يذهب الشيعة لزيادة الأضرحة بالنجف وكربلاء والكوفة وغيرها، أيضا إيطاليا بالنسبة للأوربيين الكاثوليك، [2] و تهدف السياحة الدينية إلى زيارة الأماكن المقدسة و دور العبادة. [3]

6-السياحة الاجتماعية: ويكون هذا النوع من السياحة من أجل المحافظة على إبقاء العلاقات الاجتماعية بين الأسر والأفراد ومن أبرزها السفر من أجل زيارة الأقارب والمعارف في الأفراح وهذا النوع مشهور في الدول التي لها جاليات تعيش في دول مجاورة.

7-السياحة العبورية (الترانزايت): ويكون هذا النوع من السياحة نتيجة الحاجة إلى العبور لوقت قصير من خلال أراضي دولة معينة للوصول إلى دولة أخرى علما بأن السياحة العبورية تنظم من قبل كل دولة ويتراوح بين يوم وأربعة أيام. [4]

الفرع الرابع: حسب معيار وسائل النقل والمواصلات

وينقسم هذا النوع من السياحة إلى:

1-سياحة برية: وتشمل السيارات ومختلف المركبات والدراجات النارية والهوائية وكذلك السكك الحديدية.

([1])-مروان السكر ، مرجع سابق، ص 17.

([2])-نبيل الروبي ، مجموعة الدراسات السياحية "نظرية السياحة"، مرجع سابق، ص 36.

([3])-زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**،دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،2008،ص 15.

([4])- مروان السكر ، مرجع سابق، ص 18.

2-**سياحة جوية:** وتشمل مختلف الطائرات وبكل أنواعها .

3-**سياحة مائية (بحرية):** وتشمل السفن والقوارب والبواخر واليخوت.

و هناك نوع جديد من السياحة يسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتى الأن ببعض الأشخاص القلائل جدا حيث تكلف الرحلة الواحدة ملايين الدولارات [1].

الفرع الخامس: حسب معيار أماكن النوم

وينقسم هذا النوع من السياحة إلى:

1-**السياحة في الفنادق:** وتستخدم للنوم والراحة وللإقامة وهو مفضل من قبل السياح الكبار السن ومن قبل المتزوجين ويؤمن راحة عالية حيث يقدم خدمات سياحية متكاملة تشمل الخدمات الأساسية (النوم والطعام بالإضافة إلى خدمات أخرى) .

2-**السياحة في الموتيلات:** والموتيل هو مجموعة من الشقق المعزولة عن بعضها البعض أو في بناية واحدة تتكون من غرفة وحمام ومكان للمركبة ويقع بجانب الطرقات وهي تسمح لسائقي المركبات والذين يقيمون فيه أكثر من أربعة ليالي أن يكون لهم اتصال مباشر مع مركباتهم، وهذه المرافق تختلف عن الفندق بأنها عادة لا يوجد بها طاقم عمل لخدمة الزبائن، فالزبون عندما يستأجر الشقة يأخذ المفتاح مباشرة بعد أن يدفع الأجرة عند وصوله للاستعلامات.

هذا التعريف يحتوي على ثلاث مميزات رئيسية:

1-طريقة الخدمة-خدمة ذاتية.

2-الدفع يكون مسبق.

3-الإقامة تكون قصيرة ومؤقتة.

ومن الأمور الهامة التي يجب أن يحويها "الموتيل" أن يكون فيه مطعم ومحل للسلع الغذائية الاستهلاكية ومحطة بنزين، أو قاراج لتصليح السيارات. [2]

([1])- صلاح الدين خربوطلي، **السياحة صناعة العصر (مكوناتها- ظواهرها- آفاقها)**، دار حازم، دمشق، 2002، ص 28.

([2])-مروان السكر، مرجع سابق، ص 20.

3-**القرى السياحية:** القرى السياحية هي نوع جديد من مرافق النوم في السياحة حيث ظهرت أولا في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية إذ أنها تقدم خدمات ممتازة للمقيمين بها على أن تكون على احتكاك مباشر مع الطبيعة، و تكون هذه الخدمات متكاملة عندما يكون لها شكل تنظيمي مميز.

والقرى السياحية تحتوي على:

أ- الاستعلامات.

ب- مكان تبديل العملة.

ج- مكان تنظيم الحفلات الترفيهية.

د- محل بيع التحف.

ه- وأماكن أخرى لتقديم الخدمات الإضافية للزبائن.

4- **السياحة في البانسيونات:** إن البانسيونات هي عبارة عن فنادق صغيرة ومعظم أصحابها ورثوها عن أجدادهم الأرستقراطيين وهي تشمل بنايات كبيرة متكاملة، ونجد هذا النوع من البانسيونات بكثرة في كل من فرنسا وإيطاليا، واليابان.

5- **المخيمات السياحية:**إن المخيمات السياحية تمثل الإقامة أو المبيت وسط الطبيعة، وأخذ هذا النوع من السياحة يتطور بسرعة كبيرة جدا لأن الناس يحبون الاقتراب من الطبيعة والابتعاد عن الإزعاج والضجيج، وهذا النوع يعتبر رخيصا و في متناول السياح الشباب الذين لا تتوفر لديهم الأموال الكافية وذلك لانخفاض سعره. [1]

الفرع السادس: حسب معيار المكان الذي يتوجه إليه السياح

ويعتبر هذا النوع من السياحة حسب هذا المعيار من أحد أنواع السياحة و أكثرها انتشارا،حيث يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا للحركة السياحية، لما يتمتع

[1]-مروان السكر، مرجع سابق، ص ص 21-22.

به من مقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى شواطئه الجذابة. و يهدف هذا النوع من السياحة إلى الاستمتاع و الترفيه النفسي،[1] و ينقسم حسب معيار المكان إلى نوعين:

1-**السياحة الجبلية والمائية:** إن هذا النوع من السياحة تكون في فصل واحد كما في بعض الجبال يكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج، وفصل صيفي للتدفئة، أما السياحة المائية فتتم بالقرب من الأنهار والبحيرات السياحية.

2-**السياحة القروية:** وأهم ما يميز السياحة والإقامة في القرى الهدوء وجمال الطبيعة، ولهذا يفضلها عدد كبير جدا من السياح، وأول ما ظهر هذا النوع من السياحة في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تخصصه لاستخدام الأندية السياحية المختلفة وتوفر ظروف بسيطة للإقامة. وبعد ذلك بوقت متأخر طرأ تحسين عليها، واليوم أصبحت تضم شبكة سياحية متخصصة من فنادق ومطاعم ومرافق وملاحق لخدمة السياح وأصبحت أماكن عامة لإقامة السياح. [2]

الفرع السابع: حسب المعيار الاجتماعي

إن هذا النوع من السياحة حسب المعيار الاجتماعي كان أول ظهور له في دول الكتلة الشرقية من أوروبا، حيث أعدت للعمال معسكرات في مختلف المناطق السياحية لتجديد نشاطهم و قدراتهم النفسية و البدنية على العمل و هذه المعسكرات مخصصة للأفراد أو على شكل مجموعات، و يتميز هذا النوع من السياحة بما يلي:

- ✓تنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية بأسعار منخفضة.
- ✓قد يتم أحيانا هذا النوع من السياحة بنظام التقسيط، [3] و حسب هذا المعيار يوجد نوعين من السياحة هما:

([1])- خالد كواش، **السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها**، دار التنوير، الجزائر،2007، ص 22.

([2])-نبيل الروبي، مجموعة الدراسات السياحية "نظرية السياحة"، مرجع سابق، ص 29 .

([3])-أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص 37.

1-**السياحة الفردية:** وهي سفر السياح فرادى خارج مقر إقامتهم، حيث يحصل السائح على الخدمات السياحية بالاتصال المباشر بالمشروعات السياحية (شركات النقل السياحي، الفنادق. . .) بنفسه أو بواسطة وكيله السياحي.

2-**سياحة المجموعات:** و تتضمن سفر مجموعة من الأشخاص يربطهم عادة رباط معين مثل جمعية أو نادي أو جامعة أو مدرسة.[1] وحسب هذا النوع من السياحة فإن الشركات السياحية المتخصصة هي التي تقوم بتنظيم رحلات في مجموعات أو أفواج سياحية تشمل كل عناصر الرحلة (النقل السياحي، الإقامة، الزيارات) وعادة ما تكون هذه الرحلات شاملة لكل تكاليف الرحلة مع انخفاض أسعارها، حيث تكون في متناول الطبقات المتوسطة ومحدودي الدخل، إذ تقدم الشركات السياحية خلال رحلاتها برامج تتفق مع ميول الأفراد ورغباتهم، ويلاحظ هذا النوع من السياحة بكثرة في إسبانيا، إيطاليا، اليونان.

المطلب الرابع: الأهمية المختلفة للسياحية

تلعب السياحة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات دول كثيرة، حيث أصبحت تمثل مصدرا للدخل القومي نتيجة لإنفاق السياح، والذي يكون على أشكال متعددة منها الإقامة و النقل و الإطعام والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى الأثر المضاعف الذي يولده هذا الإنفاق و الناشئ عن دوران الإيرادات السياحية في دورات اقتصادية متعددة، وتخلف رواجا وانتعاشا في مختلف المجالات.[2]

7-**السياحة العبورية (الترانزايت):** ويكون هذا النوع من السياحة نتيجة الحاجة إلى العبور لوقت قصير من خلال أراضي دولة معينة للوصول إلى دولة أخرى علما بأن السياحة العبورية تنظم من قبل كل دولة ويتراوح بين يوم وأربعة أيام.[3]

([1])-منى فاروق حجاج ، **مدخل إلى علم السياحة** ، جامعة حلوان لشؤون الدراسات العليا والبحوث ، القاهرة ، 2011، ص78.

([2])-مختار إبراهيم مختار، **الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة، دراسة في المردود الاقتصادي من السياحة في ليبيا**، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، طرابلس، 2009، ص 50.

([3])-مروان السكر ، مرجع سابق، ص 18.

وبصفة عامة فإن للسياحة أهمية كبيرة باعتبارها أحد الأنشطة الداعمة للتنمية الاقتصادية منذ بداية الثمانينيات، ويرجع هذا الاهتمام إلى تغيير هيكل الطلب الكلي وظهور الأهمية النسبية لاقتصاديات الخدمات في هذا الهيكل. إذ مع زيادة الدخول الحقيقية وزيادة وقت الفراغ أصبح هناك طلب متزايد على وسائل الترفيه والإجازات. ونتيجة لهذه التطورات برز الدور الذي يمكن أن تلعبه صناعة السياحة كأحد الصناعات الواعدة للنمو في المستقبل القريب والبعيد في التنمية الاقتصادية.

ولذلك فقد أصبحت السياحة بحق قاطرة التنمية لأن الصناعة السياحية صناعة شاملة ذات نشاط إنساني متكامل وتعتبر من أهم سمات الحياة العصرية الحديثة.

ولقد أصبحت السياحة إحدى أهم الصناعات الرئيسية في العالم في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات نموها معدلات نمو الزراعة والصناعة كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية التقليدية والخدمات من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملات الصعبة (عدا تجارة البترول)، وفاقت إيراداتها العالمية الناتج المحلي الإجمالي لأي من دول العالم عدا الولايات المتحدة واليابان.

وتكمن أهمية السياحة من خلال ما تحققه من منافع يمكن طرحها في ما يلي:

1-إن السياحة قطاع اقتصادي يشكل نسبة مهمة في تكوين الاقتصاد القومي.

2-إن السياحة لها دورا هاما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تعتبر من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.

3-إن السياحة تساهم في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها فهي تعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة هي:

أ- **العمالـــة المباشـرة:** في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها .

ب- **العمالة غير المباشرة:** في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالزراعة والصناعة.

ج- **العمالة المحـفـزة:** وهي العمالة التي تتولد نتيجة للإنفاق السياحي.

4- إن السياحة تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان السياحية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعاره داخلها .

5- إن السياحة تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية، مما يحقق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية ويترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والمدن السياحية التقليدية.

6- تدعم السياحة البنية التحتية وتحسن مستواها لاسيما في مجالات: النقل والإيواء، وشبكات المياه والصرف والكهرباء، وإنشاء مطارات دولية جديدة.

7- تشجع السياحة الدولة على تنمية الزراعة والصناعة لحاجياتها الملحة إليها . والذي يتحتم تذليل كل العقبات وتسخير كل الطاقات وتوظيف المواهب لاستثمار جميع الموارد السياحية واستخراج كافة الكنوز السياحية الدفينة، وتسويقها داخليا وخارجيا لمضاعفة الجذب السياحي لتكون عوائده، بمثابة الأساس القاعدي للتنمية الشاملة. [1]

ويمكن إيجاز أهمية السياحة في كونها تعتبر واحدة من أهم مصادر الدخل الوطني وتشكل احد أهم القطاعات المعول عليها من أجل زيادة النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. كما تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما تعتبر من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات العملة الصعبة.

[1]-مصطفى يوسف كافي ، **اقتصاديات السياحة**، دار الرضا للنشر، دمشق، 2008، ص 28.

المبحـــث الثانـــي: أســـس السياحـــة

تعتبر السياحة مثل الصناعة فهي ظاهرة تتبلور في طلب يكمن في الدول المعاصرة المصدرة للسياحة وفي عرض قوامه المغريات السياحية أو المعالم السياحية والخدمات والتسهيلات المختلفة في الدول المستقبلة للسائحين، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب كالتالي:

المطلـــب الأول: الطلـــب والعـــرض السياحـــي

من المعروف أن السوق هو عبارة عن التقاء الطلب والعرض، فهو مجموع فرص الشراء واحتمالات البيع، وبما أن السياحة تعتبر سلعة وصناعة، فهي كالسلع ينطبق عليها عوامل العرض والطلب وباتت محل منافسة لا تقل عن تلك التي تحدث بين منتجي السلع.

الفرع الأول: الطلب السياحي

إن الرغبة في السفر والسياحة أو الطلب السياحي يخضع لمؤثرات شتى تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في أداء الأفراد مثل الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية إضافة إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كل هذه العوامل مجتمعة تتحكم في حركية الطلب السياحي.

أولا: تعريف **الطلب السياحي :**

يعرف الطلب السياحي من وجهة نظر اقتصادية بأنه: "رغبة المستهلك باقتناء السلع والخدمات ودفع الثمن في وقت ومكان معينين"[1]، ويجب بأن يكون مقرونا بالقدرة على الدفع لكي يكون طلب فعليا .

ويعرف الطلب السياحي أيضا على أنه المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواء السياح المحليين أو الأجانب. [2]

([1])–مثنى طه الخوري، إسماعيل محمد علي دباغ ، **مبادئ السياحة والسفر**، مؤسسة الوراق، عمان ، 2001، ص 21.

([2])–مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 95.

ثانيا: واقع ومحتوى الطلب السياحي

يعتبر الطلب السياحي مزيج مركب من عناصر متباينة وهذه العناصر هي الرغبات والحاجات والأذواق والتوقعات وردود الفعل تجاه منطقة معينة، ويكون الطلب السياحي على السلع والخدمات ممكنا في الحالتين التاليتين:

أ-إذا كان الفرد يملك سعة أو قدرة مادية محددة لشراء البضاعة أو دفع ثمن الخدمة.

ب-إذا كانت البضاعة أو الخدمة موجودة فعليا في السوق، أي توفر السلع والخدمات السياحية التي يرغب ويستطيع المستهلك (السائح) شرائها بسعر معين وبمكان وزمان معينين، ومنه نجد ردود أفعال المستهلك حول طبيعة وكمية الخدمات الممكن شرائها، وكذلك وضعيته النفسية حول الخدمة التي يرغب فيها لأن البلد المشرف (المزار) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العميل من حيث السن، الجنس، المستوى المعيشي لمختلف الطبقات. [1]

ثالثا: خصائص الطلب السياحي:

أثبتت دراسات تحليل الطلب التي أجريت في دول مختلفة أن للطلب السياحي خصائص لازمة نوردها فيما يلي: [2]

1-**المرونة:** مرونة الطلب السياحي تعني درجة استجابته للتغيرات في الظروف الاقتصادية في السوق، ولمدى التغير الطارئ على التراكيب السعرية للخدمات السياحية في الدولة المستقبلة للسائحين.

ونقطة البداية هي أن الطلب السياحي ينشأ وتتسع قاعدته في الأسواق (الدول أو المناطق السياحية) التي تسود فيها ظروف اقتصادية مواتية. وعليه فإن:

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{النسبة المئوية للزيادة في الطلب}}{\text{النسبة المئوية لانخفاض السعر}}$$

(1)-Ahmed Tessa, **Economie Touristique Et Aménagement Du Territoire**,O.P.U,ALGER,1993, P36.

(2)-أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 148-150.

و يجدر التنبيه إلى أن الطلب السياحي يكون عالي المرونة (مع قيمة عالية لمعامل المرونة) مع دولة سياحية جديدة لم تصبح بعد قبلة هامة للسياحة، وهذه المرونة تندرج في الهبوط بالنسبة للدولة السياحية المستقرة دوليا ذات الصناعة السياحية المنظمة مثل فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا، وليس معنى ذلك الهبوط المتدرج في مرونة الطلب على هذه الدولة إلى أن تختفي المرونة كاملة، بل إننا نلمس عودة المرونة إلى ما كانت عليه إذا ما زادت الأسعار زيادة كبيرة في الدولة حيث لا يتناسب مع مستوى الخوصصيات السياحية المرادة.

2-**الحساسية:** الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية. فالبلدان غير المستقرة سياسيا أو أمنيا أو التي تتعرض لاضطرابات سياسية أو اجتماعية لا تستطيع جذب سياح كثيرين حتى وإن كانت أسعارها منخفضة مقارنة بالبلدان المنافسة. [1]

3-**التوسع:** يتجه الطلب السياحي الدولي إلى التوسع لعدة أسباب، ولكن اتساع الطلب السياحي لا يسير على وتيرة واحدة من نسبة لأخرى نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن ترجع أسباب التوسع في الطلب إلى العوامل التالية: [2]

-التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينعكس على تقدم وسائل النقل الجوي والبحري والبري. وقد أدى النقل الجوي بالذات إلى تقديم خدمات سياحية عالية الجودة.

-ثورة المعلومات الضخمة وتقدم وسائل الإعلام التي أدت إلى زيادة اهتمام السائحين بزيارة دول جديدة لم يكونوا يعرفونها من قبل.

-التقدم الاقتصادي وزيادة الدخول في الدول الغنية المصدرة للسياحة.

-زيادة حجم أوقات الفراغ بزيادة عطلة نهاية الأسبوع.

([1])-مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 111.

([2])-أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص 103-105.

– الظروف المناخية والبيئية للدول المتقدمة المصدرة للسياحة. ومعظمها من دول الشمال حيث البرد الشديد والمطر والشتاء الطويل مما يدعو للسفر إلى دول ومناطق أكثر دفئا في الجنوب.

– أسلوب الحياة في الدول الصناعية المتقدمة حيث يعمل الشخص من الصباح إلى المساء فيخرج عادة من منزله قبل شروق الشمس ويعود مجددا في الغروب مما يسبب لهم إرهاقا كبيرا، و روتينا في الحياة حيث أصبح الكثيرون يتجهون إلى التغيير والهروب من هذا الروتين.

– اتساع قاعدة الرحلات السياحية الشاملة المنتظمة.

– قانون الجوار.

4– **الموسمية:** من المعروف أن للسياحة موسم ذروة وفيه يكثر تدفق السياح و موسم يقل فيه عدد السياح ويطلق عليه موسم الكساد وموسم وسط، [1] حيث أن الموسمية تؤثر على اتجاهات الطلب السياحي وحجمه في فترات الذروة وفترات الركود، وتكمن أسباب الموسمية في المناخ ومواعيد العطلات في الدول المصدرة للسائحين. [2]

5–**المنافسة:** في كثير من الحالات يصعب منافسة الدول التي تمتلك أثارا قديمة في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق، وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات ولهذا يجعل المنافسة صعبة جدا[3].

6–**عدم التكرارية:** عادة لا يتصف الطلب السياحي بصفة التكرار،أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار نفس الزيارة إلى نفس المنطقة، فعند توفر المال والوقت في مرحلة قادمة فإنه سوف يفضل زيارة منطقة لم يشاهدها من قبل، كما انه لا يعني أنه سوف يحصل على نفس الإشباع والرضا عند زيارته نفس المنطقة في مرة قادمة.

ويمكن تلخيص خصائص الطلب السياحي في الشكل المبسط الآتي:

([1])–مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 112.

([2])–نشوى فؤاد، **تنمية المبيعات السياحية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 9.

([3])–مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 113.

الشكل رقم: (01) يوضح خصائص الطلب السياحي.

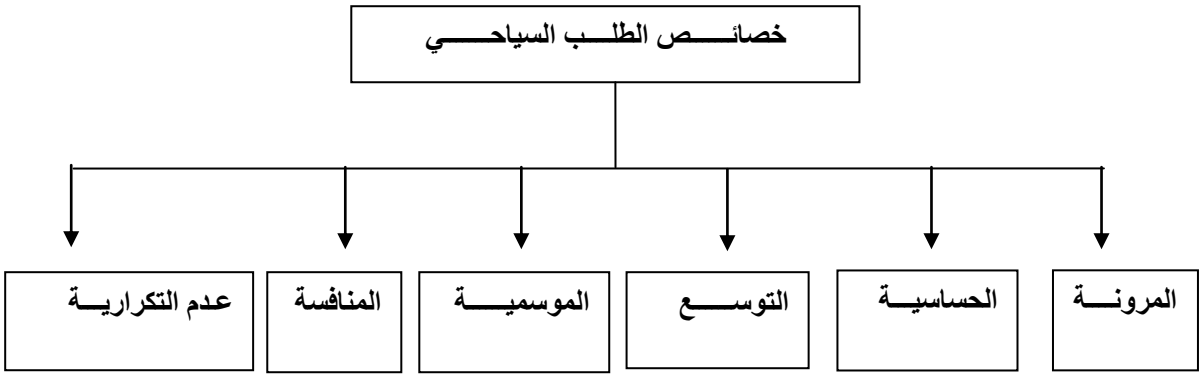

المصدر: أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 106

رابعا: أنواع الطلب السياحي

يمكننا أن نميز بين الأنواع التالية من الطلب السياحي: [1]

1-**الطلب السياحي العام:** يقصد بهذا النوع من الطلب السياحي العام إجمالي الخدمات السياحية بشكل عام بصرف النظر عن النوع والوقت والمدة. . .إلخ.

ومن هنا يرتبط الطلب العام بالعملية السياحية ككل وليس بنوع محدد أو ببرنامج خاص من برامجها. وتتميز به الدول المتقدمة سياحيا إذ يوجد لديها خدمات سياحية متنوعة وعديدة ومقومات سياحية مختلفة مثل الطلب السياحي على زيارة دولة ما.

2-**الطلب السياحي الخاص:** يرتبط هذا النوع من الطلب ببرنامج سياحي معين يحدده السائح لإشباع رغباته واحتياجاته، ويختص هذا البرنامج بإشباع تلك الرغبات. ومن هنا فإن هذا الطلب على برنامج معين يعتبر طلبا خاصا بسائح ما أو مجموعة معينة من السياح وليس كل السياح، مثل زيارة غابات إفريقيا المفتوحة إلى غير ذلك.

3-**الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب بالخدمات السياحية الممكنة أو المكونة للبرنامج السياحي، مثل الطلب على الفنادق، الطلب على شركات الطيران أو النقل السياحي أو

([1])-ماهر عبد العزيز ، **صناعة السياحة**، دار زهران، عمان ، 1997 ، ص 45.

الوكـالات، وتسعى أغلبية الدول لتحويل الطلب السياحي المشتق إلى طلب خاص ثم إلى طلب عام عن طريق توفير برامج سياحية ومختلفة وبأسعار متنوعة أيضا . [1]

ومن ناحية أخرى هناك نوعين آخرين من الطلب السياحي . [2]

4-الطلب السياحي الفعال (الحالي):

وهو طلب صريح من جانب السياح لتوافر عوامل أهمها الرغبة والفراغ والقدرة على الدفع فضلا عن الظروف المناسبة الأقوى، ويمثل هذا الطلب إجمالي عدد السياح الداخليين أو القادرين على دفع النفقات السياحية والمستعدين للقدوم إلى البلد المعني.

5- الطلب السياحي الكامن:

وهو طلب ينقصه أحد العناصر الأساسية للرحلة بمعنى لا يتوفر حاليا لدى السائح أحد هذه العناصر:

- القدرة على دفع تكاليف الرحلة.
- عدم توفر الظروف المناسبة.
- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة.
- ضعف وسائل الإعلام والإعلان والترويج. . .الخ.

وأيضا يمكن تحويل الطلب السياحي الكامن إلى طلب سياحي فعال بواسطة تنوع برامج السياحة تخفيض أسعارها وتثقيف السياح، وزيادة وسائل الإعلان والترويج، وزيادة أنواعها وتوفير كافة وسائل المواصلات الممكنة وكذلك توفير مختلف الخدمات بمختلف الأسعار والدرجات.

وبالتالي يمكن تلخيص أنواع الطلب السياحي في الشكل التالي:

([1])-ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص46.

([2])-مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 99- 100.

الشكل رقم: (02) أنواع الطلب السياحي

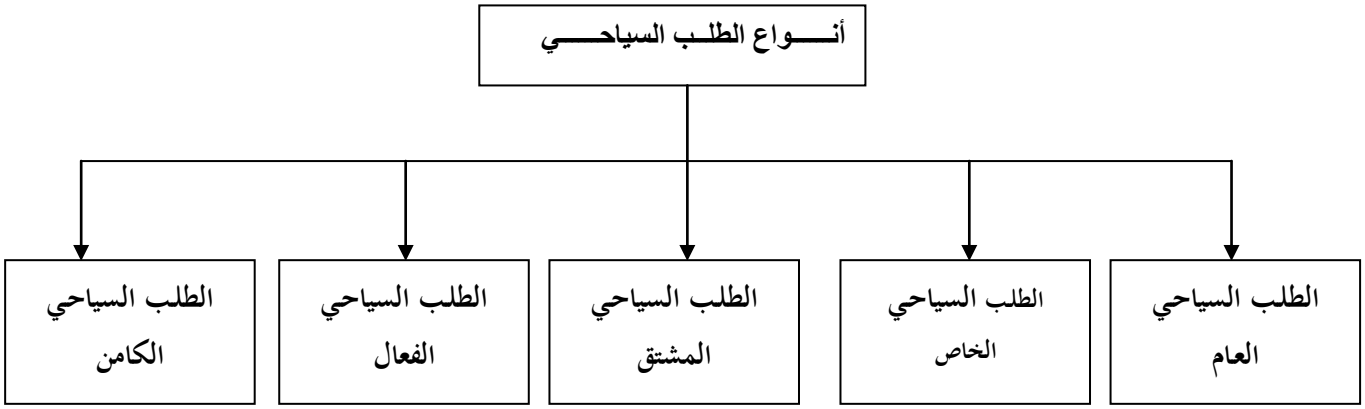

المصدر : إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 115

-العوامل المحددة للطلب السياحي:

إن أهم العوامل المحددة للطلب السياحي هي: [1]

5-1-**الأسعار**: ويقصد بها أسعار المنتوج السياحي، وعادة تكون العلاقة عكسية فكلما انخفض أسعار المنتوج السياحي يزداد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويتم تسعير المنتجات السياحية تبعا للمناطق السياحية داخل الدولة وتبعا للمواسم السياحية وتبعا لاختلاف مستوى الخدمات مع المحافظة على المستوى المقبول لهذه الخدمات للغالبية العظمى من السياح بصورة من شأنها جذب عدد أكبر منها[2]

ويعبر عن ذلك رياضيا بالمعادلة الآتية:

$$D_t = f(P)$$

$$D_t = a - bp$$

حيث أن: D_t :الطلب السياحي

A : حد ثابت

B : معامل الانحدار

P :السعر

([1])-مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 101.

([2])- عزة محمد مسعود، **التسويق السياحي**، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، 2010، ص76.

ويشار إلى العلاقة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03) تأثير السعر بالطلب السياحي

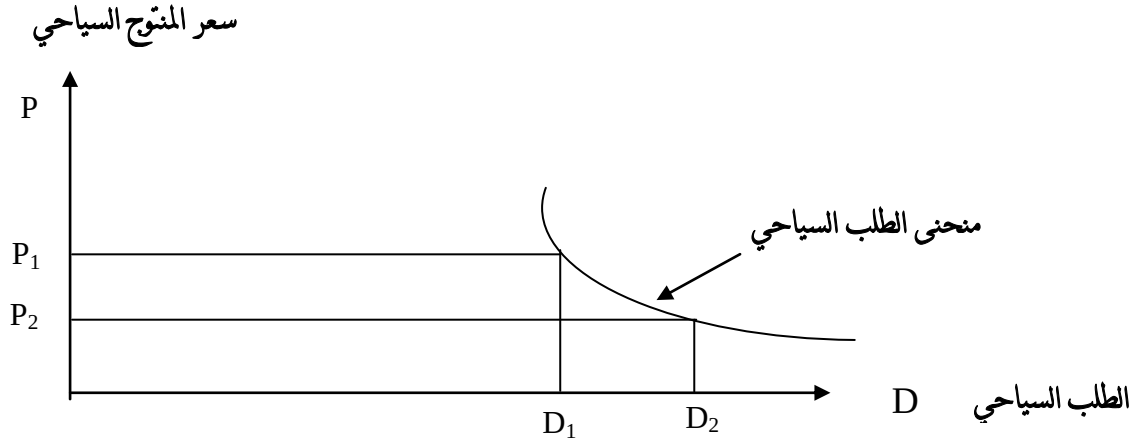

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 101 .

2- **الدخل:** تكون العلاقة طردية، فكلما ارتفع الدخل زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة:

$$D_t = f(y)$$

$$D_t = a + by$$

y: يعبر عن الدخل.

الشكل رقم: (04) تأثير الدخل بالطلب السياحي

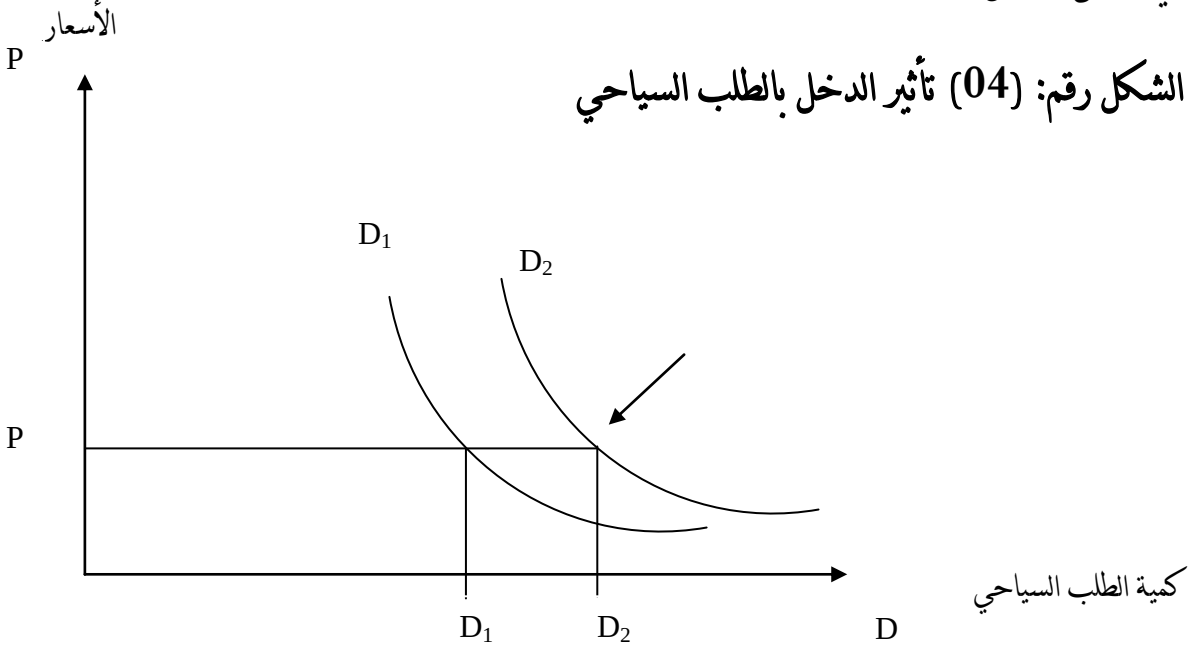

المصدر: مصطفى يوسف كافي ،مرجع سابق، ص 102 .

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى مدي الارتباط الوثيق بين مستوى الدخل والطلب السياحي، فكلما كان مستوى دخل الفرد مرتفعا كلما كان ذلك حافزا على السفر والتنقل وذلك لأن الطلب السياحي يعتمد على ذلك الجزء من دخل الفرد المخصص للإنفاق على السياحة فإذا نضرنا إلى مستويات الدخول في الدول الأوروبية فسنجد أن نسبة السياح في هذه الدول ترتفع مع زيادة متوسط دخلهم. [1]

3-**السكان:** يعتمد الطلب السياحي على عدد السكان والعلاقة تكون بينهما طردية، فكلما زاد حجم السكان زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى الثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية:

$$D_t = f(N)$$
$$D_t = a + bn$$

حيث **N**: يمثل عدد السكان.

مع الإشارة إلى أنه ليس فقط حجم السكان وحده المتحكم في الطلب السياحي فهناك أيضا مواصفات سكانية أخرى تلعب دورا في الطلب السياحي ومنها: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، عدد الأطفال في الأسرة، المهنة.

4-**وقت الفراغ:** إن الطلب السياحي مقترن بعامل وقت الفراغ، وبدونه لا يتحقق الطلب السياحي، والعلاقة بينهما طردية، فكلما زاد وقت الفراغ زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة التالية:

$$D_t = f(T)$$
$$D_t = a + bt$$

إذ أن **T:** يعني وقت الفراغ.

ويعتمد وقت الفراغ بالدرجة الأولى والأساس على الإجازات والدخل والمناسبات.

5-**الوسائل التسويقية** : تتعدد طرق وأساليب التسويق السياحي مثل الدعاية والإعلان، والإعلام، والعلاقات العامة، وبذلك يتضح أن هناك علاقة طردية ما بين الوسائل التسويقية والطلب السياحي، فكلما تطورت الوسائل وكانت أكثر فعالية وتأثيرا كلما زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية:

$$D_t = f(m)$$
$$D_t = a + bm$$

إذ أن **m:** تعني الوسائل التسويقية.

---

[1]-علاء الدين عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 35.

6- **التكنولوجيا:** إن العلاقة تكون طردية ما بين التكنولوجيا والطلب السياحي، فكلما تطور العامل التكنولوجي زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما يلي: $D_t = f(k)$ $D_t = a + bk$

إذ أن **k:** يمثل العامل التكنولوجي

7- **المستوى التعليمي والثقافي:** إن إحدى العوامل التي يتوقف عليها الطلب السياحي هو المستوى التعليمي والثقافي، وهناك علاقة طردية بينهما فكلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع زاد الطلب السياحي، والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية: $D_t = f(A)$ $D_t = a + bA$

حيث أن **A**: تعني المستوى الثقافي والعلمي.

يرجع ذلك إلى مستوى المعرفة والإطلاع الثقافي في شخصية الفرد المثقف والمتعلم.

8-**الاستقرار السياسي والأمني:** يعد الطلب السياحي حساسا جدا للظروف السياسية والأمنية، ويتأثر بها بشكل كبير جدا، وكلما تحقق الاستقرار السياسي والأمني، وتوطدت العلاقات السياسية والدبلوماسية من البلدان، كلما انتعش الطلب السياحي، والعكس صحيح، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية: $D_t = f(O)$ $D_t = a + bO$

إذ أن O: تعني الاستقرار السياسي والأمني.

9-**سعر صرف العملة:** يؤثر هذا العامل على السياحة الخارجية فقط. فكلما انخفض سعر صرف العملة بالنسبة للبلدان المستضيفة للسياح زادت القوة الشرائية للسياح الوافدين إليها، وبالتالي يزداد الطلب السياحي عليها، ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية:

$D_t = f(e)$ $D_t = a + be$

إذ أن **e :** سعر صرف العملة.

10-**إجراءات الرحلة السياحية:** القاعدة تنص على أنها كلما تعددت الإجراءات وأصبحت أكثر تعقيدا كلما انخفض الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. [1]

ويعبر عن ذلك كما في المعادلة الآتية:

$$D_t = f(R)$$
$$D_t = a - br$$

إذ أن **R:** تعني إجراءات الرحلة السياحية.

ومن بين الإجراءات نذكر إجراءات الحصول على جواز السفر، موافقة جهات العمل. . .إلخ.

مما سبق يمكن تلخيص أهم العوامل المحددة للطلب السياحي في الشكل المبسط الآتي:

الشكل رقم (05) العوامل المحددة للطلب السياحي

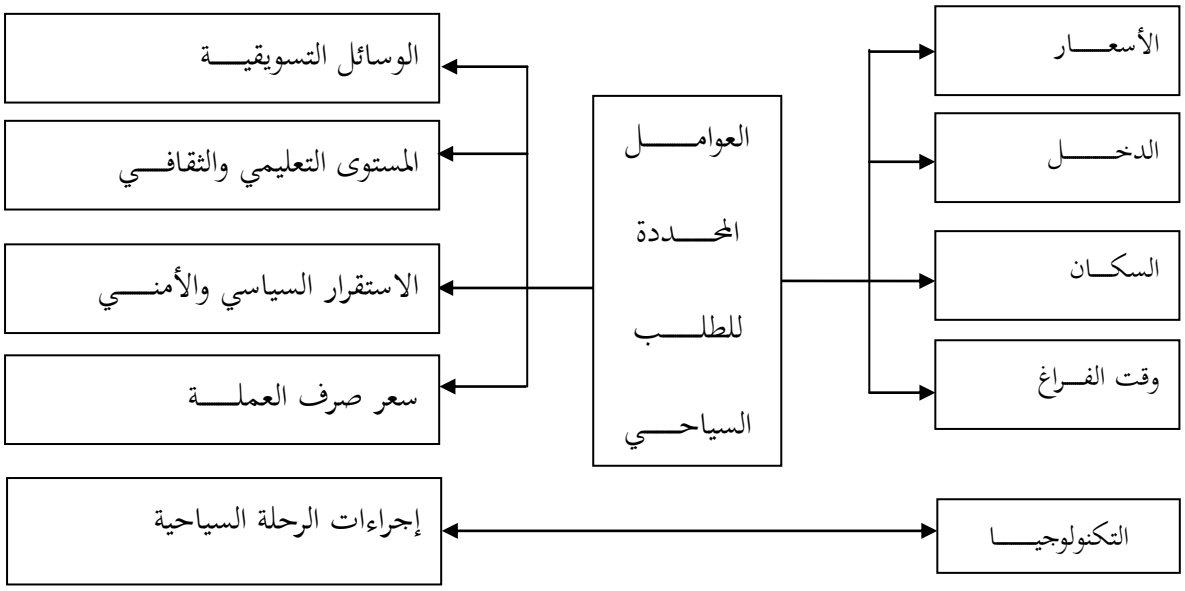

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 110.

الفرع الثاني: العرض السياحي

تستغل معظم الدول المقومات السياحية من أجل عرض منتجاتها وجذب السائحين إليها بالإضافة إلى وسائل الجذب الأخرى التي يتم توفيرها من خلال جهد الإنسان، وعند أي تخطيط لتنمية القطاع السياحي يجب القيام بعملية مسح وتحليل لهذه المقومات والموارد السياحية والتي تمثل العرض السياحي من أجل معالجتها والحد من آثارها السلبية.

([1])-أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، مرجع سابق، ص 157.

أولا: تعريف العرض السياحي

يعرف العرض على أنه: "رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين" . ويعرف أيضا العرض السياحي على أنه:"مقدار الخدمات السياحية التي تعرضها المشاريع السياحية للبيع مقابل ثمن معين وفي وقت معين"[1] .

والتعريف الأكثر استخداما في هذا المجال هو أن العرض السياحي هو كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن المقصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين والخدمات والبضائع وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين[2] .

فالعرض السياحي عبارة عن تلبية حاجة المستهلك وفق عملية توزيع السلع والخدمات السياحية المتكونة من السلع الملموسة والغير الملموسة في السوق مع تحديد السعر[3] .

وبالتالي فالعرض السياحي هو مجموعة الخدمات المقترحة للسياح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتجوالهم و الحصول على مختلف المنتجات المادية منها الإيواء والنقل والمنتجات المعنوية منها الثقافية وطبيعة المناخ. والتي بإمكانها إشباع رغبات المستهلك.

ثانيا: خصائص العرض السياحي

يتميز العرض السياحي بالخصائص الرئيسية التالية: [4]

1- انه يعتبر عرضا للخدمات بصفة أساسية، فالسائح يشتري عادة مجموعة خدمات تشكل ما يعرف بالمنتج السياحي، وهذه الخدمات هي: خدمات النقل، خدمات الإيواء، خدمات الإطعام والشراب، خدمات التسلية والترفيه، مجموعة خدمات وسلع أخرى.

2- العرض السياحي غير قابل للتخزين، فطالما أنه عرض خدمي فلا يمكن تخزين الخدمات.

---

(1)- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 157 .

(2) - مثنى طه الخوري، إسماعيل محمد علي دباغ ، مرجع سابق، ص 158 .

(3) – Ahmed Tessa, Op Cit, P 32

(4)- أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، مرجع سابق، ص ص 157، 158 .

3- العرض السياحي غير قابل للنقل،فعادة يكون المستهلك ثابتا والسلعة هي التي تتحرك، ويتم نقلها إلى الأسواق القريبة من إقامة المستهلكين، بل أن هناك بعض السلع التي تصل إلى منزل المستهلك نفسه، ولكن الحال يختلف تماما في العرض السياحي، فالعرض السياحي هو الثابت والمستهلك (السائح) هو الذي ينتقل لكي يستطيع أن يقتني الخدمة السياحية.

4- يخضع العرض السياحي للمنافسة بعد أن أصبحت السياحة حاجة إنسانية ضرورية، وبذلك فهو يتنافس مع سائر السلع والخدمات الأخرى. بالإضافة إلى التنافس بين البلدان المختلفة على تسويقه.

ثالثا: العوامل المحددة للعرض السياحي

تختلف كمية ونوعية العرض السياحي من بلد لآخر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- **العامل الطبيعي**:يشكل العامل الطبيعي نسبة كبيرة من مكونات وعناصر العرض السياحي، بل هو الأساس الذي يرتكز عليه عرض الخدمات السياحية، فالإقليم الزاخر والغني بالمعالم السياحية الطبيعية يشكل عامل استقطاب لاستثمار رؤوس الأموال في الأنشطة السياحية، وهذا يعني العديد من المنشآت السياحية فينمو ويزدهر العرض السياحي، فالعلاقة طردية ما بين العامل الطبيعي والعرض السياحي. وكلما توفر العامل الطبيعي زاد العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعد أحد أسباب نجاح السياحة في إسبانيا، وفرنسا وإيطاليا هو توافر العامل الطبيعي فيها مثل السواحل المطلة على البحار والجبال والمزروعات والمساحات الخضراء. .إلخ. [1]

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة: $S_t = f(N)$

حيث: S_t :العرض السياحي. $S_t = a + bN$

A: الثابت الحد

B: معامل الانحدار

N:العامل الطبيعي

[1]-مثنى طه الخوري، إسماعيل محمد علي دباغ، مرجع سابق، ص ص 67-68.

2-**أسعار المنتوج السياحي:** ويعتبر أحد العوامل التي تتحكم بالعرض السياحي فكلما ارتفعت أسعار المنتوج السياحي زاد العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. [1]

فزيادة الأسعار تعني زيادة الأرباح، والتي تعد من أهم عوامل استقطاب المستثمرين في صناعة السياحة، وبناء المزيد من المنشآت السياحية وهكذا ينمو ويزدهر العرض السياحي.

وفيما يلي مخطط يعبر عن نوعية العلاقة بين السعر والعرض السياحي.

الشكل رقم (06) توضيح العلاقة بين السعر والعرض السياحي

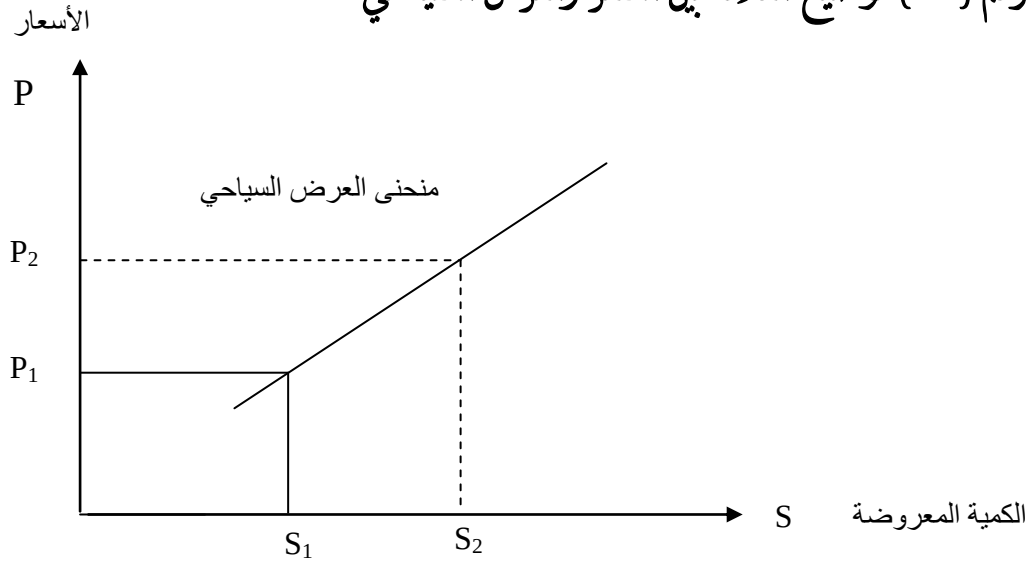

المصدر: مثنى طه الخوري، اسماعيل محمد علي دباغ، مرجع سابق، ص 69.

ويعبر عن ذلك في المعادلة الآتية: $S_t = f(p)$

$S_t = a + bp$

إذ أن **p** :يمثل عامل السعر.

3- تكاليف عوامل الإنتاج: إن أي عملية إنتاجية لا تتحقق إلا بمزج عناصر الإنتاج الأربعة (المادة الأولية، ورأس المال، والعمل، التنظيم) والمنتج في النشاط السياحي يستخدم نفس هذه العناصر، وهناك علاقة عكسية ما بين تكاليف عوامل الإنتاج والعرض السياحي، فكلما انخفضت التكاليف زاد العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

[1]-مثنى طه الخوري ، مرجع سابق، ص 68.

ويعبر عن ذلك رياضيا في المعادلة التالية: [1]

$$S_t = f(c)$$
$$bc - S_t = a$$

إذ أن **c** :يمثل عامل التكاليف.

4-**استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة:** إذا كان المجتمع على درجة عالية من التطور ولديه الوسائل التكنولوجية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، فمن الممكن أن يسخرها في خدمة النشاط السياحي، وهكذا تكون العلاقة طردية بين التكنولوجيا و العرض السياحي، فكلما تطورت الوسائل التكنولوجية زاد العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة التالية:

$$S_t = f(K)$$
$$S_t = a + bK$$

حيث أن **K** يمثل العامل التكنولوجي.

5- **أهداف المؤسسات المشرفة على النشاط السياحي:** إذا كانت القيادة تستهدف تنمية القطاع السياحي من أجل تحقيق أهداف سياسية، إعلامية، اجتماعية، إنسانية، تعكس مدى تطور البلد أمام الأجانب فسوف تسعى إلى بناء المزيد من المنشآت السياحية، وتقدم كافة أنواع الدعم للقطاع السياحي بغض النظر عن الأهداف المادية (الربح، الخسارة) . [2]

-هكذا كلما كانت القيادة العليا للبلد ميالة باتجاه النشاط السياحي زاد العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويعبر عن ذلك رياضيا كما في المعادلة الآتية:

$$S_t = f(A)$$
$$S_t = a + bA$$

حيث أن **A** يمثل أهداف المؤسسات المشرفة على النشاط السياحي.

ويكون العرض السياحي في الظروف الاعتيادية عرضا غير مرن بمعنى أن درجة استجابة المنتج في النشاط السياحي للتغيرات في ائتمان الخدمات السياحية تكون منخفضة جدا على الأقل في الأمد القصير، ويعود ذلك إلى العوامل الآتية:

الوقت، كثافة رأس المال الثابت، العامل الطبيعي.

([1])-أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 164.

([2])-المرجع نفسه، ص ص 166-167.

والشكل الموالي يمثل أهم العوامل المحددة للعرض السياحي.

ويمكن تلخيص من خلال ما سبق العوامل المحددة للعرض السياحي في الشكل المبسط الآتي:

الشكل رقم (07) العوامل المحددة للعرض السياحي

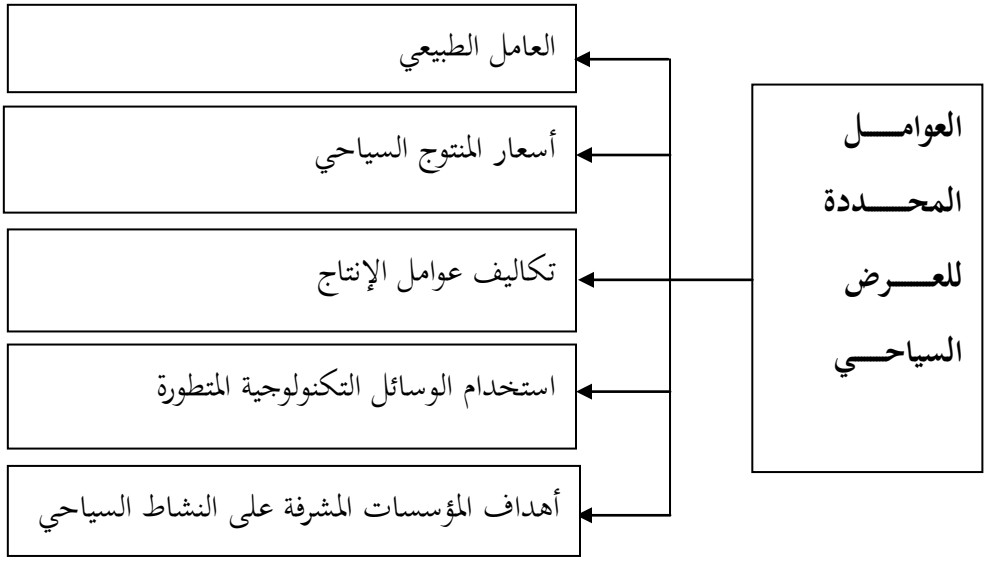

المصدر : إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 170.

رابعا: مرونة العرض السياحي: بناءا على عوامل تحديد العرض السياحي أو بعض منها ،يجعل من العرض السياحي في الظروف العادية عرضا غير مرنا إلا أنه يوجد هناك بعض الاستثناءات المحددة التي يمكن أن يستخدمها المنتج في النشاط السياحي لإضفاء طابع من المرونة على بعض العروض السياحية مثل: [1]

-استخدام المخيمات السياحية لتوسيع الطاقة الإيوائية.

- استخدام الفنادق النقالة (البواخر) لتوسيع الطاقة الإيوائية في بعض المناسبات.

- تخصيص للأسر المقيمة في الصيف غرفة أو أكثر لاستضافة السياح في موسم الذروة السياحي، مما يزيد من كمية عرض الإيواء.

[1]-أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 170.

-استخدام العمالة المؤقتة أو الموسمية لزيادة عرض العمل.

-المزيد من المواد الأولية لزيادة عرض الأطعمة والمشروبات.

من خلال دراستنا للطلب والعرض السياحي لاحظنا أن الطلب السياحي يمتاز بمرونة عالية، وأن العرض السياحي يمتاز بانخفاض المرونة، و هذا يعني أن سلوك المستهلك (السائح) يخالف تماما سلوك المنتج في النشاط السياحي، وهذا يعني تناقض المصالح والرغبات والتي ينتج عنها العديد من المشاكل أهمها اختلال التوازن في السوق السياحية.

المطلـــب الثانـــي: التسويـــق السياحـــي

يتوقف ازدهار قطاع السياحة في أي بلد على الأهمية السياحية للأماكن الثرية والطبيعية والمناخية، ودور البلد السياحي في مجال التجارة والأعمال وجذب انعقاد المؤتمرات الإقليمية والدولية فيه.

الفرع الأول: ماهية التسويق السياحي

يشكل التسويق السياحي أحد الأنشطة الأساسية في القطاع السياحي، فضلا عن اعتباره محورا استراتيجيا لمواجهة كل أشكال المنافسة التي تواجه القطاع، ويعد النشاط التصديري الوحيد الذي من خلاله تستطيع المنظمات الفندقية والشركات المتخصصة في السياحة والسفر تسويق أعمالها إلى مختلف البلدان الأخرى.

أولا: مفهوم التسويق السياحي: يعرف التسويق السياحي بأنه نشاط إداري وفني تقوم به المنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها في سبيل تحديد الأسواق المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها، بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها، وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي ودوافع السائحين. [1]

-و قد عرف "كويندروف" التسويق السياحي بأنه التنفيذ العملي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت عامة أو خاصة أو على مستوى محلي، أو إقليمي أو وطني أو عالمي، لغرض تحقيق الإشباع الأقل لحاجات مجموعات المستهلكين المحددين، وبما يحقق عائدا ملائما. [2]

([1])-مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات، لبنان، 2003، ص 195.

([2])-نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 250.

-وعليه فان التسويق السياحي يهدف إلى إقناع المستهلك (السائح) من خلال تكييف العرض السياحي للطلب السياحي، وهنا تكمن الفرضية الأساسية المتعلقة بإشباع حاجات السائح ورغباته وجعلها بشكل حزمة متكاملة.

ويمثل السوق السياحي كافة الأفراد والمؤسسات التي تسعى لإشباع حاجات ورغبات معينة في دول وأماكن سياحية تقدم عددا من المنتجات السياحية التي قد ترتبط بأي موقع سياحي سواء كان أثري أو ثقافي . . .الخ.

ومن خلال وسائل مساعدة كالنقل بأنواعه والفنادق والمطاعم وغيرها، كما يتضمن السوق السياحي مستويات السياحة المختلفة كالسياحة المحمية أو السياحة الدولية والتي يمكن استهدافها من خلال مزيج تسويقي سياحي يناسب الأذواق والقدرات الشرائية والرغبات والدوافع الموجودة لدى الأفراد، والمؤسسات الراغبة في السياحة.

-فالسوق السياحي هو دراسة الطلب الحاضر للتنبؤ بالمستقبل، بالإضافة إلى إعداد برامج تسويقية، هدفها ترقية وتنمية المنتج السياحي مستقبلا، ويتم قياس الطلب بعدد الزوار الذين يقضون ولو ليلة واحدة في البلد المستقبل.[1]

-من خلال هذه التعاريف نجد أن السوق السياحي له خصائصه المميزة، فهو أيضا يخضع إلى عملية العرض والطلب وخصائص كل منهما فهو مرتبط بالخدمات السياحية المقدمة، وكذلك نوعية هذه الخدمة أو السلعة المقدمة للسياح.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق السياحية:

إن أنواع الأسواق السياحية متداخلة فيما بينها، وتوجد بينها علاقة مرتبطة، وأهم أنواع السوق السياحي هي: [2]

(1)- Ahmed Tessa, Op Cit ,P45.

(2)-مبارك بلالطة ، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 33-34.

1- **سوق سياحي داخلي:** و هي تلك السوق التي تلبي فيها السياحة حاجة المستهلكين المحليين والمواطنين من السياحة ضمن حدود بلدهم الإقليمية.

2-**سوق سياحي خارجي:** و هي تلك السوق التي من خلال عملياتها، تقوم الشركات السياحية بتلبية الحاجة من السياحة لمواطنين أجانب.

3-**سوق سياحي ملحوظ الطلب:** و هي تلك السوق التي لا يكون فيها البائعين في حالة من تقديم الخدمات لمواطنيهم ويكون الطلب أكثر من الخدمات.

4-**سوق سياحي ملحوظ العرض:** و هي تلك السوق التي توفر فيها الدولة إمكانية تقديم الخدمات ليس فقط لمواطنيها بل للسياح الأجانب أيضا .

- و لكي تتحقق رحلة سياحية واحدة من الضروري أن تتم عملية بيع وشراء لعدة أنواع من البضائع والخدمات وذلك حسب السوق السياحي الذي يقسم إلى:

- سوق خدمات المواصلات الذي يمكن أن يقسم إلى سوق المواصلات البحرية والبرية والجوية وغيرها .
- سوق الخدمات الفندقية ويقسم إلى سوق خدمات مرافق الطعام والنوم.
- سوق التحف السياحية والمتعلق بالآثار والصناعة التقليدية لكل منطقة.
- السوق المتعلقة بالعلاج وممارسة الرياضة فيكون على شكل حمامات معدنية إستشفائية أو رياضية.

- والسوق السياحي، يمكن أن ينظر إليه من منطلق آخر غير المساحة أو الحدود الجغرافية وذلك بالنظر إلى أنواع الثروات السياحية المتوفرة بالموقع المعني. وبالنظر للبنية السياحية التحتية المستخدمة لاستغلاله ويمكن تقسيم عدة أنواع من الأسواق السياحية المستقلة. [1]

- سوق سياحي بحري.
- سوق سياحي جبلي.

([1])-مبارك بلالطة، مرجع سابق، ص34.

- سوق سياحي علاجي.
- سوق سياحي نهري.
- سوق سياحي ترفيهي وغيرها .

– و تختلف مناطق السوق السياحي من منطقة لأخرى حسب طبيعة الخدمات المقدمة.

الفرع الثالث: متغيرات السوق السياحية

وهي أشد المتغيرات التسويقية تأثيرا على السوق السياحية، وعلى الخدمات والبرامج السياحية التي يتم التعامل معها في هذه السوق، وهي متغيرات قائمة يصعب التغاضي عنها أو إهمالها وأهم هذه المتغيرات مايلي:[1]

1-**الحالة الاقتصادية العامة للسوق السياحية:** ويقصد بها مرحلة الدورة الشرائية التي تمر بها السوق السياحية، بمعنى هل الطلب على الخدمات السياحية يمر بحالة رواج، أو كساد أو ركود أو انتعاش، حيث لكل حالة من هذه الحالات تأثيرها على مزيج الخدمات السياحية التي تقدمها شركات السياحة.

فكلما كانت السوق السياحية تمر بحالة رواج كانت شركات السياحة عازفة عن إدخال برامج جديدة، ومن ثم فإن حجم معدل الأرباح المحققة في هذه المرحلة يقنع شركات السياحة بأن تقدم أفضل ما لديها ولا داعي لإجراء مزيد من البرامج، وكذلك الحال في مرحلة الكساد حيث يكون اتجاه الطلب نحو الانخفاض له تأثير شديد على إنفاق الشركات على التطوير، فضلا عن إحساس متخذي القرار في شركات السياحة بأن المرحلة القادمة هي مرحلة ركود قد يتسع مداها، ومن ثم فإن إدخال برامج سياحية جديدة سيقضي عليها .

2-**طبيعة السياح:** لكل مجموعة من السياح طبيعة خاصة تحكم سلوكها السياحي وتحدد أنماط هذا السلوك، وبالتالي يجب الإحاطة بالطبيعة الخاصة بهؤلاء السياح حتى يمكن التعامل معهم بنجاح وفاعلية. ويتصل هذا العامل بشكل كبير ومؤثر على مزيج الخدمات السياحية حيث يتعين دراسة احتياجات

[1]-نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص ص 260-261.

السائح ورغباته سواء كان هذا السائح عميلا للشركة في الوقت الحاضر أو سيصبح عميلا لها في المستقبل. [1]

3-**حجم المنافسة في السوق السياحية:** و يتعلق هذا العامل بالشركات السياحية التي تعمل بالسوق السياحية، وحجم معاملاتها، وحصتها من السوق السياحية، وأنواع الخدمات والبرامج السياحية التي تقدمها كل شركة ومدى تقبل السياح وإقناعهم أو إرضائهم عن هذه الخدمات، ومقدار الجهود التسويقية التي تبلغها كل شركة من هذه الشركات وحجم الحملات الترويجية السياحية وتأثيرها على جذب السياح ومدى احتفاظها بعميلها السياحي، أو معدل دوران السياح لديها .

الفرع الرابع: الفرص التسويقية المتاحة في السوق السياحية: بمعنى هل وصلت السوق السياحية إلى مرحلة التشبع، أم لا تزال هناك فجوة بين الطلب السياحي والمعروض السياحي، أي طلب غير مشبع يأخذ شكل فرص تسويقية متاحة نظرا لتوافر رغبات سياحية معينة لدى مجموعة من الأفراد وتحتاج إلى برامج سياحية خصيصا لهم.

وفي حقيقة الأمر فإن الفرصة التسويقية السياحية تعبر عن الطلب السياحي الكامن في السياحة، والذي غالبا ما يتعلق بجانبين أساسيين هما:

-الجانب الأول: جانب المقدرة المالية على دفع نفقات البرنامج السياحي

و يتصل هذا الجانب بذلك الجزء المخصص من دخل السائح للإنفاق على البرنامج السياحي و كذلك سعر البرنامج و طريقة دفعه .

-ومن ثم يتحول الطلب الكامن إلى طلب فعال صريح فور توفر القدرة على الشراء لهذا البرنامج، أو دفع قيمته سواء بزيادة دخل السائح، أو بتخفيض سعر البرنامج بالتقسيط المريح للسائح.

-الجانب الثاني: جانب الأذواق والرغبات والميول السياحية لدى السائح

يتمثل هذا الجانب أساسا بالدوافع والمحفزات النفسية لدى السائح وعواطفه، ومدركاته وميوله. [2]

([1])-نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص 262.

([2])-المرجع نفسه، ص ص 262 - 263.

-ومن ثم يتحول الطلب السياحي الكامن إلى طلب صريح وفعال فور استطاعة شركات السياحة تصميم برنامج سياحي يتوافق مع ميل هذا السائح وذوقه ورغبته.

-وكل من هذين الجانبين يتوقف على مدى توفر إدارة واعية للتسويق السياحي وقادرة على الإحاطة به في شركات السياحة.

-ويجب على رجل التسويق السياحي الإحاطة الشاملة والكاملة بجميع العوامل والمتغيرات السابقة حتى يستطيع تطوير البرامج السياحية التي تقدمها شركته وتدعيمها .

-ومن هنا فإنه من الضروري التعرف على مكونات كل برنامج سياحي، وكذا كل خدمة سياحية.

و يمكن تبسيط من خلال ما سبق أهم متغيرات السوق السياحية من خلال الشكل التوضيحي المبسط كما يلي:

الشكل رقم (08) : متغيرات السوق السياحية

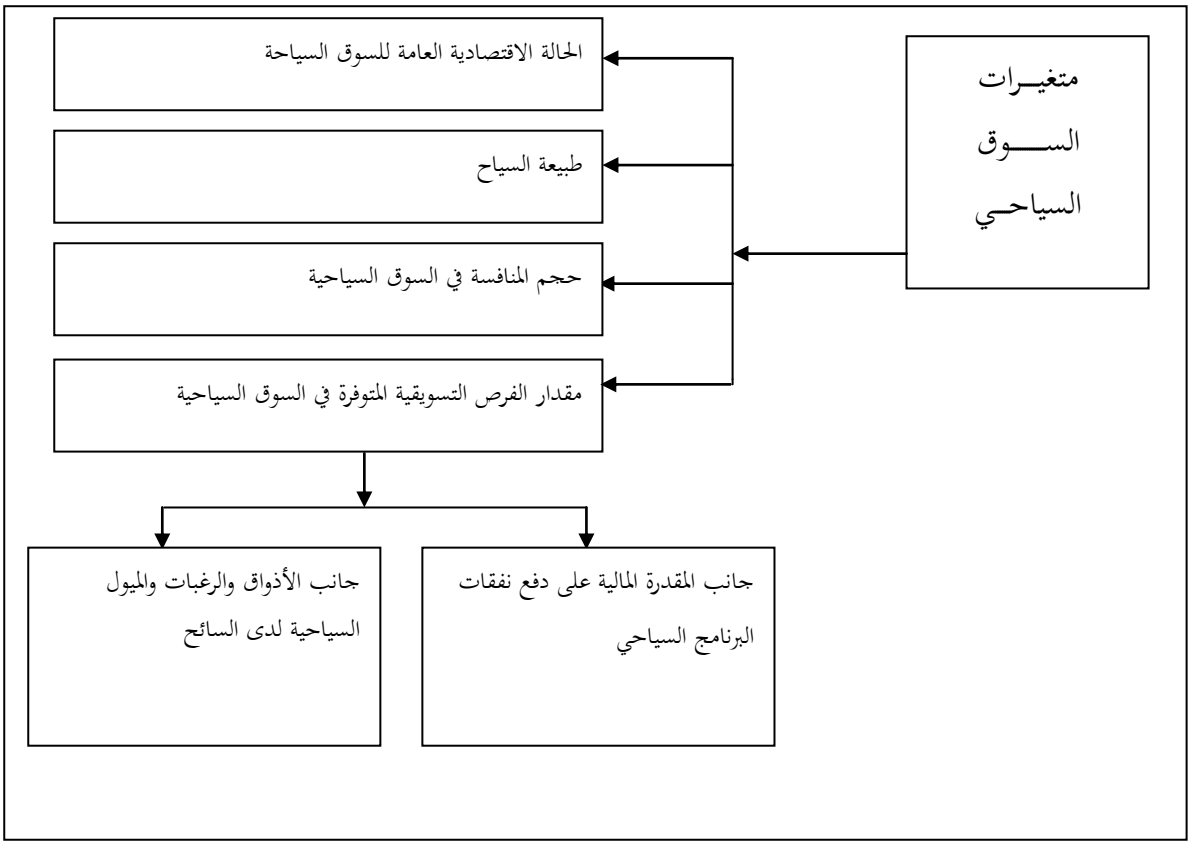

المصدر: نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص265

المطلـــب الثالـــث: الإنفـــاق و الدخل السياحـــي

يعني الدخل القومي من حيث الإنفاق هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية خلال السنة.

الفرع الأول: الإنفاق السياحي

إن الإنفاق السياحي يتوقف على ما ينفقه السائحين في الدولة المضيفة أو الدولة المستقبلة، وهذا الإنفاق بدوره يتأثر بالعديد من المتغيرات مثل طبيعة الرحلات السياحية وشكل الإقامة الفندقية ونوعية المطاعم المرتادة وغيرها، ويعد إنفاق السائحين الدوليين إيرادات سياحية بالنسبة للدولة المضيفة ويسجل في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات، أما إذا كانت الدولة مرسلة لمواطنيها للسياحة في الخارج فإن الإنفاق السياحي يعد في هذه الحالة بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية وتسجل في جانب المدفوعات بميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم الإنفاق السياحي:

يعرف الإنفاق السياحي على أنه ذلك الإنفاق الذي يقوم به السياح على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدول المضيفة. [1]

-وللسائح أوجه إنفاق عامة تشمل: [2]

- **نفقات الإقامة:** وتشمل المبيت-الإطعام-وتوابعها في الفندق مثل: الشراب-الغسيل-الهاتف..الخ.
- **نفقات النقل:** سواء عن طريق مكاتب أو شركات أو بشكل مباشر على جميع وسائط وخدمات النقل الجوي والبحري والبري داخل البلاد وحتى التاكسي داخل المدن.
- **نفقات المشتريات:** وتشمل ما يشتريه السائح من لوازم وهدايا وملابس وتحف وتذكارات وكتب وأقلام وبطاقات وصور...الخ.

([1])-نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 63.

([2])-صلاح الدين خربوطلي، **الاقتصاد السياحي**، مكتبة الحازم، دمشق، 2000، ص 63.

- **نفقات نثرية:** وهي كثيرة منها التسلية- الصداقات- والمصاريف السرية وجميع المنح والهدايا التي يوزعها السائح.
- **الرسوم والضرائب:** مثل تأشيرة المطار- رسم الإقامة- الضرائب والطوابع. . .الخ.

-ويختلف الإنفاق على كل عنصر من العناصر السابقة باختلاف مستوى السائح وجنسيته، وعاداته، وسلوكه الإنفاقي، كما يختلف الباعث على السياحة (اتفاقية-علاجية-ترويحية-دينية-اقتصادية-اجتماعية. . .الخ) باختلاف هيكل السياحة في البلد المضيف ومستوى الأسعار فيها .

ثانيا: وسائل الإنفاق السياحي

كان السائح قديما يحمل معه أموالا على شكل عملات ورقية (بنكنوت) أو نقد معدني (ذهب، فضة)، وكان يتعرض للسرقة أو ضياع ماله أو حتى نفاذها في مرحلة من رحلته ولهذا تطورت أساليب التعامل والدفع المالي ودخلت العملات الخطية والتحويلات وغيرها لتؤمن الاطمئنان المالي وسهولة الدفع للسائح وللمؤسسات السياحية.

أهم تلك الوسائل وأكثرها شيوعا هي كما يلي: [1]

1- **النقد الورقي:** وهي الأوراق المطبوعة كعملات من المؤسسات المعتمدة ولكل دولة نقدا يصدر مصرفها المركزي ويضمن قابليتها للتداول.

2- **النقد الخطي:** وهي وثائق قابلة للصرف بعد توقيع الدافع الذي يفتح حسابا لمصدر هذه الوثيقة مثل (الشيكات العادية) كما يشمل شيكات المسافر.

3-**بطاقات وكتب الاعتماد:** وهي بطاقات تصدرها المصارف لعملائها تسمح لهم إبرازها وتوقيع الفواتير بدفع التزاماتهم، حيث يحمل صاحب الاستحقاق الفواتير للمصرف الذي أصدر البطاقة ويسجلها لحسابه، وهناك نماذج عديدة تستخدم في أنحاء العالم مثل أمريكان اكسبرس أو ماستر شارج. . .الخ.

([1])-مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات السياحة**، مرجع سابق، ص 155.

4- **التحويل البريدي أو البرقي:** ويتم بأمر السائح تحويل مبلغ من المال حسب حاجاته، يحول عن طريق مصرف في بلده إلى فروع المصرف أو مصارف يتعامل معها موجودة في المدن الأخرى.

5- **قسائم الاشتراك:** وهي بطاقات تزود بها مكاتب السفر أو الشركات السياح المشتركين في برنامجها السياحي أو حتى لأي سائح لقاء المال، يستخدمها بدلا من النقود.، بطاقة للإفطار، بطاقة للغداء . . .الخ.

6- **وسائل أخرى:** مثلا في مختلف البلدان يقبض المبلغ من السائح ويبلغ مكتب السفر في البلد المزار بالإنفاق على السائح ويتم الحساب بين المكتبين وحسم ما دفعه كل مكتب عن السياح الذين أرسلهم المكتب الآخر.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص وسائل الإنفاق السياحي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم: (09) وسائل الإنفاق السياحي

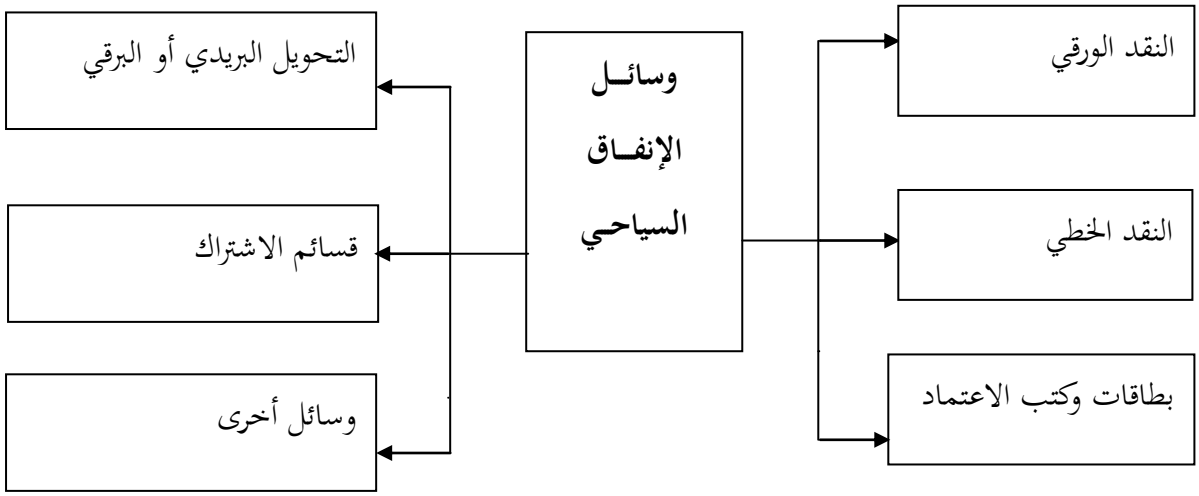

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 155.

الفرع الثاني: الدخل السياحي

إن الهدف الرئيسي لتفعيل وتنشيط السياحة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية هو زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي الناتج من إنفاق السائحين الأجانب على شراء السلع والخدمات السياحية في الدول المضيفة من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات في هذه الدول.

أولا: تعريف الدخل السياحي

هو كل ما يدخل اقتصاد وموارد البلد من السياحة ليشكل الدخل السياحي، بمعنى آخر يشمل الدخل السياحي مجموعة من البنود المتعددة أهمها: [1]

- رسوم وتأشيرات دخول السائحين ومغادرتهم.
- نفقات نقل السائحين على الناقلات الوطنية (نقل جوي، نقل بحري).
- رسوم هبوط الطائرات ورسوم عبور السفن السياحية.
- رسوم خدمة الطائرات والسفن السياحية والموانئ الجوية والبحرية.

أي أن كل عائدات السياحة يشكل مجموعة الدخل السياحي والذي بدوره له فائدة كبيرة على التنمية الاقتصادية، و الهدف من قياسه هو معرفة الربحية من البلد من خلال الميزان السياحي الذي يبين الموارد والإنفاق على السياحة.

ثانيا: طريقة الدخول السياحية المكتسبة:

إن الدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع الدخل (الريوع، الفوائد، الأجر، الأرباح) المتحقق للأفراد العاملين في القطاع السياحي نظير تقديم عوامل الإنتاج (المواد الأولية، رأس المال، العمل ، التنظيم) للمشاريع السياحية خلال فترة سنة. [2]

-إن ما تدفعه المشاريع السياحية (الخاصة منها، والمختلطة والعامة) لشراء عوامل الإنتاج السياحية (سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار) يعتبر دخل لأفراد المجتمع المجهزين للقطاع السياحي بعوامل الإنتاج هذه، ولكن ليس كل ما ينفق من قبل المشاريع السياحية يعني دخل للأفراد العاملين في القطاع السياحي، وبذلك يجب طرح وإضافة بعض العوامل لكي تكون الحسابات الاقتصادية دقيقة كما يلي: [3]

([1])-نبيل الروبي، مرجع سابق، ص ص 68-70.

([2])- المرجع نفسه، ص 73.

([3])-مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 158-159.

1-**الضرائب غير المباشرة على الإنتاج السياحي**: مثل الضريبة على المبيعات والضريبة على الأرباح، فإن هذا النوع من الإنفاق لا يذهب للأفراد العاملين في القطاع السياحي، وإنما يذهب إلى خزينة الدولة، لذا يستوجب الأمر طرحها من الدخل السياحي.

2-**المنح والإعانات الحكومية المدفوعة للمشاريع السياحة**: قد تقدم الحكومة دعم مالي لبعض المشاريع السياحية، بغض النظر عن ملكيتها فيما إذا كانت خاصة، أو عامة أو مختلطة، على اعتبار أن هذا القطاع واجهة حضارية وإعلامية، وعلى تماس مباشر مع الأجانب ويعكس واقع التطور الحضاري والتنموي الموجود في القطر، إن هذه الإعانات تدفع كدخول للأفراد العاملين في القطاع السياحي، لذا يستوجب الأمر إضافتها إلى الدخل السياحي.

3-**الاهتلاك في رأس المال السياحي**: إن جزء من رأس المال السياحي، ونتيجة لإسهامه المستمر في عملية الإنتاج السياحي يتعرض للتلف والاهتلاك، إذ أن القيمة التقديرية لرأس المال السياحي تنخفض سنويا، أي أن قيمة رأس المال السياحي في بداية السنة أكبر من قيمته في نهاية السنة بسبب عامل الاهتلاك، هذا وتختلف نسب الاهتلاك لرأس المال السياحي حسب طبيعة رأس المال فتكون منخفضة في الأبنية والمعدات، بحدود 5 % سنويا، وترتفع في الأثاث السياحية إلى حدود 25 % سنويا، ومهما تكون نسبة الاندثار فالأمر يتطلب طرحها من الدخل السياحي لكي تكون الحسابات الاقتصادية صحيحة.

4-**صافي التجارة السياحية الخارجية**: قد تكون عوامل الإنتاج السياحية المحلية غير كافية لسد حاجة المشاريع السياحية المحلية، فتضطر المشاريع لاستيراد عوامل الإنتاج من الخارج، يقابل ذلك خروج للدخل السياحي إلى خارج نطاق الدورة الاقتصادية القومية.

ومن ثم يطرح الاستيراد السياحي من التصدير السياحي، ونحصل على صافي التجارة السياحية الخارجية، ويثبت موجبا أو سالبا في معادلة احتساب الدخل السياحي.

وبذلك نتوصل إلى معادلة متكاملة لاحتســـاب الدخـــل السياحـــي بطريقة الدخول السياحية المكتسبة كما يلي: [1]

الدخل السياحي=إنفاق المشاريع السياحية- الضرائب غير المباشرة على السياحة+الإعانات والمنح الحكومية للمشاريع السياحية-الاهتلاك في رأس المال السياحي±صافي التجارة السياحية الخارجية.

وكما هو معروف أن إنفاق المشاريع السياحة يتضمن جانبين:

أ-إنفاق على إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية السياحية (إنفاق جاري) .

ب إنفاق على إنتاج السلع والخدمات الاستثمارية السياحية (إنفاق استثماري) .

وبعد إدخال هذه الملاحظة الأخيرة نحصل على المعادلة النهائية الآتية:

الدخل السياحي= الإنفاق على إنتاج الخدمات السياحية الاستهلاكية (إنفاق جاري)- لضرائب غير المباشرة على السياحة + الإعلانات والمنح الحكومية للمشاريع السياحية - الاهتلاك في رأس المال السياحي ± صافي التجارة السياحية الخارجية.

ثالثا: طريقة الإنفاق السياحي:

إن الدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع إنفاق أفراد المجتمع على شراء الخدمات السياحية خلال فترة السنة.

إن ما ينفقه أفراد المجتمع على شراء الخدمات الاستهلاكية السياحية وما يدخره للاستثمار السياحي، يعتبر دخلا لأصحاب المشاريع السياحية، و لكن ليس كل ما ينفقه أفراد المجتمع على شراء الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية السياحية يعتبر دخلا للمشاريع السياحية الوطنية، وبذلك يجب طرح وإضافة العوامل الآتية لكي تكون الحسابات دقيقة وذلك كما يلي: [2]

1-**الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية السياحية:** وكما هو معروف أن الخدمات تكاد تكون كمالية في الغالب، فهي تخضع للضرائب وبنسب عالية في الأحيان، إن هذه الضرائب التي

([1])-مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 160 .

([2])-المرجع نفسه، ص 162 .

يتحملها الأفراد لا تعتبر دخلا لأصحاب المشاريع الاستثمارية، وإنما تذهب إلى خزينة الدولة، لذا يستوجب الأمر طرحها من الدخل السياحي.

2- **الإعانات والمنح الحكومية:** قد تقوم الحكومة بدعم بعض أنواع الخدمات السياحية (كما هو الحال في منح تخفيضات في الإيواء والنقل للشباب، أو لموظفي الدولة) بهدف توفير الراحة والرفاهية للمواطنين، وإن هذه الإعانات تدفع من قبل الدولة، وتعتبر دخولا لأصحاب المشاريع السياحية، لذا يستوجب الأمر إضافتها للدخل السياحي.

3- **الاهتلاك الحاصل في رأس المال:** لابد من طرحه كما ورد سابقا .

4- **صافي التجارة الخارجية:** فهناك بعض المواطنين السياح الذين يغادرون إلى خارج القطر بهدف السياحة والاستجمام، وبالتالي يتطلب الأمر منهم الإنفاق على شراء الخدمات السياحية الأجنبية، ويكون الاقتصاد القومي في هذه الحالة في موقف استيراد للخدمات السياحية من الخارج.

وربما يكون العكس، حيث تستضيف المشاريع السياحية الوطنية، سياح أجانب تبيع لهم خدمات سياحية تعتبر دخلا للمشاريع السياحية القومية، ويكون موقف البلد هنا مصدرا للخدمات السياحية ولابد من إضافة ذلك للدخل السياحي ويطرح الاستيرادات من الصادرات السياحية، ونحصل على صافي التجارة السياحية، ويثبت في المعادلة موجب أو سالب.

5- **الزيادة في قيمة المخزون المتحقق لدى مشاريع القطاع السياحي:** وعلى الرغم من كون المنتوج السياحي يغلب عليه الطابع الخدمي، وبالتالي لا يمكن تخزينه، إلا أنه يحدث في بعض الأحيان امتلاك القطاع السياحي مشاريع إنتاجية تمول المنشآت السياحية بمستلزمات الإنتاج.

كأن تمتلك سلسلة فنادق معملا لإنتاج المشروبات أو المعلبات، أو كأن تمتلك المديرية العامة للسياحة مشروعا لإنتاج اللحوم. . .الخ. فعلى الرغم من أن هذه المشاريع الإنتاجية هي ليست سياحية إلا أن ملكيتها تؤول للقطاع السياحي وعلى هذا الأساس لابد من إضافة الزيادة في قيمة المخزون السلعي المتحقق خلال السنة إلى الدخل السياحي.

بعد كل هذه الإجراءات سوف نتوصل إلى معادلة متكاملة لاحتساب الدخل السياحي بطريقة الإنفاق السياحي كما يلي: [1]

الدخل السياحي – إنفاق الأفراد على الخدمات السياحية (أي عوائد المشاريع السياحية) –الضرائب غير المباشرة + الإعانات والمنح والدعم الحكومي للمنتوج السياحي– الاهتلاك في رأس المال السياحي + صافي التجارة الخارجية + الزيادة في قيمة المخزون السلعي التابع للقطاع السياحي.

كما هو معروف أن إنفاق الأفراد على السلع والخدمات السياحية يتضمن:

أ–إنفاق الأفراد على شراء الخدمات الاستهلاكية السياحية.

ب–إدخارات الأفراد الموجهة للاستثمار السياحي.

وبعد إدخال الملاحظات الأخيرة للمعادلة نحصل على المعادلة النهائية:

الدخل السياحي= عوائد المشاريع السياحية جراء تسويق المنتوج السياحي+ الادخارات الموجهة للاستثمار السياحي–الضرائب غير المباشرة+الإعانات والمنح والدعم الحكومي للمنتوج السياحي– الاهتلاك في رأس المال السياحي+صافي التجارة الخارجية.

هذا هو الدخل السياحي بالمعنى الاقتصادي صحيح، والذي هو حصيلة التفاعل المستمر والقائم بين أفراد المجتمع من جهة والمشاريع السياحية من جهة أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الدخل السياحي سواء الإيجابية منها أو السلبية.

المطلـب الرابـع: الاستثمـار السياحـي و إستراتيجيته

بالرغم من أن الاستثمار السياحي يتشابه مع غيره من الاستثمارات في المجالات الأخرى الغير السياحية وذلك من ناحية رغبة المستثمرين في تعظيم الربح، إلا أنه يتميز بعدم باحتياجه بكم هائل من الاستثمارات كالتي توجه إلى القطاعات الأخرى خاصة إذا نظرنا إلى الأرباح المتوقعة منه في الأجل الطويل، بالإضافة إلى سرعة العائد المتوقع وقصر فترة الانتظار.

[1]–مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 163.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار السياحي

قبل التطرق إلى الاستثمار السياحي يمكن تعريف الاستثمار على أنه التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة. وليس مجرد تأجيلها، كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل. [1]

وتعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية، وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

الفرع الثاني: استراتيجيات الاستثمار السياحي

إن الصناعة السياحية العالمية تستثمر أموالا ضخمة من أجل استغلالها في التجهيزات السياحية، وإن الاتجاهات الملحوظة من خلال النماذج الدولية في مجال ترقية الاستثمارات تتشابه في العناصر الأساسية التالية: [2]

أولا: على مستوى تعريف الأهداف: إن الأهداف العامة الموكلة من خلال السياسات الترقوية للاستثمار الملاحظة في الكثير من البلدان التي التزمت ببرامج تنموية لهذا القطاع تستهدف خاصة:

-الاحتفاظ بالقاعدة الاقتصادية السياحية الوطنية.

-تحسين استعمال القدرات الإنتاجية.

-تثمين القدرات البشرية.

-تثمين وتنمية الموارد السياحية على مستوى التراث، وتسلسلها حسب صنف المنتوج.

-الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتوفرة.

ثانيا: فيما يخص صياغة الاستراتيجيات: إن العناصر المكونة والتي نجدها تتكرر بصفة جادة في استراتيجيات البلدان السياحية تكون في غالب الأحيان مشكلة حول الانشغالات التالية:

([1])-محمد مطر، **إدارة الاستثمار**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 07.

([2])-مبارك بلالطة، مرجع سابق، ص 98.

– امتصاص بل إلغاء العراقيل التي تمنع المتعاملين بدون تمييز لقانونها الأساسي من أخذ دورها كاملا الموكل لها في تنمية القطاع.

–ضمان كل التسهيلات وضمان الامتيازات من أجل تشجيع تطور القطاع الاقتصادي الوطني.

–وضع مختلف الإجراءات التي تضمن التكفل بالمسؤولية التي تقع على عاتق القطاع (التنظيم والتطوير).

–ضمان الصناديق الخاصة المستثمرة لصالح النشاط.

–تدعيم الإطار القانوني و التنظيمي الذي يمكن أن يشجع ويساعد في ترقية مختلف الاستثمارات بمختلف أشكالها.

–إعادة التسهيلات والامتيازات والإعفاءات وتطويرها كضمان من أجل إنجاز المشاريع السياحية. [1]

ثالثا: فيما يخص الإجراءات والوسائل التشجيعية: ترتكز الاقتراحات عموما حول شكلين من التسهيلات والتحفيزات هما:

1–**على المستوى التنظيمي:** يتعلق الأمر هنا بما يلي:

–إعادة تعريف حقل الاستثمار (البناء، التوسع، العصرنة، التهيئة، التسيير، الاستغلال، الصيانة) وإعادة التهيئة وتحويل السكنات والعمارات ذات الطابع التاريخي، التي يمكن أن تشكل مواقع الاصطياف السياحي كالمطاعم وهياكل التسلية.

–تحديد بدقة المؤسسات المستفيدة من التسهيلات والامتيازات، فنادق ،مخيمات، شقق ذات الاستعمال السياحي، مطاعم استهلاك المشروبات، مراكز التسلية، محطات عمومية والمؤسسات الفندقية.

2–**فيما يخص الإعفاءات المالية والتسهيلات:** تشمل على

– الإعفاءات من كل الضرائب والرسوم الجبائية أو البلدية مهما كانت تسميتها أو طبيعتها المسجلة على بطاقة التسريح ببناء مؤسسات فندقية وسياحية.

– سهولة استيراد عتاد البناء والوسائل والتجهيزات، سيارات العمل والتأثيث اللازم للبناء، تهيئة وتجهيز المؤسسات الفندقية والسياحية، في المستوى المطلوب ومعفى من كل الضرائب وحقوق الجمارك والرسوم

([1])–مبارك بلالطة، مرجع سابق، ص ص 88 – 89.

الجبائية شريطة أن تكون القيمة الكاملة لهذه الواردات لا تتجاوز إلى حد ما حاجز التكلفة التقديرية الشاملة للاستثمار.

- الإعفاءات من كل الضرائب والرسوم الجبائية والبلدية المسجلة على حساب الاستغلال، وهذا لفترة (07) سنوات من بدء استغلال المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على الدخول بقسط متغير للفوائد الصافية التي تخضع للضريبة والمنبثقة عن استغلال المؤسسات الفندقية السياحية.

- وضع نظام مستقل يجمع البنوك والمؤسسات الفندقية أو السياحية المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال الآتية من الخارج وكذا المبالغ المستعملة لغرض تمويل المشاريع (إنجاز، استغلال وصيانة). [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لا تبتعد أساسا عن التطبيق العام الملاحظ على المستوى الدولي، وذلك أنها وضعت حيزا لنظام قانوني وتنظيمي مستحدث من أجل تشجيع وترقية الاستثمارات يستوجب التأكيد على إدخال الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي وترقية الاستثمارات الوطنية.

[1]-مبارك بلالطة، مرجع سابق، ص 89.

المبحـث الثالـث: مكونـــات السياحـــــة

إن من بين أهم مكونات السياحة الفندقية والمتمثلة في الفنادق السياحة والقرى السياحية والمخيمات والمنتجعات السياحية بالإضافة إلى الخدمات السياحية ووكالات السفر والسياحة والمنظمات السياحية، والتي سيتم عرضها فيما يلي:

المطلـب الأول: البنيـة التحتيـة للفندقـة السياحية

لقد أصبحت الفنادق تقوم بإشباع حاجات ضرورية في الحياة العصرية، نتيجة لازدياد حركة السياحة العالمية وسهولة الانتقال، واختلاف رغبات السياح باختلاف عاداتهم وتقاليدهم لذا يجب على صناعة الفنادق أن تلبي كل احتياجات السياح ومطالبهم ومن مختلف دول العالم.

الفرع الأول: الفنادق السياحية

تسمى الصناعة الفندقية حاليا، صناعة الضيافة، وتشمل خدمات الإقامة والطعام والشراب والترفيه، وهي اليوم من أكبر الصناعات في العالم، وتلعب دورا رئيسيا في تنمية السياحة باعتبارها هي الأخرى خدمة سياحية.

أولا:مفهوم الفندقة

الفندقة عبارة عن صناعة سياحية تجارية تشكل مزيجا من الخدمات المتجانسة، أو بالمفهوم الكلاسيكي صناعة الفندقة عبارة عن منشآت ومؤسسات سياحية تقدم مجموعة من الخدمات والتي يتم من خلالها عرض غرف ومنازل جاهزة، وذلك بعقد إيجار لفترة مؤقتة.

-ويمكن تعريف الفندق بأنه:" مبنى ينشأ بغرض توفير الإقامة بالدرجة الأولى للنزلاء وكذا تقديم الأطعمة والمشروبات والخدمات الأخرى للنزلاء لقاء أجر معين".

ويقصد بمؤسسة فندقية كل مؤسسة تمارس نشاط فندقي، كما يعد نشاطا فندقيا كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به، وتتكون هذه الهياكل من مؤسسات إيواء يستأجرها الزبائن للإقامة فيها ولمدة معينة دون أن يتخذوها سكنا لهم[1].

ثانيا: أنواع الفنادق

تتكون المؤسسات الفندقية مما يلي:

1- الفنادق: وهي هياكل إيواء مهيأة للإقامة وخدمات أخرى مرتبطة بها.

2- الموتيل (نزل الطريق): يكون خارج المنطقة السكنية.

3- القرى السياحية: أو قرى العطل وهي عبارة عن هياكل إيواء مبنية خارج المناطق السكنية، على شكل قرية، وتوفر أجنحة سكنية ومنشآت رياضية وثقافية.

4- الإقامة السياحية: و هي هيكل إيواء يقع خارج المناطق السكنية، وفي أماكن تتمتع بجمال طبيعي خاص، تمنح للإيواء في منازل مجهزة بالأثاث.

5- النزل الريفي: يقع في المناطق الريفية ويشمل ستة غرف على الأقل، وغالبا ما يوجد في أماكن سياحة توجد فيها مغامرات (تسلق الجبال، التزحلق على الثلج).

6- المنزل العائلي: ويشمل من 05 إلى 15 غرفة، ويمكن تقديم وجبات الطعام للزبائن، أو يعدونها بأنفسهم.

7- الشاليهات: و تسمى أيضا السكن الجاهز، معد لاستقبال الزبائن في المحطات البحرية أو الجبلية، يؤجر حسب مدة إقامة.

([1])-صالح بزة ، **تنمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 38.

8- المنزل السياحي المفروش: أو المجهز، يؤجر لمدة لا تتعدى الشهر، وعدد غرفه لا تفوق 10 غرف.

9- محطة الاستراحة: و هي التي تقام في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين أو المسافرين من الراحة.

10-المخيمات: و هي إقامة بسيطة بواسطة تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان، كما يمكن أن تقدم عربات أو مقصورات للتخييم. [1]

ثالثا: تقسيمات الفنادق

هناك عدة تقسيمات للفنادق على أساس معيار معين، وهي: [2]

1-**التصنيف على أساس معيار الملكية:** يتم تصنيف الفنادق السياحية وفق هذا المعيار كما يلي:

أ-**الفنادق الخاصة (المستقلة):** و هي تلك الفنادق التي تعود ملكيتها لشخص أو مجموعة أشخاص، وعادة ما تكون هذه الفنادق صغيرة، وعددها غرفها محدود.

ب-**فنادق السلسلة:** هي مجموعة فنادق تنتشر في مجموعة من دول العالم تحت اسم واحد، وهي تشبه في ذلك الشركات متعددة الجنسيات،ومن أهم السلاسل الفندقية في العالم: هيلتون Hilton، شيراتون shiraton.

ج-**فنادق مختلطة:** وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام (الدولة)، والقطاع الخاص، أو بين الدولة وشركات أجنبية.

د-**فنادق حكومية:** هي الفنادق التي تعود ملكيتها للدولة.

2-**التصنيف وفق معيار عدد النجوم:** ووفق هذا المعيار يتم تصنيف الفنادق كما يلي:

([1])-صالح بزة، مرجع سابق، ص 39.

([2])-أيمن برنجي ، **الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص ص 194 ، 195.

أ-**فنادق الخمس نجوم:** وتعتبر من أرقى الفنادق، وتقدم خدمات متكاملة للضيوف، وبأسعار مرتفعة تتناسب مع نوع وحجم هذه الخدمات.

ب- **فنادق ذات أربع نجوم:** بطبيعة الحال يكون مستوى خدماتها وأسعارها أقل من سابقتها، غير أنها تبقى من الفنادق الراقية.

ج- **فنادق ذات ثلاث نجوم:** وهي الأقل تكلفة عما قبلها، كما أن مستوى الخدمات منخفض، وربما يفتقر إلى بعض الخدمات الموجودة في الأخرى السابقة الذكر.

د- **فنادق ذات نجمتان:** تقترب في المستوى من الفنادق الشعبية.

ه- **فنادق ذات نجمة واحدة:** وتكون متواضعة جدا بالنسبة لخدماتها وعدد غرفها وأسعارها والمناطق التي توجد بها أيضا.

الفرع الثاني: القرى السياحية

سياحة القرية تشير إلى السياحة التي يقيم بها الزائرون بجوار أو داخل القرية، وعادة ما تكون قرى تقليدية في أماكن بعيدة، حيث يتعرف السائحون على العادات والتقاليد والثقافات المحلية، وفي كثير من الأحيان يشاركون في الأنشطة التي يمارسها السكان.

ويقوم السكان المحليون بإقامة وإدارة المنشآت السياحية والخدمية بأنفسهم، وبالتالي استفادتهم من السياحة تكون بصورة مباشرة.[1]

الفرع الثالث: المخيمات السياحية

إن المخيمات كمرافق للإقامة والمبيت وسط الطبيعة ظاهرة قديمة، ولكن مع تطور وسائل المواصلات، وصلت لأقصى درجات التطور وأصبحت تقدم على نطاق شعبي واسع.

و يمكن أن تعرف كلمة مخيم على أنها التخييم و الإقامة بشكل فردي أو عائلي أو جماعي في مخيم مجهز و لمدة معينة تتراوح ما بين ليلة واحدة لغاية شهر.

([1])-محمد الصيرفي ، **السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر**، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، 2009، ص ص 220-221.

والشكل المميز في الإقامة في مخيم أنها تستخدم أدوات متحركة، وعربات النوم المتنقلة، والتي ينقلها السياح معهم و يشكلونها في قطعة مجهزة لذلك. [1]

وفي المدة التي تطورت فيها المجتمعات من الحرب العالمية الثانية لغاية الآن عرفت الأنواع التالية من المخيمات أهمها. [2]

-**مخيم عند مضيف:** ويستخدم من قبل السياح المنتظمين، والذين يقومون ببناء خيمتهم في حديقة أو ساحة بموافقة المالك لهذه الأرض.

-**التخييم في الأراضي الخالية:** ويخيم السياح خيمتهم في الأراضي الخالية في الجبال أو على شواطئ الأنهار والبحيرات.

-**التخييم في مكان مجهز لذلك:** وهو عادة يكون عبارة عن ملك لشركة هدفها من وراء ذلك الحصول على الربح.

المطلب الثانـي: الخدمـات السياحيـة

تخص الخدمات السياحية في دول العرض السياحي بقدر من الأهمية ما تخص به مقومات الجذب السياحي الأخرى الطبيعية والتاريخية، إذ أنه على الرغم مما تقوم به العوامل الطبيعية والتاريخية للجذب السياحي من دورها في استقطاب السائح إلى زيارة المناطق المختلفة، إلا أن الخدمات السياحية تلعب دورا هاما أيضا لإبقاء السائح في الدولة السياحية وتكرار الزيارة مرة أخرى.

الفرع الأول: محتوى الخدمات السياحية

تمتاز الخدمات السياحية بكونها متكاملة فلا يمكن تجزئتها أو تقسيمها فهي مكملة لبعضها البعض مثل وسائل الاتصال والنقل والإقامة والحجوزات الداخلية والخارجية، كما

يجب على شركات السياحة إعداد برامج سياحية متنوعة وتتلائم مع ميول السياح من أجل تقديم أفضل الخدمات السياحية.

([1])-مروان السكر ، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مرجع سابق، ص 37.

([2])-المرجع نفسه، ص 38.

ويمكن تعريفها على أنها الأنشطة التي تكون غير مادية والتي يمكن تقديمها بشكل منفصل أو مستقل وتوفر إشباع الرغبات والحاجات وليست بالضرورة أن ترتبط مع بيع منتوج أو خدمة أخرى، وعند تقديم الخدمة قد لا يتطلب نقل الملكية.

إن مستهلك الخدمة قد يقوم بحيازة مؤقتة أو استخدام مؤقت لما يتطلب إنتاج الخدمة (غرفة في فندق، إيجار سيارة،رحلة سياحية) ولكن بدون أن يتملك المستهلك هذه الخدمة.

الفرع الثاني: أنواع الخدمات السياحية

يمكن تقسيم الخدمات السياحية إلى عدة أنواع أهمها: [1]

1–خدمات السياحة والسفر: إن شركات السياحة والسفر هي المنشآت التي تقوم بالأعمال والخدمات الخاصة بالسفر ويقع على عاتقها توفير أسباب الراحة والاستمتاع للسائحين خلال انتقالهم وزيارتهم للبلد السياحي ، وهي بحكم مزاولتها لهذه الأعمال تتصل بالجمهور اتصالا وثيقا وتعمل في نفس الوقت على نشر الدعاية للبلاد في الخارج من أجل زيادة نصيبها من الأفواج السياحية.

وتقوم شركات السياحة بالأعمال التالية

- حجز الفنادق.
- حجز البواخر والنزهات الترفيهية.
- تنظيم رحلات فردية.
- تنظيم رحلات جماعية.
- توفير المرشدين السياحيين.
- خدمات الاستقبال والتوزيع.

2–**خدمات الإقامة والإعاشة** : تعتبر أماكن الإقامة من أهم المنشآت السياحية وأولاها بالاهتمام لأنها تمثل واحدة من الأعمدة الثلاثة التي يقوم عليها النشاط السياحي للانتقال – الإقامة– الترفيه.

[1]–علاء الدين عبد الوهاب ،مرجع سابق، ص ص 77–94.

وهذه الخدمات تشمل الفنادق بأنواعها المختلفة الموتيلات– المخيمات–بيوت الشباب–قرى رياضية –البنسيونات–الفيلات–فنادق المنتجعات السياحية

ولعل أكثرها انتشارا هي الفنادق التجارية، وتصنف هذه الفنادق طبقا لأنظمة مختلفة وأكثرها شيوعا هو نظام النجوم الذي يبدأ بخمسة نجوم وينتهي بنجمة واحدة.

3 – خدمة النقل السياحي : يعتبر النقل السياحي أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات السياحية في أي دولة حيث تطورت السياحة في العالم تطورا كبيرا نتيجة للتطور الذي طرأ على صناعة النقل في فترات سابقة وحالية للسياحة.

ولقد كان للنقل الجوي خاصة دور هام وملموس في ظهور كثير من الدول على خريطة العالم السياحية ودخولها في مرحلة هامة من مراحل المنافسة القوية بينها وبين الدول الأخرى في هذا المجال. أما أهم الوسائل الرئيسية المستخدمة في النقل السياحي هي:

- **النقل الجوي:** النقل الجوي كما هو معروف وسيلة سريعة ومريحة وآمنة وموفرة للوقت إلى حد كبير والآن تستخدم في مجال النقل بين دول العالم.

و النقل الجوي يحتكر نسبة معتبرة من حركة النقل السياحي في العالم.

- **النقل البري:** يستخدم النقل البري في مختلف دول العالم في وسيلتين رئيسيتين هما السيارات و السكك الحديدية.

أما السكك الحديدية فقد أولت لها اهتمام معظم دول العالم باعتبارها الوسيلة الرئيسية للنقل البري فالدول الأوروبية و دول أمريكا الشمالية تمتلك ثلثي خطوط السكك الحديدية في العالم، بينما تمتلك باقي دول العالم شبكات سكك حديدية ليست بالكبيرة.

أما السيارات أو العربات بصفة عامة فإنهـا تعد في الوقت الحـاضر من وسائل المواصـلات الثانويـة و لكنها أصبحت وسيلة رئيسية خصوصا في الدول المتحضرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أصبح لها دور كبير في ربط معظم دول العالم ببعضها البعض.

- **النقل البحري:** و يعتمد هذا النوع على البواخر و القوارب البخارية و اليخوت. . .الخ ، التي تسير عبر البحار و الأنهار و المحيطات، و لقد شهد النقل المائي في هذه الفترة تطورا كبيرا خصوصا في مجال نقل الركاب بين الدول المختلفة.

ثالثا: خصائص الخدمات السياحية:

تتميز الخدمات السياحية بمجموعة من الخصائص أهمها: [1]

1-**المعنوية (غير ملموسة):** بما أن الخدمات غير مادية وغير ملموسة، لذلك لا يمكن تذوقها أو رؤيتها من قبل المستهلك، قبل أن يشتريها مما يجعل على البرامج التسويقية قيودا، لذا يجب التركيز على القوى البيعية على إعلان الفوائد الناجمة عن الخدمة وليس على الخدمة نفسها .

4 – خدمة المحلات السياحية : تلعب المحلات السياحية دورا هاما في الجذب السياحي بجانب ما تتمتع به الدولة من مقومات سياحية عديدة.

و المحلات السياحية هي فرع من المنشآت السياحية و التي يتصل نشاطها اتصالا مباشرا بالعمل السياحي.

و تتلخص أهمية هذا النشاط في النقاط التالية:

- يعتبر هذا النشاط من الأنشطة التصديرية الهامة في الدول السياحية.
- يمثل أحد المصادر الهامة للعملات الأجنبية.
- يقوم بجذب السائحين إلى المناطق التي تشتهر بهذا النشاط.
- يحقق نشاط السلع السياحية نموا متزايدا في الدخل السياحي.

5 – خدمة الإرشاد السياحي: يعتبر الإرشاد السياحي أحد الخدمات الهامة في النشاط السياحي، فالمرشد السياحي هو الشخص الذي يتولى عملية شرح و نقل المعلومات عن منطقة الجذب السياحي الذي يجب أن يكون على درجة عالية من الثقافة و المعلومات و اللياقة و يجيد الاستقبال و الشرح.

([1])-نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص ص 249-253.

6 – الأمن السياحي :تعتبر خدمة الأمن السياحي من الخدمات الضرورية في النشاط السياحي لما لها من تأثير في بعث الطمأنينة في نفوس السائحين و عادة ما تقوم بهذا الدور السلطات الأمنية داخل الدولة كما يوجد إدارة عامة في بعض الدول تحمل اسم الشرطة السياحية و تختص ببحث شكاوي السائحين و ما يتعرضون له من نصب و احتيال.

2– **التلازم (عدم إمكانية الفصل):** لا يمكن فصل الخدمات عن بائعها لأنه يقدم الخدمة ويبيعها أي التزام أي قناة التوزيع سوف تكون مباشرة مثل وكلاء السفر ولا يجوز بيعها في أي سوق أخرى غير مختصة بالسياحة.

3–**التغاير (عدم التشابه):** فمثلا شركة النقل الجوي لا تقدم نوعية الخدمة نفسها في كل رحلة إذ يتحدد نوع الخدمة حسب نوع الرحلة والمسافة والدرجة، ويجب أن تعطي اهتماما خاصا لمرحلة التخطيط والمتابعة لنوعية أداء عالية.

4–**قابلية الفناء والطلب المتذبذب:** إن الخدمات السياحية تستهلك بسرعة ولا يمكن خزنها، فالغرف الفندقية غير المشغولة تعتبر خسارة على الفندق ولا يمكن تخزينها، والمقاعد الفارغة بالطائرة تعتبر خسارة وكذلك الطلب على الخدمات تعتبر متذبذبا بسبب الموسمية.

المطلـب الثالـث: وكـالات السياحـــة و السفر

إن وكالات السياحة و السفر هي قسم من الأقسام المهمة في القطاع السياحي و لها مميزات خاصة و أعمال متنوعة، و تطور السياحة في الوقت الراهن و في المستقبل لا يمكن أن يتم إلا بوجود وكالات السياحة و السفر

الفرع الأول: ماهية وكالات السياحة و السفر:

إن وكالات السياحة و السفر تقوم بتوفير المعلومات و مساعدة السياح خلال رحلاتهم و أسفارهم كما تقوم بعمل دعاية للاماكن السياحية و تبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل المواصلات و بضاعة الفنادق من منام و إطعام و ترفيه و خدمات و بضائع أخرى.

أولا: تعريف وكالات السياحة والسفر: وكالات السياحة والسفر هي شركات تنظم وتنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها الجماعية الخاصة أو الرحلات السياحية الفردية وكذلك بيع الخدمات الإضافية المرتبطة بها أو تكون وسيطة عند بيع الرحلات السياحية من الخدمات والبضائع المنتجة من قبل شركات أخرى.[1]

ثانيا: الأعمال الأساسية لوكالة السياحة والسفر

إن أهم الأعمال لوكالات السياحة والسفر تتمثل فيما يلي: [2]

-القدرة على إعداد ترتيبات السفر وعمل الرحلة السياحية المنظمة.

-التحقق والحصول على الأسعار المناسبة بكافة المستويات ولنفس المكان.

-التركيز على تدريب ومدى توفر الأدلاء السياحيين.

-القدرة على استنباط المعلومات واستخدام المطبوعات والمنشورات السياحية.

-تقديم الاستشارة والنصح بطريقة صحيحة ومخلصة إلى العملاء.

-العمل على تثقيف العاملين بالوكالات السياحية.

-المعرفة التامة بحاجات الكلف والإعلانات والتسويق لغرض معرفة مدى ربح الرحلة.

-هناك أعمال في المكتب يتطلب وجود المدير والمحاسب معا لاستفادة الموظفين منهم في أمور إدارية ومالية.

-قابلية الموظفين على ممارسة الاتصالات الشفهية والتحريرية بين العملاء، وبين المكتب من جهة وبين الشركات الأخرى من جهة أخرى. ووسائل الاتصالات كثيرة منها: الهاتف، الفاكس، الحاسوب. [3]

الفرع الثاني: تقسيم وكالات السياحة والسفر

يمكن أن تقسم وكالات السياحة والسفر إلى عدة أنواع أهمها:

([1])-مروان السكر، مرجع سابق، ص64

([2])-أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص 169.

([3])- المرجع نفسه، ص 170.

أولا: حسب مكان الإقامة الدائمة للزبون الذي تقوم بخدمته تقسم الوكالات السياحية إلى ثلاث أنواع[1]**:**

1- **مستقبلة:** و هي تلك التي تقوم باستقبال وخدمة السياح الأجانب في دولتها، أي في مكان وجود مقرها .

2- **مرسلة:**و هي تلك التي تقوم بإرسال السياح المحليين للخارج وتنظيم عملية سفرهم وإقامتهم هناك .

3- **مشتركة في وقت واحد:** وهي التي تقوم بخدمة السياح الأجانب في دولتها، وإرسال السياح المحليين للخارج.

ثانيا: حسبما إذا كانت الرحلات الجماعية بسعر موحد أو لا تقوم بذلك وحسب هذا المعيار فإنها تنقسم إلى:

1- **شركات وكالات كاملة المسؤولية:**و هي التي تقوم لوحدها بعمل وتنظيم الرحلات الجماعية والتحضير والتجهيز لها من جميع النواحي سواء كانت من أجل استقبال السياح الأجانب أو إرسال السياح المحليين.

2- وكالات سياحية تعمل فقط على بيع ناتج الشركات المنظمة الأخرى للرحلات الجماعية بسعر موحد .

ثالثا: حسبما إذا كانت عند عمل الرحلات الجماعية لها احتكاك مباشر مع الزبائن أو ليس لها احتكاك:

و يتم تقسيم وكالات و شركات السياحة و السفر وفق هذا المعيار إلى ما يلي[2]:

1-**شركات ووكالات البيع بالجملة:** و هي التي تقوم فقط بتنظيم وإعداد للرحلات الجماعية بسعر موحد وتعرضها للبيع لوكالات وشركات سياحية أخرى، وهي ليس بها احتكاك مباشر مع الزبائن خلال عملية بيع واستهلاك ناتجها السياحي، ولكن عوضا عن ذلك لها علاقات سياحية تجارية واسعة النطاق مع

([1])- مروان السكر، مرجع سابق، ص 68.

([2])- المرجع نفسه، ص 69.

القطاعات السياحية الأخرى مثل قطاع المواصلات والفنادق، وباقي المنشآت السياحية، وكذلك علاقات قوية مع باقي الشركات السياحية الكبرى الأخرى.

2-**وكالات وشركات سياحية مشتركة:** تقوم بشراء ناتج الشركات السياحية التي تبيع الرحلات الجماعية بالجملة وتقوم بعملية بيعها مباشرة للزبائن وكذلك تقوم بعمل وتنظيم رحلاتها الجماعية الخاصة بها وتبيع قسم منها للوكالات والشركات السياحية التي تبيع في المفرق.

3-**الوكالات والشركات السياحية التي تبيع في المفرق**، تقوم بعملية بيع الرحلات الجماعية التي تشتريها من شركات مشتركة لها احتكاك قوي ومباشر مع الزبائن.

رابعا: حسب وجود أو عدم وجود أقسام وملاحق لها حيث تقسم الشركات والوكالات السياحية إلى نوعين:

أ-**صغيرة:** والتي لها أقسام وملاحق أخرى، ومعظم أعمالها تكون أعمال وساطية وعدد من هذه الشركات والوكالات التي تقوم بعمل رحلاتها الجماعية مقابل سعر موحد .

ب-**كبيرة:** والتي يكون لها أقسام وملاحق أخرى في الداخل والخارج.

الفرع الثالث: أهمية شركات ووكالات السياحة والسفر

من خلال التطرق للشركات ووكالات السياحة والسفر يمكن استخلاص أهميتها فيما يلي: [1]

- وكالات السياحة والسفر المعاصرة لها أهمية كبيرة ودور متميز ليس فقط من أجل تطوير السياحة الدولية والداخلية.

- لها دور وأهمية اقتصادية واجتماعية، وغيرها وذلك في كل دولة ويمكن النظر إليها من خلال هذه المعطيات.

- من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها فإن وكالات السياحة والسفر تعمل على توظيف أيدي عاملة كثيرة وبالتالي تساعد على تحسين مستوى الدخل المالي للسكان.

([1])-مروان السكر، مرجع سابق، ص 70.

– يوجد قسم من أعمال الوكالات السياحية مرتبط بعملية شراء وبيع العملات الصعبة، وعلى هذا الأساس فإنها تؤثر على ميزان المدفوعات لكل دولة.

– كما تساعد على تحسين الدخل الوطني عن طريق دفعها للضرائب المترتبة على أرباحها التي تجلبها من العملة الصعبة.

المطلـب الرابـع: المنظمـات السياحيـة وصناعة السياحة

أصبح التواجد في المنظمات والاتحادات السياحية الدولية من أساسيات الإستراتيجية السياحية لأي دولة تريد أن تطلع على المستجدات والتحديات في الساحة السياحية الدولية لعرض منتجاتها السياحية وعناصر الجذب الطبيعية والبشرية بها حتى يتعاظم دورها وتزيد وارداتها من السياحة الوافدة، وتواكب التطورات السياحية الدولية.

الفرع الأول: المنظمات السياحية الدولية

تعتبر نشأة المنظمات السياحية بمعاهدة دولية يكون الأعضاء فيها هيئات وشركات ومؤسسات ومصالح ولا يجوز أن تشترك فيها الحكومات بصفة رسمية، وأن لا تكون على شكل شركات تجارية ذات طابع مادي، وتخضع للقانون المحلي الذي تقع فيه.

أولا: **تعريف المنظمات الدولية التي لها علاقة بالسياحة:** المنظمات السياحية الدولية هي أشكال العلاقات الدولية، فالذي ينطبق على العلاقات بين الدول صاحبة السيادة ينطبق أيضا على العلاقات بين المنظمات والهيئات السياحية التي تباشر نشاطها في دول مختلفة، وأخيرا فإنه ينطبق أحيانا على العلاقات بين الأفراد العاديين الذين ينتمون إلى دول مختلفة والذين تنشأ بينهم صلات تستهدف تبادل الخبرات في مجال الأنشطة المهنية. [1]

ثانيا: شروط إنشائها: هناك عدة شروط لابد من توافرها في المنظمة الدولية منها [2]:

([1])– نعيم الطاهر، سراب إلياس ، مرجع سابق، ص 39.

([2])–المرجع نفسه، ص 49.

1-**المشروعية:** أي أن تكون أهدافها متماشية مع أحكام القوانين الدولية المختلفة، والأعرف والقيم والتقاليد العالمية السائدة.

2-**التنظيم:** ويتضمن عنصرين أولهما الاستمرارية والدوام والثاني هو الإدارة المستقلة للمنظمة في حدود اختصاصاتها وأهدافها التي نص عليها ميثاقها عن الدولة المؤسسة لها أو الأعضاء فيها .

3-**الدولية:** والمقصود بها أن تكون عضوية المنظمة من الدول المختلفة أو من جهات تنتمي لهذه الدول، وتمثلها كاملا.

ثالثا: الدور الذي تقوم به المنظمات السياحية

تقوم المنظمات السياحية بمجموعة من الأعمال أهمها:

1- رسم السياسة العامة لصناعة السفر والسياحة.

2- تنشيط الأنشطة السياحية وتنميتها .

3- دراسة التسهيلات الخاصة بالنشاط السياحي.

4- التعاون والتشاور بين أعضاء المنظمة فيما يتعلق بالنشاط السياحي.

5- المحافظة على مصالح الأعضاء.

6- تنسيق العمل والجهود المبذولة بين الأعضاء .

7- تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بنشاط المنظمات.

8- المساهمة في حل المشاكل وحل النزاع بين الأعضاء .

9- التعرف على التطورات الحديثة في صناعة السياحة.

10- القيام بالدراسات والبحوث الخاصة بالنشاط السياحي. [1]

([1])-نعيم الطاهر، سراب إلياس،مرجع سابق، ص ص 49-50.

الفرع الثاني: صناعـة السياحـــة

لقد أصبحت السياحة إحدى أهم الصناعات الرئيسية في العالم في وقتنا الحاضر، إذ فاقت معدلات نموها في بعض الأحيان معدلات نمو الزراعة والصناعة، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية التقليدية، والخدمات من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملة الصعبة.

أولا: **تعريف صناعة السياحة**

هي مجموعة الإجراءات والتنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات واحتياجات ورفاهية السياح. [1]

– وبالتالي فصناعة السياحة تعتبر أهم الصناعات الرئيسية في العالم في وقتنا الحاضر، كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التقليدية والخدمات من حيث المبيعات والعمالة، وجلب العملة الصعبة ما عدا تجارة المحروقات.

ثانيا: **خصائص صناعة السياحة**

يمكن حصر أهم خصائص الصناعة السياحية فيما يلي: [2]

– يرتفع النشاط السياحي في الدول التي تتوفر على كافة متطلبات صناعة السياحة، هذه المتطلبات التي ليست دقيقة وضخمة بالكم والنوع الذي تتطلب الصناعات الأخرى.

– تعد قنوات انتقال ما يصرفه السياح من أموال.

– تتصف بحاجتها إلى أعداد كبيرة من العاملين ذات كفاءة متخصصة وأخرى ترتبط بالسياحة واستمرار أنشطتها .

– إن صناعة السياحة تحتاج البحث الدائم عن أسواق جديدة لاستهداف السياح وخدمات أكثر وأفضل لجذب السياح كما يشترط الجدية والتجديد في الخدمات وفقا لمتطلبات العصر.

([1])–أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، المرجع السابق، ص 27.

([2])–عريان درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 23.

– تحتاج صناعة السياحة إلى علاقات خاصة، وسمعة طيبة بين الدول المصنعة للسياحة، والدول الأخرى.

ثالثا: **أسباب انتشار وتوسع صناعة السياحة**

– تقليل ساعات العمل نتيجة لدخول الآلات، والأجهزة الحديثة، أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبح ذلك فرصة للسفر.

– الانتقال من الريف إلى المدنية، أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين.

– استعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية، كل هذا أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية للهروب من جو الروتين والعمل في زحم المدينة.

– انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار السلام بين العالم.

– تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى مناطق أخرى.

– تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل للحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب.

– زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج، وبدأ التجار والصناعيين في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج للسفر.

– التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السياح من تعرضهم للإصابة بالأمراض.

– زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي والثقافة العامة، وانتشار المعلومات، أدت هذه الزيادة إلى الرغبة لدى الكثير من الناس إلى زيارة البلدان الأخرى لغرض الإطلاع على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

–تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر، حيث أصبح الشخص يسافر إلى أبعد دولة في العالم. [1]

([1])–أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، مرجع سابق، ص ص 27–28 .

خلاصة الفصـــــل

ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل أن السياحة هي مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا مؤقتا وليس لأسباب تجارية أو حرفية، والسائح من يقوم بزيارة مؤقتة خارج مكان إقامته في مدة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة، على أن لا تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية، مثل العمل.

ولقد كان مفهوم السياحة في العصور القديمة يعتمد على وسائل النقل البدائية ثم تطورت هذه المرحلة مع تطور الحضارات من خلال وسائل النقل وتطور البنية التحتية في العصور الحديثة.

وتتميز السياحة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من القطاعات الأخرى، حيث تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، والمنتج السياحي منتج مركب، يتميز بعرض جامد وغير مرن، ولا يسهل تغييره وفقا لتغيير أذواق السائحين، أما الطلب السياحي فيتميز بالمرونة السعرية الدخلية المرتفعة، كما يتميز بالحساسية تجاه العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالنشاط السياحي، وتنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لمعايير مختلفة.

ومع التطور التكنولوجي أصبحت السياحة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا في العالم لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول وذلك من خلال الإيرادات التي تحققها، ومساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ما تجلبه من العملات الأجنبية مما ينعكس ذلك إيجابا على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى امتصاصها لنسبة كبيرة من البطالة باعتبار السياحة قطاع يخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة لأنه قطاع متشابك ومرتبط مع القطاعات الأخرى.

الفصـــــل الثانـــــي
التنمية السياحية كقاطرة أمامية للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أصبحت معظم دول العالم اليوم تولي اهتماما متزايدا بموضوع التنمية المستدامة، فمنذ قمة الأرض التي عقدت سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل تبنت الدول مجتمعة ضرورة تجاوز مشكل التدهور البيئي وأن تكتسي التنمية طابع الاستدامة، وذلك من خلال حفظ التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، والمحافظة على العناصر البيئية.

وإدراكا منها بأهمية التنمية المستدامة، فقد بذلت هذه الدول مجهودات كبيرة لتحقيق هذا الهدف عن طريق تبنيها إستراتجية طويلة الأمد ذات أبعاد مختلفة، اقتصادية واجتماعية وبيئية معتمدة في ذلك على قطاع السياحة الذي يعتبر أحد القطاعات التي أولتها الدول عناية كبيرة لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة.

ولقد أصبحت التنمية السياحية المستدامة من بين أهم المواضيع التي تشغل جانبا واسعا من اهتمامات الدول نتيجة لاهتمام العالم بجل مشكلات البيئة، حيث أن السياحة المستدامة تعتبر حركة ديناميكية مرتبطة بالجوانب الثقافية والحضارية والبيئية للإنسان، من خلال مساهمتها بشكل كبير في تلبية احتياجات ورغبات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية، كما تعتبر وسيلة قادرة على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية بغرض المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي، زيادة على ما توفره من فرص عمل للمجتمع المحلي في العديد من القطاعات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية السياحية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية و التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: صناعة السياحة وتحقيق مبدأ الاستدامة.

المبحث الرابع: السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: التأصيل النـــظري للتنمية السياحية

يحتاج القطاع الاقتصادي إلى استراتيجيات طموحة لبلوغ تنمية سياحية فعالة تراعي فيها أبعاد التنمية المستدامة، لتعزيز مساهمته فيها من خلال إحداث علاقات إيجابية مع البيئة والمجتمع، ومن غير تفريط في الاستثمارات والمشاريع السياحية، والتي تأتي في مقدمتها مرافق الإيواء والمركبات السياحية والمخيمات والوكالات السياحية والحمامات المعدنية ومراكز الصناعات التقليدية.

وتعتبر التنمية السياحية من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الزيادة المستمرة المتوازية في الموارد السياحية، والرفع المتواصل في الإنتاجية والإسهام في زيادة الدخل الفردي باعتباره أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذا لما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية كما تحقق التنمية الإقليمية بكل تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الشاملة.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياحية وعناصرها

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل المقومات التي تنطوي عليها التنمية الشاملة هي نفسها مقومات التنمية السياحية.

ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى أهم تعريفات التنمية السياحية ومختلف عناصرها:

الفـــرع الأول: تعريـــف التنميـــة السياحيـــة

تعرف التنمية السياحية على أنها عملية بموجبها يتم توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض التأثيرات مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة. [1]

([1])–نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، ديسمبر 2006، ص 16.

كما يشير إليها د.أحمد الجلاد[1] بأنها: « تمثل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي» .

كما تعرف التنمية السياحية على أنها مكونات المنتج السياحي وبوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموعة من الموارد السياحية المتاحة في الدولة. [2]

كما تعرف أيضا بأنها التكامل الطبيعي والوظيفي بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية المتاحة والموجودة في المنطقة بالإضافة إلى الخدمات وتسييرات المرافق التي تساعد على إقامة المشروعات والاستثمارات بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحي. [3]

وكما تعرف أيضا بأنها الاستخدام الأمثل أو تفعيل كافة الموارد البيئية السياحية المتاحة لزيادة التدفق السياحي الرشيد وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق تنمية سياحية متواصلة. [4]

وخلاصة لما سبق يمكن القول بأن التنمية السياحية هي مختلف الجهود التي تهدف إلى التطوير المستمر والمتوازن في الموارد السياحية من خلال توفير الخدمات والتسهيلات لإشباع حاجات ورغبات السياح.

([1])–عبد الإله أبو عياش، وحميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي كمدخل استراتيجي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص18 – 19.

([2])–فؤاد عبد المنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الأهداف، الأولويات**، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 62.

([3])–محمد العطا محمد عمر، **التنمية السياحية في السودان(ولاية نهر النيل نموذجا)**، مداخلة مقدمة ضمن وقائع أعمال المؤتمر الدولي لتطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، أيام 6-2012/09/7، عمان، ص 04.

([4])–يسرى دعبس، **السياحة البيئية**، البيطاش للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 54.

الفـرع الثانـــي: عناصـــر التنميـــة السياحيـــة

يمكن إدراج أهم عناصر التنمية السياحية فيما يلي: [1]

- عناصر الجذب السياحي والتي تشتمل على العناصر الطبيعية مثل: المناخ والغابات، . . .الخ ، بالإضافة إلى عناصر أخرى من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمناطق الأثرية والتاريخية.
- النقل بأنواعه المختلفة البري والبحري والجوي.
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق، وأماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك. . .الخ.
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات.

كل هذه العناصر تعتبر عناصر تتوقف عليها التنمية السياحية بالإضافة إلى الجهة المنفذة للتنمية سواء القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا .

المطلـــب الثانـــي: أهـــداف التنميـــة السياحيـــة وجوانبـها

تعتبر قضية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترتيب الإنتاجية والإسهام في زيادة الدخل الفردي بحكم أنها أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، كما تحقق التنمية الإقليمية بكل تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

الفـــرع الأول: أهـــداف التنمـــية السياحيـــة

تتعدد أهداف التنمية السياحية ولكنها في الغالب يمكن تصنيفها إلى قسمين:

([1])–نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص 19 .

القسم الأول: الأهداف العامة للتنمية السياحية

وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

1- تحقيق نمو سياحي متوازن.

2- زيادة فرص العمل.

3- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية .

4- زيادة الدخل السياحي الإجمالي.

5- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار المقيمين بالدولة. [1]

القسم الثاني: الأهداف المحددة للتنمية السياحية

وتتمثل في الأهداف التفصيلية للأهداف العامة السابقة حيث تحدد بنسب مئوية إيراد تحقيقها سنويا أو اقل، وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الآداء، ولبلوغ الأهداف السابقة، هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل التي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية:

1- **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.

2- **تمديد متوسط مدة الإقامة:** وذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون، ومن ثم يتحقق الرضا النفسي للسائحين بما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

3-**زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح:** نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة الناتج الاقتصادي من السياحة، فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق اليومي للسائح من خلال التركيز على اجتذاب السائحين

([1])-نشوى فؤاد عطا الله، **التنمية السياحية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 10.

ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على زيادة الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية، وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

4- **الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني:** من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي.

إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها .

5-**المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:** إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس مدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة أو تنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة. [1]

إن الأهداف السابقة وعلى الرغم من تنوعها وتباينها من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعها في عدد من الخصائص من حيث ضرورة أن تكون أهداف واقعية وقابلة للتحقيق وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية لدى الدولة، وأن تكون شاملة حيث تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على مستوى الإقليم السياحي، كما يجب أن تكون مرنة وقابلة للتغيير، كما يجب أن تترجم الأهداف إلى أهداف كمية محددة يسهل متابعتها في الواقع.

الفـــرع الثانـــي: جوانـــب التنميـــة السياحيـــة

يمكن إجمال أهم جوانب التنمية السياحية في جانبين رأسي وأفقي كما يلي: [2]

أولا: التنمية الرأسية في مجال السياحة

وتشتمل على مجموعة من العناصر التي يعد تحقيقها تحقيقا للتنمية السياحية وهي:

([1])-عبير عطية، **التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي**، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 11.

([2])-فؤاد عبد المنعم البكري، **مرجع سابق**، ص ص68- 70.

– الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله وإعداده الإعداد الذي يتناسب والمتغيرات العالمية بصفة عامة وفي المجال السياحي بصفة خاصة، وإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة لإدارة الفنادق.

– تطوير وتشجيع الدراسات المتعلقة بالتسويق والترويج السياحي وكيفية التواجد الدائم في الأسواق العالمية، وحسن عرض وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع السياحي.

– توفير الخبرات والاستشارات اللازمة لتطوير القطاع السياحي بصفة خاصة ودائمة ومستمرة.

– تشجيع وتدعيم القطاع السياحي الخاص للتوسع في مشروعات التنمية السياحية.

– إصدار القرارات والقوانين المشجعة والمحفزة للعمل في مجال الاستثمار السياحي.

– إصدار قرارات داعمة ومشجعة للطيران العارض وتخفيف أو إلغاء رسوم التأشيرات ورسوم الإقلاع تدعيما لحركة الطيران القادمة إلى البلاد.

– التطوير الدائم لأدوات التسويق والترويج السياحي، والبحث عن أدوات جديدة للتنشيط السياحي بالنشرات والكتيبات والمطويات، وتوفيرها للجمهور وفي وسائل الاتصال المباشر من معارض ومؤتمرات دولية، ومحلية ولقاءات وندوات.

– إعداد الخرائط والأدلة والفهارس الخاصة بالمناطق الأثرية والفنية والغنية بالمنتج السياحي، والبيانات الخاصة بكيفية الوصول والتعامل والاتصال بالنسبة للسائح الأجنبي والعربي.

– وضع الخطط الطويلة الأجل للتواجد الدائم في المعارض والأسواق السياحية.

– التنسيق والتعاون بين كافة الجهات والإدارات والأجهزة العاملة في مجال السياحة.

– وضع الميزانيات المالية المناسبة لتحقيق كل تلك الأهداف وتدعيمها بصفة مستمرة.

ثانيـــــا: التنمية الأفقية في مجال السياحة

وتشتمل على:

– الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية تسهيلا لإتمام المشروعات السياحية.

– تشجيع إقامة القرى السياحية والفنادق الكبرى والمتوسطة لاستيعاب كافة المستويات والأذواق المتنوعة والمتعددة.

– إقامة المراكز السياحية المتكاملة ونشرها بالقرب من المناطق السياحية.

– تنويع المنتج السياحي وإضافة أنماط سياحية جديدة للخارطة السياحية من سياحة الشواطئ والرياضات البحرية، السياحة البيئية وغيرها .

– تجهيز وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات السياحية وتوفيرها بأسعار رمزية.

–ترميم الآثار وإصلاح المناطق ذات الآثار المختلفة وعرضها العرض الجيد والجذاب.

– توفير مناطق سياحية جديدة تشجع على الاستثمار السياحي وتساعد على نشأة المجتمعات العمرانية.

– تشغيل القوى العاملة والإسهام في إيجاد الوظائف المناسبة لها .

– تطوير الإطار المؤسس والهيكلي لقطاع السياحة لتحسين كفاءته ومقدرته التنافسية.

– تدعيم وتشجيع المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص لاستغلال الفرصة الاستثمارية المتاحة.

– تطوير الوسائل الخاصة بالاتصالات.

المطلـــب الثالـــث: متطلـــبات التنمـــية السياحيـة وعوامل نجاحـــها

لقد أصبحت التنمية السياحية تحوز اهتمام كبير من طرف معظم دول العالم لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، وفي هذا المطلب سنحاول إبراز متطلبات التنمية السياحية ثم عوامل نجاحها .

الفـــــرع الأول: متطلبـــــات التنمية السياحية

هناك عدة اعتبارات في سبيل تحقيق التنمية السياحية بدءا بتحديد العراقيل التي تقف في وجه تنمية الصناعة السياحية، إضافة إلى توقع حدوث طارئ وذلك بوضع خطة بديلة وتدريب الأيدي العاملة المتخصصة ذات الكفاءة حتى تتمكن المنشأة السياحية القيام بدورها ووضع الأهداف الاستثمارية مع توفير مناخ استثماري مناسب لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والدولي،

وضرورة دعم الدولة للقطاع السياحي بربط خطة التنمية السياحية بخطط التنمية الاقتصادية، زيادة على ضرورة إجراء دراسة شاملة للمشاريع الاستثمارية السياحية بالاعتماد على دراسة السوق السياحي. [1]

ويخضع النشاط السياحي لعدة عوامل ومتطلبات تنظيمية منها متطلبات تنظيمية وإدارية وبيئية ومتطلبات عامة تحدد القواعد والضوابط التي تحكمه وتتمثل في ما يلي:

1- متطلبات تنظيمية:

تتضمن القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية من أجل تحقيق التنسيق الكامل بين الأجهزة والهيئات التي يرتبط عملها بالنشاط السياحي من أجل القضاء على العقبات والمعوقات. [2]

2- متطلبات إدارية:

تتعلق المتطلبات الإدارية بكافة الجوانب المتصلة بتحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة النشاط السياحي في مختلف الجوانب المكونة له، والتي تلعب دورا هاما مثل خدمة الإقامة في الفنادق والشقق المفروشة والتي يتطلب فيها الاهتمام بمراعاة المواصفات الفندقية العالمية من حيث الإنشاء والتنفيذ وتحقيق الرقابة الجيدة على جميع الخدمات، والعمل على زيادة الطاقة الفندقية العالمية من حيث الإنشاء أو التنفيذ وتحقيق الرقابة الجيدة على جميع الخدمات والعمل على زيادة الطاقة الفندقية من أجل مواكبة الحركة السياحية المتوقعة إضافة إلى الاهتمام بالتوسع في إنشاء المعاهد الفندقية لتأهيل العاملين في هذا القطاع، وتطوير خدمات النقل بجميع أنواعها وتحسين الخدمات العامة مثل شبكات المياه والكهرباء

([1])-يحي سعيدي، سليم الهمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثين، 2013، ص99.

([2])-فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سابق، ص 70.

والصرف الصحي والاتصالات...الخ باعتبار هذه الخدمات وسيلة فعالة لتحقيق الراحة والاستقرار.[1]

3- متطلبات بيئية:

وهي تلك المتطلبات التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها نظرا للارتباط الوثيق بها، كما للبيئة دور هام كعنصر من عناصر الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار التلوث البيئي بمختلف أشكاله، وما يسببه من تأثير سلبي على الصحة العامة للإنسان والكائنات، وذلك بإصدارها القوانين والقرارات الصارمة التي تمنع البيئة الملوثة في المناطق السياحية، وكذلك العمل على نشر الوعي السياحي بين أفـــــراد المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة بعناصرها الرئيسية من التلوث والتشويه والتغيير والتدهور والتدمير.[2]

بالإضافة إلى التقييم الدوري والمستمر من جانب الدولة على المناطق السياحية للتأكد من حسن استغلال العناصر البيئية واستخدامها لصالح العمل السياحي.

4- متطلبات عامة:

وتتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة مثل القرارات والتشريعات والقوانين والتسهيلات الخاصة بالمشاريع السياحية ويمكن تلخيص أهم هذه المتطلبات في ما يلي:[3]

- الاهتمام باستخدام الأسلوب العلمي في التخطيط السياحي تحقيقا لتنمية سياحية باعتبارها مصدرا من مصادر الإيرادات وعنصر مؤثر من عناصر النمو الاقتصادي.
- وضع خطة سياحية شاملة ملزمة لجميع القطاعات والوحدات المكونة للقطاع السياحي.
- التنويع في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي، وذلك بمنح إعفاءات أو تسهيلات أو امتيازات سواء مالية أو مادية.

([1])-صبري عبد السميع، **صناعة السياحة**، دار هاني للنشر، مصر، 2005، ص ص 280-285.

([2])-صبري عبد السميع، مرجع سابق، ص ص 286-288.

([3])-المرجع نفسه، ص ص 289-291.

– الاهتمام بتنمية أنماط سياحية جديدة مثل سياحة المؤتمرات والسيارات وغيرها .

– إعداد خطط تدريبية على أسس علمية لتدريس العاملين في القطاع لارتقاء مستوى مهاراتهم الفنية والإدارية.

– منح إعفاءات جمركية على الواردات السياحية من المعدات والأدوات والتجهيزات الفندقية اللازمة لتشغيل وتجديد المنشآت السياحية للعمل بكفاءة مستمرة.

الفـــرع الثانـــي: عوامـــل نجـــاح التنميـــة السياحيـــة

إن أهم عوامل نجاح التنمية السياحية تكمن في ما يلي: [1]

أولا: العوامل الاقتصادية

من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في نجاح التنمية السياحية نذكر ما يلي:

– التزايد المستمر في قيمة رأس المال الثابت نتيجة تغير قيمة الأراضي المقام عليها المشاريع السياحية والتجهيزات الفندقية والسياحية، ذات التكلفة العالية أين يتطلب تطويرا للقطاع السياحي استثمارات مالية كبرى كمتطلبات لبناء قاعدة صلبة لصناعة سياحية من مرافق وخدمات وبنى تحتية.

– ضرورة تكامل المنتج السياحي والمشروع السياحي وذلك بأن يتوافر المشروع على الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء والاتصالات والطرق. . . الخ.

– تنوع الاستثمارات الموجهة للتنمية السياحية بين المنشآت كالفنادق والمنتجعات السياحية، ومشروعات الترفيه السياحي، مشروعات النقل السياحي والمرافق العامة الأساسية، والمشروعات المكملة كالمحلات التجارية.

ثانيـــا: العوامل الفنية ومن بينها ما يلي:

– تمركز الخدمات السياحية ونعني به تجميع الخدمات السياحية المتجانسة في أماكن موحدة مثل مراكز الاتصالات والمراكز التجارية ومراكز الطاقة بغرض تخفيض تكاليف هذه الخدمات ورفع أدائها .

([1])–شرفاوي عائشة ، **السياحة والتنمية المستدامة**، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 12، جامعة البويرة، ، جوان 2012، ص 219.

– الترابط بين مكونات المنتج السياحي لضرورة توافر الخدمات السياحية إلى جانب عناصر الجذب السياحي.

– توفير الطرق الرئيسية المؤدية إلى هذه المناطق وتزويدها بكل وسائل الخدمات الممكنة كالاستراحات، محطات الوقود، المطاعم، . . .الخ.

– المرونة والتميز، أي أن يكون برنامج التنمية السياحية قابل للتوسع وكذلك مشروعاته متميزة عن المناطق الأخرى.

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية السياحية تشتمل على جميع العوامل المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

المطلـــب الرابـــع: أنمـــاط التنميـــة السياحيـــة و معوقاتـــها

تواجه التنمية السياحية مجموعة من المشكلات والعراقيل التي تشكل تحديا لها تستوجب ضرورة مجابهتها، وقبل التطرق إلى أهم هذه العراقيل والمعوقات نعرج أولا إلى أنماط التنمية السياحية.

الفـــرع الأول: أنـــماط التنمـــية السياحيـة

للتنمية السياحية عدة أنماط أهمها: [1]

1- **النمط التلقائي**: ويكون نتيجة الزيادة في الحركة السياحية بشكل غير متوقع أين يتم التوسع في العرض السياحي على حساب الجودة بإقامة مشاريع سياحية رخيصة ومنخفضة المستوى تستهدف فئة محدودة الدخل ويترتب على ذلك عدة نتائج سلبية أهمها:

- التدهور البيئي في مناطق العرض السياحي.
- النمو العشوائي الغير مخطط في العرض السياحي.

([1])–دلال عبد الهادي، **دراسات في أساسيات السياحة**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص 365.

- تشويه الصورة السياحية للدولة.

2- **النمط المخطط:** ويتم وفق آليات وأسس قائمة على التخطيط الشامل والتكامل ويعتمد على عدد من المقومات أهمها:

- الإلمام الكامل بالمواقع والمناطق المستهدفة للتنمية السياحية.
- المركزية في مختلف المراحل التخطيطية والإشرافية والرقابية والتنفيذية.
- دراسة السوق السياحي الإيوائي على المواقع والمناطق المستهدفة.
- وضع قوانين وضوابط تكفل الحفاظ على الجانب البيئي.
- التعامل من حيث التمويل بين القطاع العام والخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي.

ومن أهم أهداف هذا النمط:

- تشييد قرى سياحية ضخمة ومتكاملة.
- الحفاظ على البيئة في مناطق العرض السياحي.
- السرعة في تنفيذ برامج التنمية السياحية.
- رفع مستوى المنتج السياحي.

3- **النمط المكثف:** ويختص هذا النمط في تنمية المناطق السياحية الكبيرة والشاسعة، ويعتمد على المقومات التالية:

- قدرات اقتصادية ضخمة.
- طاقات بشرية مؤهلة.
- اتساع حجم السوق الداخلي.
- توقعات الارتفاع في الطلب الداخلي.

4- **النمط المتكامل:** وفي هذا النوع من الأنماط تتنوع الأنشطة السياحية بشكل متكامل، وتستخدم في مناطق محددة كالمنتجات السياحية.

الفـــــرع الثانـــي: معوقـــات التنميـــة السياحيـــة

يمكن إبراز أهم معوقات التنمية السياحية في ما يلي: [1]

- الافتقار إلى الإستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها مما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية السياحية.

- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع المخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتجية واضحة المعالم للسياحة.

- الشح الواضح في البيانات والمعلومات الإحصائية وغياب نظام معلومات في ما يخص قطاع السياحة.

- تواضع نوعية الخدمات والمنشآت وضعف المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين، وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

- تواضع الوعي السياحي وتخلف النوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي.

([1])-حدة رايس، مروة كرامة، **دور الأنشطة المدرة للذهب في التنمية السياحية المحلية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية- الأبعاد والأفاق-، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 03-04 ديسمبر 2013، ص 04.

- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والإعلام السياحي.

- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في إطار انخفاض الوعي السياحي.

- تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها في بعض الأحيان أصلا مما يقف حائلا دون إطالة مدة إقامة السائح.

- الإهمال بالمناطق الأثرية والمدن الحضارية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإجراء مزيد من أعمال التنقيب فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع التاريخية أو إرجاعها مما أسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة.

المبحـــــث الثاني : ماهية التنمية والتنمية المستدامة

إن كلمة التنمية تعتبر محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها وهي تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية المجتمع، ومع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية، وبعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر بتعرض كوكب الأرض للأخطار البيئية، جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للمفاهيم التنموية السابقة. [1]

المطلـب الأول: الإطـــار النظـري للتنميـــة الاقتصاديـــة

لطالما كانت ولازالت قضية التنمية الاقتصادية إحدى أهم المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا ومتزايدا من قبل المفكرين، وصناع القرار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء باعتبارها الحل الأمثل والوحيد للخروج من دائرة التخلف، ومواكبة ركب التقدم.

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثا بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وإن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة فهي تتطلب وقتا طويلا وفي الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب قبل ذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما بأن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية، لكن هذا لا يعني تجاهل دور الإمكانيات المادية في عملية التنمية، لذلك نجد البلدان المختلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات.

([1])-متاح على http ://www.oumifiss.ektob.com تاريخ الاطلاع: 2014/05/20.

الفــرع الأول: ماهيـــــة التنميـــــة

تعتبر التنمية من المواضيع التي شغلت بال الكثير من الباحثين والاقتصاديين وهي مسألة اجتماعية وسياسية واقتصادية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية وما وافق هذه الأخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي وأصبحت بذلك التنمية هي القضية الأكثر تداول سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

وإن أهم المشاكل التي تواجه الدول المتخلفة هو الركود المزمن الذي تعيش فيه، وأصبح الخروج منه هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية في هذه الدول، وتتطلب عملية التنمية تحطيم هذا الجمود حتى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على الحركة الذاتية ولذلك تهتم البحوث في موضوع التنمية بدراسة ظاهرة الجمود .

أولا: مفهـــــوم التنميـــــة

لقد انتشر استخدام مصطلح " التنمية " بعد الحرب العالمية الثانية بين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموا دول العالم من حيث بنيتها الاقتصادية وما وصل إليه التطور، ومن حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية إلى دول متخلفة وأخرى نامية ومتقدمة ودول سائرة في طريق النمو[1]، وقد وردت عدة تعاريف للتنمية أهمها :

تعريف هيئة الأمم المتحدة الذي يرى " أن التنمية هي النمو مع التغير، والتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وهو تغير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، لأن التنمية بوصفها متميزة عن النمو يجب أن تشتمل ناحيتين معا بشكل تلقائي، فالمشكلة في رأي الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي فحسب بل يجب أن ينبع ذكر نمو معنوي ونفسي، وخلقي، أي نمو اجتماعي" .

أما تعريف هبل جاكسون للتنمية فهي " التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة " .

([1])-متاح على: http ://www.oumifiss.ektob.com تاريخ الاطلاع: 2014/05/20.

أما تعريف الفكر الإسلامي للتنمية " التنمية هي عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاهية الإنسانية، في كل مظاهرها المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعا لكي تقوم بدورها في العالم" . [1]

فعلى المستوى الاجتماعي " نما " تعني الوصول إلى سد الحاجيات الأساسية للجماعات البشرية والسعي إلى الرفع من جودتها باستمرار، فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل. . . الخ، وعلى المستوى الثقافي تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل. [2]

وبصفة عامة تعني "التنمية " التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سباق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الفرد والمجتمع " .

وإذا كان هذا السياق حركيا فهو أيضا كمي وكيفي، حيث يعتبر سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الفرد، الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع، غير أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية، وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة، واستمرار توازن البيئة يستدعي العقلانية وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكات.

ثـانيـــا: أهـــــداف التنميـــــــة

تهدف التنمية إلى ما يلي:

1- تحسين حياة البشر وذلك من خلال زيادة الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية، وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

([1])-وليد خالد الشايجي، **المدخل إلى المالية العامة الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 411.

([2])-متاح على: / https://www.isesco.org.ma/ar تاريخ الاطلاع: 2014/06/10.

2- إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية وبمعدلات نمو متسارعة.

3- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة للإنتاج وللإنسان إمكاناته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير للمرحلة السابقة.

4- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة.

5- إزالة جميع المصادر الرئيسة لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي والسياسي. [1]

الفـــرع الثانـــــي: مستلزمـــــات التنميـــة الاقتصاديـــة

وبعد أن كان موضوع التنمية الاقتصادية لا يحظى سوى ببعض الاهتمام من قبل بعض الاقتصاديين أصبح وبعد الحرب العالمية الثانية موضوعا بالغ الأهمية يشغل بال الكثير من المفكرين وعلماء الاقتصاد ولم تعد مشكلة التنمية محصورة على مجهود الدول النامية فقط، بل تعدى ذلك إلى المستوى الدولي حتى أصبح هناك اتجاها دوليا يحث الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية في مسيرتها التنموية، كما أن هناك مجموعة من العناصر تفرض نفسها كمستلزمات لعملية التنمية الاقتصادية وهي كما يلي:

أولا: تجميـع رأس المـــال

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، وهذه العلمية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة.

([1])-أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص 23.

ورغم أن محاولات تقدير رأس المال المطلوب قد تكون قليلة الفائدة وتواجه صعوبات كثيرة في الواقع العلمي، إلا أنها يمكن أن تشير لنا بأن البلدان النامية إذا ما أرادت أن يرتفع فيها الدخل الحقيقي بشكل أكبر، أي تحقيق تنمية أسرع فإنه من الضروري أن تعمل على تجميع مقدار أكبر من رأس المال مقارنة بما تملكه في الوقت الحالي. [1]

ثانيـــــا: المـــوارد الطبيعيـــة

لقد اختلف الاقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل فرنسا وانجلترا وألمانيا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها تساعد على ذلك وتيسره، ويستدلون على ذلك بدول استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية كاليابان مثلا، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة إلا أنها لم تستطيع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر- كالجزائر مثلا- أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب.

ورغم أهمية توفر الموارد الطبيعية لعملية التنمية، إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن البلدان المتقدمة قادرة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية والتي تفوق قدرة الدول النامية على ذلك، ويعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور، والتقدم التكنولوجي الذي حققته تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور ولديها قدر واسع من رأس المال، وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية، كما أنها يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية

[1]-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العالمي، الأردن، 1989، ص 184.

إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي، ومرونته والذي يتيح لها التوسع، والتنوع في الصادرات، وبالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها .

إلا أن الوضع في البلدان النامية يكون مختلفا عما سبق، إذ أن قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر ضعيفة بسبب نقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري فيها، وبالتالي ضعف قدرة التصدير والذي يلزم عنه ضعف قدرة الاستيراد لما تحتاجه من مواد[1]، وبالتالي يمكن القول أن الموارد الطبيعية وعكس ما يراه البعض تعد من أهم مستلزمات التنمية كون الدول النامية غير قادرة على توفير البدائل من الموارد التي تحتاجها .

ثـــالثـــــا: المـــــوارد البشريـــــة

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية كون الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكونه غاية التنمية فإن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشته عن طريق زيادة مستوى دخله الحقيقي، وتحسين مستوى النواحي الأخرى لحياته، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كونه وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال نشاط الإنسان وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية دون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن يتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب، وعليه فإن السلطات المسؤولة عن التخطيط للموارد البشرية يبتغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات

[1]-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 184 .

والأماكن المناسبة وذلك وفقا لمقتضيات الخطة أو البرنامج، من أجل الحصول على أقصى كفاية إنتاجية لهذه المشروعات .

إن عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر لما تتضمن استخدام احدث المنجزات العلمية والتكنولوجية التي لا يمكن الاستفادة منها بشكل كامل دون توفر العنصر البشري القادر على إدارتها وتكييفها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة الدولة في إطار سعيها لتحقيق التنمية ولذلك يذكر أن فشل برامج التنمية في الدول النامية كثيرا ما يكون ناجما عن افتقار للعمالة الماهرة والفنية وليس لعدم توفر الوسائل المالية، وهذا ما دفع للقيام بالعديد من الدراسات الاقتصادية حول الموارد البشرية ودورها في عملية التنمية حتى صنفت من أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والتنمية بصفة عامة. [1]

رابعـــــا: التكنولوجيـــــا

تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي وتطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف الحصول على أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع وقد تزايد الاهتمام كثيرا بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عديدة منها: [2]

- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على الإنتاج لما هو جديد أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة تحدث تطور في نوعية السلع حتى وإن كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة.
- لأن التطور التكنولوجي الواسع الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يشير إلى الكثير من المخاوف حول ظهور البطالة والحاجة للبحث عن أعمال جديدة والتدرب عليها .

([1])-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 192- 196.

([2])-المرجع نفسه ، ص ص 197-203.

- اعتماد معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي ومحاولة إثبات هذه العلاقة من خلال الكثير من الدراسات التي توصلت إلى أن نسبة مهمة من النمو في الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

الفـــرع الثالـــث: عقبـــات التنميـــة الاقتصاديـــة

تعترض عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من العقبات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، إداري، سياسي، والتي تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز على أبرز هذه المعوقات:

أولا: العقبـــات الاقتصاديـــة

من بين العقبات الاقتصادية التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:

1- الدائرة المفرغة للفقر:

ويشير مضمونها إلى أن الدول المتخلفة تواجه عقبات تبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، ويرى البعض بأن الدول النامية تواجه حلقة مفرغة رئيسية وهي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (10): الحلقة المفرغة للفقر

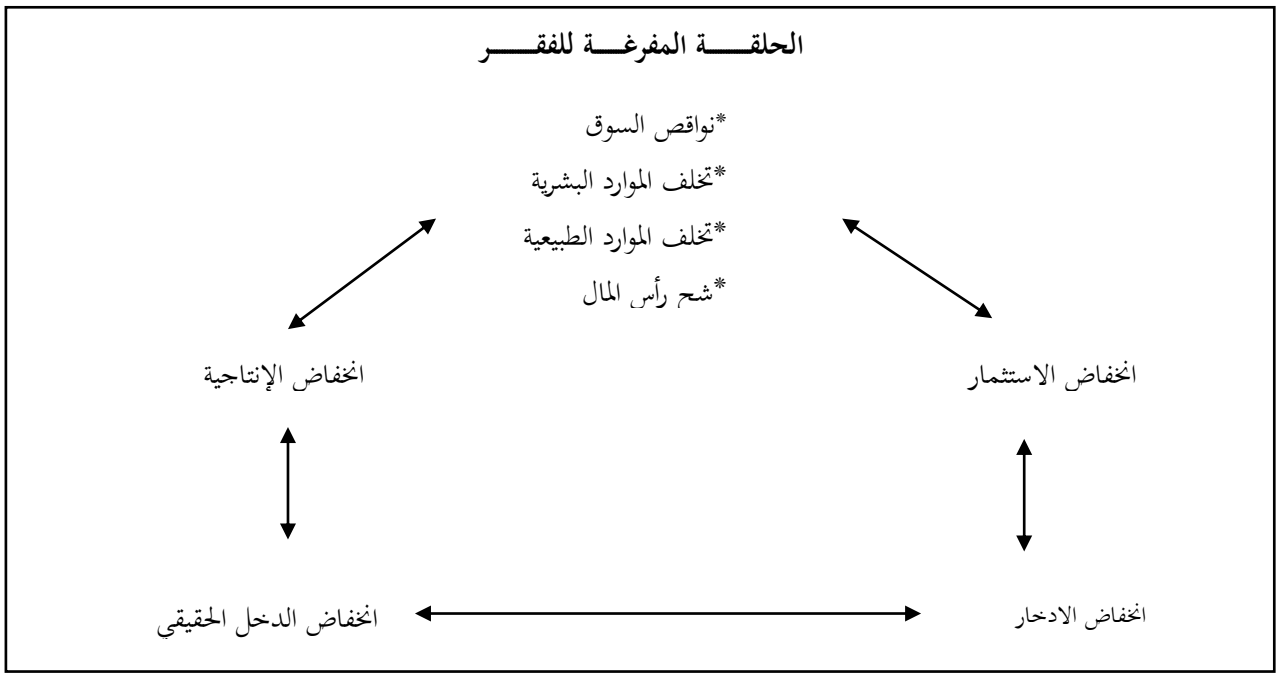

المصدر: أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص 211.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات تقف حاجزا أمام تحقيق عملية التنمية فيها، وهي تمثل أسبابا مهمة في انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الادخار والذي يترتب عنه انخفاض الاستثمار، وبالتالي استمرار التخلف ويمكن للحلقات المفرغة ذاتها أن تؤدي إلى التخلف بواسطة هذه العقبات، وذلك من خلال الاعتماد على التأثير المتبادل التراكمي بين العوامل التي تشكل هذه العقبات التي تشكلها الحلقات المفرغة باتجاه رفعها، وبالتالي على وضع السياسة الاقتصادية أن يتجه إلى كسر أهم هذه العقبات المهمة. [1]

2- مشكلة الفســاد:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية فهي ليست لصيقة بدولة معينة، ولكنها توجد في كافة الدول مع وجود تباين في حدودها انتشارها والاعتراف بها، وهذه الظاهرة تحد وتقلص من مستويات التنمية الاقتصادية، وتزداد هذه الظاهرة انتشارا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وقد صنفت الجزائر مثلا كدولة نامية في المرتبة 112، 105، 92 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي، كما أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمارات في الجزائر إلى أن 34 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 07% من رقم أعمالهم على شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات[2] هذا الانتشار الواسع لمثل هذه الظاهرة يمثل حجر عثرة أما التحديات التنموية في الدول النامية التي تتفشى فيها الظاهرة بشكل أوسع.

([1])-أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، مرجع سابق، ص 222.

([2])-مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر، 2010، ص 147.

إن ظاهرة الفساد خطيرة تتطلب المحاربة، فيجب أن يسخير لها الإمكانيات المالية والمادية البشرية لما لها من آثار سلبية على النمو والرقي الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا أصبحت هذه الظاهرة من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة وتخليص المجتمع من معاناة التخلف. [1]

ثـانيـا: العقبـــات السياسيـــة والاجتماعيـــة والإداريـــة

وبالإضافة إلى العقبات الاقتصادية هناك عقبات أخرى بدرجة أهمية متفاوتة ومختلفة أهمها تلك العقبات المتصلة بالظروف والأوضاع السياسية وبالعوامل الاجتماعية والكفاءة الإدارية.

1- العقبات السياسية:

إن أهم عائق للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو العائق السياسي بالدرجة الأولى والمتمثل في فقدان وانعدام القيادة السياسية الواعية والمخلصة والموحدة وطنيا وقوميا، وفي الإلمام والإيمان الكامل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بإنجاز أهدافها المطلوبة.

حيث أن عدم الاستقرار السياسي والمتمثل في التغيرات السياسية، والتي تؤدي إلى عدم الاستمرارية في الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ البرامج التنموية والتي غالبا ما تكون طويلة المدى. [2]

2- العقبات الاجتماعية:

من بين العقبات الاجتماعية انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وضعف

([1])-منير نوري، عبد الله قلش، **أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية**- مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص 13.

([2])-محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 60.

ارتباط المجالات العلمية بالمجالات المادية، وخاصة الإنتاجية منها، كذلك انخفاض المستويات المعيشية والصحية وغيرها يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية وبالتالي الإنتاجية العامة.

3- العقبات الإدارية:

وتتمثل في انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية والتي تعتبر ظاهرة واضحة سواء على المستوى العمومي (المشروعات الحكومية) أو الخاص (المشروعات الخاصة) وبما أن الحكومات في الدول النامية أخذت على عاتقها القيام بعملية التنمية، فإنها تواجه عقبة انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية وتتمثل هذه العقبة في جانب كمي يتمثل في عدم توفر الأجهزة الكافية للقيام بالمشروعات، وجانب نوعي يتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة، وكذلك قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب قلة الكوادر الإدارية والتنظيمية الكفأة، وانخفاض مستوى الحدية والحرص والأمانة. [1]

المطلـــب الثانـــي: الإطـــار المفاهيمـــي للتنميـــة المستدامـــة

لقد شهد الفكر التنموي اهتماما متزايد من طرف الاقتصاديين وذلك على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها وصولا إلى مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة.

وتشكل التنمية المستدامة هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم ولها تأثير واضح على الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما .

الفـرع الأول: نشـــأة التنميـــة المستدامـــة

إن فكرة التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، حتى ولو تم الوصول في الآونة الأخيرة على أنها ستسود كل مكان نسبيا، حيث يرجع تاريخها إلى الوعي في أوائل السبعينات نتيجة الاختلافات الرئيسية التي تزايدت منذ الخمسينات. وأولها عدم المساواة في توزيع الثروة على الأرض، وكذلك الفروقات بين

([1])-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 215- 220.

الأمم الغنية والأمم الفقيرة، أما بالنسبة للخلل الثاني هو خلل في البيئة، حيث أن البشرية مقيدة بمحدودية الموارد التي يتوفر عليها كوكبنا مثل كمية المياه العذبة والمعادن، والموارد الطبيعية الأخرى. . .إلخ.

وقد كان أصل مفهوم التنمية المستدامة منبثق من الاهتمام بالمحافظة على البيئة لتسليمها للأجيال القادمة وذلك في بداية القرن العشرين حسب اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة، وكان مصطلح البيئة يطلق على الطبيعة بشكل مطلق، ثم صدر الإتحاد الدولي للمحافظة على البيئة تقريرا سنة 1950 حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم، كما نشر تقريرا آخر سنة 1980 حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث أزال التناقض بين المحافظة على البيئة وبين التنمية الاقتصادية.

وإن إنشاء الهيئة العالمية للبيئة والتنمية التي تم تأسيسها من قبل الأمم المتحدة سنة 1983 بهدف تحسين مستوى الحياة أو المعيشة على المدى القصير دون تعريض البيئة المحلية والعالمية لأي خطر على المدى الطويل، وقد تم نشر تقريرا مفصلا حول هذا الموضوع سنة 1987.

ولقد حفز ظهور مصطلح التنمية المستدامة سنة 1987، غرفة التجارة الدولية عام 1991 لأن تطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة الذي تضمن 16 مبدأ معنيا بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ثم جاء تقرير "ريو دي جانيرو" سنة 1992 ليشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال غير الحكومية للتفكير جديا باتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من أثر الخطر البيئي. [1]

الفـرع الثانـــــي: ظروف تحقيـق التنميـة المستدامـــة

باعتبار التنمية المستدامة عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ورفع مستوى معيشة الأفراد بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية، فإن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفير مجموعة من الظروف والعوامل الأساسية

([1])-لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07-08 أفريل 2008، ص 06.

تتركز في معظمها على إبقاء ونقل رصيد رأس المال إلى الأجيال القادمة لا يقل على ذلك المتوفر للأجيال الحالية أو في صورة أفضل منه ويشمل: [1]

- رصيد رأس المال الطبيعي.
- رصيد رأس المال العيني والبشري.

أولا: رصيـد رأس المـال الطبيعـــي

يشمل مختلف الموارد الطبيعية الغير متجددة والتي هي معرضة للنفاذ والزوال نتيجة الاستهلاك الغير عقلاني لها، والذي لا يستند إلى أسس علمية، لذا فإنه يجب البحث عن بدائل لإحلال أصول أخرى محل رأس المال المستخدم بصورة كلية أو جزئية في النشاط الاقتصادي وإيجاد طرق علمية دقيقة لقياس حجم هذه الموارد الطبيعية التي تطرأ عليها وينادي البعض بعدم ترك الأمور المتعلقة بتخصيص وتسعير هذه الأصول إلى آليات السوق الحر التي لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستقبل، وذلك باستخدام السياسات العامة للضرائب والقوانين التي تحد من الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتضمن حماية حقوق الأجيال القادمة، ومن جهة أخرى إيجاد طرق وتقنيات تسمح بإعادة استثمار جزء من استخدام هذه الأصول لزيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا، وهو ما يتطلب تطوير الأنظمة المستخدمة في الحسابات القومية التي تسمح بتحديد قيمة الجزء المستهلك من رأس المال الطبيعي كأصل من أصول العملية الإنتاجية والذي يساهم في توليد الدخل القومي ولذلك فإن الكثير من التيارات الفكرية تعتبر أن النمو الاقتصادي يرتكز على ثلاث مبادئ أساسية.

- قدرة النظام الاقتصادي على الأخذ بعين الاعتبار محدودية استيعاب الطبيعة أثنا عمليات التحويل التي يقوم بها .

[1]-صبايحي نوال، العالية مناد، مرجع سابق ، ص 08.

- قدرته على التنبؤ بالإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للانقراض والموارد المتجددة.
- احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

ثانيـــا: رصيـد رأس المـــال المـــادي والبشـــري

ويشمل رأس المال المادي مختلف المؤسسات والمصانع وهياكل البنى التحتية، أما رأس المال البشري فيشمل طبيعة وخصائص الأفراد والسكان ومستوى التعليم والصحة والمهارات الفنية والإبداعية التي يتوفر عليها المجتمع، ويعد العنصر البشري من أهم الأصول في عملية التنمية المستدامة لاسيما وأن العائد منه يفوق العائد من رأس المال المادي، ونظرا لأهمية العنصر البشري فقد تم إدراج مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، وأصبحت تأتي في مقدمة اهتمامات التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، إذ تعتبر منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بأن التعليم أمر أساسي جدا في تطوير التنمية المستدامة وتحسين قدرة البشر على مواجهة قضايا التطوير والبيئة، وإدراج برنامج الأمم المتحدة في بداية التسعينات من القرن الماضي مؤشرا متعدد الأبحاث يعرف بمؤشر التنمية البشرية الذي يرتبط بالحياة والمستوى المعيشي والتعليم، وكذلك الأمور المتعلقة بالرجل والمرأة ومؤشر مساهمة المرأة وإقحامها في المراكز والمناصب الحساسة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

الفـرع الثالـــــث: مفهـوم التنميـــــة المستدامـــــة

لقد استخدم مفهوم التنمية المستدامة للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي ، على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر الذي يعني بالعربية البيت أو المنزل، ولو افترضنا هنا أن البيت هو الإقليم، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوم يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص ومكونات المدينة أو الإقليم.

ولقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية عامل البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، حيث فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية وهو البعد الذي اتضح في ما بعد عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة، ويعتبر

مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.

ومن أهم تعاريف التنمية المستدامة نذكر ما يلي:

1- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987: حيث عرفتها على أنها: « تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تنمية احتياجاتها» .[1]

2- تعريف منظمة الغذاء العالمي: « التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وأن تلك التنمية المستدامة (في الزراعات والغابات) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية والحيوانية التي لا تضر بالبيئة، وتتسم على أنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية» .[2]

3- تعريف SART CONJITERRA: التنمية المستدامة هي عبارة عن توافق بين التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية، وأنها تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض، وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي، والذي يتحلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة. [3]

([1])-حميد بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 53.

([2])-كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة وهران، 2010، ص 11.

([3])-ريدة ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**،مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص 03.

4- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في البرازيل سنة 1992 :** وقد عرفها على أنها «ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل» .[1]

5- **تعريف معهد الموارد العالمية:** حيث قام بحصر أهم التعريفات الواسعة التداول للتنمية المستدامة، وقام هذا التقرير بتقسيم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية.

فالتنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي هي إجراء حفظ استهلاك الطاقة والموارد بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني، فالتنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني وزيادة مستوى الخدمات بشتى أنواعها (صحية، تعليمية. . .)، أما بيئيا فالتنمية المستدامة هي حماية الموارد الطبيعة والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

أما على الصعيد التكنولوجي فهي تعني توجيه المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستعمل تكنولوجية غير ضارة بالبيئة. [2]

6- **تعريف المشرع الجزائري:** لقد عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة على أنها: « ذلك النوع من التنمية الذي يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية، والاقتصادية ، وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادفة إلى إشباع حاجات أجيال المستقبل » . [3]

([1])-ف.دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص11.

([2])-محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002، ص 94.

([3])-Article N° :4, loi N° :3-10, du 19 juillet 2003 relative a la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable, journal officielle de la république algérienne, N :43, p 8.

إن بعض هذه التعاريف يركز على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، إذ تؤكد على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت أو غير متناقص بطريقة فعالة من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

ومما سبق نستطيع القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التكامل بين جميع الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم في تحقيق أكبر قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة.

ومن أبرز صفات التنمية المستدامة ما يلي:

أ- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية التقليدية كونها أشد تداخلا وتعقيدا خصوصا في ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

ب- تتوجه التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة وهي تسعى للحد من الفقر العالمي.

ج- لا يمكن فصل عناصر التنمية عن بعضها البعض وذلك لقوة تداخل الأبعاد والعناصر النوعية والكمية لهذه التنمية.

د- تحرص التنمية المستدامة على تطور مختلف الجوانب خصوصا الجوانب الثقافية والاجتماعية وحث المجتمعات على المحافظة على حضاراتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

المطلـب الثالـــث: أهـــداف التنميـــة المستدامـــة ومبادئـــها

تلعب التنمية المستدامة دور فعال في تطوير مختلف نواحي الحياة من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة، ورفع مستوى معيشة السكان وإشباع مختلف حاجات الإنسان والمجتمع والدولة. وتساهم التنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في حل مشكلات الواقع الاقتصادي ومواجهة التحديات المعيقة لها وتحقيق النهوض الاقتصادي المنشود، والذي يستند إلى الجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية التي يقدمها البلد.

الفـــرع الأول: أهـــداف التنميـــة المستدامـــة

إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: الأهــداف الاقتصاديـــــة:

يمكن حصر الأهداف الاقتصادية في ما يلي: [1]

1- تحسين وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة خاصة من خلال رفع إنتاجية العاملين التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للدولة .

2- رفع معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم زيادة الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى معيشة السكان مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع وتطور القدرة الاقتصادية للدولة.

3- تعديل الهيكل الاقتصادي بما يجعله اقتصادا (صناعيا زراعيا) متطورا يخدم التجارة الخارجية، وتطوير البنية التحتية كالطاقة والكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والمواصلات. . .الخ.

4- تأمين إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في هذه التنمية .

5- تحسين المستوى الاستهلاكي للأفراد من خلال توفير السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم الأساسية.

ثانيـــــا: الأهـــــداف الاجتماعيـــة:

إن أهم الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة يمكن حصرها في ما يلي:

1- تحقيق حماية صحية للبشر وضمان رعاية صحية للطبقة الفقيرة وتأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية.

([1])-محمد عبد العزيز عجمية، محمد فاتح عقيل، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1969، ص 26.

2- ضمان إتاحة كافية للتعليم لجميع الفئات لتكوين إنسان واع بالبيئة ومدركا لأهميتها، ومتشبع بالقيم الإنسانية وقادرا على مواكبة التطور والتأقلم مع التطورات التكنولوجية العالية التي تتطلبها التنمية المستدامة. [1]

3- استحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمعات.

4- الاهتمام بظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير المراقب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية كارتفاع معدلات البطالة، توسع الأحياء العشوائية، استفحال التشرد والتسول والإجرام وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

5- مواجهة التوزيع السكاني الغير منظم والغير المدروس الذي تعاني منه المناطق المحلية وذلك من خلال بناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة، تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني بشرط أن تتوفر على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار.

6- محاربة كل أشكال الفساد والانحراف البيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان توزيع عادل للدخل، وإزالة الفوارق والطبقات، كذلك العمل على خلق إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع الواحد. [2]

ثـالثـــــا: الأهـــــداف البيئيـــــة

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المستدامة ومن بين الأهداف البيئية للتنمية المستدامة ما يلي: [1]

([1])-سعداوي موسى، سعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير،المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008، ص 02.

([2])-شريف عمر،**الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (الواقع، الأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، 14-15أفريل 2008، ص 08.

1- ضمان الحماية الكافية للموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية والتجمعات الحية، فالموارد الطبيعية تعتبر الأصول الرأسمالية التي تدر فوائد مستدامة.

2- حماية المحيط الذي يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال الموارد الطبيعية للمجتمع.

3- رفع الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس بالبيئة نتيجة زيادة حجم التلوث.

4- تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة.

5- وضع نظام معلوماتي بيئي وتزويد المواطنين بكل المعلومات البيئية لزيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة.

الفـــرع الثانـــي: مبـــادئ التنميـــة المستدامـــة

مع بداية القرن 21 بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ وهي كما يلي: [2]

المبـدأ الأول: تحديـد الأولويـات بعنايـة

اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية، للتشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئية، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبـدأ الثانـي: الاستفـادة مـن كـل دولار

([1])-سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008، ص 05.

([2])-أحمد جابر بدران ، مرجع سابق، ص ص 96-97.

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر والتأكيد على فعالية التكلفة، إذ أن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبـدأ الثالـث: اغتنام فـرص تحقيـق الربـح لكـل الأطـراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل المشكلات البيئية، ضرورة خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبـدأ الرابـع: استخـدام أدوات السـوق حيـث مـا يكـون ممكـنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبـدأ الخامـس: الاقتـصاد فـي استخـدام القـدرات الإداريـة والتنظيميـة

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال إدراج نظام لتقييم الأداء البيئي كالحملات الرامية إلى اطلاع الرأي العام ونشر الوعي والسلوكات الحضارة البيئية الذي انتهجته بعض الدول النامية.

المبـدأ السـادس: العمـل مـع القطـاع الخـاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبـدأ السابــع: الإشــراك الكامــل للمواطنيــن

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون فيها، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية.
- إن مشاركة المواطنين تمكن من مساعدة بناء قواعد جماهرية تؤيد التغيير.

المبـدأ الثامــن: توظيــف الشراكــة التــي تحقــق نجــاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من أجل التدابير اللازمة والمتضافرة فيما يخص القضايا البيئية.

المبـدأ التاســع: تحسيــن الأداء الإداري المبنــي على الكفــاءة والفعاليـــة

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل .

المبـدأ العاشــر: إدمــاج البيئــة من البدايـــة

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا أو أكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم الدول الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

المطلـب الرابــع: أبعاد و مؤشـــرات التنميـــة المستدامـــة

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأبعادها وتتميز بأنها تتغير من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، وأنها متداخلة فيما بينها، و سنبرز أهم أبعاد التنمية المستدامة و من ثم مؤشراتها .

الفـــرع الأول: أبعـــــاد التنميـــــة المستدامـــــة

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فهي تنمية بأربعة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد التكنولوجي والتي يجب التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية وفي ما يلي عرض للأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي:

أولا: البعـــد الاقتصـــــادي

ويعكس هذا البعد للتنمية المستدامة استغلال الموارد بكفاءة وعقلانية لتحقيق نمو اقتصادي للمجتمع بما يضمن استقراره ويساهم في تطوير الاقتصاد الكلي، وأهم عناصر البعد الاقتصادي ما يلي: [1]

1- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:**

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات منه في البلدان النامية مجتمعة.

2- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:**

([1])-محمود حسين الوادي، علي فلاح الزغبي، **دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السنوي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 18.

أما التنمية المستدامة في البلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية في البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

تقع على عاتق الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات. وبالتالي إسهامات في مشكلات التلوث العالمي، كانت كبيرة بدرجة غير متناسبا يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحميل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأخرى- باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4- تقليص تبعية الدول النامية:

هناك جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياطا ماساعد ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون

الإقليمي، وفي التجارة في ما بين الدول النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، وبالتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5- **المساواة في توزيع الموارد:**

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشية أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص الغير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

6- **الحد من التفاوت في الدخول:**

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتناهي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية الغير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الأسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

7- **تقليص الإنفاق العسكري:**

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأنه إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض عسكرية والإبداع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثانيـا: البعـد الاجتماعــي:

إن التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ كل القرارات.

كما ينبغي أن يكون النمو الديموغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانات حكومة أي بلد ومواردها الطبيعية لأن أي زيادة ديموغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة. [1]

وبصفة عامة يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على العدالة في الاستفادة من الموارد المحلية وعلى إشراك جميع فئات المجتمع في صنع واتخاذ مختلف القرارات من أجل حياة كريمة وراقية.

ثالثـــــا: البعـــــد البيئـــــي

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة بالإضافة إلى مبدأ التوازن بين الحاجة والمحافظة والذي يقصد استغلال الموارد الطبيعية خاصة النادرة والمحدودة منها والغير القابلة للتجدد بطريقة عقلانية مع المحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة، ويستوجب البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق ما يلي: [2]

– حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع التمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر.

([1])–سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص 254.

([2])–هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09 ديسمبر 2014، ص 219.

– وقف الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات التي تنتج عنها خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويث المياه الجوفية والسطحية.

– حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه وحسن إدارتها، والارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه في إنشاء محطات للتنقية، واستعمال أفضل الطرق في مجال الري، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث.

– إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة على النشاطات الصناعية والبشرية من خلال تخزينها، معالجتها، نقلها، تصريفها وإعادة تدويرها، وتبني سياسة التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء الغير قابلة للتدوير في المنشآت الصناعية.

– دعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا مثل استخدام الإطارات – البلاستيك– القطع المعدنية.

– اعتماد أساليب التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير سواء بالحرق أو الطمر، الذي يجب أن يتم في مناطق مخصصة لهذا الهدف.

– حماية المحيط المناخي وبذل جهد على استقراره وعدم تدمير طبقة الأزون.

وهكذا يمكن القول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا بصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة تصريف الموارد الطبيعية لسنوات قادمة وعديدة من اجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية مترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة أي ضغوطات.

رابـــعا: البعـــد التكنولوجـــي

إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ

بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بغرض العقوبات في هذا المجال[1]. أي أن التنمية المستدامة تهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة وذلك باستعمال تكنولوجيات أنظف، أو التقنيات الصديقة للبيئة في المرافق الصناعية، والاعتماد على التكنولوجيات التي تمكن من التخلص من النفايات والمواد الكيماوية مع التقليص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة والمواد الطبيعية، ويتحقق هذا البعد من خلال حملات التوعية لصالح الأفراد والمؤسسات وكذلك بالنصوص القانونية التي تجبر الأشخاص المعنويين خاصة على عدم تجاوز المعايير الدولية المتعلقة بانبعاث الغازات.

الفـــرع الثانـــي: مؤشـــرات التنميـــة المستدامـــــة

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة وحصرها على أكمل وجه منذ أوائل القرن المنصرم وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية هي الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، الاقتصادية.

أولا: المؤشـــرات الاجتماعيـــة

إن أهم أبرز المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة ما يلي: [2]

1- مستوى تحقق العدالة الاجتماعية والتي من أهم مؤشراتها: معدل البطالة، الرقم القياسي لتفاوت الدخول، نسبة الفقر في المجتمع، تكافؤ الفرص.

2- المستوى الصحي ومن أهم مؤشراته: العمر المتوقع للفرد، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، مستوى التغذية للأطفال، عدد الأفراد لكل طبيب، وعادة يؤدي هذا المستوى إلى زيادة الإنتاجية بالنسبة للأفراد.

([1])-محمود حسين الوادي، علي فلاح الزغبي ، مرجع سابق، ص 23.

([2])-هشام محمود الأقداحي، **مشكلات البيئة والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص59 .

3- خدمات التعليم ومن أبرز مؤشراتها: نسبة الأمية في المجتمع، نسبة خريجي التعليم العالي، نسبة حاملي الشهادات العليا .

4- الإسكان وأهم مؤشراته: المساحة الأرضية للفرد الواحد .

5- مستوى الأمن: باعتبار أن منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية جزء من عملية التنمية المستدامة، ومن أهم مؤشراته: عدد الجرائم إلى عدد السكان، نسبة المدمنين على المخدرات إلى عدد السكان.

ثانيـــــا: المؤشـــرات الاقتصاديـــة

إن أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة ما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعد مؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.

- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يقصد به الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي والذي يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يكون على شكل نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ثالـــثا: المؤشـــرات البيئيـــة

من بين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة نذكر ما يلي:

1-**نصيب الفرد من الموارد المائية:** ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:

الأولي معدل النمو السكني والمتغيرات الديموغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

2-**متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:** يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة.

3-**كمية الأسمدة المستخدمة سنويا:** يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

4-**التصحر:** ويقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية.

5-**التغير في مساحة الغابات:** يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد. [1]

رابـــــعا: المؤشـــرات المؤسســـــية

تتمثل المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في الحصول على المعلومات والإحصائيات حول العلم والتكنولوجيا من خلال: [2]

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.

-عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.

- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.

- عدد الخطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.

- عدد المشاركين في الانترنيت/ مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

-ا لإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

([1])-هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 222.

([2])-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا**، نيويورك ، 2001، ص 13.

المطلـــب الخامـــــــس: جهـــود التنميـــة المستدامـــة وتحدياتـــها

تشكل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية حاجة ضرورية للنهوض بالحياة الإنسانية في الدول النامية، ويمكن أن يتحقق ذلك بعد معرفة مختلف التحديات التي تواجه هذه الدول، وتوافر متطلبات هذه التنمية التي تتركز في مختلف الجهود المبذولة.

الفـــرع الأول: جهـــود تحقيـــق التنميـــة المستدامـــة

إن الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال الآتي:

أولا: من خلال السياسات أو الاستراتيجيات الاقتصادية

إن إستراتيجية التنمية المستدامة تعني تحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى التي ينشدها المجتمع، التي لابد من وجودها والتي تكون منسقة في مضامينها ومشتركة في أفكارها، ومستمرة في مادياتها ومتوازنة ومتكاملة في أنشطتها وقبل كل ذلك لابد من القيام بخلق ثقافة للتنمية وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق مضامين هذه الإستراتيجية التي تتوزع عادة إلى استراتيجيات فرعية على مستوى القطاعات والفروع الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن لكل بلد إستراتيجية على وفق ظروفه وخصائصه وتحدياته وبموجبها يتم جمع القدرات والموارد والجهود ثم يتم تخصيصها بكفاءة أعلى وفاعلية أفضل نحو الاستخدامات المختلفة التي تتطلبها عملية التنمية. [1]

ثـــانيـــــا: من خلال الموارد الاقتصادية المتاحة

لقد تبين من خلال التجارب التنموية للدول المتقدمة أن هناك عوامل عديدة أدت إلى إحداث التنمية الاقتصادية فيها والتي تعد بمثابة مقومات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية أيضا، وتتمثل العوامل الأساسية منها:

1-**الموارد البشرية:** والتي تتمثل في الإنسان بوصفه المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية من حيث حجم القوى العاملة ونوعيتها وتدريبها وتأهيلها وملائمتها للموارد الأخرى، والذي يعتمد على انتشار التعليم

([1])-إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية-نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 15.

والرعاية الصحية والوقائية، لهذا فإن تنمية هذه الموارد وتشغيلها للقضاء على البطالة والفقر يمثل أهم متطلبات جهود تحقيق التنميـــــة المستدامـــة [1].

2-**الموارد الطبيعية:** إن جميع الموارد الطبيعية من حيث حجمها ونوعها خاصة الأرض الصالحة للزراعة، وما تحويه من معادن وثروات كالنفط والغاز الطبيعي والغابات والمياه السطحية والجوفية والتي لا ينبغي الاستئثار بها من الجيل الحالي وإنما مراعاة الأجيال اللاحقة ومراعاة نظافة البيئة فضلا عن ترشيد استخدام المياه في المنزل والزراعة والصناعة والذي يعد عامل إيجابي في التنمية المستدامة.

3-**حجم رأس المال الحقيقي:** إن حجم رأس المال الحقيقي مثل الآلات والمعدات والمصانع والطرق والسكك الحديدية والمباني وأجهزة الكومبيوتر. وعادة ما يكون حجم الاستثمارات المحلية يعتمد على حجم المدخرات، فضلا عن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا غنى عنه في ظل ضعف المدخرات المحلية والذي يؤدي إلى إحداث التنمية، وهنا تجدر الإشارة إلا أنه لابد من إزالة عوائق هذا الاستثمار كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتأمين الاستقرار للتشريعات الخاصة والتنظيمية، وتأمين الاستقرار السياسي والأمني، وتوفير التسهيلات المصرفية والائتمانية، ورفع قيود امتلاك الأراضي والعقارات. [2]

4-**مستوى التقدم التكنولوجي:** مثل التقدم في العلوم والهندسة والحساب والاتصالات، وأسلوب الإدارة الحديثة والفن الإنتاجي، وهذا يعني أن بناء القدرة العلمية والتكنولوجية المستندة إلى قاعدة بحثية هي من المتطلبات الأساسية لجهود التنمية وكذلك التركيز في الاستفادة من استيراد التكنولوجيا الملائمة لخصائص البلد.

وتتطلب جهود التنمية المستدامة القيام بوظيفتين رئيسيتين:

([1])-محمد عبد العزيز عجمية، محمد فاتح عقيل، مرجع سابق، ص 49.

([2])-روا زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن القومي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص65.

أولها منع تدفق الموارد الاقتصادية للمنشآت التي تنتج السلع الأقل أهمية، والثانية الاستخدام الكفء لتلك الموارد في إنتاج السلع المرغوب فيها . [1]

ثـــالثـــــا: من خلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الداخلية

إن الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها البلدان النامية والانتقال من اقتصاد أحادي الجانب إلى اقتصاد نشيط ومتنوع يمثل أحد متطلبات جهود التنمية ويمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

- تنمية القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التصديرية التي تعتمد على مستلزماتها في البلد، وكذلك تشجيع الصناعات الصغيرة التي يمكن أن ينهض بها القطاع الخاص الذي يستوجب دعمه وتشجيعه.
- تنمية القطاع الزراعي بالاتجاه نحو سياسة الاكتفاء الذاتي وخاصة المحاصيل الزراعية الغذائية الأساسية، وكذلك المنتجات التي تشكل مدخلات القطاع الصناعي.
- الاهتمام بالقطاع المصرفي والمالي بما يجعله أداة إيجابية في عملية التنمية المستدامة وخاصة في ما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي والسياسة الائتمانية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي وسعر الفائدة وكذلك الاهتمام بالنظام الضريبي بما يؤدي إلى زيادة كفاءة الجهاز الضريبي وحصته المالية بوصفها مصدر أساسي لإيرادات الحكومة.
- مكافحة الفساد الإداري والمالي بوصفه آفة تنخر في الدولة، والتشديد في محاسبة المفسدين، والاهتمام بالقيادات الإدارية ذات الكفاءات المؤهلة علميا لقيادة التنمية الاقتصادية.
- العمل وفق تقنيات الإنتاج الآمن والأنظف للبيئة خاصة المتعلقة بأنشطة الطاقة النووية والمعادن كالنفط والغاز الطبيعي.
- توسيع دائرة المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاقتصادية واتخاذها .

([1])–محمد الحمصي، **دور القطاع العام والخاص في تحقيق التكامل العربي الاقتصادي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 142، ديسمبر 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 151.

- توفير الخدمات الصحية والوقائية والتعليم للجيل الحالي بما لا تؤدي إلى زيادة الأعباء الاجتماعية على الأجيال اللاحقة.
- مكافحة القيم الاجتماعية البالية المعيقة للتنمية الاقتصادية، وتعميم الثقافة والقيم الداعمة لها .
- ضمان الأمن الداعم للتنمية المستدامة، لأن لا تنمية حقيقية بدون أمن ضامن لها، ولا أمن محقق بدون تنمية مستدامة[1] .

الفـــرع الثانـــي: تحديـــات التنميـــة المستدامـــة

رغم الجهود العالمية المبذولة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع مجتمعات العالم، إلا أن هناك مجموعة من التحديات يجب مواجهتها، وقبل إبراز أهم هذه التحديات يجب أولا تسليط الضوء على مجموعة من الصعوبات التي تقف كعائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: صعوبـــات التنميـــة المستدامـــة

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي تواجه وتعرقل تحقيق التنمية المستدامة في ما يلي: [2]

- عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذان يعتبران أساس الحياة.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي ينعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجتماعي.
- مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية وتراكم الديون.
- تفشي ظاهرة البطالة وتصاعدها .

([1])–جون تايلر، **التنمية في الدول العربية**، مؤتمر التنمية المستدامة للأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي، بدون سنة النشر، ص 06.

([2])–رحماني سعيدة، **مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الوطني حول تحليل الواقع الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 05.

- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- التضخم السكاني الغير الرشيد مع الاستقرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى الانعكاسات السلبية على الجانب البيئي، إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم الدول النامية.
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال في الأراضي الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة.

ثانـــــيا: أهم تحديـــات التنميـــة المستدامـــــة

من أجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدة صعوبات التنمية المستدامة يجب على الدول المعنية مراعاة الآتي: [1]

- إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وإلزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح 1.5 % من الناتج الوطني.
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

[1]-رحماني سعيدة، مرجع سابق، ص 07.

- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين وتوفير إمكانيات البحث العلمي باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، وهذا مما يؤدي إلى نشر الوعي بأهمية التفكير والبحث في مجالات التنمية المستدامة.
- حماية التراث الحضاري، حيث أن المحافظة على أي شكل من أشكال التراث الحضاري يحمي هويتها، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتي
- أقوى للدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية.

المبحـــث الثالـــث: صناعـــة السياحـــة وتحقيـــق مبـــدأ الاستدامـــة

تعتبر التنمية السياحية من أحد أنواع التنمية إذ يعتبر هذا النوع من التنمية معاصرا عند العديد من دول العالم، إلا أن التنمية السياحية قد تهمل بعض الجوانب كالجانب البيئي مثلا، ولهذا جاءت التنمية السياحية المستدامة كأداة لإدارة الموارد البيئية لخدمة المجتمعات مع الحفاظ عليها .

ونظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة وذلك منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية السياحية بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية البشرية، لما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال القادمة.

ومن خلال نمو القطاع السياحي واستدامته وزيادة منافعه وتأثيراته على العديد من الظواهر وعلى رأسها ظاهرة الفقر والبطالة، وعليه فإنه يمكن القول بأن الوقت قد حان لتبني فكرة الاستدامة والإعداد لها وتبني مبادئ التنمية المستدامة في المجال السياحي.

المطلـــب الأول: ماهية التنمية السياحيـــة المستدامـــة

تعتبر التنمية السياحية المستدامة المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، وقبل التطرق إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة نقوم بإبراز أولا وجوب وضرورة تبني وإدخال مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية.

الفـرع الأول: مبـدأ الاستدامـــة فـــي التنميـــة السياحيـــة

إن النمو المتسارع للسياحة ومع تزايد أهميتها برزت ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحية الموارد السياحية، وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، والذي جاء في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المعروفة بقمة الأرض والذي انعقد في سنة 1992 بالبرازيل، ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية وحتى بدايات القرن القادم[1]، حيث يحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بإحداث كوارث اقتصادية وبيئية، ويطرح إستراتيجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة، وقد تطورت مبادئ الاستدامة خلال قمة الأرض سنة 2002 العالمية للتنمية المستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد دخلا لدى المجتمعات المحلية، وعليه فإن فكرة الاستدامة تقضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل.

الفـرع الثانـي: تعريـف التنميـة السياحيـة المستدامـة

[1]–عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 09–10 مارس 2010، ص 02.

تعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها: « تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية » . [1]

وتعرف التنمية السياحية المستدامة أيضا على أنها: « التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب تحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الايكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية » . [2]

ولقد عرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها:«نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرقى بالبيئة العمرانية» . [3]

وكذلك يمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة على أنها: « هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي »[4] .

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة لها، واعتبار أن التنمية السياحية المستدامة هي عملية إشباع حاجات السائحين الحاليين النفسية، والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السياح في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

([1])–عبد الوهاب صلاح الدين، **التنمية السياحية**، الطبعة الأولى، مطبعة زهران، القاهرة، 1991، ص 182 .

([2])–محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية ، مطبعة زهران ،القاهرة ،1991 ، ص 17

([3])–محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سابق ، ص 18

([4])–فؤاد عبد المنعم البكري ، مرجع سابق، ص 60 .

المطلـــب الثانـــي: أهـــداف التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة ومبادئـــها

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمارات في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل أهداف ومبادئ التنمية السياحية في مـايلـي:

الفـــرع الأول: أهـــداف التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة

لقد تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وهي تمثل علامة مميزة في طريق الاهتمام بالتنمية السياحية المستدامة، وتقديم المساعدات والإرشادات للدول الأعضاء في هذا المجال.

وتتضمن هذه الأجندة أهداف التنمية السياحية المستدامة والإطار العام لهذه الإستراتيجية من أجل القضاء على الفقر المطلق في الدول النامية، وخاصة الأقل نموا والأكثر فقرا، ومحاربة التمييز وعدم المساواة، وتقليل مخاطر التغيرات المناخية والاحتباس الحراري حتى سنة 2030، وترتكز أهداف التنمية السياحية المستدامة على التنمية البشرية في تكاملها مع استراتجيات التنمية لمختلف الدول، حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويساهم قطاع السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق هذه الأهداف التي يمكن حصرها في ما يلي: [1]

أولا: القضاء على الفقر المطلق في العالم

يمكن للسياحة كقطاع سريع النمو وخلق وظائف وأماكن عمل جديدة وللتنمية السياحية المستدامة تأثير كبير على كافة مستويات المجتمع المحلي، وعن طريق تبني هدف مكافحة الفقر المطلق بتشجيع إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيم الفئات الأكثر رعاية مثل النساء والبنات وكبار السن.

([1])-صلاح زين الدين، **دراسة لفرص التنمية السياحية المستدامة في مصر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي العلمي الثالث، القانون والسياحة، جامعة طنطا، 2016، ص19.

ثانيـــــا: القضاء على الجوع في العالم

إن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية الغذاء تشجع على تبني أساليب الزراعة المستدامة، ويمكن للسياحة المستدامة أن تدفع إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وذلك بتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام، وعدم استخدام الكيماويات الملوثة للتربة والمياه، واستهلاك المنتجات الزراعية المحلية في الفنادق والمنتجات السياحية، واندماجها في سلسلة سياحية واحدة، وأساليب الزراعة الحديثة يمكن اندماجها مع الزراعة التقليدية الخالية من الكيماويات والمخصبات والملوثات، كما أن الدخل الإضافي المتولد في المجتمعات المحلية يمكنه أن يؤدي إلى تحسين وترقية قيمة الخبرة في التنمية السياحية المستدامة.

ثالثـــــا: رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي

إن تدعيم التنمية المستدامة بما فيها من نمو اقتصادي مستدام ومعدل مرتفع للتشغيل المنتج هدف اقتصادي منوط بالتنمية السياحية المستدامة أن تحققه، لأنها قطاع اقتصادي رائد على المستويين العالمي والمحلي ويشتغل على مستوى العالم، واحد في قطاع السياحة من كل 11 مشتغل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتطبيق التنمية السياحية المستدامة يفتح آفاق جديدة وفرص عمل للنساء والشباب ومشروعات سياحية مستدامة، ويحافظ على المنتجات التقليدية من الاندثار ويرفع من شأنه ثقافة المجتمع المحلي.

رابعـــــا: تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية.

تعتمد التنمية السياحية المستدامة على بنية أساسية وبيئة مستدامة، ومتجددة، وتساعد السياحة المستدامة الحكومات على صيانة وتحسين البنية الأساسية لتظل مستدامة ونظيفة، وكوسيلة فعالة لجذب السائحين والاستثمارات الأجنبية، وهذا يسهل إقامة التصنيع والإنتاج المستدام الضروري للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتكنولوجيا الملائمة لا يعني أبدا أنها تكنولوجيا قديمة أو متقادمة، بل المقصود تلك التي هي صديقة البيئة والتنمية المستدامة، ويمكن القول أن التكنولوجيا الراقية هي

تكنولوجية إنتاج الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وحبذا لو صدر تشريع يلزم الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية على استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهي نظيفة وصديقة للبيئة.

خامســـــا: ضمان تحقيق إطار عام للإنتاج والاستهلاك المستدام

إن قطاع السياحة يملك القدرة على تبني ممارسات فعالة للاستهلاك والإنتاج المستدام، ويحقق بذلك المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة خاصة بخلق وظائف جديدة تتماشى مع الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة.

الفـــرع الثانـــي: مبـــادئ التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة

إن منهجية التنمية السياحية المستدامة ترتكز على مجموعة من المبادئ يمكن استغلالها من أجل التقليل من الآثار السلبية للسياحة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي: [1]

1- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة.

كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومنظمات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد، لتوفير أكبر قدر من المنافع.

([1])-حبيب الهبر، عبد الرحمان السحيباني، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، السلسلة الأولى-دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها**، الندوة الإقليمية الثانية حول السياحة في الوطن العربي المنعقد في جبيل لبنان(14-16 أكتوبر 2002) بتنظيم مشترك من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغربي آسيا، متاح على الموقع:

www.umep.org: http تاريخ الاطلاع: 2014/05/12، ص 07.

2- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمنظمات، والجماعات، المبادئ الأخلاقية وأن تتحلي بالمسؤولية الاجتماعية، التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه.

3- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة، وذلك من أجل حماية البيئة، والاستخدامات الاقتصادية المثلى للطبيعة في المنطقة المضيفة.

4- يجب إجراء البحوث البيئية والاجتماعية في المناطق السياحية، للتقليل من الآثار السياحية السلبية، وأن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة، وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة المجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية المستدامة.

5- يجب أن يتم تشجيع الأفراد المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية لمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال وغيرها من المصالح.

6- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين المستثمرين في مجال السياحة وأفراد المجتمع المضيف، من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين، والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.

7-العمل على مضاعفة المجهودات لتحقيق مردود جيد للبلد المضيف، من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية، والإمكانيات البشرية.

8- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة لأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى، بحيث يتم الأخذ بالمتطلبات البيئية للمجتمع.

9- الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة، وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة، والمحافظة على الحياة الفطرية الطبيعية بالمنطقة.

10- تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية الأثرية التاريخية.

11- ضرورة وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

12- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية بدون إحداث أي أضرار للبيئة.

13- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه الثروات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

14- التوعية والتثقيف البيئي، من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها ودمجهم في العملية التنموية، وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوعية السياح والزوار أيضا، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

15- تحديد القدرة الاستيعابية للمنطقة السياحية، بحيث يحدد عدد السياح الوافدين بدون ازدحام واكتضاض، حتى لا يؤثر ذلك بالبيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة، وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جذابة توفر لهم الخدمات والأنشطة السياحية.

16- توفير مشاريع استثمارية للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ووسائل نقل السياح وتشجيع الزراعة العصرية فظلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

17- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة.

18- يجب أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثنا جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع المتغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

المطلـــب الثالـــث: أساليـــب تطبيق مبـادئ التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة ومؤشراتـــها

إن أي أسلوب لتطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة يكون ذو وجهين، أولها كشف المشاكل في الوجهة السياحية وثانيهما تمكين صانعي السياسة من اتخاذ قرارات ضبط مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة وتحسين التطلعات نحو تنمية سياحية مستدامة في بلدانها .

الفـــرع الأول: أساليـــب تطبيـــق مبـــادئ التنميـــة السياحيـــة المستدامـــة

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع تغيير للأسلوب الذي يحقق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى: [1]

1- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والطاقة والمياه. . .الخ.

2- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية.

3- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الايكولوجي.

4- الإبقاء على التراث الثقافي بجميع أشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيره.

5- المشاركة المحلية لكافة أطباق المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.

6- استخدام العمالة والمنتجات المحلية.

([1])-محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سابق، ص 06.

7- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.

8- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية لكافة مراحل التنمية السياحية.

9- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك، وكذلك ضرورة استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية كما يتم الأخذ بعين الاعتبار قياس اتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة. [1]

الفـــرع الثانـــي: مؤشـــرات التنميـــة السياحيـــة المستدامـــــة

لقد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة، واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة، وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية. والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة وقد قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية: [2]

أولا: المؤشرات البيئية

وتوضع هذه المؤشرات على أساس ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، فإنها تفرز عدة مجموعات من المضار التي تتولى أنواع المؤشرات البيئية قياسها وهي:

- مؤشر معالجة النفايات سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.

- مؤشر كثافة استخدام التربة والذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المساحة الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة.

([1])- محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سابق، ص07.

([2])-عبد الباسط وفاء، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005، ص 89.

– مؤشر كثافة استخدام المياه الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

– مؤشر حماية الجو من التلوث الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزبائن.

ثانيـــــا: المؤشرات الاجتماعية

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على وقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي:

- مؤشر الانعكاس الاجتماعي الذي يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم. . .الخ.
- مؤشر رضا السكان المحلين والذي يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها .
- مؤشر الأمن والذي يقصد به انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
- مؤشر الصحة العامة والذي يقصد به مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد المصابين بالأمراض الجنسية وإلى عدد السكان.

ثالثـــــا: المؤشرات الاقتصادية

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم مؤشراته مؤشر العملة الصعبة ومؤشر الدخل والاستثمار.

المطلـب الرابـع: أهميـة التنميـة السياحيـة المستدامـة و المقترحات المساهمة في دعمها

تحظى التنمية السياحية المستدامة بأهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول متطورة كانت أو نامية، وتتبؤ موقعا رياديا في برامج التنمية الاقتصادية حتى باتت مؤثرة ومتأثرة بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها، وأصبحت ركيزة من الركائز التي تقوم عليها التنمية الشاملة المستدامة، ولهذا سنحاول إبراز أهمية التنمية السياحية المستدامة وأهم أبعادها .

الفـرع الأول: أهميـة التنميـة السياحيـة المستدامـة

تلعب التنمية السياحية دور كبير في نمو وتطوير بقية القطاعات الأخرى المتشابكة مع القطاع السياحي على مستوى الدولة، وهذا إذا ما وضعت ضمن إستراتيجية الحكومة ووفرت لها جميع الشروط اللازمة لدفعها إلى الأمام ومن أهميتها نذكر ما يلي: [1]

أولا: تحسين ميزان المدفوعات

وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية، من الإيرادات المحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية، مما يساهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

ثانيـــا: توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة

لأن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو

([1])-فايدي كمال، **دور السياحة البيئية المستديمة في محاربة الفقر-حسب مقاربة المنظمة العالمية للسياحة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، 09-10 نوفمبر 2016، ص 07.

وإنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به.

ثالثـــــــــا: زيادة الفرص الاستثمارية الربحية

يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع مما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث الاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين الطرق وأداء وأساليب العمل وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية المستدامة.

رابعـــــا: تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم

حيث تؤدي التنمية السياحية المستدامة إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في مناطق البلاد المختلفة، خاصة وأن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيرتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم تحقيق حالة التوازن الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل والتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني، وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا، إذ تساهم السياحة في إنعاش التجمعات والمستقرات البشرية التي توجد فيها أو تلك التي بالقرب من المقومات السياحية.

الفرع الثاني: المقترحات المساهمة في دعم التنمية السياحية المستدامة

من أجل دعم وتطوير التنمية السياحية المستدامة هناك مجموعة من المقترحات التي يمكن إبرازها وهي كالأتي : [1]

([1])-سمير سعد مرقص، **تفعيل وتنمية السياحة المصرية** ، مجلة إدارة الأعمال ،العدد (100)، القاهرة، 2003، ص 61.

1- ضرورة الاهتمام بتنمية العنصر البشري في قطاع السياحة والفنادق باعتباره أهم عناصر الإنتاج و التفوق في مجال الخدمات بصفة عامة والخدمات السياحية والفندقية بصفة خاصة. وذلك في ضل الاتجاه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات والمنافسة على المستوى الدولي وفقا لأحكام اتفاقية الجات التي تعتبر إطار عمل منظمة التجارة العالمية.

2- الاهتمام بتدريب الإطارات البشرية في قطاع السياحة والفنادق فنيا وإداريا من خلال الدورات التدريبية داخل الدولة وخارجها من اجل تنمية المهارات الإدارية والسلوكية في التعامل مع السائحين والتعرف على التطورات العلمية الحديثة في الدول السياحية المتقدمة والاستفادة منها

3- دعم الدولة للمؤسسات العلمية من المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بإعداد خريجين بتخصصات السياحة والفنادق والإرشاد السياحي والعمل على تطوير برامجها الدراسية وذلك بالاسترشاد بالمناهج الدراسية والبرامج العلمية للدراسة السياحية والفندقية المطبقة في الدول السياحية المتقدمة، مع الاهتمام بإتقان اللغات الأجنبية كشرط للالتحاق بهذه المعاهد والمدارس وفي كافة مراحل التعليم .

4- الاهتمام بالتوعية السياحية للمواطنين للعمل على حسن معاملة السائحين والمحافظة على المظهر الحضاري للاماكن والمزارات السياحية والمرافق العامة ووسائل النقل والبيئة المحيطة بالأماكن والقرى السياحية.

5- الاهتمام بتنمية الإطارات البشرية العاملة في مجال الشرطة السياحية وتنمية مهاراتهم فيما يتعلق بالتعامل مع السياح وإتقان اللغات الأجنبية والسلوك الحضاري والمظهر العام والإلمام ببعض المعارف والثقافة السياحية.

6- الاهتمام بتنمية العناصر البشرية التي تتعامل مع السائحين في المنافذ البرية والبحرية والمطارات وهم العاملون في مجالات الجوازات والجمارك، والنقل السياحي والبنوك ومكاتب الصرافة . . . .إلخ.

7- دعم مشروعات البنية الأساسية التي تستفيد من خدمتها مشروعات الاستثمار السياحي وتوفير متطلبات الإحلال والتجديد الدوري لها ،ويتطلب ذلك إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وتسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص اللازمة.

8- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في مجالات الطيران المدني وإنشاء إدارة المطارات وفقا للضوابط التي تضعها السلطات المختصة في إطار الاتجاهات العالمية وخصخصة المطارات وذلك من اجل تحسين خدمات النقل وضيافة السائحين بكفاءة والقضاء على المعوقات التي تواجه السياح أحيانا عند تعاملهم مع شركة الطيران الوطنية العامة.

9- التزام مشروعات الاستثمار السياحي بالمحافظة على البيئة الطبيعية والصحة العامة ومراعاة توفير الوسائل والإمكانيات المادية التكنولوجية اللازمة لحماية البيئة من التلوث وأن يكون ذلك واضحا في دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات السياحية الجديدة والتوسعات المستقبلية وذلك كشرط أساسي للحصول على تراخيص مزاولة النشاط مع مراعاة الرقابة والتفتيش الدوري بواسطة الجهات المختصة واعتبار الإخلال بمتطلبات حماية البيئة سببا كافيا لعدم التمتع بالمزايا أو الإعفاءات الضريبية.

10- زيادة طاقة النقل البري السياحي لاستيعاب الزيادة المستهدفة في أعداد السائحين خلال السنوات القادمة.ويتطلب ذلك تسهيل الإجراءات و التراخيص اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في النقل السياحي وذلك بالإضافة إلى تطوير شركات قطاع الأعمال العام وتحديث أسطولها البري ليتسنى لها الحصول على تراخيص النقل السياحي بدرجاته المختلفة.

11- ضرورة اهتمام شركات التامين بتغطية كافة المخاطر التي تواجه مشروعات الاستثمار السياحي والفندقي والتي يمكن أن يترتب عليها خسائر تتطلب تعويض شركات التأمين عنها ، وذلك لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المباني السياحية ، والأخطار التي تتعرض لها وسائل النقل السياحي، والأخطار التي يتعرض لها العاملون في المنشآت السياحية ، والأخطار التي تتعرض لها الأفواج السياحية.

12- تبسيط إجراءات الضريبة والجمركية لمشروعات الاستثمار السياحي والفندقي ، وكذلك إجراءات تطبيق شروط التمتع بالإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات ، والقضاء على المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين مصلحة الضرائب ومشروعات الاستثمار السياحي الفندقي .

المبحـــث الرابـــع:السياحـــة البيئيـــة كمدخـــل للتنميـــة المستدامـــة

تعتبر السياحة ظاهرة حضارية وسلوكية من ناحية واقتصادية اجتماعية من ناحية أخرى فهي كنشاط إنساني تساعد على انتشار الثقافات وتزيد من حركة التواصل والاتصال بين الشعوب والمجتمعات، بالإضافة إلى أهميتها البيئية كونها تدعوا إلى التأمل في الطبيعة وتسهل الاتصال بها، كما أنها تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد والمعطيات البيئية أو التي من صنع الإنسان مع المحافظة عليها وصيانتها، وهذا ما عرف حديثا بالسياحة البيئية.

هذا النوع من السياحة يسعى إلى ربط الاستثمار والمشاريع والنشاطات السياحية لتنمية المجتمع، مع مفهوم الحماية البيئية والتنوع البيولوجي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة ومنسجمة في إطار التنمية المستدامة للسياحة التي تتيح العوامل الضرورية للنهوض بالواقع السياحي باعتباره من الروافد الأساسية لتنمية المجتمع في ظل الأفكار التنموية الشاملة، والتخطيط الصحيح والاستغلال الأمثل للمؤهلات والمقومات السياحية البيئية ووقايتها واحترام التراث والثقافات المحلية.

ولذلك برزت أهمية استخدام المنهج البيئي وتطبيق نظم تحقيق الجودة البيئية في أداء الوحدات السياحية، ومعالجة وإيقاف الهدر البيئي، وجعل نشاط السياحية صديقا للبيئة، من خلال إقامة مقاصد سياحية بيئية. وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى ماهية السياحية البيئية وأهميتها وكذلك إلى المحميات الطبيعية ودورها في السياحة البيئية، إضافة إلى تدريب الموارد البشرية في هذا المجال.

المطلـــب الأول: ماهيـــة السياحـــة البيئيـــة

السياحة البيئية نشاط يتصل بأنشطة أخرى حيث يأخذ منها ويعطيها، وهي جسر عابر يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني، من وضع معين إلى وضع أفضل وأرقى، وأصبح الاهتمام يزيد على هذا النوع من السياحة وذلك لارتباطها الوثيق بالبيئة وبحياة سكان الأرياف على وجه الخصوص.

الفـــرع الأول: تعريـــف السياحـــة البيئيـــة

تعرف السياحة البيئية وفقا للجمعية الدولية للسياحة البيئية التي تم إنشائها عام 1990 على أنها: «السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يؤدي إلى حفظ البيئة وتحسين رفاه السكان المحليين» .[1]

وتعرف السياحة البيئية كذلك بأنها السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتفهم والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية البكر وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، وبتعبير آخر هي مجموعة أفكار وخطوط تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية والحضارية والأثرية والبيئية والصحية والطبيعية، وكل عناصرها، من مصادر المياه المعدنية، ونباتات وحيوانات وطيور وغابات وصحراء وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة، كما تعني السياحة البيئية مزاولة أنشطة رشيدة وغير ضارة بالبيئة.[2]

وتعرف أيضا بأنها السفر إلى المناطق الطبيعية للاستمتاع بالموارد الطبيعية والبيئية المختلفة بها (بحار، جبال، صحراء، بحيرات، حياة برية، كائنات بحرية) مع مزاولة بعض الأنشطة الخاصة (الغوص، مراقبة الطيور، تصوير الطبيعة والحيوانات، والنباتات البرية) وقد يسنح بالتنمية السياحية بهذه المناطق وفق ضوابط وشروط وقوانين وتشريعات لحماية الموارد البيئية المختلفة بها، من الأنشطة السياحية غير

([1])–أبو حجز آمنة ابراهيم، **موسوعة المدن العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2002، ص 122 .

([2])–العبوري زيد منير، **السياحة في الوطن العربي**، دار الراية، الأردن، 2008، ص 48 .

المدروسة وغير المخططة علميا، حتى يمكن المحافظة على المقومات الطبيعية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق دخل مادي يستخدم في المساعدة على الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية لتلك المناطق، وتنمية العديد من المشروعات البيئية التقليدية لصالح السكان المحليين لتطوير حياتهم ورفع مستوى معيشتهم، وبهذا يتم تحقيق التوازن البيئي ودعم وتنمية المجتمع المحلي. [1]

ويعرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها: « السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية ».

ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونها تمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة. [2]

ومن خلال ما سبق يمكن الوقوف على مفهوم شامل للسياحة البيئية على خلفية تحديد أهم عناصره في النقاط التالية:

- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

- السياحة البيئية تحافظ وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها.

- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس، والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة، حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية.

ومن خلال كل هذه العناصر يمكن اعتبار السياحة البيئية أنها سياحة مسؤولة ومحافظة على التراث البيئي والحضاري والثقافي وتحترم الثقافات المحلية وتساعد على تحسين معيشة السكان المحليين.

([1])-عبس يسري، **السياحة والبيئة- دراسات وبحوث في أنتروبولوجيا السياحة**، الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2007، ص 185.

([2])-مرزوق عايد العقيد، **السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها**،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع بعنوان الريادة والإبداع المالي " استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة "، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة فيلادليفيا ، الأردن، 15-16 مارس 2005، ص04.

الفـــرع الثانـــي: أنـــواع السياحـــة البيئيـــة

لقد تم تصنيف السياحة البيئية إلى عدة أنواع وفقا للمعايير والعوامل والاحتياجات والدوافع المختلفة التي يسعى الفرد السائح لإشباعها، ومن ثم أصبحت السياحة البيئية تمارس بأشكال متعددة ومن أهمها نذكر:

1-**سياحة الاستكشاف:** وتعد من أهم وأخطر أنواع السياحة البيئية، لأنها سياحة تبحث عن المجهول وارتياد الأماكن الغير مأهولة بغية الوصول إلى المعارف الجديدة أو التحقق من معلومات مشكوك فيها، أو استكمال معلومات لم تكتمل بعد، وتعتبر الطبيعة المجال الخصب الذي يقصده المستكشفين للبحث والدراسة ومعرفة الحقائق والتعامل مع ما هو متوفر في البيئة من مخلوقات، ونظم وقوانين وعادات وتقاليد الشعوب في المقصد السياحي. [1]

2- **سياحة الاستجمام والترفيه:** وهي السياحة التي تهدف إلى البحث عن الراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد، لأن الإنسان بحاجة إلى وجود التنوع في حياته ونشاطاته للهروب من الروتين والعمل اليومي، وذلك بالذهاب إلى مواقع ومقاصد سياحية طبيعية بعيدة عن صخب المدينة ومشاكلها للاستجمام. [2]

3- **السياحة البيئية العلاجية:** يكون الغرض منها هو السفر للعلاج الصحي أو النفسي أو لقضاء فترة نقاهة وذلك بارتياد المناطق التي تتمتع بخصائص شفائية طبيعية للعديد من الأمراض باستخدام المياه المعدنية، وعيون المياه الساخنة، وحمامات الطين أو أشعة الشمس ومياه البحر والرمال. [3]

4- **سياحة مراقبة الحياة البرية:** حيث يقوم فيها السائح بمشاهدة ما يحدث في الحياة البرية ورصد وتتبع ودراسة حياة الطيور والحيوانات البرية والزواحف في بيئتها الأصلية، ومحاولة التعرف على أسرارها وفهم

([1])-حسن أحمد الشحات، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 87.

([2])-محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص 70.

([3])-مروان السكر، مرجع سابق ،ص 16.

سلوكها وكيف تتكيف هذه المخلوقات مع متغيرات الحياة البرية، وغالبا ما يكون ذلك بدافع الفضول أو الاستمتاع أو تنمية واكتساب المعارف. [1]

5-**السياحة الرياضية:** وهي تلك السياحة التي تتعلق بالاشتراك بالفعاليات الرياضية، وتكون في عدة أشكال كالرياضة المائية التي تمارس على سواحل البحار الرملية الآمنة من الأخطار وسباحة الغوص وركوب الزوارق. . .الخ، ولا ننس رياضة التزحلق على الجليد وتسلق الجبال وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من السياحة يستقطب عددا هاما من السياح من أجل التمتع.

6-**سياحة الصيد:** تعتمد هذه السياحة على الصيد المنظم بإشراف الجهات المعنية، حيث أنها تخضع لقوانين تهدف إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال حماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض ومنع الصيد في بعض المناطق المحرومة كالمحميات الطبيعية وأيضا في مواسم التكاثر ومنع استخدام بعض أدوات الصيد الخطرة. [2]

7-**السياحة الموسمية:** وهي التي تكون في مواسم معينة من السنة وفي مناطق سياحية تتوفر على الظروف المناخية الملائمة التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، وهذا النوع من السياحة يختلف حسب الفصل الذي ترتبط به، مثل السياحة الصيفية، وهي غالبا ما تكون في المناطق الباردة أو المناطق التي تتوفر على الشواطئ والسياحة الشتوية، وهي تكون في المناطق الدافئة للاستمتاع بأشعة الشمس أو المناطق الباردة قصد الاستمتاع بالثلوج.

8-**السياحة البيئية حسب المنطقة السياحية:** وهي السياحة التي ترتبط بالمكان الجغرافي، ومعالم وتضاريس المقصد السياحي وهي تختلف من منطقة إلى أخرى كالشواطئ والصحراء والواحات والجبال والأرياف والقرى. . .الخ. [3]

([1])-محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 75- 76 .

([2])-مثنى طه الحوري، وإسماعيل علي الدباغ، مرجع سابق، ص ص 84-85.

([3])-أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص 65-66.

9- **السياحة الداخلية أو المحلية:** وهي ذلك النوع من السياحة الذي ينتقل فيه السائح داخل حدود دولته ويتم الإنفاق فيها بالعملة المحلية.

10- **السياحة الخارجية أو الدولية:** وهي تمثل حركة انتقال الفرد السائح عبر حدود الدول المختلفة والإقامة المؤقتة بها .

11- **سياحة بيئية حسب مكان الإيواء والإقامة:** وفي هذا النوع يقوم عنصر الإيواء والإقامة بدور هام في جذب السائح، حيث أنه كلما كان المكان بيئيا سليما وصحيحا كان المقصد السياحي فعال، وهذا النوع من السياحة البيئية يأخذ أشكالا عديدة، مثل سياحة المنتجعات وسياحة الفنادق الثابتة أو العائمة، وهي سياحة الأثرياء الذين يرغبون بالتمتع بالخدمات ذات التكلفة المرتفعة، حيث يكون الفندق البيئي صغير الحجم. [1]

12- **السياحة البيئية الثقافية:** وهي من أهم أنماط السياحة البيئية التقليدية التي يسعى فيها السائح إلى التعرف على أشياء جديدة، تثري معلوماته وتوسع دائرة فكره عن طريق زيارة مناطق أخرى ودراسة أحوال شعوبها وخصائصها، كما يسعى إلى زيارة المعالم الحضارية والتاريخية والأثرية والمشاركة في المناسبات الثقافية، وهذا ما ينتج عنه احتكاك السائح بالثقافات الأخرى والاطلاع عليها . [2]

13-**السياحة البيئية الاجتماعية:** ويهدف هذا النوع من السياحة إلى التعارف والتقارب بين البشر، خصوصا الذين تجمعهم نفس الهويات والآراء، والاهتمامات كم تهدف هذه السياحة أيضا إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية والقرابة والصداقة، كما أنها تتيح لعلماء الاجتماع الفرصة للتعرف على عادات سكان المنطقة التي يقع فيها المقصد السياحي، وطبائعهم وخصائصهم، وكيفية تقوية الروابط الاجتماعية بينهم. [3]

([1])-محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق، ص ص 125-126 .

([2])-حسن أحمد الشحات، مرجع سابق، ص 42 .

([3])-محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق، ص 123 .

هذه أهم أبرز أنواع السياحة البيئية بالإضافة إلى التعرف إلى الأنواع الثانوية الأخرى مثل سياحة المتاحف وسياحة المخطوطات والمعارف والعلوم والثقافة وسياحة الحرف التقليدية والصناعات اليدوية. . .الخ، وكل هذه الأنواع يمكن للسائح البيئي، ممارستها وتحديد النشاطات التي يريد القيام بها، إلا أن هذه الأنواع تعتمد بالضرورة على نوعية المعلومات البيئية التي تميز البلد المضيف.

الفـــرع الثالـــث: استدامـــة السياحـــة البيئيـــة

تعتبر السياحة البيئية سياحة مستدامة بيئيا، إذا كانت تتضمن في مختلف فعالياتها احترام بيئة وثقافة البلد أو المنطقة المضيفة، وهذا يتطلب إجراءات إدارية وتنظيمية عديدة لعل من أهمها تحديد الفترة الاستيعابية للموقع، أي تحديد العدد الأقصى من الزوار الذي يسمح له بزيارة الموقع أو المنطقة بدون إحداث تغيير غير مقبول أو محبذ في البيئة الطبيعية، وبدون تناقص أو انخفاض غير محبذ في نوعية التجربة أو الخبرة التي سيكتسبها السائح البيئي.

ويقصد بالاستدامة في السياحة البيئية استدامة بيئية واقتصادية معا، فأما الاستدامة البيئة فهي تعني الاعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة من دون أن يؤدي ذلك إلى تخريبها ويمنع الأجيال القادمة من الاستفادة منها، وأما الاستدامة الاقتصادية فهي تعني بقاء جل الأموال والأرباح من هذه السياحة مع السكان المحليين وليس مع الشركات الكبرى أو جهات خارجية.

وحتى تكون السياحة البيئية مستدامة فهذا يعني الاهتمام بالمواقع السياحية، وإدارة جميع المصادر، والاستغلال الأمثل لها، وتوفير الاحتياجات الاقتصادية منها والاجتماعية والجمالية والطبيعية، وضمان الحفاظ على البيئة واستمراريتها، وإشراك كافة الجهات المعنية على المستوى المحلي والمؤسسات الحكومية والأهلية، والعمل بشكل متوازي في كافة القطاعات وأخذ ذلك بعين الاعتبار في أية خطة تنموية مستقبلا، أي أنها تشمل استدامة البعد المادي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وهي ترتكز

بشكل أولي على عناصر الطبيعية وبشكل ثانوي على العنصر الاجتماعي لسكان المناطق المراد زيارتها .[1]

ومن خلال كل ما سبق فالسياحة البيئية لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة.

المطلـــب الثانـــي: أهميـــة السياحـــة البيئيـــة

تعمل السياحة البيئة على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وتستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهميتها من خلال الجوانب الآتية.

الفـــرع الأول: أهميتهـــا مـن خـــلال الجانـــب الاقتصـــادي

تمثل السياحة البيئية أرقى صور الاستثمار الاقتصادي الآمن، لأنه استثمار لا يترتب عليه أية مخاطر بيئية يصعب معالجتها بل إنه كثيرا ما يضفي هذا الاستثمار رونقا وجمالا على البيئة ويمكن توضيح ذلك كما يلي: [2]

1- توفير فرص عمل من أجل توظيف العاطلين وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي وتحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية.

2- فتح آفاق جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول، وتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية.

3-تطوير المناطق الريفية عن طريق إنشاء مشاريع سياحية بيئية مما يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية.

([1])-الطيب داودي، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 مارس 2010، ص 03

([2])-محمد إبراهيم حسن، **البيئة والتلوث، دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث**، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص 210.

بالإضافة إلى هذه العوامل فإن السياحة البيئية تساعد على تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات المتشابكة مع القطاع السياحي، كما تعمل على تحسين الخدمات وتنمية البنية الأساسية من خلال توفير مرافق هيكلية محترمة، كما أنها تعتبر مصدرا من مصادر جلب العملات الأجنبية.

الفـــرع الثانـــي: أهميتهـــا مـــن خـــلال الجانـــب الاجتماعـــي

تكمن أهمية السياحة البيئية من الجانب الاجتماعي من خلال العناصر الآتية: [1]

1- تساعد السياحة البيئية على الانفتاح على الخارج بخروج بعض المجتمعات من عزلتها وانغلاقها على ذاتها.

2- تساعد السياحة البيئية على مساعدة الإنسان في التخلص من أمراض العصر ومعالجته من حالات الاكتئاب والإحباط الناتجة عن الروتين اليومي وكثرة العمل والضغوط النفسية والاجتماعية وحياة المدن. . .الخ، وذلك من خلال التمتع بالطبيعة الهادئة وبجمالها وحياتها البرية والفطرية وهذا ما يرد إليه توازنه وقدراته الجسدية والذهبية والنفسية.

3-الترويح عن النفس والاستفادة من وقت الفراغ بممارسة نشاطات سياحية وبالتالي استثماره وتخطيطه بطريقة تساعده على تنمية قدراته المعرفية والفكرية والجسمانية.

وبذلك فإن السياحة البيئية توفر الحياة السهلة والبسيطة للإنسان والبعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر حيث تقترب به إلى فطرته الطبيعية الغير المعقدة.

الفـــرع الثالـــث: أهميتـــها من خـــلال الجانـــب الثقافـــي

تكتسي السياحة البيئية أهمية ثقافية يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

1-نشر المعرفة وزيادة تأثيرها على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية التي تسمح بنشر ثقافة المحافظة على البيئة وعلى الموروث والتراث الثقافي الإنساني، كما تؤدي إلى زيادة زيارة المواقع التاريخية. [1]

([1])-محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق،ص ص 65-66.

2-تعتبر السياحة البيئية أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب، كما أنها تساعد على فهم الحضارة الإنسانية، إذ أن التنوع الثقافي يساهم بشكل أو بآخر في التغيير والتطور الإنساني في مجمله، وذلك من خلال مخالطة الناس ورصد بعض جوانب حياتهم اليومية في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، كما تساعد على تثقيف الإنسان عن طريق مشاهدته وتأملاته وزياراته للمعالم الحضارية والتاريخية والطبيعية. [2]

3-تمكن السياحة البيئية من التمتع بالمزايا التاريخية والثقافية والاجتماعية والتراثية التي تميز الموقع للانخراط مع السكان المحليين في حياتهم اليومية متعرفا على المنتجات المحلية التي يتميز بها السكان المحليين من حرف تقليدية وأكلات شعبية وعادات وتقاليد وزي شعبي وفلكلوري ومواسم ومهرجانات وسكن. [3]

وبصفة عامة فإن السياحة البيئية تسمح بتبادل الثقافات والتفتح على العالم وزيادة الرصيد المعرفي والعلمي خاصة في الأوساط التعليمية.

المطلـــب الثالـــث: المحميات الطبيعية ودورها في السياحة البيئية

تسعى معظم الدول من أجل المحافظة على البيئة والطبيعة كما تسعى من أجل تحقيق التوازن بين العناصر المكونة لهما، ومن هنا برز دور المحميات الطبيعية التي تعد عملية تنموية شاملة ترتبط بالإنسان وعلاقته بالبيئة، كما تؤدي إلى استدامة البيئة الطبيعية، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهيـــة المحميـــات الطبيعيـــــة

([1])-محمد إبراهيم حسن ، مرجع سابق، ص 213.

([2])-هالة عبد الرحمان الرفاعي، **التأثيرات الاجتماعية والثقافية السياحية في المجتمع المحلي**،مداخلة مقدمة إلى الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة ، 1998، ص222.

([3])-محمد أحمد غياضة، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية**، متوفر على الموقع:

www.palestinerememebred.com تاريخ الدخول إلى الموقع: 2015/12/10.

تعتبر المحميات الطبيعية مستودعا أو مخزنا طبيعيا للكائنات الحية من أجل المحافظة عليها من التدهور والانقراض، وهناك عدة تعريفات لها:

أولا: تعريـــف المحميـــات الطبيعيـــــة:

يعد مصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، حيث تم طرحه ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتر المحيط الحيوي الذي تم عقده في باريس عام 1968، كما تم طرحه في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم عام 1992 حيث تم تعريف المحمية الحيوية على أنها: «وحدة إيكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، وتتصف بمجموعة من الخصائص مثل أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاما إيكولوجيا منتخبا، أي وحدة إيكولوجية منتخبة. [1]

كما أن للمحميات الطبيعية مفهوم قديم يعود إلى أكثر من قرن مضى، فقد قام علماء الجغرافيا والجيولوجيا والمستكشفون القدامى بتحديد بعض المناطق ذات الطبيعة الخلابة والغنية بأحيائها البرية كمنتزهات وطنية في أمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية والإفريقية ووضعوا قواعد لارتيادها والتنزه فيها (مثل الالتزام بالسير في طرق معينة، عدم صيد الطيور فيها والحيوانات وعدم إلقاء المخلفات...الخ) ولقد تطور مفهوم المحميات الطبيعية منذ ذلك الوقت تطورا كبيرا، أما التعريف الحديث للمحمية فهو ساحة واسعة من الأراضي تخصصها الدولة بقانون لحماية المصادر الطبيعية المتوفرة ضمن حدودها، وتشمل أشكال الأرض الطبيعية وتضاريسها والمصادر الحيوانية التاريخية والأثرية والثقافية، أما الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة فيحدد مفهوم المحميات الطبيعية بأنه الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية، التي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة، وقد اتخذت بعض الدول في هذه المناطق والأقاليم إجراءات منع أو خرق أو تجاوزات في الاستغلال لكي تحترم الوحدات الطبيعية (الايكولوجية)، ولقد زاد عدد المناطق المحمية على المستوى

([1])-بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص181.

العالمي زيادة كبيرة من نحو 1478 منطقة في عام 1970 إلى ما يقارب 10000 منطقة محمية سنة 2010 تغطي ما يقارب 6 % من مساحة الأرض. [1]

ثانيـــا: أهـداف المحميـــات الطبيعيـــة:

تسعى المحميات الطبيعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [2]

1-المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي والمحافظة على قدرتها في أداء أدوارها .

2-تعميق إدراك الإنسان للبيئات الزراعية والصحراوية والبحرية والساحلية والمياه العذبة وتوفير أشكال الترفيه والسياحة لكي يتمتع الجمهور بتلك الموارد الطبيعية في المنطقة بمناظرها وثرائها الحضاري.

3-الحفاظ على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي.

4-صون البحوث الطبيعية العلمية بعد إجراء التجارب فيها .

5-التخطيط الإقليمي والتنموي.

6-تحقيق إيرادات معتبرة من خلال زيارة المحميات.

وبصفة عامة فإن المحميات الطبيعية تهدف إلى المحافظة على البيئة بكل مكوناتها .

الفـــرع الثانـــي: أنـــواع المحميـــات الطبيعيـــة

لقد تم تقسيم المحميات الطبيعية وفقا للإتحاد الدولي لصون الطبيعة إلى ستة أنواع هي: [3]

1-محمية طبيعية، منطقة براري بالمعنى المطلق، أي يتم إدارتها لأغراض علمية أو للرصد البيئي فقط.

2-منتزهات وطنية، أرضية أو ساحلية، يتم إدارتها لأغراض التعليم والبحث العلمي والترويج والسياحة بأسلوب علمي لتجنب حدوث أية آثار سلبية على النظام البيئي فيها .

3-الآثار الطبيعية والتاريخية.

([1])-الطيب داودي، دلال بن طبي، مرجع سابق، ص 12 .

([2])-محمد إبراهيم، **يوم البيئة العالمي**، المنتدى البيئي " السياحة البيئية"، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، جوان 2006، ص 03 .

([3])-الطيب داودي، دلال بن طبي، مرجع سابق، ص 12 .

4-سوائل الأنواع المختلفة، وهي مناطق يتم إدارتها للاستخدام الرشيد لمواردها .

5-مناطق طبيعية جذابة، مثل المناطق الجبلية أو الساحلية. . . الخ، التي تتم تنميتها بأسلوب رشيد بواسطة السكان، ويجب إدارتها بأسلوب بيئي مناسب للحفاظ على جمالها .

6-المناطق المحمية المنتجة للموارد الطبيعية مثل بعض الغابات والمصايد . . .الخ، والتي يجب إدارتها لاستغلال مواردها بأسلوب مستدام.

وبصفة عامة فإن المحميات الطبيعية تقسم إلى المحميات الحيوانية وهدفها حماية المناطق التي تعيش فيها الحيوانات في بيئاتها الطبيعية دون الإساءة إليها والمحميات النباتية وهدفها حماية المناطق التي تحيا فيها النباتات بشكل طبيعي والمحميات الإحيائية وهدفها حماية المناطق التي تحيا فيها الحيوانات والنباتات في آن واحد .

المطلـــب الرابـــع: التدريـــب والسياحـــة البيئيـــة

يلعب التدريب أهمية كبيرة كعنصر رئيسي في السياحة البيئية والتنمية المستدامة بصفة عامة، ومن ثم أصبح من أهداف المؤسسات، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق إلى ماهية التدريب وتدريب الموارد البشرية في مجال السياحة البيئية.

الفـــرع الأول: ماهيـــة التدريـــب

إن من بين متطلبات نشاط السياحة البيئية توفر عنصر بشري مدرب ومؤهل لتقديم خدمات ذات جودة عالية، حيث يبرز التدريب كعنصر فعال في السياحة البيئية.

أولا: تعريـــف التدريـــب

يمكن تعريف التدريب بأنه كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية بضمان إلمامهم بدقائق العمل وظروفه أو خلق مهارات فنية أو إدارية تحتاج إليها المنشأة أو تغيير وجهات النظر أو المعتقدات التي لدى الأفراد تغييرا من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على نتائج عملهم. [1]

كما يمكن تعريف التدريب بأنه تلك العملية التي تهدف إلى التنمية المنتظمة لنموذج من المعرفة والمهارات والاتجاهات لشخص ما لكي يؤدي الأداء الصحيح للواجب أو للعمل الذي أسند إليه، وهو يتكامل غالبا بزيادة واستمرارية التعليم، بمعنى آخر هو تلك الجهود الإدارية والتنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الفرد مهما كان، سواء مجرد عامل بسيط أو متخصص أو إداري. . .الخ، على أداء معين أو القيام بدور محدد بالمؤسسة التي يعمل بها، أي أنه بمثابة إجراء منظم من شأنه زيادة المعارف والمهارات للفرد من أجل تحقيق هدف معين. [2]

ومن خلال هذين التعريفين فإن التدريب يشمل على العناصر التالية:

1-التعليمات، التوجيهات والإرشادات التي يعطيها الرئيس المباشر إلى بقية العمال، وتدخل هذه العملية عادة في إطار سياسات الشركة وقواعد العمل.

2-برامج لتعريف شاغلي الوظائف الرئيسية بالجديد في فروع علم الإدارة المرتبطة بأعمالهم أو إعداد فئة يمكن أن تصلح لشغل الوظائف الإدارية.

3-برامج من أجل معالجة مشكلة معينة تواجه المنشأة ككل أو أحد أقسامها مثل برامج التدريب على الصيانة، برامج التدريب على التسويق وغيرها من البرامج الخاصة.

ثانيـــا: أهميـــة التدريـــب وأنواعـــه

قبل التطرق إلى أنواع التدريب سنحاول أولا إبراز أهميته من خلال:

1-أهميـــة التدريـــــب:

([1])-آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 179.

([2])-علي غربي، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، **تنمية الموارد البشرية**، دار الفجر للنشر، القاهرة ،2007 ، ص 66.

يمكن إبراز أهمية التدريب من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:

أ-أهميـــة التدريـــب بالنسبـــة للمؤسســـة:

يتم تحقيق البرامج التدريبية الفاعلة المصممة وفقا للقواعد التالية:

- يساهم في انفتاح المؤسسة على المجتمع الخارجي وذلك بهدف تطوير برامجها وإمكانياتها .
- زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي.
- يساهم في خلق الاتجاهات الايجابية الداخلية والخارجية نحو المؤسسة.
- يؤدي إلى تطوير أساليب القيادة وترشيد القرارات الإدارية.
- يساعد في تحديد المعلومات التي تحتاجها المؤسسة لصياغة أهدافها وتنفيذ سياساتها .
- يساهم في بناء قاعدة للاتصالات والاستشارات الداخلية. [1]

ب-أهميـــة التدريـــب بالنسبـــة للأفـــراد العامليـــن:

- يساعد الأفراد في تحسين فهمهم للمؤسسة واستيعابهم لدورهم فيها .
- يساعد الأفراد في تحسين قراراتهم وحل مشاكلهم في العمل.
- يطور وينمي العوامل المتعلقة بالأداء ويوفر الفرصة أمام الأفراد للتطوير والتميز والترقية في العمل.
- يساعد في التخفيف من القلق الناجم عن عدم المعرفة بالعمل أو قلة المهارات التي ينجم عنها ضعف الأداء .

ج-أهميـــة التدريـــب فـــي تطويـــر العلاقـــات الإنسانيـــة: تتجلى هذه الأهمية في ما يلي: [2]

- تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأفراد .
- تطوير إمكانيات الأفراد لقبول التكيف مع التغيرات الحاصلة بالمؤسسة.

([1])-سهيلة محمد عباس، علي حسين علي، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 109 .

([2])-كارل لاكز، ترجمة فؤاد هلال، **الدليل العلمي في توظيف الأفراد**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 69.

- يمتن العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين.
- يساهم في تنمية وتطوير عملية التوجيه الذاتي لخدمة المؤسسة.
- يساعد على فهم الترابط والتعاون.
- إدراك الفرد لنفسه بالنسبة للأهداف والمهارات.
- محاولة قبول النقد الذاتي وقبول نقد الغير.

2 - أنـــواع التدريـــب:

يمكن تقسيم التدريب إلى عدة أنواع أهمها:

- التدريب قبل الالتحاق بالعمل.
- التدريب أثناء العمل.
- التدريب داخل المنظمة.
- التدريب خارج المنظمة.
- التدريب لجمع المعلومات.
- التدريب من أجل تغيير السلوك.
- تدريب الترقية.
- التدريب لتنمية المهارات. [1]

الفـرع الثانـي: تأهيـل وتدريـب المـوارد البشريـة فـي مجـال السياحـة البيئيـة

يحتاج العاملون في قطاع السياحة البيئية إلى تأهيل علمي وتدريب عملي لاكتساب المعلومات وصقل الخبرات، وزيادة المهارات ومن ثم ترتبط عمليات إنشاء المراكز السياحية البيئية بأنظمة تطوير وتنمية الموارد البشرية، باعتبار أن العنصر البشري أحد أهم العناصر لنجاح المقصد السياحي البيئي بشكل عام والمشروع السياحي المعني بشكل خاص.

([1])-عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحة**، ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2010، ص 131.

حيث يحتاج العاملون في مجال السياحة البيئية إلى تأهيل علمي جيد لإكسابهم مجموعة العلوم والمعارف والمعلومات اللازمة من أجل القيام بعملهم السياحي على أكمل وجه، وفي الوقت نفسه قيام شركات السياحة البيئية بإكسابهم خبرات من خلال خبراء سياحيين محليين ودوليين يقومون بنقل خبراتهم المكتسبة إلى هؤلاء العاملين الجدد ومن ثم يحدث تواصل بين الأجيال وتراكم في الخبرة.

كما تعمل شركات السياحة البيئية على تدريب العاملين لديها وتنمية مهاراتهم وزيادة قدراتهم بالشكل الذي يخلق منهم عمال صالحون للعمل السياحي البيئي.

أولا: أهـداف تدريـب المـوارد البشريـة فـي مجـال السياحـة البيئيـة

تقوم المصالح المختصة بأقسام الموارد البشرية في معظم المنشآت الخاصة بالسياحة البيئية بدورات تدريبية متخصصة تهدف إلى توحيد العلاقة مع سياح البيئة، ويتم توظيف هذه الدورات في تحقيق جانبين يمكن توضيحهما في ما يلي: [1]

1-حسـن التعامـل مع السائـح البيئـي:

ويظهر ذلك التعامل من خلال تدريب الموارد البشرية على حسن استقبال السائح واستضافته، وجودة خدمته وحسن توديعه. . .الخ، مع محاولة ربط المشروع السياحي، وذلك من خلال خدمات ما بعد البيع والاتصال المستمر به والتصادق معه وتحويل العلاقة العابرة المؤقتة إلى علاقة دائمة مستمرة، وجعل مركز الارتباط هو المشروع السياحي أو المقصد السياحي حيث يقصد بالمقصد السياحي هو تلك الوحدة الجغرافية التي يزورها السائح، والتي يمكن أن تكون قرية أو مدينة أو ضاحية أو منطقة أو جزيرة أو مقاطعة، وتقدم هذه الوحدة الجغرافية عدد من المنتجات السياحية المختلفة للشراء والاستهلاك.

[1]-محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 199-200.

ومن خلال هذا الجانب تزداد قدرة الموارد البشرية على جعل السياحة فعالة، وفي الوقت ذاته يتم بناء موقف إيجابي لمساندة قضايا البيئة، وكذلك يزداد معرفة العاملين والمتعاملين والسياح بالمحيط الحيوي لكوكب الأرض الذي يشمل كل من اليابسة والماء والهواء، ومن ثم يصبح العمل السياحي البيئي بصفة عامة، والارتباط ببرنامج سياحي بيئي معين بصفة خاصة محور اهتمام الموارد البشرية العاملة في المقصد .

2-حسـن تنظيـم المكـــان:

ونقصد بتنظيم المكان بمفهومه الواسع، ما يعنيه من شمول للمنطقة السياحية بكاملها وبكافة عناصرها وما يشمله ذلك من تأثير الموارد البشرية على تنظيم المكان أو على جماله أو على إعداده ليكون لائق لاستقبال السياح، بحيث يشتمل على كافة وسائل الراحة والهدوء، بحيث يصبح باعثا على المزيد من النشاط والإقبال على الحياة، وهو ما يحتاج إلى جهد متواصل لجعل "المكان" الذي سيقضي فيه السياح وقتا دافعا لتوليد حافز الاستمرار والتعليم واكتساب معرفة حقائق جديدة من أصول وطبيعة الحياة، ومن ثم تكون العلاقة الحميمية بين المكان والزمان محور عمليات استضافة سائحي البيئة في المقصد .

ثانيـــا: نوعيـــة التدريـب المطلـوب توفـره في مجـال السياحـة البيئيـة

إن المادة التدريبية التي يجب على الموارد البشرية العاملة في السياحة البيئية اكتسابها هي كما يلي:

- تنمية الإدراك بجوانب وأبعاد الدورة الحيوية للحياة، وكذلك عمليات إعادة التدوير للنفايات، وهي عمليات إبقاء على جودة الحياة.
- تنمية الإدراك البيئي لدى المدربين، وبالتالي هم بدورهم يعملون على تعزيز الوعي البيئي لدى السكان المحليين والسياح وبث الإحساس بالمسؤولية الشخصية تجاه التعامل مع البيئة الطبيعية.[1]

(1) https://hrdiscussion.com/hr79617.html (15/04/2014)

- الإلمام بقوانين التجدد التي تقضي بأن كل نظام بيئي لديه القدرة والطاقة على تجديد نفسه واحتمال قدر معين من التلوث، والاحتفاظ بالتنوع البيئي، ومن ثم يتعين عدم تجاوز هذا الحد بأي شكل من الأشكال.
- معرفة أن البيئة في كافة صورها قائمة على التوازن البيئي، وأن أوضاعها الطبيعية تختل بتدخل الإنسان، وأن هذا التدخل يمكن أن يكون إيجابيا، كما يمكن أن يكون سلبيا، ومن ثم فإن الإبقاء على الجانب الايجابي يصبح الهدف الرئيسي للعاملين في المقصد السياحي البيئي. [1]

خلاصة الفصـــــل

يتضح لنا مما سبق أن التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة للدولة لما لها القدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

ونظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد تزايد الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة ، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للتنمية السياحية المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط

[1]–محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 208.

السياسي على البيئة الطبيعية والبشرية بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة من خلال نمو القطاع السياحي واستدامته وزيادة منافعه وترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالبيئة باعتبارها حاضنة للخدمات ، وجودة السياحة من جودة البيئة . فالسياحة البيئية تعتبر ظاهرة حضارية وسلوكية من جهة واقتصادية واجتماعية من جهة أخرى ، فهي كنشاط إنساني يساعد على انتشار الثقافات وتزيد من حركة التواصل والاتصال بين الشعوب والمجتمعات بالإضافة إلى أهميتها البيئية كونها تدعو إلى الاستغلال الأمثل للموارد والمعطيات البيئية والثقافية مع المحافظة عليها وصيانتها ، وهذا النوع الحديث من السياحة يعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي .

وفي الأخير نلاحظ مدى أهمية السياحة البيئية في نجاح التنمية المستدامة ومدى تشابك وتلازم هاتين العمليتين ، فالسياحة البيئية لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة.

الفصـــــــل الثالـــــــث
واقـــــع القطـــاع
السياحـــــي في الجزائـــــر
وآفاق تنميته

تمهيد

تمتلك الجزائر مقومات سياحية هائلة نتيجة شساعتها ومساحتها وتنوع أقاليمها مما يستلزم استغلالها بسياسات فاعلة لتطوير قطاعها السياحي بما قد يساهم به في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب عمل وتدعيم رصيد ميزان المدفوعات، باعتباره مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة، إضافة إلى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة .

ولقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نهجا اقتصاديا متمثلا في الصناعات المصنعة الذي لم يول أهمية كبيرة لقطاع السياحة، ثم جاء ميثاق السياحة سنة 1966 الذي رسم الخطوط الأولى للسياحة الجزائرية، ثم جاءت المخططات الوطنية من سنة 1967 إلى غاية 1989 والتي حققت بعض النتائج في زيادة عدد الهياكل السياحية لكنها غير كافية وليست في مستوى الموارد السياحية التي تمتلكها الجزائر. كما عرفت فترة التسعينيات عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي للبلاد مما جعل القطاع السياحي يتخلف ويتراجع بصورة واضحة، وبعد عودة الاستقرار إلى الجزائر حاولت السلطات المعنية النهوض بهذا القطاع وخاصة من خلال تبني الإستراتيجية الجديدة لآفاق 2025.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: القطاع السياحي الجزائري عبر المراحل التنموية.

المبحث الثالث: تشخيص تنمية القطاع السياحي و آفاق النهوض به.

المبحث الرابع: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

المبحـــــث الأول: المقومـــات السياحيـة في الجزائـر

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية تتمثل هذه الشروط في المادة الخام (الموارد السياحية) والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك الموارد السياحية، و تتمثل الموارد السياحية و أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة، الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ والغابات، الصحاري بالإضافة إلى الموارد (الآثار) التاريخية المعمارية، الدينية، والصناعات التقليدية، الفلكور، الفنون الشعبية المختلفة، العادات والتقاليد . وتعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي. [1]

المطلـب الأول: المقومـات السياحيـة الطبيعيـة في الجزائـــر

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي إقليم سياحي، كما أن الترابط بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة أخرى في جذب السائح. وتمتاز الجزائر بترابط هذه العوامل وتكاملها في موقع إستراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة.

الفـــرع الأول: الموقـع الجغرافـــي

الجزائر هي إحدى دول شمال إفريقيا، إذ تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي، ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة .

والجزائر تزخر بثرواتها ومناظر متنوعة، نجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحسن والجمال، تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2381741 كلم^2 منها مليونان تحتلهما الصحراء، هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية.

([1])-وزارة السياحة، **تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية**، 2004-2013، ص 107.

إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب, ومن الشرق إلى الغرب بين 1500 كلم و 2000 كلم تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي، ويحد الجزائر من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية ومن الجنوب النيجر ومالي.

إن أرض الجزائر الموجودة بين 18و30 من خط العرض الشمالي وبين 9 من خط الطول الغربي و12 من خط الطول الشرقي (خط الوسط الفاصل بين أطراف الكرة الأرضية يمر بالقرب من مدينة مستغانم)، صيغت في قالب طبيعي متميز جدا، حيث أن الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي, ويسوده الأطلسي التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الأطلسي الصحراوي. [1]

الفـــرع الثانـــــي : الأقاليـم التضاريسيـة في الجزائـــر

تتمتع الجزائر بثروات سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر وذلك باختلاف المواقع الجغرافية، إذ أن موقعها الجغرافي جعلها تمتلك سمة التنوع وشساعة المساحة واختلاف معالمها ومناخها، فالسائح يذهب من ضفاف وشواطئ البحر الأبيض المتوسط والمعالم الأثرية بتبسة وشرشال إلى المناظر القمرية الهادئة الصافية بتمنراست وإلى التاسيلي والهقار التي تحمل في ثناياها ورسومها الجدارية عمق التاريخ والحضارات البشرية.

وتزخر الجزائر على كل أماكن الراحة والترفيه كالشواطئ، الأنهار، الجبال، الغابات، والصحاري وهي موزعة كما يلي:

1- الساحـل الجزائـــري:

يتميز الساحل الجزائري بطولة (1200 كلم) وارتفاعه وتكونه الصخري، حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له، تتجاوز في بعض الأحيان 1000م علوا وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات

([1])- خالد كواش، " **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر** " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة الشلف، العدد الأول، ص 215.

الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات مهمة للاستجمام والترفيه كمدينة عنابة، بجاية. . . إلخ.

كما أن البعض من هذه المدن حضيت بتجهيزات سياحية مثل الفنادق، القرى السياحية والمخيمات الصيفية مثل المرسي بن مهيدي، القالة، تيقزيرت.

وقد تم في هذا الإطار إنشاء عدد من الحظائر الوطنية تهتم بحماية البيئة مثلا[1]

- الحضيرة الوطنية بجرجرة 185000 كلم^2
- الحضيرة الوطنية بثنية الحد 38000 كلم^2
- الحضيرية الوطنية بالشريعة 26000 كلم^2
- الحضيرة الوطنية لقورايا 3000 كلم^2
- الحضيرة الوطنية للقالة 76438 كلم^2 وتضم 3 شواطئ و3 محميات وتحتوي على 50 نوعا من الطيور وأنواع أخرى من الحيوانات، وقد صنفت من طرف (اليونيسكو) ضمن المناطق الرطبة ،كما أدرجت هذه المنظمة الحظيرة الوطنية لتازا بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية للمحميات الحيوانية نظرا للمنحدرات والشواطئ والجبال والوديان التي تعيش فيها قردة مهددة بالانقراض معروفة باسم ماعز. [2]

2-المناطـــــق الجبليـــــة:

وتتمثل هذه المناطق في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف والراحة، وقد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510م، والتي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت فيها محطة

([1])-رشيدة عداد، **التسويق في المؤسسة الخدمية، حالة الديوان الوطني للسياحة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 156.

([2])-محمد الشريف بوهالي، **تصنيف الحضيرة الوطنية لتازا بجيجل ضمن المحميات العالمية**، مجلة الكورنيش، العدد 03، ديسمبر 2004، ص23.

(تيكجدة) السياحية والتي تمنح كذلك لزائريها ممارسة الرياضات الشتوية وإمكانية التمتع بجولات الصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي والذي يختلف عن سابقيه في المناظر، المناخ، النباتات.[1]

3-الصحـــراء الجزائريـــــة:

تحتوي الصحراء الجزائرية على معالم ومنحوتات تعود إلى 7000 و 8000 سنة تعكس رغبة الإنسان الأول في إظهار الحقبة التي عاش فيها[2] حيث تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف وتتنوع هذه المناطق في ما بينها، ومن أهم محطاتها السياحية مدينة الوادي وغرداية، عاصمة واد ميزاب المنفردة بهندستها المعمارية شكلا وطرازا و من أجمل واحاتها الساورة و تاغيت وبني عباس وتيممون بالإضافة إلى الأهقار والطاسيلي أين توجد محطة الأسكرم أعلى قيمة في الهقار حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.[3]

وتبلغ مساحة الصحراء الجزائرية 2 ميلون كلم^2 موزعة على خمسة مناطق كبرى وهي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف.

-أدرار: تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي للصحراء وتبلغ مساحتها 427368 كلم^2 ومن أهم المناطق السياحية بها: تواب، الفوارة، تيدكلت، وتتميز هذه الولاية بتقاليدها الدينية وطقوسها الصوفية.

-إليزي: تقع في الجنوب الشرقي للصحراء وتبلغ مساحتها 284618 كلم^2 وهي تتكون من 6 دوائر أهمها جانت، ونجد بهذه الولاية الحضيرة الوطنية للطالسي، المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونيسكو منذ سنة 1982، كما اعتبرت إبتداءا من سنة 1986 من المحميات الطبيعة[4] وتكتسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية بالغة وهي تحتوي على لوحات الرسوم الصخرية الفنية لما قبل التاريخ،بحيث

([1])-وزارة السياحة، **تصور قطاع السياحة للعشرية وتطوره** 2004-2013، المرجع السابق، ص 108.

([2])-Ministre De L'aménagement De Territoire, De L'environnement Et Du Tourisme L'Algérie Une Version, Des Ambitions, Dossier De Presse Le Monde A Paris 2008, Site Web : http://www.orianis.fr/doc/dp. (20/01/2015).

([3])-وزارة السياحة، **تصور قطاع السياحة للعشرية وتطوره** 2004-2013، مرجع سابق، ص 106.

([4])-الديوان الوطني للسياحة ، الهقار-التاسيلي، **أكبر متحف في العالم على الهواء الطلق** ،مجلة الجزائر سياحة ، العدد 26، الجزائر، دون سنة نشر ، ص 13.

نجد أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات بأصنافها مع تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد .

-تمنراست: تقع في أقصى جنوب البلاد وتقدر مساحتها بحولي 557906 كلم^2 ومن أهم ما تتميز به الحضيرة الوطنية للهقار التي أنشأت عام 1987 والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو، وهي تظم هضبتي " الأتاكورا"، الحضيرة النباتية والحضيرة الحيوانية، بالإضافة إلى المنتوجات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة. [1]

تندوف: تقع في الجنوب الغربي للبلاد، وتبلغ مساحتها 159000 كلم^2 وهي تتميز بقصورها القديمة ذات الشكل المعماري المتميز.

وادي ميزاب: تعتبر منطقة وادي ميزاب المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف منطقة اليونيسكو، ومن أهم المعالم السياحية بها نجد: بني يزقن، بونورا، مليكة، واحات النخيل.

4-المحطـــات المعدنيـــة:

إن الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في شمال البلاد وتنقسم هذه المنابع إلى:

-07 محطات للمياه المعدنية المهيأة.

-135 منبع ذو أهمية محلية

-55 مصدر ذو أهمية جهوية.

-05 منابع ذات أهمية وطنية. [2]

- ([1])www.orianis.fr (20/01/2015).

([2])-الديوان الوطني للسياحة، **الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان،الجزائر ، ص 14 .

والسواد الأعظم من هذه المنابع الجهوية قابل للاستغلال كمحطات جهوية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر، لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة على استغلال المخزن الجهوي بشكل كامل، قياسا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع وباستثناء 07 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة جهوية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية.

وبالنسبة للحمامات المعدنية نجد حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجي بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب العاصمة) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلة (170 كلم غرب العاصمة) الممتد عبر السلسلة الجبلية زاكار وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة)، وحمام قرقرور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحمام الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة، ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمراض جلدية أو التهاب المفاصل التوجه إلى هاته المحطات الجهوية المعدنية، أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) ويتودد على محطة سيدي فرج الآلاف الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة وتمثل المنابع الجهوية الغير مستغلة والتي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60% من المنابع المحصاة وتشكل مخزونا وافر قد يصلح مركزا لاستقطاب السياح الجزائريين أو الأجانب ويجري على مستوى الحكومة حديث عن دراسة تحسينية للحصيلة الجهوية بناء على طلبات استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار، ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الجهوي، وبالنسبة للمنابع الجهوية المستغلة تقليديا والتي تفوق 50 منبعا مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة. [1]

([1])-بوعلام غمراسة، **الحمامات المعدنية بالجزائر**، مقصد السياح من كل مكان، متوفر على:

http://www.aawsat.com/ (20/01/2015).

الفـــرع الثالـــث: الأقاليـــم المناخيـــة في الجزائـــر

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

1-مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18° درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى غاية 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا .

2-مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا و يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

3- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء . [1]

المطلب الثانـــي: المقومـــات السياحيـــة التاريخيـــة والحضاريـــة للجزائر

إن الجزائر تمتلك إرثا حضاريا وتاريخيا هائلا يعتبر شاهدا على تعاقب الحضارات البشرية والمراحل التاريخية التي مرت بها كل منطقة من هذا البلد، وأهم هذه الحضارات، الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة خمسة قرون، وأعطى هذا الغزو للجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها في المناطق الداخلية للبلاد مثل مدينة تيمقاد وجميلة بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتبازة وشرشال تليها الحضارة الوندالية والبزنطية، وفي الأخير الحضارة الإسلامية، والتي تعاقبت من خلالها عدة خلافات منها الخلافة الفاطمية، بنوحماد، المرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا، وفي الأخير الحضارة العثمانية.

(1)- Office Nationale Du Tourisme, Algérie. Carte Touristique, 2015.

كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والهقار، وبذلك فإن الجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صنفت بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة وراقية مثل مدينة غرداية العتيقة التي صنف وادها سنة 1968 كتراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو، كذلك توجد عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثيرين الذين يودون زيارتها مثل الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري الذي يرمز إلى التنوعات الصادقة على أنماط معيشة الجزائريين، فالصناعات التقليدية تختلف وتتنوع من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التـي ميزت هذه الجهات.[1]

الفـــــرع الأول: أهـم الحضـارات المتعاقبـــة على الجزائـــــر

يمكن حصر اهم الحضارات التي تعاقبت على ارض الجزائر فيما يلي [2]:

1-حضـــارة المماليـك النوميـــدي:

نوميديا هي مملكة أمازيغية قديمة قامة في شمال غرب إفريقيا ممتدة من تونس لتشمل الجزائر وجزء من المغرب حاليا، وكانت تسكنها مجموعتين كبيرتين، إإحداهما تسمى (المازيليون) والتي كانت تقطن في الجهة الغربية من مملكة نوميديا، وهي قبيلة تميزت بالتحالف مع الرومان، أما القبيلة الأخرى فكانت تسمى (المساسيسيليون) وهم على عكس قبيلة المازيليون، فقد كانوا معادين لروما، وكان موطنهم يمتد في المناطق بين سطيف والجزائر العاصمة، وهران وكان لكل قبيلة ملك يحكمها، إذ كان حكم ماسينيسا على قبيلة المازيليون، في حين كان حكم سيفاكس على قبيلة المسايسوليون.

ولقد دامت الدولة النوميدية قرنا من الزمن حتى مجيء الرومان وخلعهم لأخر ملوكهم يوغرطة وأصبحت المملكة النوميدية جزءا من الإمبراطورية الرومانية.

2-الجزائـر خـلال العهـد الفنيقـــي:

لقد استقر الفينيقيون في جزيرة العرب ثم ارتحلوا بعد ذلك إلى الشام ليستقروا بفينيقيا، أرض لبنان الحالية وجزء من سوريا، وفلسطين، وصار الشام يطلق عليها أرض كنعان وهم العرب في نسبهم ووطنهم. فقد كان الفينيقيون يسيطرون على التجارة الداخلية والخارجية لسواحل البحر الأبيض المتوسط، بعدما أنشأ محطات تجارية من أبرزها قرطاجنة سنة 814 ق.م على الساحل التونسي ولقد

([1])- وزارة السياحة، **تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية** (2004-2013)، مرجع سابق، ص 106.

([2])-http://www.galam.com (19/03/2016).

امتد نفوذ قرطاجنة ليصل إلى غاية السواحل الجزائرية ليؤسسوا بها مدن ساحلية مثل: بجاية، تنس، وشرشال، وهيبون (عنابة)، جيجل ووهران.

3-الاحتـــلال الرومانـــي:

أطلقت الإمبراطورية الرومانية على القسم الشرقي من المملكة التي كان يحكمها "بطليموس" ابن يوبا الثاني اسم المقاطعة موريطانية القيصرية وبعد أن تم باغتياله سنة 40 م انتهت موريطانية وحولت إلى ولايتين موريطانية القيصرية وموريطانية الطانجية، وبذلك سيطر الرومان على الشمال الإفريقي كله من طرابلس إلى طانجة، أما البلاد الداخلية فلم يتعد نفوذهم إليها كثيرا.

ولقد كانت هناك عدة مقاومات شعبية ضد الرومان ما بين سكيكدة وقسنطينة عام 253 م، وثورات أخرى ببلاد القبائل عام 269 م إلى 298م.

4-الاحتـــلال الوندالـــي:

الوندال قبائل من أصل جرماني كانت تقطن شمال أوروبا، بدأت تنتشر في جنوب ألمانيا خلال القرن الخامس ميلادي ثم تقدمت إلى فرنسا ثم إلى إسبانيا التي احتلوها سنة 427 م، ثم عبروا مضيق جبل طارق متجهين نحو شمال إفريقيا بقيادة (جزريقا) حيث أغرتهم خصوبة الأراضي وسهولة العيش فيها مع ما كانت عليه من تدهور اقتصادي وسياسي في شمال إفريقيا أثناء الحكم الروماني فاحتل الوندال قرطاجة سنة 430م ثم وبعدها الشمال الإفريقي بجيش قوامه 15000 جندي بقيادة (جزريق) [1].

5-الاحتـــلال البزنطـــي:

لقد إحتل البزنطيون الشمال الإفريقي مبتدئين بقرطاجة (تونس) ثم الجزائر سنة 533 م غير أنهم لم يتمكنوا من احتلال المغرب الأقصى، وقد سلك البزنطيون طريق الوندال في معاملتهم للأهالي، فقد كانوا يضطهدونهم ويرهقونهم بالإيتاوات والضرائب كما كانوا يطبقون عليهم أساليب التفرقة العنصرية، لكن الأهالي ثاروا على هذه الأساليب الوحشية التي تتنافى مع الكرامة الإنسانية. وقد كانت جبال الأوراس كالعادة نقطة إنطلاق الثورات الشعبية، غير أن البزنطيين تمكنوا من القضاء عليها بواسطة الدسائس والحيل،

---

[1] –http://www.galam.com (19/03/2016)

ورغم ذلك لم يستسلم البربر بل حاولوا التخلص من هذا الظم والعبودية بكل ما أوتوا من قوة إلى أن جاء العهد الإسلامي.

6-الفتـح الإسلامـــي:

لقد وصل المسلمون بفتوحاتهم إلى الجزائر على يد (أبو المهاجر دينار) الذي واصل الفتح فأسس عدة مدن منها: بسكرة وضواحيها وقاتل بعض رؤساء القبائل حيث إتخذ مدينة ميلة مركزا للعمليات العسكرية، ثم تقدم إلى تلمسان وحفر عددا من الآبار للشرب والسقي والتي تسمى اليوم ب "عيون أبي المهاجر".

أما عقبة ابن نافع فقد أسس مدينة القيروان التي صارت قاعدة للجيوش الإسلامية ومركزا للعلم والحضارة الإسلامية، كما أنه استطاع أن يفتح (باغاي) بمدينة خنشلة وحارب الروم في قلعة (لامبيز)مدينة تازولت حاليا قرب ولاية باتنة، كما قام بمسح عام لمعظم مناطق المغرب الأوسط والأقصى ولقد عرفت البلاد قيام أولى الدولة الإسلامية بقوام مختلفة أهمها: [1]

الدولة الرستمية.

الدولة الإدريسية.

دولة الأغالبة.

الدولة الفاطمية.

الدولة الحمادية.

الدولة الموحدية.

الدولة الزيانية.

7-الجزائر في ظل الحكـم العثمانـــي:

لقد التحقت الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1504 بعد طلب المساعدة من العثمانيين حيث استنجد سكان بجاية وجيجل بالإخوة عروج بعد الهجمات الإسبانية عليهم واحتلالهم لمدينة وهران

([1])- http://www.galam.com (19/03/2016).

سنة 1504 بقيادة "غونزالو سيسينروز"، وبعدها تم وضع الجزائر تحت السيادة العثمانية، وجعلوا من سواحل البلاد قاعدة لعملياتهم البحرية على الأساطير المسيحية.

ولقد أصبحت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنها احتلت مكانة في الدولة العثمانية، إذ كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، كما بلغ أسطولها البحري قوة عظيمة استطاع من خلالها إحداث نظام خاص للملاحة في البحر الأبيض المتوسط يضمن أمن وسلامة البلاد ويحقق إيرادات مالية عن طريق دفع الإتاوات بالنسبة للسفن التجارية وكان ذلك خلال القرن الثامن عشر. [1]

الفـــــــرع الثانـــــــي: أهـــم المتاحـف الثقافيـــة في الجزائـــر

تمتلك الجزائر إرثا سياحيا متنوعا، وتعتبر المتاحف الثقافية من بين أنواع هذا الإرث السياحي التي تتوفر عليها الجزائر والتي تجمع بين المتاحف الحكومية المتاحف الخاصة بالأفراد، موزعة على كل ربوع التراب الجزائري، تغطي عددا من المواضيع المختلفة مثل الآثار، الفنون، التاريخ وهي تدل بذلك على الثراء الذي تزخر به الجزائر، الضارب في عمق التاريخ والحضارة، وتتمثل هذه المتاحف في ما يلي: [2]

-المتحـف الوطنـــي للجيـــــش:

هذا المتحف أنشئ في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وكان مقره بالأبيار ثم تم تحويله إلى رياض الفتح سنة 1983، وقد تم تدشينه برياض الفتح بالعاصمة من طرف الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، ويحتوي هذا المتحف على المرافق التالية:

-القاعة الكبرى للعرض، قبة الرحمة، نادي الانترنيت، مكتبة، الحضيرة و قاعة للمحاضرات، البهو، مكتبة إدارية.

و يتمثل نشاط مهام المتحف الوطني للمجاهد في ما يلي:

1-جمع الوثائق والشهادات والأشياء والأعمال والآثار المرتبطة بفترة ثورة التحرير الوطني.

2-حفظ وترميم كل ما يحتويه المتحف، وفق المقاييس المعمول بها في هذا المجال.

([1])- http://www.galam.com (19/03/2016).

([2])- http://www.galam.com (25/03/2016).

3-جمع المراجع وتبادل المعلومات العلمية والتقنية مع الهيئات المتخصصة الوطنية والأجنبية.

4-نشر المعلومات عن طريق المطبوعات والمجلات والكتيبات ووسائل الإسناد السمعية والبصرية.

-المتحـــف الوطنـــي للفنـــون الجميلـــة:

ويعتبر من إحدى وأرقى المتاحف في شمال إفريقيا وهو متواجد بالعاصمة الجزائرية وهو ليس فقط متحفا في حد ذاته لكنه معلما معماريا أيضا، بني في القرن الثالث عشر وبما أنه كان يستعمل ليصبح رمزا كقصر، فقد تم تجديده وترميمه وتوسع عبر مئات السنين ليصبح رمزا مذهلا، لذا يعتبر الأفضل في عالم الهندسة العربية الإسلامية.

تعرض في هذا المتحف أثريات نفيسة من كل أجزاء التراب الجزائري تشير إلى أهم الحقبات الزمنية في تاريخ وثقافة البلاد ما قبل التاريخ ويوجد فيه كذلك تصميمات رائعة من الفخار ومجوهرات القرون الوسطى الإسلامية، ويتمتع كل زائر للمتحف بأشكال مختلفة من النقش وأساليب هندسية معقدة.

3-المتحـــف الوطنـــي للمنمنمـــات والزخرفـــة وفـــن الخـــط:

ومقره العاصمة الجزائرية، يحتوي على لوحات فنية، إضافة إلى مجموعات من فن الخط، ويهتم باقتناء المخطوطات وترميمها وحفظها.

4-المتحـــف الوطنـــي للفـــن الحديـــث والمعاصـــر:

مقره بالعاصمة الجزائرية، يحتوي على مجموعات من تحف الفنون الحديثة المعاصرة، مثل الفنون التشكيلية، والفنون التخطيطية، وفن التصوير، وفن الفيديو، ووسائل الإعلام الجديدة والإبداع الصناعي.

5-متحـــف أحمـــد زبانـــا:

يقع هذا المتحف بولاية وهران غرب الجزائر، وأحمد زبانا هو أول شهيد للثورة الجزائرية وقد تم إعدامه بواسطة مقصلة سلطات الاحتلال الفرنسي، ويحتوي على أرشيف كبير لتاريخ الجزائر القديم

والحديث والمعاصر، ويحتوي كذلك على الآثار القديمة الرومانية والإسلامية وآثار ما قبل التاريخ، والهدف من وراء تدشينه هو الرغبة في الحفاظ على التحف الموجودة في المواقع الأثرية. [1]

6- المتحـف الجزائـري للآثـار القديمـة والفنـون الإسلاميـة:

و يوجد في هذا المتحف آثار و تحف و منقوشات و رسومات و مخطوطات و كتابات تعود لمختلف الحضارات التي تعاقبت على الجزائر، ويعتبر أول متحف من هذا النوع في الجزائر وإفريقيا .

7- متحف محمد راســم:

يحتوي هذا المتحف على لوحات في الفن التشكيلي، جلها من وضعه، كما يحتوي على مخطوطات قديمة.

8-المتحف الوطنـي نصر الديــن دينــه:

هذا المتحف متواجد بالعاصمة الجزائرية وقد دشن وافتتح رسميا سنة 1993، ويعتبر من المتاحف الجديدة، والتي تحتوي على كثير من الآثار واللوحات التشكيلية.

9-متحـف سيــرتــا:

أنشأ متحف الآثار- سيرتا- لقسنطينة بمبادرة من جمعية الآثار لمدينة قسنطينة شرق الجزائر، يحتوي على مجموعة معتبرة من التحف النفيسة التي تتحدث عن الآثار الرومانية التي مرت على المنطقة.

10-المتحـف الوطنـــي لسطيـف:

يحتوي هذا المتحف على أعمدة أثرية من الكلس تعود إلى العصر الروماني وتحف أثرية صغيرة مصنوعة من البرونز والزجاج والفخار، وحجر الصوان، والعظام الحيوانية وغيرها، ويحتوي أيضا على مصابيح زيتية وصحون وأقداح وأدوات برونزية. . .الخ.

11-مركز الفنـون والثقافـة في قصـر رؤسـاء البحـر:

يعد قصر رؤساء البحر حصن (23) من أهم المعالم التاريخية لمدينة الجزائر، وهو الشاهد الوحيد على امتداد قصبة مدينة الجزائر إلى غاية البحر في العهد العثماني، ويتميز قصر رؤساء البحر

([1])-http://www.galam.com (19/03/2016).

حصن 23 بمحيط ثري ومتنوع ويتألف من ثلاثة قصور (قصر 17/18/23)، وست دويرات "منازل الصادين"(منزل 5/7/119/13)، أما منزل (15) بمحرابة فقد كان يستعمل كمصلى ويحتضن المبنى"أ، ب" حاليا المكتبة، وقاعات الأرشيف، بينما تحتضن المباني (8/10/12) مقر إدارة مركز الفنون والثقافة بقصر الرؤساء. [1]

الفـــرع الثالـــث: أهـــم المحميـــات والمواقـــع التاريخيـــة في الجزائـــر

إن كثرة الأحداث والوقائع التاريخية في الجزائر لا يمكن عدها، وذلك لأنه لا يوجد مكانا إلا ويتحدث عن واقعة تاريخية في عصر ما، ويوجد في الجزائر عموما أكثر من 300 موقع تاريخي وأثري ومنها ما هو مصنف عالميا، ومن أهمها مايلي:

1-قلعـــــة بنـــي حمـــــاد:

تقع قلعة بني حماد بالمعاضيد 36 كلم شمال شرق ولاية المسيلة، وتعد قلعة بني حماد من أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر، وتعتبر امتدادا لدولة حماد بن بلكين الذي حاول تثبيت الهوية الإسلامية. ويعود تاريخ إنجاز وبناء هذه القلعة سنة 1007 م إلى 1008 م وقد دامت مدة بناء هذا الصرح الإسلامي العظيم 30 سنة استخدمت فيه الهندسة المعمارية الأصلية بزخارف وتصميمات تعكس التراث الإسلامي الممتد عبر القرون الغابرة.

يحد القلعة من الغرب هضبة قورايا ومن الشرق شعاب واد فرج، وقد وضع للقلعة ثلاثة أبواب، باب الأقواس، وباب جرادة، وباب الجنان، وتحيط بالقلعة صور عظيم مبني بطريقة مذهلة وبالحجارة المسننة المستخرجة من جبل تيقريست ويوجد بالقلعة العديد من الكنوز والمعالم الأثرية المهمة وأهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار الذي يعتبر اصغر مسجد في العالم بطول بلغ 1.60 م بالإضافة إلى القصور الأخرى الممتدة عبر مساحات القلعة وعلى امتداد أكثر من 50 كلم. [2]

([1])- http://www.alwahatech.net (20/11/2015).

([2])- http://www.wikepedia.org /wiki (02/12/2015).

وعلى الرغم من أن هذه القلعة تم إدراجها سنة 1980 من طرف منظمة اليونيسكو ضمن التراث العالمي إلا أن عدم الاعتناء بها والحفاظ عليها وعدم مبالاة المسؤولين بها فإن ذلك سيعجل باندثارها تدريجيا من الوجود.

2- جميـــــــلة:

هو مدرج روماني يقع شمال شرق الجزائر، وقد تم تصنيفه من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1982 كموقع ضمن مواقع التراث العالمي، ويبعد 50 كلم عن مدينة ستيفيس سطيف حاليا، وتحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة، أسسها الإمبراطور "نرفا" " Nerva" سنة 96 م و 98 م وتوسعت إثرها المدينة في القرنين الثاني والرابع حسب مخطط هندسي مدروس من حمامات وحدائق ومتاحف.[1]

3- تيمقـــــاد:

وهي مدينة أثرية تبعد قرابة 37 كلم عن مدينة باتنة وكانت تسمى " تاموقادي" بنيت سنة 100 م في عهد " تراجون" وتم إدراجها ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1982، ويوجد بها مسرحا كبيرا ليستقبل سنويا مهرجان دوليا للغناء وتضم مدينة تيمقاد الأثرية:

-باب كبير يسمى المنتدى Le Forum.

-المكتبة القديمة.

-المسرح والقصر البيزنطي، والسوق.

-قوس النصر للقائد تراجان.[2]

4- تيبـــــــازة:

وتعني كلمة تيبازة باللغة الفينيقية الممر لأنها كانت معبرا وممرا بين مدينتي (الجزائر وشرشال)، ثم أصبحت تعرف بقرطاجية، واكتشافها يعود للقرن الخامس قبل الميلاد، وعندما جاء الرومان تحولت إلى

([1])- www.ont-dz.org (07/12/2015).

([2])-عبد الله شريط ومحمد ميلي، **تاريخ الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 203.

مستعمرة تتبع لروما في عهد الإمبراطور كلاوديوس41-45م. وقد تم إدراجها ضمن المعالم التاريخية العالمية من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1982 . [1]

5-وادي ميـــــزاب:

يقع وادي ميزاب بمدينة غرداية، ويعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وتتميز منطقة ميزاب بأصالتها وطابعها المعماري الفريد من نوعه والذي هو مزيج بين الجمال والبساطة المستمدة من نمط المعيشة، وليس بإمكان السائح أن يقصد مدينة ميزاب دون أن يزور " بني برقي" المدينة المقدسة للميزاب، كما يحيط بها خمسة قصور تم إنجازها آنذاك على أساس تصاميم صحراوية وقد تم إدراجها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1982 . [2]

6- القصبـــــة:

تعتبر القصبة مركزا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة وقصور غاية في الجمال والتصميم على الرغم من تعرضها للسرقة والهدم المتعمد في فترة الاستعمار الفرنسي، وتعرضها للكوارث الطبيعية التي حلت بالجزائر خلال الفترة الأخيرة من فيضانات وزلازل.

والقصبة تقع في مدينة الجزائر العاصمة وقد تم بناؤها في العهد العثماني على الهضبة المطلة على البحر الأبيض المتوسط لتكون قاعدة عسكرية مهمتها الدفاع على القطر الجزائري كله، وهي مبنية على الطراز التركي العثماني تشبه المتاهة في تداخل أزقتها بحيث لا يستطيع الغريب الخروج منها لوحده لوجود أزقة كثيرة متشابكة و مترابطة مع بعضها البعض تنتهي بأبواب المنازل، والقصبة تحتوي على عدة أزقة أهمها "زنيقة العرايس" و " زنيقة مراد نزيم بك" وفيها عدة عيون مشهورة كالعين المالحة في باب جديد، وبئر صباح في قلب القصبة.

إضافة إلى ذلك إحتوائها على عدة قصور أهمها قصر الداي أو كما يعرف بدار السلطان وقصر الرياس، وقصر خداوج، ودار عزيزة، كما تحتوي القصبة على عدة مساجد أهمها الجامع الكبير والجامع

(1)- http://www.wikepedia.org /wiki (02/12/2016).
(2)- http://www.wikepedia.org /wiki (02/12/2016).

الجديد، وجامع كتشاوة، وجامع علي بتشين ، وجامع السفير، وجامع السلطان وجامع سيدي رمضان بالإضافة إلى مساجد صغيرة كمسجد سيدي محمد الشريف، ومسجد سيدي عبد الله، بالإضافة إلى ضريحها الشهير سيدي عبد الرحمان الثعالبي، الذي يمثل مزارا في حي القصبة.

وقد تم إدراجها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو سنة 1992 . [1]

7- الطاسيلـــي ناجـــــر:

بعد أن تم تصنيفها كإرث حضاري عالمي من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982 كمحمية وطنية تم إعادة إحياء هيبتها العالمية وذلك بإدراجها في مختلف المازارات والمعارض السياحية العالمية، فهي تعتبر مع جبال الهقار وجهة سياحية رائعة للسياح المحليين والأجانب لما تمتلكه من مواقع تجذب السياح، فهي تمتلك أكبر متحف للنقوش الحجرية عبر مناطقها بهضبة "مداك" كما يعتبر رواق " واد جرات" الموجود على الهواء الطلق الأكبر من نوعه في المعمورة، وهو يمثل أجمل رواق للنقوش الصخرية في الجزائر بمحطاته الـــ 75 والتي تضم أزيد من 4000 شكل تم جردها عبر مسافة تقدر بـ 30 كلم، وذلك دون احتساب باقي الرسومات الأخرى ومجموعها 30000رسم . [2]

وتبلغ مساحة الطاسيلي 10000 هكتار وتضم آلاف النقوش الصخرية التي تعكس جانبا من صراع الإنسان من أجل كسب قوت يومه من خلال صور مطاردة الغزال وحيوانات أخرى. وتوجد كذلك في الموقع قصور مبنية بالصلصال والخزف على طول واد جاف.

بالإضافة إلى هذه المواقع الحضارية والتاريخية المدرجة ضمن التراث العالمي توجد هناك مواقع أخرى لم يتم إدراجها كتراث عالمي إلا أنها جديرة بالذكر مثل: الآثار القديمة لمدينة قالمة وسوق أهراس وآثار الأسوار والمدافن والقبور القديمة لمدينة بجاية ما يعبر عن الرومان الذين عمروها قرابة 5 قرون إضافة إلى الحقبة الإسلامية التي تبقى معالمها شاهدة مثل المساجد القديمة بالعاصمة والمنصورة لولاية تلمسان، إضافة إلى الزوايا والتي من أهمها الزواية التيجانية و الرحمانية والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.

(1)- http://www.wikepedia.org /wiki (02/12/2016).
(2)- http://www.wikepedia.org /wiki (02/12/2016).

دون أن ننسى الحقبة الاستعمارية حيث أنشأ المستعمر عدة فنادق من أجل راحة المستوطنين الأوروبيين ناهيك عن المواقع الحربية ومواقع أخرى أصبحت مناطق أثرية تاريخية كوجهة للسياح. [1]

المطلـب الثالـــث: التجهيـزات والهياكـل السياحيـة في الجزائـــر

بعدما قمنا بإبراز أهم الموارد السياحية في الجزائر ومدى كثرتها وتنوعها، إلا أنه للوصول واستغلال هذه الموارد يتطلب توفر مجموعة من الإمكانيات المتمثلة في خدمات النقل والاتصالات وقدرات الإيواء .

الفـــرع الأول: خدمـــات النقـــل والمواصـــلات

تتـوفر الجزائـر علـى شـبكة متشـعبة مـن أنـواع النقـل منـها الـبري و الجـوي و البحـري و النقل على سكة الحديد كما يلي[2] .

1-النقـــل البـــري:

إن الجزائر تتمتع بشبكه كبرى من الطرقات تعتبر الأهم من نوعها في الدول العربية حيث بلغ طولها حوالي 109452 كلم سنة 2007 ويعتبر النقل البري الأهم استعمالا بالنسبة للسياح وخاصة في ما يتعلق بالسياحة الداخلية وتنقسم هذه الشبكة إلى:

-الطرق الوطنية: 28275 كلم.

-الطرق الولائية: 23926 كلم.

-الطرق البلدية: 57251 كلم.

كما تم إنشاء الطريق السيار شرق –غرب والذي يربط حدود الجزائر مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ طوله مسافة 1216 كلم.

2-النقـــل الجـــوي: تتوفر الجزائر على 35 مطارا منها 15 مطارا دوليا، وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400 كلم وتتوفر على 150 وكالة موزعة في الجزائر وخارجها .

([1])-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة 16، نوفمبر 2000.

([2])-فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 238.

من أهم المطارات نجد مطار هواري بومدين الذي يتوفر على طاقة استعاب مقدرة بـ 6 ملايين مسافر سنويا ومجهز بأحدث التقنيات إلى جانب مطار قسنطينة ووهران ومطار باتنة. . .إلخ.

3-النقـــل البحـــري:

تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحريا رئيسيا منها تسعة موانئ معدة لاستقبال وتنقل الأشخاص والبضائع، ومن أهمها ميناء الجزائر الذي يستقبل 30% من واردات بلادنا وأربعة موانئ مخصصة للمحروقات، ومن أهم الموانئ التي يستعملها السياح:- الجزائر – وهران – عنابة –سكيكدة – بجاية – الغزوات.

4-النقـــل بالسكـك الحديديـــة:

تتوفر الجزائر على أزيد من 200 محطة للسكك الحديدية، وتمتد شبكتها على مساحة 4500 كلم عبر التراب الوطني، وقد أعد مخطط لعصرنة وتنمية النقل بالسكك الحديدية بين المدن، وهذا النوع من النقل يستعمل أيضا من طرف السياح وبالأخص السياحة الداخلية.

الفـــرع الثانـــــي: خدمـــــات الاتصـــالات

إن الانفتاح على الأسواق الدولية نتيجة للتحولات الكبرى التي اعتمدتها الجزائر أدت إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونتج عنه ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، فبالإضافة إلى المتعامل "موبيليس" الذي بلغ عدد مشتركيه سنة 2011 حوالي 11 مليون مشترك[1] فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد وهما "جيزي" الذي بلغ عدد مشتركيه سنة 2012 حوالي 17.8 مليون مشترك [2] والمتعامل " أوريدو " الذي بلغ عدد مشتركيه نهاية سنة 2014 أكثر من 12.2 مليون مشترك.

أما بخصوص الاشتراك بالنسبة للخط الهاتفي الثابت فقد وصل إلى حوالي 03 ملايين مشترك سنة 2010 [3].

([1])–جريدة الخبر اليومي، العدد 7733، تاريخ: 2015/03/12.

([2])- National Tourism Office, Algeria Travel Of Heart, Press Book , 2013, P 11.

([3])–جريدة الخبر اليومي، العدد 7733، تاريخ: 2015/03/12.

المبحث الثانـــــي: القـطاع السياحـي الجزائري عبر المراحل التنموية

لقد تعاقبت السياسات السياحية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تخللتها مخططات وطنية و برامج للتنمية الاقتصادية، كان الهدف منها النهوض بالقطاعات الوطنية و كان للقطاع السياحي نصيب منها و سيتم إبراز و تشخيص أهم هذه المخططات على النحو الآتي:

المطلب الأول: القـــطاع السياحـــي خـــلال الفتـــرة (1962- 1969)

عند استقلال الجزائر وخروج الاستعمار الفرنسي لم يترك أي شيء يعبر عن شخصية الجزائر وعزلها عن التيارات التبادلية التي تؤدي إلى اكتشاف حقيقة هذا الشعب عن طريق الاتصال به ومعرفة ثقافته وتقاليده وقيمه وحضارته، الشيء الذي لم يشجع على تكوين أو تنمية عادات وتقاليد سياحية وفندقية في الجزائر.

الفـرع الأول: وضعية القـطاع السياحـــي للجزائـر خـــلال الفتـرة 1962- 1966

لقد ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي سلسلة من الوحدات السياحية التي كانت لا تخدم سوى الإدارة الفرنسية بالدرجة الأولى، وكان توزيع هذه المرافق مركزا على الشريط الساحلي بالشمال، وخاصة بالمدن الكبرى وهران، الجزائر، عنابة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (01) جدول توضيحي لهياكل الاستقبال السياحي وتوزيعها الجغرافي حتى سنة 1966.

المدن/ الهياكل	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الجزائر	53	2261
وهران	46	2030
قسنطينة	49	1547
الصحراء	38	0579
المجموع	186	6417

Source: la carte du tourisme 1966, ministère du tourisme, 1976, p 19

يوضح هذا الجدول هياكل الاستقبال السياحية وتوزيعها الجغرافي الموروثة عن الاستعمار الفرنسي حتى سنة 1966.

فقد كانت هذه الفترة تتميز بمرافق سياحية ذات طابع ماركانتلي لا يخدم سوى فئات الكولون، لذلك فإن طاقة الإيواء السياحي كانت لا تتجاوز 186 فندقا وتحتوي على 6417 سريرا، وهو عدد ضعيف جدا، إذا قورن بالإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها البلاد، وأن البنية السياحية الموجودة كانت ذات ميزة حضارية تعكس فقط اهتمامات ورغبات الإدارة الفرنسية أكثر مما تعكس الوجه السياحي الحقيقي للبلاد.

ولقد كان القطاع السياحي عشية الاستقلال يتصف بـــــ: [1]

- تخلف هيكلي مزمن وشامل، أي ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات البلاد السياحية.
- سيادة ظروف اجتماعية متخلفة، جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تعرف معنى حتى العطل المدفوعة الأجر.
- عدم وجود عادات وتقاليد سياحية وفندقية خاصة.
- عدم توفير المستخدمين الأكفاء في مجال الفندقة السياحية.

هذه الوضعية دفعت الدولة إبتداءا من سنة 1963 إلى محاولة تنمية السياحة، وذلك على أساس الإحصاء الشامل للثروات السياحية الموجودة، و معرفة المشاكل التي يعاني منها القطاع، غير أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال مباشرة أدت إلى تأخير وضع سياسة سياحية واضحة حتى سنة 1966 عندما صادق مجلس الوزراء على ميثاق السياحة بتاريخ 23 مارس 1966 والذي تم فيه تحديد التوجيهات الأساسية للقطاع السياحي وأهمها. [2]

- خلق مناصب شغل.
- استقطاب النقد الأجنبي.

([1])-**Bilan du Développement Touristique entre 1962-1976**, Ministère du Tourisme, 1977, page 27.
([2])- HACHIMI Madouche, **Le tourisme en Algérie**, édition HOUMA, Alger, 2000, p 56.

- تعريف وتحسين صورة الجزائر في السوق السياحية الدولية.

الفـــرع الثانـــي: القـــطاع السياحـي خـلال المخطـط الثلاثـــي الأول

لقد أدمج القطاع السياحي خلال المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 ضمن الخطة الوطنية للتنمية مع باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وذلك ومن أجل جعله يساهم في عملية التنمية، ولقد خصصت له ميزانية معينة مثل باقي القطاعات الأخرى وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي رقم (02).

الجدول رقم: (02) توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خـلال المخطـط الثلاثـــي الأول:(1967-1969)

الوحدة: مليون دينار

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع
الصناعة	5400
الزراعة	1896
الهياكل الأساسية	1124
السكن	413
التربية	912
السياحة	282
التكوين	127
الضمان الاجتماعي	295
الإدارة	441
متفرقات	215

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)، سنة 1967.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع السياحي احتل المرتبة ما قبل الأخيرة بمبلغ 282 مليون دينار أكثر من قطاع التكوين فقط الذي تحصل على مبلغ 127 مليون دينار.

وخلال تلك الفترة لم تعط السلطات الجزائرية أهمية للقطاع السياحي ضمن المخطط الثلاثي الأول باعتباره عامل يساهم في عملية التنمية، وإنما تم منحه هذه الكمية من الاستثمارات للشروع في تهيئة الشروط الضرورية للتنمية السياحية كإقامة صناعة فندقية، وفق نموذج معين، وتكوين يد عاملة فنية والقيام بدارسات معمقة من أجل تحديد المناطق السياحية في البلاد .

المطلب الثانـــــي: القــطاع السياحــي خــلال الفتــرة (1970ـ 1979)

لقد كانت هذه الفترة مخصصة لمتابعة المشاريع التي لم تنجز خلال الفترات السابقة إضافة إلى إدراج وبرمجة مشاريع جديدة في القطاع وذلك من خلال المخطط الرباعي الأول والثاني:

الفـــرع الأول: القــطاع السياحــي خــلال المخــطط الرباعــي الأول

إن المخطط الرباعي الأول كان يهدف إلى زيادة طاقات الإيواء من أجل تلبية متطلبات القطاع من خلال تنفيذ برنامج التنمية السياحية وذلك من أجل الوصول بطاقة الإيواء إلى 35000 سرير إلا أنه مع نهاية المخطط ظهر أنه ما تم إنجازه هو 9000 سرير فقط، أما المكانة التي احتلتها الاستثمارات السياحية فهي ضعيفة جدا خلال هذا المخطط إذا ما قورنت بقيمة الاستثمارات التي خصصت للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، حيث خصص للقطاع السياحي مبلغ 700 مليون دج كاستثمارات مخططة من بينها ما تبقى من الاستثمارات المخططة في المخطط السابق وذلك من أصل 27736 مليون دج مخصصات المخطط الكلية بنسبة لا تتجاوز 2.5 % كما هو مبين في الجدول رقم 03 :

الجدول رقم (03) توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول

الوحدة: مليون دج

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة %
الصناعة	12400	%40
الزراعة	4140	%15
الهياكل الأساسية	2307	%08
السكن	1520	%05
التربية	2718	%10
السياحة	700	%2.5
التكوين	585	%02
الضمان الاجتماعي	934	%03.5
الإدارة	870	%03.2
متفرقات	800	%03
النقل	760	%03.1
المجموع	**27736**	**%100**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الأول(1970- 1973)، سنة 1970.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المبالغ الاستثمارية قد تم توزيعها على النحو التالي:

420 مليون دينار جزائري لاستكمال البرامج المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60 % من الإجمالي، بينما خصصت 280 مليون دينار جزائري للبرامج الجديدة خلال هذا المخطط بنسبة 40 % من الإجمالي، وخصصت منها 15 مليون دينار جزائري للنقل السياحي، و 44 مليون دينار للدراسات والهياكل القاعدية، و221 مليون دينار جزائري للصناعات الفندقية بنسبة 78 % من المشاريع

الجديدة. وهذا ما يوضح بجلاء عدم القدرة على إنجاز المشاريع المخططة في الآجال المحددة من جهة والتوجه نحو توسيع المكان السياحي المتمثلة في مضاعفة طاقات الإيواء بتوسيع المراكز السياحية المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة) – الأندلسيات (وهران)- مركب سيدي فرج، وإعادة تهيئة نادي الصنوبر وتنمية السياحة في تيبازة ومنطقة القبائل وتهيئة المناطق الحضارية والصحراوية، وإنجاز ثمانية حمامات معدنية مقدرة ب 120 مليون دينار جزائري. [1]

ومما سبق يتأكد عدم موضوعية هذا المخطط من خلال موافقته على الاستمرار في برمجة هياكل سياحية جديدة بالإضافة إلى إتمام ما تبقى دون إنجاز ما تمت برمجته خلال المخطط السابق، الشيء الذي يفسر عدم واقعية التخطيط بصفة عامة والتخطيط السياحي بصفة خاصة.

الفـــــرع الثانـــــي: القـطاع السياحـي خـلال المخـطط الرباعـي الثانـــي

خلال هذا المخطط استفاد القطاع السياحي عن زيادة معتبرة في حجم الاستثمارات بنسبة تفوق 100% عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول، غير أن هذا لا يعني أنه ارتقى إلى سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن الزيادة التي تقررت في المخطط الرباعي الثاني، كانت نفسها في جميع القطاعات الأخرى، حيث تم تخصيص مبلغ 1.5 مليار دينار للقطاع السياحي بنسبة لا تتجاوز 02 % كما هو موضح في الجدول رقم 04 .

([1])- Ahmed Tessa, **Economie Touristique Et Aménagement Territoire**, OPU, 1993, P 11.

الجدول رقم:(04) توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الثاني

الوحدة: مليون دج

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة %
الصناعة	48000	%43.5
الزراعة	12005	%10
المياه	4600	%4.2
السياحة	1500	%1.4
الصيد	155	%01
البنية الاقتصادية	15500	%14
التربية و التكوين	9947	%09
الشؤون الاجتماعية	14610	%13.3
الإدارة	1399	%1.3
دراسات مختلفة	2520	%2.3
المجموع	110236	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، سنة 1974.

ولقد بلغت الاستثمارات الفعلية خلال الفترة في القطاع السياحي 1.24 مليار دينار جزائري بنسبة تقدربحوالي 01 % من أصل 121.23 مليار دينار،قيمة الاستثمارات الفعلية خلال تلك الفترة، وعلى مستوى القطاع السياحي تم خلال الفترة إلحاق المصالح التجارية التابعة لـــ "SONATOUR" بالوكالة الجزائرية للسياحة "SONA ALTOUR " التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري، وإنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية " E.T.T" التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية والتي فشلت في ذلك، فمن بين 50000 سرير مبرمج لم يتم إنجاز سوى 18000 سرير فقط بنسبة 36 % مع انخفاض واضح في جودة الخدمات السياحية المعروضة، والعجز المالي في القطاع [1] .

([1])-محمد بلقاسم، حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص 341.

ومما سبق يمكن القول بأن السياحة احتلت مكانه ضعيفة جدا في سياسة التنمية الوطنية بالرغم من حيوية هذا القطاع في الجانب الاقتصادي.

الفـــرع الثالـــث: القـــطاع السياحـــي خـــلال المرحلـة التكميليـــة: 1978-1979

خلال هذه المرحلة تم تخصيص 204.05 مليار دينار جزائري للمشاريع السابقة والجديدة لتدارك ضعف نسب الإنجاز في المخطط السابق ومواجهة تضخم الأسعار وتسجيل مشاريع جديدة، وقد خصص للسياحة مبلغ 0.9 مليار دينار جزائري بنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 0.5 % من المبالغ الإجمالية، بحيث خصصت 310 مليون دينار للمشاريع الاستثنائية لسنة 1978 و330 مليون دينار للمشاريع الجديدة لسنة 1978 ومبلغ 260 مليون دينار جزائري للمشاريع الجديدة لسنة 1979 وهو ما يوضح التهميش الواضح للقطاع السياحي خلال المرحلة التكميلية. [1]

المطلـب الثالـث: القـطاع السياحـي خـلال الفتـرة (1980- 1989)

نظرا للاختلالات الكبيرة المسجلة في الفترة السابقة بسبب ضعف الالتزام من حيث الوقت والتكاليف المتعلقة بإنجاز الاستثمارات، وضعف وتعقد عملية التسيير في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا، تم التوجه نحو التنمية اللامركزية بحرية أكبر في التسيير لإحداث التوازن الجهوي والحد من النزوح الريفي من خلال المخططين الخماسيين.

الفـــرع الأول: القـطاع السياحـي خـــلال المخـطط الخماســـي الأول

مقارنة بالمخططات السابقة، فإن هذا المخطط قد تميز ببلوغ الوعي لدى المسيرين في إحداث التوازن الجهوي وإعطاء الأولوية للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، وقد تم تخصيص مبلغ 34000 مليون دينار جزائري[2] لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية في الشرق والغرب والوسط، والموجهة أساسا لتنمية السياحة الداخلية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي 01.6 مليار دينار جزائري مخصصة للمشاريع قيد الإنجاز و 01.8 مليار دينار جزائري مخصصة

([1])-محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص 342.

([2])- Ministère De Planification Et De L'aménagement Du Territoire Générale Du Pentagonal, 1980-1984.

للمشاريع الجديدة، وكان الهدف من هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـــ 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمجت 89 مشروع موزعة كما يوضحه الجدول رقم: (05)

الجدول رقم:(05) المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: منشورات وزارة السياحة، سنة 1986.

من خلال هذا الجدول وبسبب الأزمة الاقتصادية لم يتم الانطلاق في أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار هذا المخطط، وهذا رغم إنهاء الدراسات الخاصة بها .

الفـرع الثانـي: القطاع السياحـي خـــلال المخـــطط الخماسي الثاني

إن ما يميز هذا المخطط هو تخصيص السلطات المعنية برنامجا ماليا كبيرا هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل على لامركزية الاستثمار، والتحكم في الطلب السياحي، ولهذا الغرض خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1800 مليون دينار جزائري لتحقيق هذه المشاريع والجدول رقم: 06 يوضح طاقات الاستقبال نهاية سنة 1989 .

الجدول رقم:(06) طاقات الاستقبال نهاية سنة 1989

النوع / القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	% 27.6
الصحراوي	3731	2250	6331	% 13.10
الحمامات	3588	1528	5116	% 10.60
الإقليمي	954	76	1030	% 02.13
الحضري	5337	17161	22498	% 46.57
المجموع	25842	22460	48302	% 100
النسبة	% 53.5	% 46.5	% 100	% 100

المصدر: منشورات وزارة السياحة، 1990.

نلاحظ ارتفاع طاقات الإيواء من الفترة 1966-1980 إلى الفترة 1980-1984 بحوالي 30539 سرير بنسبة 46.57 % من الإجمالي وكان هناك تركيز كبير على الفنادق الحضرية نسبة 46.5 من الإجمالي، مع نسبة ضئيلة للفنادق الإقليمية، أما عدد السياح السنوي فقد تراوح بين 250000 و 400000 سائح بمعدل سنوي بلغ 324000 سائح[1] وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي مست المؤسسات نهاية الثمانينات والمتعلقة باستقلالية المؤسسات وإعادة هيكلتها تم إنشاء المركز الوطني، للسياحة سنة 1989 كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، والديوان الوطني للسياحة، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية المكلفة بتسيير القطاع، و في أثناء تلك الفترة تمت إعادة هيكلية الديوان الوطني للسياحة " ONAT " وتم استبداله بمؤسسات جهوية، هي الشركة الوطنية للفندقة الحضرية "SNHO " بالمدية، والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية " ENET" سيدي فرج.

([1])- CNES : Contribution Pour La Rédhibition De La Politique Nationale Du Tourisme, Novembre 2002, P 05.

المطلب الرابع: القـطاع السياحـي خـلال الفتـرة (1990- 1999)

لقد مر القطاع السياحي في تلك الفترة بعدة عوامل منها عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني في البلاد مما أدى إلى انخفاض عدد المسافرين الوافدين إلى الجزائر، وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) تم التفاوض مع صندوق النقد الدولي حول تفعيل ملف الخوصصة لتحسين تسيير القطاع السياحي عبر خوصصة المؤسسات الفندقية والهياكل السياحية التابعة للقطاع العمومي، وذلك بسبب عجز القطاع السياحي العمومي عن وظيفته وتحسين الخدمات وتسجيل عجز مالي سنة 1993 لدى 13 مؤسسة، مع أسعار مرتفعة وخدمات متدنية ومشاركة ضعيفة للقطاع في خلق مناصب الشغل.

الفـــرع الأول: خوصصـة المؤسسات السياحـية

وقد تمت عملية الخوصصة وفق عدة استراتيجيات عن طريق اقتراح خوصصة عينية من المؤسسات وفق عروض كما يلي:

1-عرض فوري خلال بداية الخوصصة حيث تخضع المشاريع الفندقية في طريق الإنجاز أو في طريق الانتهاء لعملية الخوصصة من خلال مزايدة وطنية دولية شملت " 05 " فنادق منها واحد صحراوي وهو فندق (اللوس) بالوادي [3 نجوم- 300 سرير- 90 % معدل الإنجاز]، وأربعة فنادق حضرية هي الفندق الدولي بالجزائر [04 نجوم- 660 سرير- 90 % معدل الإنجاز]، فندق بجاية [03 نجوم- 300 سرير- 50 % معدل الإنجاز]، فندق مسيلة [02 نجوم- 300 سرير- 85 % معدل الإنجاز]، فندق شاطوناف [04 نجوم- 600 سرير- 60 % معدل الإنجاز]، ولم تكلل العملية بالنجاح، فلم يتم بيع أي من هذه الفنادق الخمسة نظرا لغياب عقود الملكية، وبقاء ملكية الأراضي للدولة بناء على قانون العقار. [1]

2-عرض إضافي يشمل مجموعة من المؤسسات قيد الاستغلال والتي لا تتمتع بنفس الصفة المالية والتجارية، ولذلك فقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف " المؤسسات ذات الخزينة الجيدة" وتسمى بالصنف

([1])-منشورات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، سنة 1994.

"أ"، أما الصنف "ب" فهي المؤسسات ذات الخزينة المتوازية، الصنف "ج" المؤسسات التي تعاني عجزا ولها القدرة لتجاوز وضعيتها وقد وضع هذا التصنيف على أساس الموقع والسوق المتوقعة والمردودية المحتملة والحالة المادية لهذه المؤسسات، والنتائج المحققة في السنوات السابقة.

وفي إطار القوانين المنظمة للخوصصة، حددت الوزارة المعنية ترتيبا للمشترين المهتمين بخوصصة كل صنف وذلك بعرض خاص للمستثمرين المستهدفين للصنف "أ" من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ودول الخليج، والمستثمرين المستهدفين للصنف "ج" من المستثمرين الجزائريين والأجانب الغير مختارين، فإذا حدثت استجابة تم تلبية الطلبات مع الاحتفاظ بجزء من المؤسسات لبيعها للعمال [10 % على الأكثر من رأس مال الشركة المعروضة للخوصصة وفق قوانين الخوصصة لسنة 1995 و2001، وقد حددت الوزارة تصنيف للمؤسسات الفندقية حسب الفئات التالية ويتم تحديد المستثمرين على ضوئه.

الجدول رقم: (07) تصنيف المؤسسات الفندقية حسب الفئات

المؤسسات	الصنف "أ"	الصنف "ب"	الصنف "ج"	المجموع
فنادق حضرية من طراز عالي	03	/	/	**03**
فنادق حضرية من طراز متوسط	06	10	02	**18**
مركبات بحرية	07	02	01	**10**
مركبات صحراوية	07	07	05	**19**
محطات معدنية	/	07	01	**08**
محطات إقليمية	/	02	/	**02**
مركز الاستحمام بمياه البحر	01	/	/	**01**
المجموع	**23**	**28**	**09**	**60**

المصدر: منشورات الديوان الوطني للسياحة ONT، سنة 2001.

وفي نفس الإطار تبنت الدولة الشراكة كخيار لتعزيز منابع التمويل الأجنبي وتحسين آليات التسيير باكتساب الخبرة وخلق مناصب الشغل، ومن عقود الشراكة نجد: عقود التسيير أو التنازل، الشركات

المختلطة، الإيجار، ومن مشاريع الشراكة المنجزة في القطاع السياحي نذكر المشاريع التالية: [1] –شركة (SEGETOUR) بين المجموعة الكندية (PGL) والديوان الوطني للسياحة (ONAT)، وحصة الجزائر 51% وقد أنجزت مركبين سياحيين شاطئيين بمرسى ابن مهيدي وسكيكدة وفنادق في الجنوب ومخيمات بالهقار والطاسيلي وفنادق بوهران، وقسنطينة.

–مجموعة " ACCOR" سنة 1989 أمضت عقدا للتسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط عبر شركة (SOFITEL) لتسيير فنادق الحامة بالجزائر العاصمة.

– الشركة الجزائرية للفندقة والترقية والعقارات (SAHLI) شركة مختلطة بين الشركة الكورية الجنوبية (AFWWOO) وبين الديوان الوطني للمعارض والتصدير (ONAFEX) أنشئت سنة 1989 لإنجاز الفندق الدولي(HILTON) بكلفة 76 مليون دولار.

–شركة تطوير الفندقة (SDH)، شركة مختلطة بين (SIH) و (LAFICO) الليبية لإنجاز فندقين من طراز الشيراطون في وهران وحاسي مسعود بتكلفة 92 مليون دولار.

الفـــرع الثانـــي: طاقـــات الإيواء

وفيما يتعلق بطاقات الإيواء المتوفرة وعدد السياح الوافدين على الجزائر خلال مرحلة التسعينات يوضحه الجدول التالي كما يلي:

عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة و التي تعتبر عاملا رئيسيا في تنشيط القطاع السياحي و الجدولين التاليين يوضحان تطور عدد الفنادق و طاقات الاستيعاب خلال الفترة (1990–1999).

([1])–هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 174.

الجدول رقم: (08) عدد الأسرة والفنادق حسب الدرجة خلال الفترة (1990- 1999)

المؤشرات والسنة	عدد الفنادق والأسرة حسب الدرجة					
	05 نجوم	04 نجوم	03 نجوم	02 نجوم	01 نجمة	غير مصنفة
1990	2758/05	3535/17	21715/87	6151/63	2534/55	17199/153
1991	2400/05	6844/20	23630/87	3192/68	2534/66	16386/234
1992	2400/05	6844/22	23908/89	3192/72	3194/68	16386/237
1993	4566/07	4429/21	23947/89	5620/73	2452/69	16276/251
1994	4802/07	4656/29	25176/90	5908/73	2581/69	17112/337
1995	4934/08	4792/31	2514/91	6081/83	2657/70	17613/370
1996	5158/09	5001/33	27040/91	6345/85	2772/70	18379/371
1997	5158/09	5047/33	27204/91	6374/87	2827/70	19094/450
1998	5785/09	5093/34	28968/104	2784/87	2975/70	20875/477
1999	3888/10	3222/20	17029/75	5557/65	2509/49	30071/556

المصدر: منشورات وزارة السياحة، سنة 2001.

أما فيما يخص تطور طاقات الإيواء خلال فترة التسعينات فيوضحه الجدول كما يلي:

الجدول رقم: (09) تطور طاقات الإيواء خلال الفترة (1991 – 1999)

السنة	1991	1993	1995	1996	1997	1998	1999
عدد الأسرة	54986	57290	62000	64695	65704	70505	76000

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2001.

من خلال الجدولين نلاحظ أن عدد الفنادق بكل أصنافها قد ارتفع خلال الفترة 1990 – 1999 ولكن بوتيرة متواضعة ، ونفس الملاحظة تسجل بالنسبة لإجمالي عدد الأسرة ، حيث ارتفع

عددها سنة 1999 إلى حوالي 76000 سرير بعد أن كان عددها حوالي 54986 سنة 1991 ، ولعل السبب في ذلك يعود غلى الأحداث الأمنية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك العشرية [1]

الفرع الثالث: تطور السياح الوافدين إلى الجزائر

تشير التقارير أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال تقد بـ:02% من التدفقات السياحية، و بما أن أهم مؤشر حقيقي يبرز مكانة القطاع السياحي في العالم هو عدد السياح، فحصة الجزائر من السياحة العالمية ضعيفة جدا، و معظم السياح الوافدين من الخارج إلى الجزائر هم عبارة عن زيارة الجزائريين المقيمين في الخارج لوطنهم، و حسب معايير المنظمة العالمية للسياحة فهم سياح في بلدهم الأصلي، و الجدول الموالي يوضح تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

الجدول رقم: (10) تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنة	مجموع السياح	الأجانب	جزائريون مقيمون في الخارج
1990	1336918	685815	51103
1991	1193210	722682	470528
1992	1119548	624096	495452
1993	127545	571993	555552
1994	804713	336226	468478
1995	619576	97648	521928
1996	605125	93648	511477
1997	634752	94832	539920
1998	678448	107213	571234
1999	782286	174611	607675

المصدر: - منشورات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، سنة 2000.

[1]-ياحي عبد النور، **السياحة في الجزائر ماضي وحاضر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر، إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، أيام 27 و 28 أكتوبر، 2009، ص 8.

من خلال قراءة أولية لهذا الجدول نلاحظ أن العدد الكبير من الوافدين إلى الجزائر هم الجزائريون المقيمون في الخارج، و عموما فان الحركة السياحية في الجزائر قد عرفت تراجع منذ سنة 1992 أين بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حوالي:1119548 سائحا، و ذلك نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، الأمر الذي أثر كثيرا على القطاع السياحي، إذ انخفض عدد السياح الأجانب و الجزائريون المقيمون في الخارج لكن مع تحسن الظروف و الأوضاع الأمنية و السياسية، بدأت الجزائر تستعيد جذب السياح إليها بداية من سنة 1997 حيث بلغ العدد الإجمالي من السياح الوافدين إليها حوالي 934752 سائحا .

المطلب الخامس: القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015)

تسعى الجزائر خلال هذه الفترة لإعداد خطة إستراتيجية للتنمية السياحية تدور حول هدفين أساسين هما، زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، و تقليل الآثار البيئية والاجتماعية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة من الأهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة ، ومن ثم الدخول في السوق الدولية وتحسين السياحة الداخلية ، وقد سطرت لذلك مجموعة من الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ، ومن ثم النمو الاقتصادي وهذه العناصر كما يلي [1]:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح وبالتالي إدخال العملة الصعبة.
- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة ، ورفع المستوي المعيشي للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجهوية.
- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.
- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

([1])- www.algeriantourism.com/ (08/03/2016).

- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج، وإدخال المنتوجات السياحية في دائرة التجارة الدولية.

وتمتلك الجزائر مجموعة من المنشآت القاعدية التي تعتبر ضرورية لممارسة أي نشاط سياحي.

الفرع الأول: هياكل الاستقبال في الجزائر

تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من هياكل الاستقبال تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة على المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب، والجداول التالية توضح تطور عدد الفنادق المتواجدة على مستوى التراب الوطني.

الجدول رقم: (11) تطور عدد الفنادق حسب تصنيفها خلال الفترة (2000-2014)

السنوات / عدد الفنادق	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
5 نجوم	11	13	13	13	8	8	8
4 نجوم	34	23	39	64	5	5	6
3 نجوم	110	76	77	60	38	38	39
2 نجوم	93	59	72	74	46	46	46
نجمة واحدة	72	57	58	58	116	149	149
غير مصنفة	507	877	893	915	942	930	937
مجموع الفنادق	**827**	**1105**	**1152**	**1184**	**1155**	**1176**	**1185**

Source : Ministère de l'aménagement du territoiret du tourisme et de l'artisanat, 2016.

إن تصنيف الفنادق حسب فئاتها يظهر بعدا آخرا ، إذ يختلف توزيع الطاقة الفندقية حسب فئاتها ووفقا للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها ، ومع أن الجزائر تمتلك طاقة فندقية تقدر بحوالي

1185 فندقا في سنة 2014 إلا أن حوالي 80 % منها يصنف في فئة الفنادق الغير المصنفة والمتضمنة المنتجعات والشاليهات وبيوت الشباب وهذا ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من المغتربين الجزائريين في أوروبا أو من الزائرين ليوم واحد أو من أجل قضاء العطل على السواحل . كما تعتبر الهياكل الفندقية بدون تصنيف والتي تشكل النسبة الأكبر من الهياكل الفندقية لا تتلاءم وطلب السياحة الأجنبية حيث أنها لا توفر خدمات في المستوى الذي أعتاده السائح الأجنبي لذا ينصح الخبراء بتنويع طاقات الإنجاز خاصة في صنف ثلاثة نجوم كونها تستهدف ذوي الدخل المتوسط وهي الشريحة الأوسع من السياح الأجانب.

كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن نصيب الفنادق خمس نجوم وأربع نجوم يبدو ضئيلا مقارنة بصنف ثلاث نجوم ويعود ذلك إلى تخوف شركات الفندقة العالمية مثل « الهيلتون » و «والشيراتون » من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم، وقلة مردودية هذا القطاع في الجزائر.

الجدول رقم: (12) تطور عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

عدد الأسرة في الفنادق / السنوات	عدد الأسرة في الفنادق العامة	عدد الأسرة في الفنادق الخاصة	عدد الأسرة في الفنادق المختلطة	المجموع
2000	28589	34761	3737	**67087**
2001	28589	34197	3737	**66523**
2002	23541	44343	4683	**72567**
2003	25650	47140	4683	**77473**
2004	20485	58475	3064	**82024**
2005	21453	58622	2733	**82808**
2006	21453	60683	2733	**84869**
2007	21453	60373	2733	**84559**
2008	17955	65511	3176	**86642**
2009	17955	67563	3176	**88694**
2010	15597	71184	5596	**92377**
2011	15597	72420	6004	**94021**
2012	18613	72407	5878	**96898**
2013	18613	74313	5878	**98804**
2014	18613	74747	6248	**99608**

المصدر: www.ons.dz, 10/01/2015

لقد عرف عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014) نموا مطردا ولكنه بطيء تخللته بعض التقلبات خاصة في سنة 2001 حيث انخفض عدد الأسرة إلى 66523 سرير مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها عدد الأسرة 67087 سرير، وكذلك انخفض عدد الأسرة 2007 إلى حوالي 84559 سرير مقارنة بسنة 2006 التي بلغ فيها عدد الأسرة 84869 سرير، لتصل هذه الزيادة عموما إلى 99605 سنة 2014 ، إلا أن هذا غير كافي مقارنة بالإمكانيات السياحية للجزائر ومقارنة الخدمات التي تقدمها بالدول السياحية الأخرى .

الجدول رقم: (13) تطور عدد الفنادق حسب المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

نوع الفنادق / السنوات	حضري	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي	مجموع
2000	31506	19723	7679	6335	1844	**67087**
2001	33493	17531	7723	6530	1246	**66523**
2002	43424	19308	3214	5236	1385	**72567**
2003	35204	26034	8105	6905	1225	**77473**
2004	48680	21760	4431	5742	1411	**82024**
2005	42628	23148	11511	4608	913	**82808**
2006	44561	23148	11639	4608	913	**84869**
2007	44392	23148	11536	4570	913	**84559**
2013	55988	29886	6058	5467	1405	**98804**
2014	61012	27965	4547	4259	1825	**99608**

Source : Ministère de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat, 2015.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن الطاقة الإيوائية للمؤسسات الفندقية في الجزائر حسب توزيعها على مختلف المنتجات السياحية خلال الفترة (2000-2014) فهي متفاوتة، و هذا ما يوضحه الجدول.

حيث أن المنتج الحضري يمثل اعلي حصة من إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذه الفنادق، حيث أن اغلبها متواجد بالمدن الرئيسية للبلاد كالجزائر العاصمة، وهران، عنابة، سكيكدة، قسنطينة، كما يليها المنتج الساحلي، ثم يليها المنتج الصحراوي الذي يعتبر منتجا سياحيا رائدا لكنه لا يلقى الاهتمام المطلوب من التهيئة و الإعداد و لا يتوفر على الخدمات اللازمة لاستقبال السائح الأجنبي المهتم بخصوصيات المنطقة و تفردها،خاصة بعد انتعاش السياحة الأجنبية مع بداية القرن الحالي نتيجة لتحسن الظروف الأمنية للبلاد و استقرار أوضاعها، ثم يليها المنتج المعدني (الحموي) التي يعتبر من مكونات الطلب السياحي الداخلي لذا يجب منحه الاهتمام اللازم، و أخيرا المنتج المناخي أو الجبلي.

الفرع الثاني: التدفقات السياحية في الجزائر

لقد تم تصنيف الجزائر من طرف المنظمة العالمية للسياحة سنة 2013 كرابع بلد إفريقي أكثر استقبالا للسياح ، ثم كخامس بلد إفريقي استقبالا للسياح سنة 2014 ، كما صنفت أيضا سنة 2013 في المرتبة 111 سياحيا في العالم من بين 141 دولة، وأوضحت المنظمة العالمية للسياحة أن الجزائر تشارك بين 7 و 12 مشاركا سنويا في الصالونات الدولية للسياحة والأسفار، وتنظم صالونا واحدا سنويا للسياحة والأسفار ، كل هذه الأرقام المتواضعة تعكس مستوى قطاع السياحة في الجزائر، فيمكن القول أن الصورة السياحية في الجزائر غير واضحة في السوق العالمية . [1]

أما تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015) فيمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (14) كما يلي :

([1])- www.algeriantourism.com/ (08/03/2016).

الجدول رقم: (14): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	إجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر
2000	865994
2001	901416
2002	988060
2003	1166287
2004	1233719
2005	1443090
2006	1637582
2007	1743084
2008	1771749
2009	1911506
2010	2070496
2011	2394887
2012	2634056
2013	2730856
2014	2304567
2015	1703145

المصدر : -من إعداد الطالب اعتمادا على:

- وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعات التقليدية، ملتقى وطني حول مخطط التنمية السياحية الآفاق 2030، 2016
- www.matta.gov.dz.2015
- www.ons.dz.2015

نلاحظ من خلال الجدول أن التدفق السياحي إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) قد عرف وتيرة متزايدة، و أن معظم السياح الوافدين إلى الجزائر هم الجزائريين المقيمين بالخارج، أما عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة فهم في زيادة مستمرة و لكن بوتيرة متواضعة.

و عموما فان الحركة السياحية في الجزائر عرفت تحسنا ملحوظا نتيجة لتحسن الظروف الأمنية و استقرار الوضع السياسي في البلاد منذ سنة 2000، أين بدأت الجزائر تستعيد أعداد السياح الأجانب الوافدين إليها أو الجزائريين المقيمين بالخارج، حيث بلغ عددهم سنة 2000 حوالي 865.994 سائحا، و استمر هذا التوافد لكن بزيادة متواضعة، إذ لم تتجاوز هذه الزيادة عتبة المليون سائحا إلا خلال سنة 2003، أين بلغ عدد السياح الوافدين الجزائر حوالي 1116287 سائحا ليستمر هذا الارتفاع أين وصل إلى حوالي 2730856 سائحا سنة 2013 وذلك يعود لاستقرار الأوضاع الأمنية للبلاد ، بينما شهدت سنتي 2014، 2015 انخفاضا محسوسا نتيجة لأحداث ما يسمى بالربيع العربي في بعض الدول المجاورة للجزائر .

المبحث الثالــث: تشخيص معوقـات تنمية القــطاع السياحـي وآفــاق النهوض به

بالرغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات سياحية لا مثيل لها فإنها لا تزال ضمن المراتب الأخيرة في الترتيب العربي والعالمي، و على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية لتنمية القطاع السياحي من خلال المخططات التنموية الواحدة تلو الأخرى إلا أن التجربة الجزائرية في إدارة و تثمين و استغلال الموارد السياحية تظل محدودة و غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات و معطيات سياحية، و هذا راجع إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطور القطاع السياحي و النهوض به و أهمها:

المطلب الأول: أهم معوقــات القـــطاع السياحــي في الجزائـــر

رغــم التطــور الملحــوظ الــذي يمــر بــه القطــاع الســياحي في الجزائــر، ورغــم الــبرامج الطموحــة المعــدة مــن طــرف الجهــات الوصــية علــى هــذا القطــاع، إلا أنــه لا يــزال الكــثير مــن العراقيل والمعوقات أمامه نذكر منها:

أولا: عدم اهتمام الدولة بالقطاع السياحي غداة الاستقلال

لقد تم تهميش القطاع السياحي غداة الاستقلال من خلال إعطاء الأولوية للتصنيع على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال البرامج التنموية، حيث أن القطاع السياحي لم يحظ بذلك القدر من الأهمية الذي كان يستحقه نتيجة لاعتماد إستراتيجية غير واضحة لتنمية السياحة بعد الاستقلال، واعتماد العشوائية في الاختيارات الهامة للتنمية الاقتصادية. [1]

ثانيا–نقـص المرافـق السياحيـة في الجزائـر مع غـلاء أسعـــارها

تعاني الحضيرة الفندقية في الجزائر نقصا كبيرا في عدد الفنادق وأماكن الإيواء بسبب ارتفاع الأسعار المطبقة، بالإضافة إلى عدم استجابة هذه المرافق للمعايير الدولية، وحسب ما أفادت به وزارة السياحة والصناعات التقليدية وفي تقسيمها لوضع الفنادق في الجزائر أن الطاقة الفندقية غير كافية وتفتقر

([1])–م. مجينطه، **معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثامن، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية، الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين،20/19 ديسمبر 2009،ص ص1–2.

للجودة، وهذا راجع إلى نقص في طاقات الضيافة، كما أن هياكل الضيافة والإطعام تفتقر إلى الجودة والأصالة حيث نجد أن 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعاير الدولية، وبسبب ارتفاع الأسعار هناك بعض الفنادق نوعا ما مهجورة، ومعظمها يعاني من تقادم البنية التحتية وتحتاج إعادة تهيئة وتصميم يتماشى مع العصر، كما تفتقر إلى الكفاءة المهنية في تقديم الخدمات بسبب النقص الكبير في التأهيل والتكوين والاحترافية في أداء المستخدمين وحسب الإحصائيات الرسمية تتوفر هذه الحضيرة على 85 ألف سرير و 10 فنادق فقط مصنفة 05 نجوم و22 مصنفة 04 نجوم و67 مصنفة 03 نجوم، فعلى سبيل المثال نجد أن فنادق تتوفر على أكثر من 100 غرفة مصنفة 04 نجوم وليست لديها حضيرة للسيارات ولا مسبح، أما بعض الفنادق التي تتواجد على الساحل فهي آليا مصنفة 03 نجوم حتى إذا كانت لا تحوز لا على مصعد للوصول إلى الطابق الثالث و ربما لا توجد بالغرف لا تلفاز ولا ثلاجة فما بالك بالتكييف[1] .

وقد شهدت العشرية الأولى من القرن الحالي تشييد عدة مشاريع سياحية وفنادق معظمها في شمال البلاد، أي في المدن التي تعرف حيوية اقتصادية (الجزائر– وهران– عنابة) . [2]

ولذلك سيتوجب تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والمرافق السياحية من أجل تقديم خدمات سياحية ترقى إلى المستوى المطلوب.

ثالثـــا: ضعـف الترويـج الإعلامـي والتسويـق السياحـي في الجزائـــر

يعاني القطاع السياحي الجزائري من ضعف النشاط الترويجي والتسويقي له نتيجة لغياب إستراتيجية واضحة المعالم لتسويق الوجهة السياحية للجزائر التي لا تزال مجهولة لدى الكثير من الناس سواء من أبناء هذا الوطن أو خارجه.

ومن أهم الطرق التي من شأنها التعريف بالمنتج السياحي الجزائري ما يلي: [3]

([1])–وثائق صادرة عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2010.

([2])- Mourad Kezzar , **L'Algérie a la recherche de son tourisme**, édition SAEC, Liberté, Algérie, 2009, p 41.

([3])- http ://www.aljazeera.net.(01/11/2016).

1- **الكتيبات الاستثمارية السياحية:** وهي كتيبات عامة ينبغي تطويرها كلما تطور المنتج والطلب، فهي تعرف بالمنتج السياحي في تسميته وطريقة صناعته واستعماله وكذلك سعره.

2- **الملصقات واللوحات الإشهارية السياحية:** ترمي هذه الوثائق إلى تقديم الجانب الجمالي للمنتج، قصد جذب أكبر عدد ممكن من السياح.

3- **الوسائل السمعية البصرية:** تتمثل في الأفلام ونشر لصور متعلقة بالمنتج السياحي عبر التلفزيون ومعارض الصور والشاشات الكبيرة المستعملة في المعارض وفي قاعات السينما وشبكات الانترنيت.

4- **المشاركة في المعارض بالخارج:** تنقسم المشاركة في المعارض بالخارج إلى ثلاثة أنواع من التظاهرات:

-التظاهرات ذات الطابع العام: وتظم المعارض التي يكون فيها إقبال الجمهور كبير نتيجة لكونها مفتوحة للجمهور العريض.

-التظاهرات الثقافية والاقتصادية.

-التظاهرات الخاصة المرتبطة بالمنتج وتكون موجهة للمختصين.

5- **المتاحف والصناعات التقليدية:** وذلك بهدف إعادة الاعتبار والمحافظة على التراث الوطني من الاندثار باعتبار أن الرغبة في عصرنة الصناعات التقليدية تشكل خطرا قد يؤدي إلى فقدان الأصالة.

6-تنظيم تظاهرات وطنية: ويقصد بها التعريف أو الإعلام حول المنتج على الصعيد الوطني.

لقد عانت الجزائر من غياب إستراتيجية واضحة وسياسة حقيقية من أجل تسويق المنتج السياحي والفندقي لأن التسويق السياحي لم يكن من أولويات السلطات المعنية خلال العشريات الماضية بل أنها تجاهلت القطاع بأكمله رغم الإمكانيات الضخمة في المجال السياحي التي تمتلكها الجزائر، بل حتى أن مصطلح التسويق السياحي والفندقي يعتبر غائبا تماما، وهذا طبعا راجع إلى غياب ثقافة تسويقية من جهة، وثقافية سياحية من جهة أخرى[1] إن عدم إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة المعالم في الجزائر لجذب اكبر عدد من السياح كان له عدة انعكاسات أهمها:

([1])-صالح فلاحي، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، 20- 21 ماي 2002، ص 06.

- ضعف أداء وكالات الأسفار وذلك من خلال عدم وجود تنظيم للوكالات وعدم تكييفها مع الطرق العصرية للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري.
- عدم وجود مكاتب سياحية خارجية تتولى عملية الترويج في كافة الدول، تظهر عوامل الجذب السياحي المتوفرة في الجزائر.
- ضعف الإشهار السياحي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من المخطط التسويقي.
- ضعف تأثير وسائل وأدوات الترويج المتبعة في التعريف بالمقصد السياحي والوجهة السياحية للجزائر مثل الفضائيات، الانترنيت، القنوات العلاقات العامة.

رابعـــا: الافتـقـــار للسلوكيات الحضارية لدى بعض المواطنين

إن قلة التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى بعض المواطنين يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة والسلبية في بعض الأماكن السياحية، هذه السلوكات التي تمارس من طرف بعض الأفراد سواء عن جهل أو عن عمد من الممكن أن تترك آثارا سلبية لدى السياح وبالتالي تدمر مجهودات ضخمة بذلتها الدولة من أجل إنعاش القطاع السياحي. [1]

ومن بين السلوكات الغير حضارية ما تقوم به بعض الفنادق والمخيمات، والمجتمعات السياحية التي ترمي بفضلاتها على الشواطئ أو في أماكن غير مخصصة لها، واستغلال الفنادق والمخيمات لأغراض غير أخلاقية، فبدخول موسم الصيف تزداد الخصومات والمشاجرات والمشاكل بسبب المسكرات والمخدرات، بالإضافة إلى الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة لديها، ومما يزيد الطين بله ما يحدث أحيانا في بعض شواطئنا من إقدام بعض الفنادق والجهات على غلق المنافذ المؤدية للشواطئ، بالإضافة إلى تناقص أو غياب أعوان الأمن ورجال الحماية المدنية في بعض المناطق ليلا مما يفتح المجال أمام بعض المنحرفين للقيام بممارساتهم المخلة بالقانون والآداب، بل وقد يشكلون خطرا على حياة المصطافين والسياح مما قد يحرمهم من الاستمتاع بهذه الأماكن والمناطق ليلا، بل قد ينفرهم منها إطلاقا. [2]

([1])–حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2002، ص 84.

([2])– جريدة الخبر اليومي، العدد 5710، 27 /07/ 2009، ص 23.

ويبقى أهم عنصر فاقد للوعي السياحي في الجزائر هو المواطن، حيث أن افتقادنا لحقيقة أهمية السياحة لبلدنا ومدى الإمكانيات المتوفرة التي تجعل السياحة موردا حقيقيا يغنينا عن انخفاض وارتفاع أسعار المحروقات، وهو ما يتطلب إنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالسياحة، فضلا على إدراج أهمية التنمية السياحية في المناهج التربوية قصد غرسها في أعماق المواطنين منذ الصغر.

خامسا: الافتـقار إلى الوعـي السياحـي وغيـاب الثقافـة السياحيـة لدى الكثيـر من الجزائريـن

إن الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، التي تمثل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوك سياحيا رشيدا نحو كل المظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم، والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح[1] ،ومن بين هذه المعوقات الثقافية السياحية مثلا:

- عدم الاختلاط بالغير (السائح) خوفا على عاداتنا وتقاليدنا.
- المطالبة بالابتعاد كليا عن المنشآت السياحية على اعتبار أنها جالبة للتغيير السلبي، والتعامل في مجال السياحة مع أشخاص منغلقين على أنفسهم لا يعرفون شيئا عن الغير (السائح).
- عدم التوعية الكافية بأهمية السياحة وخاصة السياحة الأسرية، والنظرة القاصرة إلى أن السياحة لا تكون سوى للعزاب أو الأفراد دون الأسر. [2]

إن الكثير من الجزائريين يفتقدون للثقافة السياحية، فكلمة السياحة عندهم تعني الاصطياف، وشواطئ البحر، وكثير منهم لا يعتبرون زيارة الآثار والمعالم التاريخية نوعا من السياحة، كما أن ثقافة التجوال والتخييم في الجبال وغيرها غير مقبولة عندهم لاعتبارات اجتماعية خاصة بالنسبة للعائلات، كل هذه الأفكار الخاطئة وغيرها أدت إلى قصور الثقافة السياحية لدى الجزائريين.

سادســا: الظـروف الأمنيـة التي مـرت بـها الجزائـــر

إن نقص الأمن والاستقرار وتواجد الإرهاب وانتشار الحروب التي تسبب الكثير من الكوارث والمشاكل وتؤدي إلى دمار البيئات الطبيعية والاصطناعية وتدهورها وقد يستمر هذا الخراب لمدة طويلة

([1])-هناء حامد زهران، **الثقافة السياحية وبرامج تنميتها**، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 24.

([2])- http://www.alger.com (08/10/2010).

ويطول أجيال عديدة، كما أن الحروب تعمل على تشريد المجتمعات وتروج العنصرية وتهديد البقاء البشري وكل هذا يجعل الكثير من الدول تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم الإحساس بالأمن والسلام، وهذا ما يفقدها طابعها السياحي. [1]

ولقد ساد الجزائر في فترة التسعينات خاصة نوعا من عدم الاستقرار السياسي، وغياب سيادة القانون، وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد وتقييد الحريات الجماعية والفردية كلها تشكل في حد ذاتها سبب من أسباب ضعف حصة الجزائر من السياحة الدولية، حيث أن الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر طيلة عقد التسعينات، بالإضافة إلى كونه قد ساهم في التأخر الملحوظ لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى مثل الأردن والمغرب وتونس و وغيرها، فإنه من شأنه أن يكون كذلك قد كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحيـــــة في الجزائر، إلا أن الوضع الأمني أخذ يعرف تحسنا تدريجيا منذ نهاية التسعينات ليكون مقبولا إن لم نقل جيدا في الوقت الحالي، أي عند نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لكن لابد من الإشارة إلى أن الأمن لا يقتصر على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات من القرن العشرين، والتي هي في طريق الحل النهائي، بل يشمل القضاء على الانحرافات المختلفة مثل الاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما[2]، ورغم التحسن والاستقرار الملحوظين في الساحة الأمنية و السياسية في الجزائر ورغم التدفق المتزايد من السياح إليها إلا أن المناطق الصحراوية وعلى رأسها منطقتي الطاسيلي والهقار تعاني من هذا المشكل نتيجة عمليات اختطاف السياح لأجل طلب الفدية.

ويعد المشكل الأمني أحد المحاور الرئيسية التي حرمت الجزائر من الظهور بشكل يليق بقدراتها وإمكانياتها السياحية، وهذا المشكل كان له الدور الكبير في تراجع النشاط السياحي في سنوات التسعينات، وبالرغم من التحسن الملحوظ إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض الأحداث المتفرقة التي مازالت تؤثر سلبا على السياحة كانتشار ظاهرة السرقة، والاعتداءات، والاختطاف.

([1])–علي بن فايز الجحنى وآخرون، **الأمن السياحي**، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف، الرياض، 2004، ص 48.

([2])–م. مجينطة، مرجع سابق، ص 09.

سابعـــا: تأثيـــر التلـوث البيئـي على السياحـــة

إن التلوث البيئي يؤثر على إقبال السياح إلى بعض المواقع السياحية والتي بطبيعتها تكون جميلة أو بالقرب من المنتزهات أو بالقرب من المناطق الأثرية أو الغابات والمناطق الجبلية وكذلك في المناطق الساحلية من خلال تعرضها للتلوث البيئي سواء تلوث المياه أو التربة أو الهواء أو الضجيج، الأمر الذي يؤثر سلبا على أداء المواقع السياحية بشكل كبير وأهم مصادر التلوث البيئي هي: [1]

1-مصـادر تلـوث الهـــواء:

تعد ملوثات الهواء المختلفة المحيطة بالمواقع السياحية سواء كانت مناطق سياحية مفتوحة أو على شكل منشآت سياحية من أهم منغصات السياح وخاصة الغازات المنبعثة من المناطق الصناعية الواقعة على الظهر الخلفي للمناطق السياحية، كما أن الغازات والأبخرة المنبعثة من عوادم وسائل النقل كالسيارات والحافلات والشاحنات، وكذلك تشغيل المولدات الكهربائية الضخمة ينتج عنه انبعاث غازات سامة لها اثر سلبي على السياح و المواقع السياحية.

2-**تلوث المياه:** تستخدم المياه للأغراض السياحية من عدد من المصادر أهمها:

- **شبكات مياه المدينة:** غالبا ما يتم تلويث هذه المياه بواسطة خزانات المياه أو لعدم كفاءة الشبكة واختلاط المياه بعدد من الملوثات البكتيرية أو الطفيلية الأمر الذي يعرض مستخدمي السياحة إلى الإصابة بالأمراض المختلفة.

- **مياه الآبار العذبة:** تتلوث هذه المياه بتلوث الخزان الجوفي الناتج عن وصول نفايات سامة أو مشعة مدفونة في باطن الأرض إلى هذا الخزان، والذي ينجم عنه عدم صلاحية المياه للاستخدامات السياحية.

- **المياه المحلاة:** ويمكن أن تتلوث هذه المياه كنتيجة لعدم الالتزام من قبل محطات المعالجة بضبط الأسس والمعايير وكمية الأملاح المذابة التي تتسبب أولا بتآكل المواسير الناقلة لهذه المياه وبالتالي تلوثها السريع.

([1])-بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 176-177.

3-**تلوث التربة:** تتلوث التربة من مصادر مختلفة ومن بين ملوثات التربة في المناطق السياحية.

-تتأثر المواقع السياحية بتلوث التربة الناتج عن الأملاح التي تم التخلص منها من المناطق الصناعية المختلفة وخاصة المناطق القريبة من المواقع السياحية.

-تؤدي عمليات الردم للبحر بمخلفات الأتربة والصخور وإقامة المنشآت السياحية إلى تغير إيكولوجي للمنطقة، ومن أهم مظاهره المد الطحلبي وموت الأسماك.

-تؤدي عملية التخلص من المخلفات الصلبة والخطرة الناتجة عن النشاطات السياحية إلى انبعاث غازات تضر بالعاملين في المنشآت السياحية.

4-**الضوضـاء (الضجيــج):**

إن للضوضاء أثر سلبي على راحة السياح والعاملين في المنشآت السياحية، لهذا يجب احتواء الضوضاء الصادرة عن المنشآت والمركبات ووسائل النقل بصفة عامة وذلك لتأمين الراحة للسكان ومستخدمي المنشآت السياحية، حيث أن التعرض المستمر للضوضاء يتسبب في مخاطر صحية لا يمكن إهمالها على العاملين في الفنادق والمنشآت السياحية والمجاورين لهم.

أما بالنسبة للجزائر فإن التلوث البيئي له عدة مصادر أهمها: [1]

- نفايات مصانع المنتجات الكيميائية والتي ترمى في البحر ملوثة الشواطئ الجميلة خاصة في مناطق الشرق الجزائري.

- الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات الشيء الذي جعل الجزائر تفقد نسبة معتبرة من ثروتها الغابية.

- المستوى المتدني للنظافة في المدن والمتمثل في تأخر رفع القمامة وكنس الأوساخ من الشوارع والإهمال في الحدائق العامة.

([1])-شبايكي سعدان، مليكة حفيظ، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية (الجزائر الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 20/19 ديسمبر 2009)، ص 13.

المطلب الثانـي: برامج الاستثمارات السياحية من أجل تنمية السياحة في الجزائر

لقد تم صياغة خطة عمل تطوير قطاع السياحة في الجزائر على شكل وثيقة تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة للجزائر لآفاق 2010" لكن بعد مرور سنتين من تنفيذه كان لزاما إدخال بعض التعديلات اللازمة من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق وذلك بما يتماشى مع التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي لتصبح " الإستراتيجية لآفاق 2013" ويستمد هذا البرنامج محتواه على المبادئ الأساسية في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 والمتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع السياحي باستعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية كما يتضمن لأهم العناصر الديناميكية المرتقب حصولها من خلال: [1]

– الاختيارات المستقبلية المفضلة من خلال تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد من أن تصبح الجزائر مقصدا سياحيا .

– الأهداف الكمية والنوعية المنتظرة.

– التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء سياحة حقيقية.

– تقسيم الموارد اللازمة لتنفيذها .

أما بالنسبة للأهداف الكمية فإن السلطات الوصية تأمل في الحصول على ما يلي: [2]

– زيادات معتبرة في حجم التدفقات السياحية وحجم الاستثمارات السياحية:

أولا: زيــادة التدفقـــــات السياحيـــة

إن عدد السياح الوافدين للجزائر سنة 2002 قد قدر عددهم بـ 988000 سائح من بينهم 251000 سائح أجنبي، وهم يمثلون ما نسبة 25 %، وبالنسبة لتوقعات زيادة عدد السياح لآفاق 2013 فإنه يتم من خلال مرحلتين:

([1])–عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009–2010، ص 109 .

([2])–بزة صالح، **مرجع سابق** ، ص 92 .

المرحلـة الأولـــى (2004-2007): يتم تطبيق في هذه المرحلة نسبة الزيادة المتوسطة في ثلاث سنوات 2000، 2001، 2002، والمقدرة بـ 10 % وذلك يتوقع تسجيل 1591000 سائح في نهاية 2007.

ويتوقع أن يبلغ عدد السياح الأجانب 679000 سائح نهاية 2007 وذلك بتطبيق نسبة زيادة قدرها 22 % المحققة خلال سنوات بداية العشرية (2000-2002).

المرحلـة الثانيـــة (2008-2013): كان يتوقع أن يصل عدد السياح في نهاية هذه المرحلة 1507000 سائح، وهذا بتطبيق معدل زيادة ثابتة قدرها 10 % مع تطبيق 0.5 % بالنسبة لسنة 2008، أما عدد السياح الأجانب فيتوقع أن يصل عددهم 120000 سائح أجنبي خلال نهاية المرحلة، وهذا من خلال تطبيق نسبة زيادة مقدرة بـــــ 3.5 % وبالنسبة للأعداد الإجمالية المرتقبة من السياح لآفاق 2013 فسوف يكون 3100000 سائح بينهم 19000 سائح أجنبي.

ثانيـــا: زيـــادة حجـــم الاستثمـــارات السياحيـــة:

بالرغم من امتلاك الجزائر لإرث طبيعي وحضاري متنوع، إلا أن استغلاله يبقى بعيدا عن طموحات الجزائر، ومن أجل النهوض بهذا القطاع سنتطرق إلى وضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر التي تتجه إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات السياحية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم:(15) الاستثمار السياحي في الجزائر للفترة 2000 – 2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنة	الاستثمار السياحي
2000	0.297
2001	0.412
2002	0.628
2003	0.850
2004	1.840
2005	1.640
2006	1.840
2007	2.260
2008	2.080
2009	1.770
2010	1.554
2011	1.664
2012	1.774
2013	1.814
2014	1.991
2015	1.608

من إعداد الطالب اعتمادا على:

- Source: http://www.org/eag/tourisme-research/economicData-search tool le 15/09/2015.
- World Development Indicators (WDI) ; November 2015.
- World Travel and Tourism, Council Data, 2016.

ما يمكن استخلاصه من الجدول ضعف الاستثمارات السياحية في الجزائر بشكل عام والتي لا تتماشى مع الطلب المتزايد للسياحة في بلادنا، حيث أن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لهذا القطاع الذي يمكن أن يلعب دور المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

حيث عرف الاستثمار السياحي وتيرة توسعيه خلال الفترة (2000-2008)، حيث بلغ الاستثمار السياحي سنة 2000 حوالي 0.297 مليون دولار ليرتفع و يزداد خلال هذه الفترة و يصل إلى 2.08 مليون دولار في نهاية سنة 2008، أي بمتوسط يقدر بحوالي 1.68 مليون دولار، ويعود سبب هذه الزيادة في حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة إلى تبني إستراتيجية واعدة لتنمية القطاع السياحي بالجزائر، وفي تنفيذ جملة من الإجراءات لإعادة تفعيله من جهة أخرى ، أم الفترة (2009 - 2015) فقد عرف حجم الاستثمارات السياحية انخفاضا وتذبذبا ، حيث انخفض سنة 2009 إلى حوالي 1.77 مليون دولار ، وخلال هذه الفترة عرف الاستثمار السياحي تذبذبا إلى غاية سنة 2015 ، إذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة 1.73 مليون دولار.

أما برنامج التطوير السياحي في الجزائر لأفاق 2013 المسطر من طرف وزارة السياحة فقد قسم حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى مرحلتين كما يلي:[1]

1-المرحلـة الأولـــى (2004-2007):

وفي هذه المرحلة يتوقع إنجاز حوالي 55000 سرير بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وقد تم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز وقد بلغت نسبة الانجاز حولي 75 % وبطاقة إيوائية تقديرية في حدود 38000 سرير .

2-المرحلـة الثانيـــة (2008-2013):

وفي هذه المرحلة يتوقع تسجيل طاقة إيواء بأكثر من 60000 سرير، المشروط السنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة 7200 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها خلال المرحلة (2004-2007) والمقدرة ب 55000 سرير، إضافة 60000 سرير والمقدرة أيضا خلال المرحلة (2008-2013)، أي مجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

([1])-وزارة السياحة، تطور قطاع السياحة وتطوره للعشرية (2004-2013)، مرجع سابق، ص 18.

ولقد عملت الدولة على إعطاء أولوية كبيرة للاستثمارات السياحية من خلال تقديم العديد من الحوافز الموجهة للمستثمرين في المجال السياحي نذكر منها: [1]

-تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية إلى غاية 2019.

-إعفاء تأسيس الشركات في قطاع السياحة، وكذا رفع رأس المال من حقوق التسجيل.

-تخفيض نسب الفائدة على القروض بالنسبة للاستثمارات في المشاريع السياحية، وذلك بتخفيض نسبته 03% بالنسبة لولايات الشمال ونسبة 4.5 % بالنسبة لولايات الجنوب من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية.

-تخفيض نسب الفائدة على قروض توسيع وعصرنة المؤسسات السياحية في الجنوب من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية.

-تخفيض الحقوق الجمركية على التجهيزات والتأثيثات المقتناة لعصرنة وتأهيل المؤسسات السياحية المستوردة من الخارج.

-تخفيض على عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز المشاريع السياحية على مستوى الهضاب العليا والجنوب من تخفيض نسبته 50 %و 80 %على التوالي.

المطلـــب الثالـث: جهـود الدولـة فـي تطويـر القطـاع السياحـي

تحاول الجزائر منذ أن تعافت من الأزمة الأمنية الناتجة عن المأساة الوطنية سنة 1999 ومن الأزمة التمويلية الناتجة عن أسعار البترول منذ 1985 إلى سنة 1999، تسطير برامج اقتصادية واجتماعية للنهوض بالكثير من القطاعات واستدراك التأخر الذي يمسها، وقطاع السياحة كواحد من بين هذه القطاعات ونظرا لمزاياه الاقتصادية بالإضافة إلى الآثار التي يمكن أن يتركها على الجانب الاجتماعي والبيئي فقد وضعت بلادنا عدة خطط تنموية حديثة لتنميته والنهوض به، ومن أهم هذه الخطط المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.

([1])-المواد:42،43، 79، 80، 81، 82، من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المؤرخ بـ يوليو 2009 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 2009/07/26، العدد 44، ص 11-17.

1-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 (SDAT):

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية للجزائر، على المدى القريب 2008، المدى المتوسط 2015، المدى البعيد 2025، وهو يعكس إرادة الدولة في النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، قصد الارتقاء به وجعله في مصف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن هذا المخطط يعتبر كذلك تتويج ناضج لمسار طويل من البحث، التحقيقات، الدراسات، الخبرات و الاستشارات، وبالتالي فهو نتيجة لعمل فكري كبير ولاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، [1] ومن خلاله تعلن الدولة عن:

-نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل في إطار التنمية المستدامة.

-تحديد أولويات إنجازه وتوضيح شروط تحقيقه.

كما أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حتى سنة 2025 يحتوي على الأهداف والوسائل والإجراءات الواجب اتخاذها للوصول به إلى منتهاه والذي يجعل من الجزائر وجهة سياحية دولية.

أولا: نموذج التنمية السياحية المتبع في هذا المخطط

تم تقسيم الجزائر إلى ست أقطاب سياحية تم تهيئتها من اجل بروزها كوجهة سياحية بصفة الامتياز تتصف بالديمومة والتنافسية، وحسب المخطط فإن تهيئة هذه الأقطاب يؤدي إلى الشروع في الانطلاقة الأساسية التي سوف تدفع بنهوض القطاع في كافة أقاليم التراب الوطني نظرا للترابط الذي سيحدث بين هذه الأقطاب بواسطة البنية التحتية الجاري إنجازها، ثم إقامة البنية الفوقية بالتدرج مع التركيز في كل قطب على الفروع الواعدة، و بالرغم من أن لكل هذه الفروع أهمية إلا أن هناك ست فروع لها الأفضلية في الفترة (2008-2015) هي الاستحمام، السياحة الشاطئية، الصحراوية، الثقافية، الصحية، الترفيهية.

ثانيا: الأهداف الإجمالية للمخطط

وتتمثل في:

([1])-وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008، ص 03.

1-**الأهداف النوعية:** هي عبارة عن مؤشرات عامة ومستقبلية منها ما يلي:

- ✓ ترقية اقتصاد بديل أو مكمل لقطاع المحروقات.
- ✓ تحقيق التوازنات الكبرى، والانعكاس الايجابي على القطاعات الأخرى.
- ✓ تثمين صورة الجزائر دوليا، من خلال تكثيف الترويج والإشهار نحو الدول "مصدر السياح الى الجزائر".
- ✓ تثمين التراث الثقافي والتاريخي.
- ✓ التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والمحافظة على البيئة.

2-الأهداف الكمية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **رفع طاقات الإيواء:**

حيث أن المسعى في هذا المخطط هو جعل الجزائر وجهة سياحية دولية في سنة 2015، ويتوقع المخطط أن يدخل للجزائر نهاية 2015 عددا يصل إلى 2.5 مليون سائح، وحسب الدراسة التي أشرفت عليها وزارة السياحة فإن هذا العدد يحتاج إلى 75 ألف سرير، لذلك جاءت في أهداف المخطط إنجاز 40000 سرير، منها 30000 سرير في المدى القصير، والوصول إلى 75 ألف سرير عند نهاية 2015.

-إنجاز سلسلة من الفنادق الرفيعة بعدد أسرة قدره 29.386 سرير.

-إنجاز عشرون قرية سياحية متميزة ومهيأة برياضات جديدة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة للتناسب مع الطلب الدولي والوطني.

- **حجم الاستثمارات:**

قدر حجم الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين سنة 2008 وسنة 2015 بـــ2.5 مليار دولار موزعة على الفترة الأولى المقدرة بـ 07 سنوات، حيث قدرت تكلفة السرير الواحد إجمالا بـ 60.000 دولار، أما حصة الاستثمارات العمومية فقدرت بـ 375 مليون دولار على مدى 07 سنوات، موجهة أساسا لتمويل الدراسات والترويج والإشهار، كما خصصت واحد مليار دولار من أجل تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية.

المبحث الرابع: مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

لقد شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة شاملة للتنمية السياحية، قناعة منها بأن القطاع ينطوي على قدرات هامة تساهم في تطوير اقتصادها، وتساعد في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، إذ تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي العالمي تصل إلى 10%،[1] وفيما سيأتي أهم الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مقاس بالنسبة المئوية تعد جد ضعيفة كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

[1]-عامر عيساني، **مرجع سابق**، ص 243.

الجدول رقم:(16) مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015/2000) .

الوحدة %

السنة	نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي
2000	% 1.80
2001	% 1.80
2002	% 1.80
2003	% 1.70
2004	% 1.60
2005	% 1.70
2006	% 1.60
2007	% 1.50
2008	% 2.05
2009	% 2.30
2010	% 2.38
2011	% 2.40
2012	% 1.52
2013	% 1.50
2014	% 1.50
2015	% 3.50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، 2012
- منشورات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، أفريل 2014.
- World development indicators (W D I), November 2015.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 4% خلال الفترة(2000-2014) و هي نسبة متدنية جدا و هي بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي

الذي أقرته المنظمة العالمية للسياحة و المقدر بـ: 10% حيث أن هذه النسبة متقاربة و ظلت تراوح مكانها طيلة سنوات (2000) إلى غاية سنة (2007) و لم تتجاوز عتبة 1.8% لكن عرفت انتعاشا نسبيا خلال الفترة (2008-2011) بمتوسط قدره حوالي 2.28% ثم سجلت انخفاضا خلال الفترة (2012-2014) بنسبة لم تتجاوز 1.52% و ارتفعت مرة أخرى سنة (2015) إلى 3.5%، و على الرغم من كل ذلك فتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها الجزائر في المجال السياحي، و خاصة إذا ما قورنت هذه النسب مع الدول العربية.

و يعود ضعف مردودية القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن القطاع السياحي لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال بسبب اعتماد الدولة على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، و هي بذلك عكس كثير من الدول العربية الغير النفطية كالمغرب و تونس و الأردن التي عملت على منح القطاع السياحي فيها مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و منذ زمن بعيد، إذ أن نظرة بلادنا لهذا القطاع كانت قد اتسمت بالتحفظ و التخوف في بعض الأحيان، و لم يستفد من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل

إن الإمكانيات السياحية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر تجعل من القطاع السياحي قطاعا بديلا لخلق الثروة و توفير مناصب الشغل وإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويمكن توضيح مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2000 -2015)، من خلال الجدول رقم:(17) الذي يوضح تطور مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل خلال هذه الفترة.

الجدول رقم:(17) تطور مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل خلال (2000- 2015) .

السنة	عدد المناصب
2000	82000
2001	95000
2002	98000
2003	103000
2004	165000
2005	172000
2006	180000
2007	185000
2008	182000
2009	198000
2010	213000
2011	535400
2012	583000
2013	634500
2014	604400
2015	628300

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- منشورات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، أفريل 2012.
- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، 2014

World development indicators (W D I), November 2015.

إن النسبة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تبين أن انجاز سرير واحد يعني خلق 0.5 منصب شغل مباشر و 1.5 منصب شغل غير مباشر و ذلك حسب المنشأة السياحية .

و عليه فان مؤشر تقدير مناصب الشغل المستحدثة في السياحة متعلقة بعدد الأسرة المنجزة من طرف الدولة.

و من خلال الجدول رقم:(17) يتضح أن عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي الجزائري قد عرف تزايدا مستمرا طوال الفترة (2000-2015)، حيث قفز عدد المناصب من 82000 منصب شغل سنة 2000 إلى 628.300 منصب شغل سنة 2015، و تمثل اليد العاملة في القطاع السياحي ما نسبته 1.8%من مجموع اليد العاملة الوطنية، و هي موزعة على الفنادق و المنتجعات السياحية و المطاعم و الوكالات السياحية و غيرها .إلا أن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الإمكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر بسبب مراكز الإيواء الغير المصنفة و التي تشكل نسبة كبيرة من طاقات في الجزائر في الجزائر، حيث أن مناصب الشغل فيها ضعيفة مقارنة بفنادق (05) نجوم و (04) نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر .

و بالرغم من الزيادات الواضحة في عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2000-2015)، إلا أنه لا يمكن الحكم على مدى مساهمة القطاع السياحي في خلق مناصب الشغل إلا من خلال مقارنة المناصب التي يوفرها القطاع السياحي مع إجمالي عدد المناصب المتوفرة في الاقتصاد، أو بعبارة أخرى من خلال حساب نسبة المشتغلين في القطاع السياحي إلى إجمالي المشتغلين في مختلف القطاعات الأخرى و التي بلغت في المتوسط نسبة 1.8% [1] و هي نسبة متواضعة و بعيدة كل البعد عن النسبة العالمية المقدرة بـ 8.2%، و يعود سبب ضعف و تدني هذه النسب و الإحصائيات إلى نقص إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها .

المطلب الثالث: مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري

(1) –http://www.galam.com (19/03/2016)

سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة، ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي، والجدول التالي يوضح وضعية الميزان التجاري السياحي في الجزائر.

الجدول رقم:(18) رصيد الميزان السياحي في الجزائر للفترة (2014/2000).

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنة	نسبة المساهمة
2000	93 -
2001	94 -
2002	137 -
2003	143 -
2004	163 -
2005	186 -
2006	166 -
2007	188.6 -
2008	166 -
2009	181 -
2010	100 -
2011	368 -
2012	81 -
2013	160 -
2014	338 -

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- بيانات من مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية، أفريل 2011.
- World development indicators (W D I), November 2015.
- World Travel and Tourism, Council Data, 201**6**.

من خلال الجدول رقم:(17) نلاحظ أن ميزان السياحة في الجزائر قد شهد عجزا خلال الفترة (2000-2014) حيث أن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج كانت أكبر من الإيرادات السياحية الواردة، و بالتالي فان رصيد الميزان السياحي في الجزائر لم يحقق أي فوائض مالية في كل سنوات الفترة و هو ما يعني أنه يخفض من قيمة الفوائض المالية المسجلة في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

و من خلال ما سبق يمكننا القول أن مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التنمية الاقتصادية تبقى جد ضعيفة و متواضعة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، و هو ما تترجمه أكثر وضعيتها ضمن مؤشر تنافسية قطاع السياحة و السفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2011، حيث شمل المؤشر 139 دولة في العالم، و أشار التقرير إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبة 113، و بذلك حسنت ترتيبها بمرتبتين مقارنة بسنة 2009 أين تحصلت على المرتبة 115.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحقيق الإيرادات

يحقق القطاع السياحي الجزائري إيرادات سياحية عن طريق إنفاقات السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر و الجدول رقم:(19) يوضح تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014).

الجدول رقم:(19) تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة (2014/2000) .

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنة	الإيرادات السياحية
2000	102
2001	100
2002	111
2003	112
2004	178
2005	184
2006	220
2007	219
2008	323
2009	246
2010	246
2011	209
2012	217
2013	367
2014	347

المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على:

- World development indicators (W D I), November 2015.
- World Travel and Tourism, Council Data, 2016.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية التي حققتها الجزائر خلال الفترة (2000-2014) ضعيفة و متذبذبة، إذ بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال هذه الفترة حوالي 212.06 مليون دولار، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في الإيرادات السياحية لكن بوتيرة متواضعة تتخللها تقلبات حادة في بعض السنوات أين انخفضت سنة 2009 إلى حوالي 246 مليون دولار بعد أن كانت في سنة 2008 حوالي 323 مليون دولار، و كذلك انخفضت سنة 2014 إلى حوالي 347 مليون دولار بعد أن كانت في سنة 2013 حوالي 367 مليون دولار، ويعود سبب هذا الارتفاع في الإيرادات خلال السنوات الأخيرة إلى تحسين الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي في البلاد .

خلاصة الفصـــل:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل وعند استعراض المسيرة التنموية للقطاع السياحي في الجزائر يتبين لنا ضعف في الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلال الفترة (2000- 2015) رغم ما يحمله هذا القطاع من إمكانيات هائلة لتوفير مداخيل كبيرة إلا أنه لم تبرز السياحة كقطاع فعال وأساسي في التنمية الاقتصادية.

وبالرغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات سياحية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات حالت دون النهوض به، حيث أن الإيرادات السياحية المحققة ضعيفة، وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت مساهمة ضئيلة جدا، إضافة إلى الميزان السياحي الذي شهد عجزا طوال فترة الدراسة، أما مردوده في امتصاص البطالة فكان ضعيفا بتوفير عدد متواضع من مناصب الشغل سواء المباشرة أو الغير مباشرة.

وتسعى الجزائر في محاولة منها للارتقاء بقطاعها السياحي إلى مستوى المنافسة والتميز وعليه قامت بوضع برنامج من أجل دعم وتنمية السياحة أو ما يسمى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) للنهوض بهذا القطاع وجعله يواكب القطاعات الأخرى.

الفصـــــــل الرابع
صناعـــــة السياحـــة
فـــــي الأردن

تمهيد:

تعتمد صناعة السياحة في أي دولة على توافر مجموعة من المقومات تمس مقومات الجذب السياحي سواء كانت طبيعية أم تاريخية، إلى جانب مجموعة من الخدمات والتسهيلات السياحية.

وتختلف دول العرض السياحي فيما بينها من حيث حجم مقومات الجذب السياحي الطبيعية والبشرية المتوافرة بها وكيفية توظيفها سياحيا، كما تختلف فيما بينها أيضا من حيث مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة.

وتعد الأردن من بين الدول ذات الإمكانات السياحية، حيث يوجد بها مجموعة كبيرة من مقومات الجذب السياحي طبيعية وتاريخية على حد سواء، مما يحقق ارتفاع نصيبها من إجمالي الحركة السياحية والإيرادات السياحية على المستوى الدولي والتي تعتبر مصدرا مهما من مصادر العملات الأجنبية، كما تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على دورها في التنمية الاقتصادية ودورها في خلق فرص عمل. وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الأردن.

المبحث الثاني: الحركة السياحية في الأردن.

المبحث الثالث: أهم القوانين والتشريعات السياحية في الأردن.

المبحث الرابع: المردود الاقتصادي للسياحة في الأردن.

المبحث الخامس: مقارنة مؤشرات القطاع السياحي لكل من الجزائر و الأردن.

المبحـــث الأول: المقومـــات السياحيـــة فـــي الأردن

تزخر المملكة الأردنية على إمكانيات سياحية هائلة تمكنها من دخول ساحة المنافسة بكل شموخ وتحد، حيث أن نظرة واحدة على خريطة الأردن من الزاوية التاريخية والثقافية والطبيعية كافية للكشف عن كنوز لا حصر لها من المقومات، حيث تمتلك الأردن إرثا ثقافيا وحضاريا هو بمثابة قاعدة راسخة لأي سياحة ثقافية، فهو يضم الكثير من الكنوز الأثرية من مختلف العصور ولمختلف الحضارات، كما شهدت أرض المملكة أحداثا تاريخية مازالت شواهدها قائمة حتى الآن، أما بالنسبة لمقوماتها الطبيعية فإنها ذات تنوع يثير العجب والدهشة سواء على مستوى التضاريس أو على مستوى المناخ، إذ تزخر بكافة أنواع السهول والجبال والهضاب والوديان والصحاري، إضافة لجمال طبيعتها التي تمتاز بخضرتها الدائمة وبكثافة الزراعة فيها وبمياه البحر المالحة التي تحتوي على ثروات ملحية كبيرة، وخصائص علاجية فهناك الينابيع المائية المعدنية والكبريتية الحارة والتي تمتلك خصائص علاجية كبيرة، ولتوضيح ذلك سنقوم بدراسة هذه المقومات بالتفصيل.

المطلـــب الأول: المقومـــات السياحيـــة الطبيعيـــة فـــي الأردن

ترتكز المقومات الطبيعية في المملكة الهاشمية الأردنية على:

الفـرع الأول: الموقـــع الجغرافـــي

تحتل الأردن موقعا جغرافيا متميزا كونه يشكل حلقة وصل بين دول العالم من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى، أما موقعه لدوائر العرض وخطوط الطول حيث تعني دوائر العرض صفة المناخ الدائمة بالبعد أو القرب عن خط الاستواء (دائرة صفرية)، كما تبين خطوط الطول الموقع على خارطة العالم كمساحة محصورة ضمن تقاطع الخطوط الوهمية للعرض والطول، وبناء على ذلك تقع الأردن جنوب غرب قارة آسيا بين درجتي عرض 11° و20°- 22° و33° شمالا) وبين خطي طول (3459- 3918 شرقا)، وتتباين الدول في موقعها الجغرافي مما يعكس تباين في الأهداف السياحية، ويعتبر موقعا جاذبا للسياحة.

وما يميز الأردن طول حدوده البرية مع العديد من الدول المجاورة، حيث يحدها من الشمال سوريا، ومن الشرق العراق والسعودية، ومن الجنوب السعودية وخليج العقبة، ومن الغرب فلسطين المحتلة، حيث ساهم هذا الموقع في تنشيط الحركة السياحية، وتشجيع السياحة البيئية مع الدول العربية[1].

الفـرع الثانـــي: التضـــاريـــــــــس

ينقسم الأردن تضاريسيا إلى ثلاثة مناطق تمتد على شكل طولي من الشمال إلى الجنوب وهي:

- **غـــــور الأردن:** ويشمل كلا من حوض البحر الميت، ووادي نهر، ووادي عربه، ويعتبر غور الأردن جزء من حفرة الانهدام الإفريقي الآسيوي التي تبدأ من خط عرض (15) جنوب خط الاستواء حيث تحتل بحيرة "نياسا" قاع هذا القطاع وتنتهي شمالا بسفوح جبال "طوروس" في تركيا حيث تبلغ طول هذه الحفرة (6000 كلم) ويمتاز نهر الأردن بطوله المتعرج (386 كلم) وبترتبه الخصبة.

- أما البحر الميت فيبلغ طوله (90 كلم) ومساحة سطحه (725 كلم^2) تقريبا وعرضه يتراوح بين (10-25كلم) وتصل أخفض نقطة فيه إلى (400 متر) تحت مستوى سطح البحر، حيث تعتبر أخفض منطقة في العالم، إضافة إلى دفء المنطقة في فصل الشتاء والمناظر الطبيعية الخلابة من الخضرة الدائمة ومياه الأودية والأنهار والسدود مما يساعد في تنشيط السياحة في المنطقة.

-وإلى الجنوب من البحر الميت يقع وادي عربة الذي يبلغ طوله (150 كلم) وينتهي بخليج العقبة جنوبا.

- أما إقليم المرتفعات الشرقية فإنه يقع شرق منطقة الغور، ويتكون من مجموعة من التلال، كما تتخلله جبال "عجلون" وجبال "الشراه" التي تعتبر أطول وأعلى سلسلة جبلية في الأردن حيث يتراوح ارتفاعها بين (700م و1700 م) فوق سطح البحر، وأما عرضها فيتراوح بين 5 كلم في الشمال، إلى 20 كلم في الجنوب حيث جبال " الشراه" الواقعة إلى الغرب من مدينة " معان" الأردنية.

-وهناك هضاب تقع إلى الشرق من البحر الميت تتخللها مساحات سهلية تمتد من منطقة البلقاء "السلط"، إلى حدود محافظة الزرقاء شرقا، ومنطقة الهضاب الشرقية التي تظم في حاشيتها أكثف التجمعات السكنية في المملكة كمدينتي "عمان" وضواحيها، والزرقاء.

([1])-بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم**، مرجع سابق، ص 277.

وتعتبر هذه المنطقة من المصايف الجميلة، حيث اعتدال الجو، والمناظر الطبيعية من غابات وينابيع مائية عذبة مما يجعلها مناطق جذب للسياحة.

أما الصحراء الداخلية تشكل البادية الداخلية الصحراوية والشبه صحراوية والتي تقع إلى الشرق من سلسلة الهضاب الشرقية حولي 80 % من المساحة الكلية للأردن، وتتقطع هذه المنطقة بكثير من الأودية التي يمتد بعضها من الشمال إلى الجنوب مثل "وادي مرجان" وتكثر في المنطقة الواحات الصحراوية والأحواض المائية وواحة "الأزرق" وحوض "الضليل"، وللصحراء عشاقها ومريدوها حيث يرتاد هذه المنطقة العديد من السياح[1].

الفـــرع الثالـــث: المنـــــــــاخ

إن مناخ الأردن له تأثير كبير على تحديد المواقع السياحية خلال فصول السنة المختلفة، ومدى استفادة السياح من هذه الخصائص فتنوع المناخ في الأردن ساهم في استقطاب السياح على مدار السنة.

إن المناخ في الأردن يتأثر بعاملين أساسين هما: التضاريس، والموقع الفلكي فازدياد الرطوبة وتدني معدلات الحرارة يرتبط بارتفاع المنسوب عن مستوى سطح البحر، فالمناظر المرتفعة التي يزيد منسوبها عن (700م) تمتاز بانخفاض درجات الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة، بينما نجد ارتفاع في درجة الحرارة وتدني نسبة الرطوبة يرتبط بالمناطق ذات المنسوب الذي يقل عن (700 م) عن مستوى سطح البحر.

ومن جهة أخرى فإن العامل الثاني فهو الموقع الفلكي الذي جعل الأردن يقع بين إقليمي مناخيين هما الإقليم الصحراوي في الجنوب والشرق حيث الارتفاع في درجة الحرارة وندرة الأمطار، وإقليم البحر المتوسط في الشمال حيث الانخفاض في درجة الحرارة وزيادة كميات الأمطار المتساقطة، إضافة إلى المنخفضات الجوية التي تتخذ مسارا شماليا تجعل جنوب الأردن على أطراف هذه المنخفضات.

([1])–راتب محمود البشايرة، **الثروة السياحية في الأردن**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 89.

وبصفة عامة فإن مناخ الأردن تتلاشى فيه المؤثرات البحرية كلما اتجهنا شرقا حيث يشح المطر وتتسع الفروقات الحرارية اليومية والفصلية كدليل على طبيعة المنطقة القارية فالمؤثرات القارية تطغى على كافة بقاع المملكة صيفا، في حين يبرز تأثير العوامل البحرية شتاء[1].

المطلـــب الثانـــي: المقومـــات التاريخيـــة والحضاريـــة بالأردن

تزخر الأردن بمواقع تاريخية معتبرة تعد موروثا حضاريا تعاقبت عليه العديد من الحضارات على امتداد العصور، وأهم هذه الحضارات العمونيين والمؤابيون والأدوميون والأشوريون والبابليون والمصريون والفرس والإغريق، وجميعها تركت بصمات على أرض الأردن شاهدة إلى يومنا هذا.

ثم بعدها جاءت حضارة الأنبار حيث استقروا فيما يسمى ببلاد العرب الصخرية التي تقع في جنوب الأردن، واتخذوا من مدينة البتراء المنحوتة بالصخر عاصمة لهم، وما تزال هذه المدنية معلما حضاريا يرمز إلى عراقتها وإلى المستوى الحضاري الذي وصل إليه الأنباط حيث أصبحت اليوم من عجائب الدنيا. وهناك مدن نبطية أخرى مازالت آثارها ماثلة للعيان حتى الآن في أم الجمال وخربة التنور.

بعد ذلك خضع الأردن لسيطرة الدولة البيزنطية والتي تظهر معالمها الحضارية المتمثلة في المدرجات والكنائس في كل من عمان، جرش، مأدبا. [2]

ثم جاءت بعدها الحضارات الإسلامية عن طريق الفتوحات الإسلامية التي بدأت منذ فجر الدعوة الإسلامية حيث امتزج تراب الأردن بدماء الشهداء من الصحابة الذين سقطوا على أرضه في ساحات البطولة والفداء، فعلى أرضه وقعت معركة مؤته، ومعركة طبقة فجل، واليرموك وغيرها، وتخليدا لهؤلاء الأبطال أقيمت الأضرحة والمقامات لهؤلاء الصحابة تذكيرا للأمة بأمجادها وذلك في مختلف مناطق المملكة.

([1])-راتب محمود البشايرة ، مرجع سابق، ص 90.

([2])-سالم أحمد الرحيمي، **دور السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،قسم الجغرافيا الجامعة الأردنية، ، عمان، 1996، ص 35.

وبعدها احتل الصليبيون الأردن وبنو فيها القلاع والحصون في الكرك والشوبك ثم جاء الأيوبيون والمماليك الذين حرروا البلاد من الاحتلال الصليبي وبنو فيها القلاع كقلعة أسامة في عجلون، ثم جاء العهد العثماني حيث بنيت المساجد ودشن الخط الحديدي الحجازي الذي يربط تركيا بسوريا والأردن والحجاز حيث الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتزخر الأردن بمجموعة معتبرة من القلاع والقصور التي بنيت وأقيمت لأسباب متعددة كالصيد والنقاهة والدفاع، وقد أعطت طابعا خاصا في العمران، وفي ما يلي استعراض مفصل لها .

الفـــرع الأول: القصـــــور الإسلاميـــــــة

إن أهم القصور الإسلامية المنتشرة في الأردن هي كما يلي :[1]

1-**قصـــــر الأزرق:** يقع قصر الأزرق على بعد 13 كلم إلى الشمال من تقاطع الأزرق على الطريق الرئيسي المؤدي للعراق، وهي قلعة سوداء بنيت من حجارة المنطقة ذات اللون الأسود، إذ بنى الرومان القلعة الأولى عام 300 ميلادي، و استعمل هذا البناء أيضا من قبل البيزنطيين والأمويين، وقد شهد قصر الأزرق آخر عملية بناء عام 1237 عندما أعاد المماليك تشكيل وتحصين القلعة، و أقام العثمانيون موقعا عسكريا هناك في القرن السادس عشر ميلادي وقد استخدام "لورانس العرب" هذا الحصن عام 1917 في الثورة العربية الكبرى.

2-**قصـــر الحلابـــــات:** يقع في البادية الأردنية ويعود تاريخه إلى العصر الروماني، وقد أعاد الأمويين بناءه بعد أن أصبح مهجورا وردمت معظم أجزائه، ويوجد بالقرب منه مسجدا أثري يعتبر من أروع المساجد الأثرية في الأردن ويرجع تاريخه إلى العصر الأموي.

3- **قصـــــــر الطوبـــــــة:** يقع في البادية الأردنية ويشبه قصر المشتى في معظم عناصره المعمارية والزخرفية والغالب أنه شيد في الوقت الذي شيد فيه قصر المشتى في القرن الثامن ميلادي.

([1])-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي، **السياحة في الأردن –الأسس العلمية-المقومات-الأسواق-الجدوى**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 118.

4-**قصـــــر عمـــــــرة:** ويقع في البادية الأردنية وهو عبارة عن قصر صيد صغير وحمام، وهو من أكثر القصور الأموية احتفاظا بشكله وبنائه، ويمتاز بالرسومات الجدارية الرائعة، وقد شيد في عهد الخليفة الأموي الوليد ابن عبد الملك حوالي سنة (710 م) .

5-**قصـــــر المشتـــــى:** يقع في البادية الأردنية على بعد (32 كلم) إلى الجنوب الشرقي من العاصمة عمان ويمتاز هذا القصر بزخارفه الجميلة المحفورة بالحجر الجيري، ويعود تاريخه إلى العهد الأموي، وفي سنة 1912 سمح لبعثه ألمانية أن تأخذ أجزاء منه لتكون الواجهة الأساسية للمتحف الإسلامي في برلين.

6-**قصـــــر الحرانـــــه:** ويقع في البادية الأردنية أيضا على بعد (53 كلم) إلى الشرق من قصر المشتى، وقد بني هذا القصر في القرن الثامن ميلادي وهو أحد القصور التي كانت تستخدم للاستراحة خلال رحلات الصيد والقنص في البادية.

7-**قصـــــر القلعـــــة:** ويقع في العاصمة على قمة جبل القلعة، ويعود تاريخه إلى العهد الأموي، ويوجد به العديد من المعالم الأثرية ويشكل إطلاله جميلة على المدينة عمان، حيث تقام فيه الاحتفالات والمهرجانات وعروض الأزياء .

الفـــــرع الثانـــــي: القـــــلاع الإسلاميـــــة

من بين أهم القلاع الإسلامية المتواجدة في الأردن ما يلي: [1]

1-**قلعـــة الربـــض:** وتقع في عجلون شمال الأردن، وهي من أهم القلاع الإسلامية في الأردن، بناها عز الدين أسامة أحد قادة صلاح الدين الأيوبي سنة (1150 هـ) وقد لعبت دورا هاما في صد هجمات الصليبيين ومنعهم من التوسع في الأقطار الإسلامية المجاورة.

2-**قلعـــة سلـــط:** وتقع في مدينة السلط وتعود إلى العصر الأيوبي، وقد دمرت هذه القلعة ولم يبق منها إلى جزء يسير، وهي مطلة على مدينة السلط كاملة حيث تشكل منظرا وإطلالة فريدة من نوعها .

([1])-بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية والاقاليم السياحية في العالم**، مرجع سابق ، ص 361.

3-**قلعـــة قطرانـــه:** وتقع على الطريق بين عمان والعقبة في بلدة قطرانة ويعود تاريخها إلى العهد التركي.

4-**قلعـــــــة الكـــــــرك:** بناها المؤابيون ثم جددها الأنباط، وظلت في العصر البزنطي درعا واقيا للأردن، وكذلك في العصر الإسلامي حتى احتلت قوات الصليبيين مدينة الكرك، حيث عملوا إضافات جديدة عليها، وبعد معركة حطين استسلمت القلعة لقوات صلاح الدين سنة (1188 م) ، ولقد ظلت قلعة الكرك في قبضة الصلبين مدة لا تزيد عن ست وأربعين سنة في حين ملكها المسلمين مئات السنين فأضافوا عليها إضافات معمارية.

5-**قلعـــــــة الشوبـــــك:** يرجع تاريخ إنشاء هذه القلعة إلى عصر الأنباط وقد استخدمت أيضا في العصر الروماني، وظلت كذلك طول الحكم البيزنطي لمنطقة شرق الأردن ثم تجدد بناؤها في فترة الصراع الحربي بين الساسانيين والبيزنطيين عندما احتل الصليبيون بيت المقدس قام "بلدوين" الأول بإعادة بناء قلعة الشوبك وسماها "مونتريال"، ثم استسلمت هذه القلعة لقوات صلاح الدين الأيوبي سنة (1189م) بعد حصار طويل دام سنتين، وقد قام إبراهيم باشا سنة (1840م) على نسفها بالديناميت، والقلعة بمظهرها الحالي هي قلعة إسلامية في منشآتها، باستثناء الأسس الأولى التي بني عليها فهي في المقام الأول نبطية وفارسية ثم صليبية.

6-**قلعـــــــة العقبـــــــة:** وتقع في مدينة العقبة ويعود تاريخها إلى العهد المملوكي ويظهر داخلها شريط كتابي يشير إلى اسم السلطان الذي قام بإنشائها .

الفرع الثالـــــث: المقامـــــات الدينيـــــة

تشمل الأراضي الأردنية على كثير من المواقع الدينية سواء الإسلامية أو المسيحية، فبالنسبة للمواقع الدينية المسيحية نذكر منها الكنائس الموجودة في "مأدبا" ومنطقة جيل نيبو (صياغة)، إضافة إلى موقع المغطس في وادي خرار غرب قرية الكفرين، وكنيسة "مار إلياس" وسيدة الجبل في عجلون، إضافة إلى العديد من المواقع المسيحية الأخرى المنتشرة على الأراضي الأردنية.

أما المواقع الدينية الإسلامية فهي كثيرة ومنتشرة في كافة أرجاء المملكة الأردنية، وتتمثل في رفات الكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم- الذين استشهدوا على هذا الثرى، والذي كان

أول مناطق الفتح الإسلامي خارج الجزيرة العربية نذكر منهم زيد ابن الحارثة وجعفر ابن أبي طالب وعبد الله ابن رواحة، وهم قادة معركة مؤته التي جرت بين المسلمين والروم في بلدة مؤته في "الكرك" سنة 230 م وتوجد أضرحة هؤلاء الصحابة في بلدة المزار الجنوبي في محافظة "الكرك" وقد تم في عام 1999 إجراء تحسينات كثيرة على هذه الأضرحة من خلال بناء مسجد ضخم عليها، وبناء حجرات خاصة لكل ضريح منها يوجد مكان فيه للصلاة، وكانت هذه التحسينات نتيجة الحركة السياحية الكبيرة التي تشهدها هذه المقامات من قبل العرب والمسلمين من كافة الدول الإسلامية.

كما يضم الأردن رفاه أهم قادة الجيش الإسلامي الذي قام بفتح بلاد الشام مثل أبو عبيدة ابن الجراح وشرحبيل بن حسنة ومعاذ ابن جبل، وعلى أرض الأردن كانت أول معركة حاسمة انتصر فيها المسلمون على الروم وهي معركة اليرموك عام 636م شمال غرب مدينة إربد . [1]

ويعتبر الأردن من الأماكن الأكثر شهرة من حيث تواجد الأضرحة والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وفي ما يلي سيتم استعراض لأهم المقامات الخاصة بالصحابة المسلمين والأنبياء في الأردن [2]

1-**مقـــام الحـــارث بن عميـــر الأزدي:** يقع على بعد 20 كلم جنوب مدينة الطفيله الواقعة جنوب الأردن وهو بناء حديث بوجد في داخله ضريح بنسب إلى الحارث بن عمير الأزدي الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أمير بصرى الشام حيث قتله شرحبيل بن عمرو الغساني حاكم مؤتة.

2-**مقـــام زيـــد بن حارثـــــة:** ويقع في بادية المزار في مدينة الكرك جنوب الأردن أيضا وهو بناء حديث في داخله ضريح ينسب إلى الصحابي الجليل زيد بن حارثة القائد الأول في معركة مؤتة والمشهورة في التاريخ الإسلامي.

3-**مقـــام جعفـــر بن أبـــي طالـــب:** ويقع في بلدة المزار الكرك، والمقام عبارة عن مسجد كبير بني حديثا، ويظهر أن الأيوبيين والمماليك قد اهتموا بالموقع، يشهد على ذلك النقوش الأثرية وفي داخل

([1])-محاسنة محمد ، **تاريخ الحضارة والنظم الإسلامية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 36.

([2])-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق، ص ص 121-124.

المسجد يوجد ضريح الصحابي الجليل جعفر بن أبي طالب القائد الثاني في معركة مؤتة والمشهور في التاريخ الإسلامي أيضا .

4-**مقـــــام عبـد الله بن رواحـة:** يقع في بلدة المزار الكرك، وهو بناء حديث في داخله ضريح ينسب إلى الصحابي عبد الله بن رواحة القائد الثالث في معركة مؤتة والمشهورة في التاريخ الإسلامي حيث استشهد رضي الله عنه في المعركة الشهيرة.

5-**مقـــام ضـــرار بـــن الأزور:** ويقع في قرية ضرار (الأغوار الوسطى) وهو بناء حديث في داخله يوجد ضريح ينسب إلى الصحابي الجليل ضرار بن الأزور رضي الله عنه.

6-**مقـــــام أبـــي عبيـــــدة:** ويقع في الغور المعروف بغور أبي عبيدة، وهو عبارة عن مسجد حديث كان قد بني مكان قبة كان قد بناها الظاهر بيبرس، يشهد على ذلك البلاطة الرخامية الأثرية والموجودة عند مدخل المقام، وفي داخل المسجد يوجد ضريح ينسب إلى الصحابي الجليل أبي عبيدة عامر بن الجراح (أمين الأمة) فاتح الشام والمشهور في التاريخ الإسلامي رضي الله عنه.

7-**مقـــام عامـــر بـــن أبـــي وقـــاص:** يقع هذا المقام في قرية وقاص- الأغوار الشمالية وهو بناء حديث في داخله ضريح ينسب (لابن أبي وقاص) وقد يكون الصحابي الجليل عامر بن أبي وقاص الذي شارك في فتوح الشام.

8-**مقـام شرحبيـــل بـــن حسنـــــة:** ويقع في وادي إلياس على بعد 20 كلم إلى الشمال من مقام أبي عبيدة، وهو بناء حديث في داخله ضريح ينسب إلى الصحابي الجليل شرحبيل بن حسنة فاتح الأردن والمشهور في التاريخ الإسلامي رضي الله عنه.

9-**مقـــام معـــاذ بـــن جبـــل:** ويقع في بلدة الشونة الشمالية، وهو عبارة عن بناء تعلوه خمس قباب يعود إلى العهد التركي، وفي داخله يوجد ضريح ينسب للصحابي الجليل معاذ بن جبل وضريح آخر لولده رضي الله عنهما .

10-**ضريـــح دامـــس أبـــو الهـــول:** يقع على بعد 3 كلم جنوب مثلث المصري، وينسب إلى البطل (دامس أبو الهول) الذي شارك في فتوح الشام، والضريح لم يعط القدر الذي يستحق من التكريم حتى الآن ولا يوجد عليه بناء.

11-**مقـــام ميســـرة:** ويقع في قرية ميسرة التي تبعد حوالي 1 كلم عن مدينة السلط في منطقة العارضة، هو عبارة عن ضريح بني من حجارة مصفوفة فوق بعضها البعض وينسب إلى ميسرة بن مسروق العبسي أحد الأبطال الذين اشتركوا في فتوح الشام.

12-**مقـــام أبـــي الـــدرداء:** ويقع في بلدة صغيرة على بعد 15 كلم من مدينة إربد، ويوجد المقام في بناء حديث في داخله ضريح ينسب إلى الصحابي الجليل أبو الدرداء رضي الله عنه.

13-**مقـــام بـــلال بـــن ربـــاح:** ويقع في قرية وادي السير، وهو عبارة عن بناء حديث في داخله ضريح ينسب إلى مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم بلال بن رباح رضي الله عنه.

14-**مقـام أبـــي ذر الغفـــاري:** ويقع في محافظة مادبا في قرية شقيق، والمطلة على وادي الموجب والمقام عبارة عن ضريح من الحجارة وينسب إلى الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

15-**مقـــام عكرمـــة:** ويقع في محافظة عجلون بالقرب من مثلث دير الصمادية، وهو عبارة عن كومة من الحجارة، و يذكر أن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه قد دفن فيها.

16-**مقـــام أبـــو سليمـــان:** ويقع في بلدة أبو مخطوب، الشوبك، وهو عبارة عن بناء متصدع يعود إلى العهد الأيوبي ويوجد في داخل المقام ضريح ينسب إلى سليمان الدراني وفي ساحة المقام يوجد ضريح الأمير ناصر الدين محمد ناصر الدين بن الأمير الكبير عز الدين.

17-**كهـــف أهـــل الكهـــف:** ويقع على بعد 8 كلم جنوب عمان، وقد وردت قصة أصحابه في القرآن الكريم، والكهف يعود تاريخه إلى العهد البيزنطي، وقد عثر على المسجد أمام الكهف، كما يعلوه مسجد آخر يعود إلى العهد الأموي.

18-**جبـــل التحكـــم (جبـــل أبـــو موســـى الأشعـــري):** ويقع على بعد 25 كلم إلى الشمال من مدينة معان، وعلى هذا الجبل جرى التحكيم بين جند علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وذلك بعد معركة الصفين عام 37 ه وقد اختار جند علي أبا موسى الأشعري واختار جند معاوية عمرو بن العاص، كما هو مشهور في التاريخ الإسلامي، ولا يوجد آثار على هذا الجبل سوى بعض القبور الحديثة للبدو من أهالي المنطقة.

19-**مقـــــام يوشـــــع:** ويقع إلى الغرب من مدينة السلط فوق التل المعروف بـ (طف اوشع) وهو عبارة عن بناء يعود إلى العهد الأيوبي المملوكي، ومن الممكن أن هذا المقام نسب إلى النبي يوشع أحد الأنبياء الذين بعثوا في بني إسرائيل.

20-**مقـام حزيـر:** ويقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة السلط بالقرب من عين حزير المشهورة، وبناء المقام حديث ويعتقد أن هذا المقام نسب إلى أشير ثم إلى حزير، وأشير هو أخو يوسف عليه السلام.

21-**مقـام النبـي شعيـب:** ويقع في منطقة وادي شعيب- السلط، وينسب هذا المقام إلى النبي شعيب عليه السلام ومقام النبي شعيب يعود إلى العصر الحديث حيث جرى تطويره كما هي باقي المقامات.

22-**مقـــام جـــــادور:** يقع على تل الجادور، وهو عبارة عن مسجد حديث في داخله ضريح ينسب إلى النبي جادور، ويعتقد أن هذا المقام يعود إلى النبي جاد أحد الأسباط.

23-**مقـــام النبـــي أيـــوب:** ويقع إلى الجنوب الغربي من السلط في المنطقة المعروفة (بخربة أيوب) والموقع عبارة عن أساسات أبنية أثرية قد تكون مسجدا، والموقع بحاجة إلى إجراء عملية حفر لإبرازه وإظهاره إلى الوجود، وينسب الموقع إلى النبي أيوب عليه السلام.

24-**مقـــــام النبـــي هـــــود:** ويقع في جرش، وهو عبارة عن مسجد حديث في داخله كهف يذكر أن سيدنا هودا عليه السلام قد دفن فيه.

25-**مقـــــام النبـــي هـــــارون:** ويقع هذا المقام على قمة جبل النبي هارون غربي مدينة البتراء، ويعود تاريخه إلى العهد المملوكي.

26-**مقـام النبي نـــوح:** وهو بناء حديث ويقع في مدينة الكرك، وينسب إلى النبي نوح عليه السلام.

الفـــــرع الرابـــــــع: المتـــــاحـــــــف

إن المتاحف هي تلك المساحات التي تهدف إلى التعريف بحضارات الشعوب وتقاليدها وصناعاتها وفنونها وإسهاماتها البارزة في بناء التاريخ الإنساني، كما تعتبر مستودعا لكنوز التراث وعلاماته ورموزه، وفي الأردن العديد من المتاحف المتنوعة التي يزورها آلاف الزوار سنويا حيث تعرض فيها تحف متنوعة وقطع أثرية تعكس التنوع الحضاري على الأرض الأردنية، أما أهم المتاحف المتواجدة في الأردن فهي كما يلي: [1]

1-**متحـــف البتـــراء القديـــم:** ويقع في البتراء، يضم قطع أثرية من الفترة الدومية والنبطية والرومانية والبيزنطية.

2-**متحـــف البتـــراء النبطـــي:** ويقع أيضا في مدينة البتراء ويشمل على مقدمة من تاريخ مملكة الأنباط وقطع أثرية مختلفة الاستعمالات.

3-**متحـــف الآثـــــار الأردنـــي:** ويقع في العاصمة الأردنية "عمان" بني عام 1951 في جبل القلعة ويضم عددا من القطع الأثرية رتبت على أساس الحقب الزمنية أو التاريخ الأقدم .

4-**متحـــف الفلكلـــور الأردنـــــي:** ويقع أيضا في عمان وبالضبط في محيط المدرج الروماني ويعرض الحياة التقليدية في الأردن مثل الأزياء والأثاث والمصنوعات اليدوية.

5-**متحـــف التـــــراث الشعبـــي:** ويقع أيضا في العاصمة "عمان" ويمثل جانب من الحياة الأردنية من الألبسة وأدوات منزلية كما يضم عدد من لوحات الموزاييك.

6-**متحـــف الحلـــي والأزيـــــاء الشعبيـــة:** ويقع أيضا في "عمان"، تأسس عام 1971 وفيه يتم تجميع التراث الشعبي الأردني والفلسطيني ويمثل كافة المناطق والمحافظات.

7-**متحـــف صـــرح الشهيـــــد:** ويقع أيضا في العاصمة "عمان" حيث يخلد هذا المتحف شهداء الوطن ويعرض تاريخ القوات المسلحة الأردنية من فترة الثورة العربية الكبرى إلى غاية يومنا هذا من خلال إبراز الأسلحة والعتاد العسكري والملابس.

([1])-بركات كامل النمر المهيرات ، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم** ،مرجع سابق، ص 140 .

8-**متحـــف الحيـــاة الشعبيـــــة في الجامعـــة الأردنيـــة:** ويقع أيضا في العاصمة "عمان" تأسس سنة 1977 وهو يمثل المجالات التطبيقية للمعارف النظرية مثل مواد الأنثربولوجيا وغيرها .

9-**المتحـــف الوطنـــي للفنـــون الجميلـــة:** ويقع في عمان أيضا وبالضبط بجبل اللويبدة وذلك بهدف رعاية الحركة الفنية التشكيلية في الأردن والبلدان العربية وتبادل المعارض مع مختلف الدول.

10-**متحـــف آثـــار جـــرش:** ويقع في مدينة جرش، تأسس عام 1923 ويضم المكتشفات الأثرية الموجودة في منطقة جرش.

11-**المتحـــف الأثـــري (مأدبـــا):** ويقع في مدينة مأدبا ويضم المتحف مجموعة من التيجان المنحوتة بشكل رائع وعدد من الأعمدة والمذابح ويضم كذلك مجموعة من الفخاريات من فترات تاريخية متعددة.

12-**متحـــف مأدبـــا الشعبـــي:** ويقع أيضا في مدينة مأدبا، إذ يتكون من البيت الشعبي وهو محفوف بالفسيفساء متعدد الرسوم ويضم كذلك معروضات من الحلي والمجوهرات الذهبية والفضية.

13-**متحـــف آثـــار أم قيـــس:** ويقع قرب مدينة "إربد"، تأسس عام 1987 ويتكون من قاعتين، تضم الأولى خزائن خصصت للفخاريات، والثانية ما تم إيجاده في المقابر في منطقة أم قيس وكذلك الحجارة الزخرفية والأوعية والأواني الفخارية.

14-**متحـــف آثـــار السلـــط:** ويقع في مدينة السلط، تأسس عام 1986 بمركز السلط التجاري ويضم الكثير من الأدوات والأواني وأدوات الزينة التي تم العثور عليها في المواقع الأثرية ومختلف الحقب التاريخية، وكذلك هناك متحف الحياة الشعبية الذي يضم الأزياء الشعبية في منطقة السلط.

15-**متحـــف آثـــار عجلـــون:** ويقع في مدينة عجلون، ويضم موجودات تعود إلى ما قبل العصر الفخاري.

16-**متحـــف آثـــار إربـــد:** ويقع في مدينة إربد، ويضم موجودات تعود إلى عصور مختلفة.

المطلـــب الثالـــث: المرافق والخدمات والتسهيلات السياحية في الأردن

يعتبر العمل السياحي نشاط مترابطا ومتكاملا تقوم به مؤسسات وقطاعات مختلفة عديدة، وتشرف وزارة السياحة على تنظيم هذه النشاطات والتنسيق في ما بينها ما يحقق أهدافها، والغرض من هذه الهياكل هو تقديم الخدمات السياحية التي تعتبر أمرا جوهريا وضروريا لإنجاح العملية السياحية التي تتطلب توفر مجموعة من الإمكانيات المتمثلة في:

الفـــــــرع الأول: خدمـــــات النقـــــل والمواصـــــــلات

تعد خدمات النقل والمواصلات من المقومات الأساسية اللازمة في عملية التنمية الاقتصادية، فلا يمكن استغلال الموارد الاقتصادية إلا بوجود وسائل المواصلات، ولقد كان لتطور المواصلات والنقل في الأردن دور هام في الربط بين المناطق المختلفة داخل المملكة من ناحية والعالم الخارجي من ناحية ثانية، وما زاد من أهمية المواصلات بأشكالها المختلفة في الأردن، الموقع الجغرافي الذي اكتسبه كنقطة وصل مع أوروبا شمالا عن طريق سوريا وتركيا ومع العراق ودول الخليج شرقا والسعودية ومصر جنوبا، وفلسطين المحتلة غربا، ومع دول آسيا عبر خليج العقبة والبحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى النقل الجوي الذي يربطه بمختلف أنحاء العالم، وتصنف وسائل المواصلات إلى ثلاث أنواع وهي:

أولا: النقـــــل البـــــري:

يمتلك الأردن شبكة واسعة وحديثة من الطرق البرية تربط أطرافه من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب علاوة على اتصاله بمحيطه من الدول المجاورة عبر طرق دولية عالية المواصفات، فهناك خط بري رئيسي يربط شمال الأردن بجنوبه وهو تقريبا ذو أربع مسارب على طول المسافة، كما أن هناك طريق بري رئيسي يمتد شرقا ليصل إلى الحدود العراقية (الرويشد) والحدود السعودية (العمري). [1]

وقد تم تصنيف الطرق المعبدة في الأردن إلى الأنواع التالية:

-**الطـرق الرئيسيـة الدوليـــــة:** وهي التي تربط بين المحافظات من جهة وبين الأردن والدول المجاورة من جهة أخرى ويبلغ طولها 2660 كلم عام 1992.

([1])-http:// www.wikipedia.org/wiki (23/07/2015).

-**الطـرق الثانويـة:** وهي التي تربط المدن المهمة ببعضها البعض ويبلغ طولها 1910 كلم للعام نفسه. [1]

-**الطـــرق القرويـــــة والزراعيـــة:** وهي التي تربط القرى والمزارع بشبكتي الطرق الرئيسية والثانوية ويبلغ طولها 1900 كلم للعام نفسه.

وقد طورت السلطات الأردنية شبكة الطرقات من حيث التصاميم والإنشاء والصيانة ففي حين كان مجموع أطول شبكة الطرق المعبدة في المملكة عام 1950 حوالي 895 كلم للطرق الرئيسية والثانوية والقروية، أصبح في نهاية عام 2012 بحدود 7201 كلم علما أنه قد تم اعتماد معايير جديدة للطرق بداية من عام 2010 وذلك حسب دراسة المخطط الشمولي لطرق المملكة. [2]

-السكـــك الحديديـــــة:

لقد أهملت المملكة الأردنية هذا النوع من النقل بسبب تركيزها على النقل البري، واقتصرت خطوط السكك الحديدية على خط دمشق –عمان–معان، وهو جزء من الخط الحجازي الحديدي الذي كان يمتد حتى المدنية المنورة في الحجاز زمن الخلافة العثمانية ويبلغ طوله في الأردن (402 كلم). [3]

ثانيـــــا: النقـــل الجـــــوي:

تزخر المملكة الأردنية بـــ 17 مطارا بالإضافة إلى مهبط واحد للطائرات العمودية، ثلاث مطارات تستقبل الرحلات التجارية، اثنان منهم في عمان والثالث يقع في مدنية العقبة، والناقل الجوي الرئيسي في الأردن الملكية الأردنية، وأكبر مطار في البلاد هو مطار الملكة علياء الدولي في عمان المقام على مساحة تقدر بحوالي 22 ألف دونم* وكان سابقا مطار عمان المدني هو المطار الرئيسي في الأردن

([1])– راتب محمود البشايرة ،مرجع سابق، ص 131.

([2])-www.mpwh.gov.jo (14/06/2015).

([3])–راتب محمود البشايرة ، مرجع سابق، ص 132.

* الدونم يعادل 1000 متر مربع.

لكنه استبدل بمطار الملكة علياء لكن لا يزال مطار عمان يخدم طرق مواصلات إقليمية عديدة، أما مطار الملك حسين يخدم العقبة مع صلات له مع عمان وعدة مدن إقليمية ودولية. [1]

ثـــــالثـــــا: النقـــــل البحـــــري في الأردن

إن النقل البحري في الأردن يقتصر على ميناء العقبة الواقع على البحر الأحمر وهو شريان هام لنقل البضائع والركاب ويحتل مكانة مرموقة في الملاحة العالمية لأنه يربط بين آسيا وإفريقيا .

وتشرف على إدارته مؤسسة الموانئ، ويخدم الميناء معظم صادرات الأردن ووارداته بالإضافة إلى بعض الدول العربية، وقد باشرت شركة الجسر العربي للملاحة بتشغيل خط العقبة –نويبع، وهو خط نقل بحري يستخدم العبارات بين الأردن ومصر، لتنمية حركة التجارة بين البلدين، وتنشيط السياحة ونقل الحجاج. [2]

الفـــــرع الثانـــــي: خدمـــــات الإيـــــواء السياحيـــــة فـــــي الأردن

تعد الفنادق من العناصر الأساسية في القطاع السياحي كونها تؤدي النسبة الأكبر من السياح كما أنها تحضي بنسبة الأكبر في مجال الاستثمارات السياحية، وقد أولت الحكومة الأردنية هذا القطاع عنايتها واهتمامها فشجعت على بنائها وذلك لتأمين الخدمة الفندقية للسياح، من أجل مواجهة الزيادة المطردة في أعداد السياح والمسافرين .

وتشير الإحصائيات أن عدد منشآت الإيواء من فنادق وشقق فندقية وموتيلات ونزل ومخيمات بلغت في عام 1999 م ما مجموعه 422 نوعا وقد تطور هذا العدد إلى 468 نوعا في نهاية عام 2005، حتى وصل إلى 470 نوعا عام 2007 [3] ليقفز إلى 490 نوعا عام 2011.

أولا: تطور عدد الفنادق والأسرة في الأردن خلال الفترة (1994–2015)

يمكن توضيح انتشار الفنادق والأسرة في الأردن خلال هذه الفترة من خلال الجدول الآتي:

([1])-www.mpwh.gov.jo (14/06/2015).

([2])–راتب محمود البشايرة ، مرجع سابق، ص 132 .

([3])–بركات كامل النمر المهيرات ، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم**، مرجع سابق، ص 380 .

الجدول رقم:(20) يوضـح تطـور عـدد الفنـادق والأسـرة خـلال الفتـرة (2000-2015) .

السنـــــــــة	عـــدد الفنـــادق	عـــدد الأســـرة
2000	433	19699
2001	472	19246
2002	462	19389
2003	452	19699
2004	463	19945
2005	470	20827
2006	476	21609
2007	470	21857
2008	481	22507
2009	485	23113
2010	487	25575
2011	490	26850
2012	496	47339
2014	536	51867
2015	558	52928

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo 10/01/2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن عدد الفنادق في الأردن في زيادة مستمرة خلال الفترة (2000-2015) حيث ارتفع عددها من سنة 2000 إلى حوالي 433 فندقا بسعة 19699 غرفة إلى حوالي 558 فندقا سنة 2015 بسعة52928 غرفة، و قد تخللتها بعض التذبذبات في الفترة (2001-2006)، إذ بلغ عدد الفنادق سنة 2001 حوالي 472 فندقا بسعة 19246 غرفة، لينخفض عدد الفنادق في السنوات التي بعدها مباشرة حتى سنة 2006 أين ارتفع عددها مرة أخرى ليصل إلى 476 فندقا بسعة 21609 غرفة. و لعل السبب في هذه الزيادة المستمرة في عملية انجاز الفنادق و منشآت الإيواء بصفة عامة يعود إلى تلبية حاجات السياح الأجانب المتزايدة الوافدين إلى الأردن.

ثانيـــا: توزيـــع الفنـــادق حســـب المناطـــق السياحيـــة

يمكن توضيح انتشار وتوزيع الفنادق حسب المناطق السياحية في الأردن من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم:(21) يبين عدد الفنادق الموزعة حسب المناطق السياحية في الأردن لعام 2015.

الموقـــــع	الفنـــادق	الغـــرف	الأســـرة
عـــمـــان	370	17064	31690
الـــبتـــراء	40	20182	4170
العـــقبـــة	64	4274	8950
البحـــر الميـت	09	2145	3807
حمامات ما عين	01	109	145
إربـــد	16	414	929
عجلـــون	03	50	124
الـــكـــرك	07	84	177
جـــرش	02	57	135
الـــزرقاء	05	86	205
مـــأدبـــا	10	216	438
الرويشـــد	02	17	43
الفحيـــص	01	14	40
معـــان	04	37	98
الطفيـــلة	07	90	216
الشـوبـــك	02	50	135
وادي رم	12	717	1500
المجمـوع الكلـي	**538**	**27664**	**52928**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo ; (10/01/2017)

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن مدينة عمان تحتل الصدارة من حيث احتوائها على اكبر عدد من الفنادق يقدر بـ: 370 فندقا بحكم اعتبارها العاصمة السياسية و الاقتصادية للبلاد بسعة 17064 غرفة و 31690 سرير، ثم تليها منطقة البتراء بحوالي 40 فندقا بسعة 2182 غرفة و 4170 سرير بحكم تفردها و احتوائها على أشهر المعالم الأثرية في الأردن حيث تؤمها أفواج السياح من كل بقاع الأرض أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها مدينة العقبة التي تتوفر على 64 فندقا بسعة 4274 غرفة و 8950 سرير، أما بقية الفنادق فهي موزعة على المدن السياحية الأردنية الأخرى بتفاوت نسبي، إذ تزخر مدينة إربد على 16 فندقا، و منطقة البحر الميت 09 فنادق، كما تتوفر مأدبا على 10 فنادق و وادي رم على 12 فندقا، كما تحتوي منطقتي البحر الميت و الكرك على 09 و 07 فنادق على الترتيب.

و تجدر الإشارة إلى أن مدينة عمان تحتوي على 14 فندقا من صنف 5 نجوم و 21 فندقا من صنف 4 نجوم و 37 فندقا من صنف 3 نجوم و 34 فندقا من صنف نجمتين و 72 فندقا من صنف نجمة واحدة، و 72 فندقا غير مصنف.

أما منطقة البتراء فإنها تتوفر على 06 فنادق من صنف 5 نجوم و 03 فنادق من صنف 4 نجوم و 10 فنادق من صنف 3 نجوم و 07 فنادق من صنف نجمتين و فندقين من صنف نجمة واحدة، و 12 فندقا غير مصنف.

و كذلك مدينة العقبة تحتوي على 06 فنادق من صنف 5 نجوم و 04 فنادق من صنف 4 نجوم و 08 فنادق من صنف 3 نجوم و 15 فندقا من صنف نجمتين و 10 فنادق من صنف نجمة واحدة، و 17 فندقا غير مصنف.

و تشير إحصائيات سنة 2015 إلى أن عدد فنادق 5 نجوم في الأردن بلغ 32 فندقا و 4 نجوم بلغ 31 فندقا و 3 نجوم بلغ 56 فندقا و نجمتين بلغ 62 فندقا و نجمة واحدة بلغ 64 فندقا، بينما بلغ عدد الشقق بكل أصنافها 123 شقة و عدد الأجنحة بكل أصنافها 42 جناح أما عدد الفنادق الغير المصنفة فقد وصل إلى 125 فندقا، و كل منشآت الإيواء هذه منتشرة عبر التراب الأردني[1]

([1])-www.mota.gov.jo (25/03/2017).

ثـالثـا: أهــم الاستثمـــارات السيــاحيــة في الأردن

يمكن توضيح الاستثمارات السياحية المنتشرة في الأردن من خلال الشكل الآتي:

أما **الشكل رقم: (11) يوضح توزيع الاستثمارات الفندقية حسب المناطق السياحية في الأردن.**

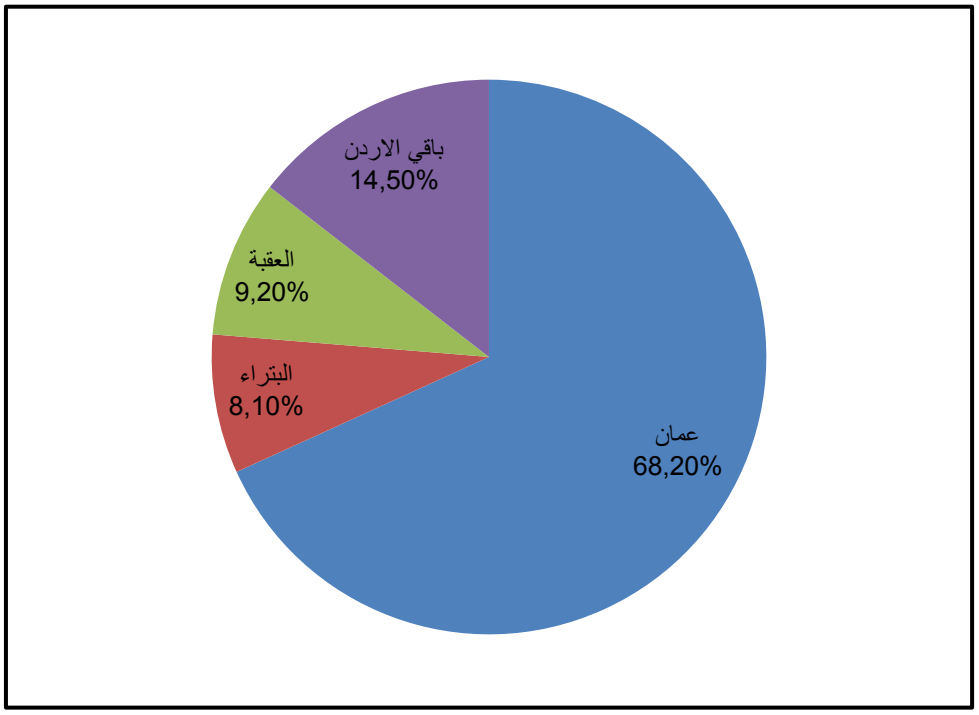

المصدر: أسعد أبو رمان، عادل الراوي: السياحة في الأردن، ص 135 .

حيث يظهر الشكل أن أغلبية الاستثمارات تتركز في العاصمة عمان لكونها المدينة الرئيسية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ثم العقبة تأتي في المرتبة الثانية حيث تشكل خدمات الإيواء السياحية ما بنسبته 9.2% لتعكس أيضا أهميتها السياحية، بالإضافة إلى أهميتها التجارية كونها الميناء الرئيسي الوحيد في الأردن، وفي العقبة تشكل الفنادق نوعا رئيسيا من أنواع خدمات الإيواء، حيث تشكل الفنادق المصنفة والغير مصنفة ما نسبته 95% من مجموع الاستثمارات الفندقية، والنسبة الباقية هي الشقق والأجنحة.

أما مدينة البتراء المعلم التاريخي العالمي، جاءت في الرتبة الثالثة بنسبة 8.1% من مجموع خدمات الإيواء في المملكة، حيث يوجد 38 فندق منها 68.4 % مصنفة والباقي غير مصنف [1] .

والشكل رقم: (12) يوضح أنواع خدمات الإيواء في المدن الثلاثة الرئيسية.

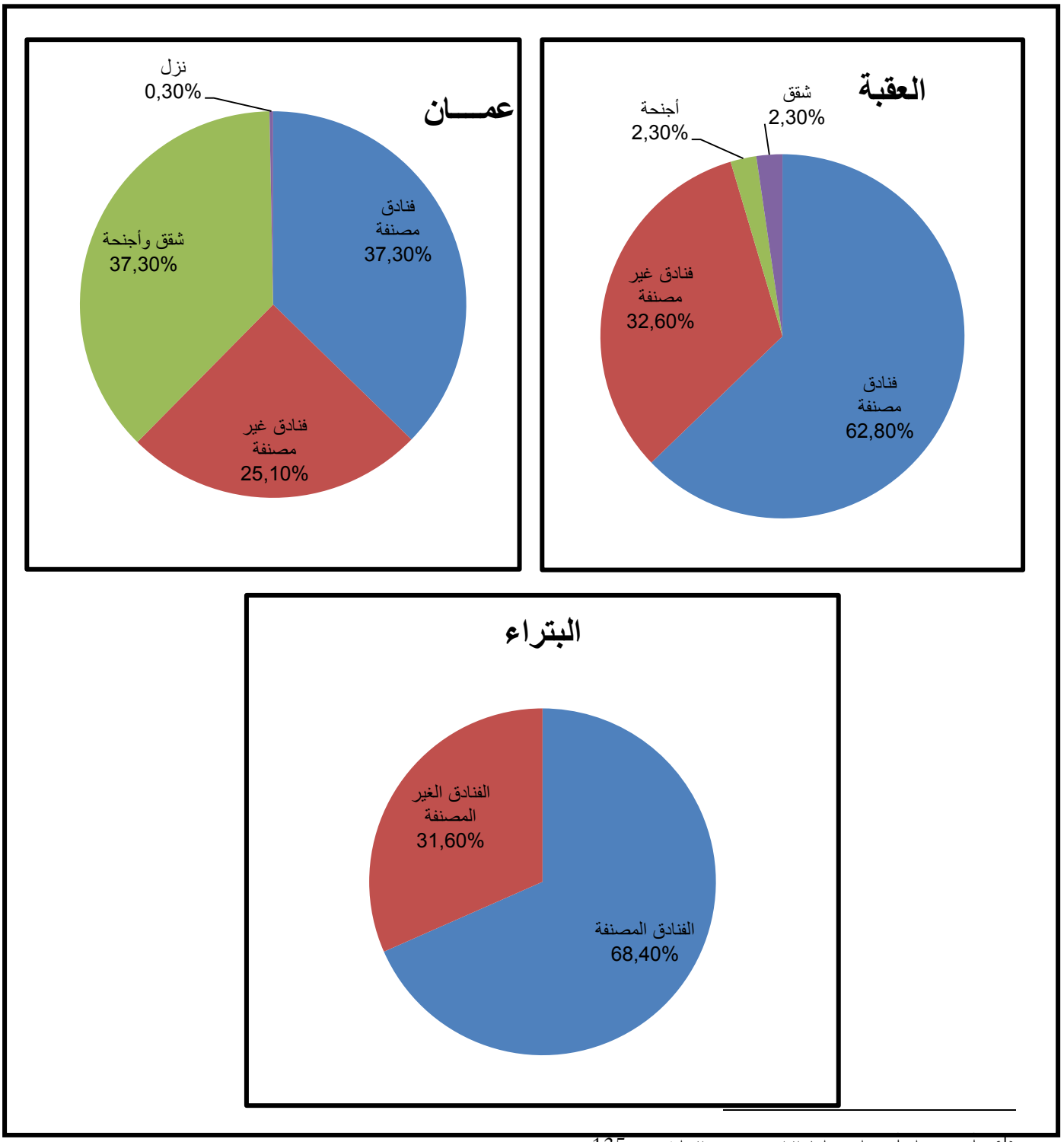

[1]– اسعد حماد ابو رمان ،عادل الراوي ، مرجع السابق، ص 135 .

المصدر: أسعد حماد أبو رمان، عادل الراوي، مرجع سابق، ص 136 .

تشكل هذه المدن الثلاثة المناطق الرئيسية في عدد خدمات الإيواء السياحية، حيث تركزت فيها 85.5 % ثم جاءت مدينة إربد بالمرتبة الرابعة وبنسبة 2.6 % من مجموع الاستثمارات الفندقية في الأردن.

ومن الناحية الفعلية تقوم الفنادق الأردنية بتحضير المزيج التسويقي الفندقي السياحي المناسب للسياح الحاليين، والمحتملين وبالشكل الذي يجتذبهم باعتباره أفضل في معظم الأحيان من ذلك المزيج التسويقي الفندقي في البلدان المنافسة، كما تقوم الفنادق بطباعة وتوزيع نشرات بالمواقع السياحية الأردنية، بل أن الأمر يتعدى ذلك ليصل إلى الإعلان الدوري والمبرمج في مختلف وسائل الإعلام مع المشاركة في المعارض السياحية والندوات والمؤتمرات السياحية التي تتولى تنظيمها الهيئة العربية لوكلاء السفر والفنادق والتي تهدف إلى تشجيع السياح المحتملين للقدوم للمواقع السياحية الأردنية. [1]

الفـــرع الثالـــث: الخدمـــات والتسهيـــلات السياحيـــة المكملـــة لخدمـــات الإيـــواء

إن الخدمات السياحية المكملة لخدمات الإيواء والتسهيلات السياحية الأخرى تعتبر العنصر الرئيسي الثاني الذي يتركب منه العرض السياحي، حيث يتكون العنصر الأول من عوامل الجذب السياحي الطبيعي والبشري، أما الخدمات والتسهيلات في الموارد السياحية البشرية التي توفر للسياح إقامة سهلة وميسرة مما يؤدي إلى إطالة مدة إقامة السياح من جهة والرغبة بتكرار الزيارة من جهة أخرى، فلا يكفي أن يمتلك الموقع السياحي مقومات جذب سياحية، إذ لابد من توفر الخدمات السياحية المكملة، فقد يكون الموقع متواضع في الجاذبية السياحية ولكنه يصبح موقعا سياحيا عندما تتوفر به هذه الخدمات، فعملية التوازن للخدمات المكملة مع عناصر الجذب السياحي يعتبر عملية مهمة في عملية الجذب السياحي العام وتتكون هذه الخدمات والتسهيلات من العناصر التالية: [2]

([1])–محمد عبيدات ، **التسويق السياحي مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص108 .

([2])–بركات كامل النمر المهيرات ، **الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم**، مرجع سابق، ص 389 .

أولا: خدمـــات البنيـــة الأساسيـــة

وتتمثل في المرافق العامة مثل شبكات المياه والكهرباء والطرق والمواصلات ومرافق الصرف الصحي والخدمات التكنولوجية واللاسلكية والمطارات والموانئ والمعابر، وكذلك متطلبات الحياة العصرية مثل المستشفيات والصيدليات والبنوك والأسواق السياحية، أكشاك الصحف، الشرطة السياحية، المحلات التجارية لبيع التحف.

ثـــانيـــا: التسهيـلات السياحيـة الأساسيـــة

وتتمثل في تسهيلات إقامة السياح مثل الفنادق والشقق الفندقية المفروشة والقرى السياحية والمخيمات الشبابية والمنتجعات والمطاعم والملاهي والمسارح والنوادي والمقاهي، كما تتمثل في الأدلاء السياحيين ووكالات السياحة والسفر والمكاتب السياحية، ومكاتب تأجير السيارات ووكلاء الرحلات الطويلة والقصيرة، وكذلك يضاف إليها مكاتب الاستعلام عند المعابر والفنادق والمواقع السياحية والمؤسسات السياحية.

ثـــالثـــــا: وسائـــــل النقـــل السياحـــي

مثل المطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية الحديثة، ووسائل النقل البري، ووسائل التنقل في المناطق السياحية مثل التلفريك والعربات والقوارب والعربات الخاصة. . .الخ.

والجدول رقم:(22) يوضـــح تطـــور أنشطـــــة السياحـــــة خلال الفترة (2002-2015) .

السنوات / الفعاليـات السياحيـــة	2002	2004	2007	2009	2012	2015
الفنادق المصنفة وغير مصنفة	461	363	470	485	496	568
مكاتب السياحة والسفر	403	466	536	653	775	888
المطاعم السياحية	376	448	675	773	868	1006
مكاتب تأجير السيارات	230	241	225	271	255	252
متاجر التحف الشرقية	230	185	283	288	351	385
الأدلاء السياحيين	570	601	686	855	/	/
مرافقي الرواحل	386	493	613	713	/	/
شركات النقل السياحي	04	04	06	07	08	08
مراكز الغوص	/	07	09	09	09	09
الرياضة المائية	/	03	03	03	03	03
القوارب الزجاجية	/	75	80	85	/	/
السيارات السياحية	4089	4258	5998	6353	/	/
الباصات السياحية (حافلات)	345	346	725	733	/	/
الغرف الصيفية	/	/	22507	23113	/	/
الأسرة	/	/	43922	44371	47339	52928

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo (12/01/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ الارتفاع النسبي و المتفاوت في أنشطة السياحة الأردنية خلال الفترة (2002-2015)، حيث عرف عدد الفنادق المصنفة و الغير مصنفة زيادة خلال هذه الفترة، و نفس الملاحظة بالنسبة لمكاتب السياحة و السفر، و المطاعم السياحية، و مكاتب تأجير السيارات، أما عدد متاجر التحف فهو أيضا في تزايد مطرد تخللته تقلبات حادة خلال سنة 2004 بانخفاضه إلى 185 متجرا مقارنة بسنة 2002 بحوالي 230 متجرا ليعاود الارتفاع خلال كل هذه الفترة أين بلغ سنة 2015 حوالي 385 متجرا، بينما عدد شركات النقل السياحي فقد سجل زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2009 أين استقر العدد إلى 08 شركات خلال الفترة (2012-2015) و نفس الملاحظة تسجل بالنسبة لمراكز الغوص الذي استقر عددها إلى 09 مراكز منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2015.

المبحـــث الثانـــي: الحركـــة السياحيـــــة فـــــي الأردن

تحضى السياحة في الأردن بأهمية كبيرة عن طريق جذب السياح إليها سواء من الدول العربية أو بقية الدول الأخرى، وقد تطور القطاع السياحي الأردني ونما بشكل كبير في الفترة الأخيرة نظرا للاستقرار السياسي و الأمني الذي يشهده الأردن والذي أصبح محط أنظار العديد من سياح العالم.

وقد شهد الأردن تطورا كبيرا في قطاع السياحة من حيث الكم والنوع حيث تنوعت المنتجات السياحية وشهدت اهتماما كبيرا من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء. ونتيجة لذلك فقد وصل عدد السياح الذين زاروا الأردن سنة 2007 إلى 3.430 مليون سائح بمعدل نمو 6,4 % مقارنة بنسبة 2006 كما يوضحه الجدول التالي:

والجـــدول رقـــم:(23) يوضـــح تطـــور السياح الأجانـــب الذيـــن زاروا الأردن خلال الفترة (2000– 2015).

السنـــــة	العـــــدد	نسبـــــة النمـــو %
2000	1.427.000	150
2001	1.479.000	3,6
2002	1.622.000	9,7
2003	2.353.000	45
2004	2.853.000	21
2005	2.987.000	4,7
2006	3.225.000	08
2007	3.430.000	6,4
2011	6.812.426	12.1
2012	6.314.250	7.3 -
2014	5.326.501	9.3 -
2015	4.809.924	10.7 -

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo (15/01/2017)

نلاحظ من خلال هذا الجدول الزيادة المستمرة في عدد السياح الوافدين إلى الأردن خاصة خلال الفترة (2000-2011)، إذ عددهم سنة 2000 حوالي 1.427.000 سائحا ليصل سنة 2011 حوالي 6.812.426 سائحا، و السبب في هذه الزيادة هو الاستقرار الذي ينعم به الأردن، بينما انخفض عدد السياح الوافدين إلى الأردن خلال الفترة (2012-2015) أين بلغ عدد السياح سنة 2012 حوالي 6.314.250 سائحا لينخفض مرة أخرى سنة 2015 إلى 4.809.924 سائحا، و لعل السبب الأكبر في تراجع أعداد السياح خلال هذه الفترة هو اضطراب الأحداث السياسية و الأمنية في المنطقة، إذ تفرض الحدود المشتركة مع سوريا و العراق و ما يدور فيهما من أحداث توجس السياح الأجانب من المغامرة و القدوم إلى الأردن.

أما الجدول رقم (24) يوضح توزيع حركة المجموعات السياحية حسب مكان الإقامة لسنة 2015

مكان الإقامة	عدد السياح	عدد الليالي السياحية
عمان	199.600	485.136
البتراء	125.328	219.569
العقبة	36.511	214.072
البحر الميت	60.977	149.959
وادي رم	25.077	31.759
مأدبا	5.596	10.242
الكرك	467	1.066
الطفيلة	1.984	2.429
ماعين	1.849	4.084
جرش	176	186
إربد	102	184
المغطس	329	788
الأزرق	80	104
عجلون	204	282
الشوبك	61	94
معان	11	20
مناطق أخر	2.445	5.187
المجموع	487.797	1.125.159

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo (18/01/2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن مدينة عمان تستقطب اكبر عدد من السياح بحكم أنها العاصمة السياسية و الاقتصادية للبلاد و نظرا لاحتوائها على العديد من عناصر الجذب السياحي، إذ

توافد عليها حوالي 199.600 سائحا أما عدد الليالي السياحية فقد بلغ حوالي 485.136، بينما مدينة البتراء احتلت المرتبة الثانية بحوالي 125.328 سائحا و 219.569 ليلة سياحية، في حين كانت المرتبة الثالثة لمدينة العقبة التي توافد عليها 63.511 سائحا، و بلغ عدد الليالي السياحية فيها حوالي 214.072 . أما المراتب الأخيرة فقد كانت من نصيب منطقة الشوبك و منطقة معان إذ توافد عليهما حوالي 461سائح و 11 سائح على التوالي، أما عدد الليالي السياحية فقد بلغت 94 و 20 على الترتيب.

أما الجدول رقم (25) يوضح أعداد السياح الوافدين الى الأردن حسب وسيلة النقل لسنة 2015

وسيلة النقل / المنطقة	بحرا	برا	جوا
إفريقيا	532	7.030	17.778
أمريكا	6.914	36.232	170.038
آسيا	5.756	87.815	199.615
أوروبا	35.543	220.907	271.991
العرب	193.809	1.619.052	989.238
الأردن	39.544	1.189.015	1.323.832
المجموع	282.098	3.187.051	2.972.492

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo (20/01/2017)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن السياح العرب احتلوا المرتبة الأولى من خلال توافدهم على الأردن بحرا و جوا، إذ بلغ عدد السياح العرب الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 بحرا حوالي 193.809 سائحا و جوا حوالي 989.238 سائحا بحكم أنهم يشتركون مع الأردن في اللغة

و العادات و التقاليد، بينما السياح الأوروبيين احتلوا المرتبة الثانية، إذ يقدر عدد السياح الأوروبيين الذين زاروا الأردن سنة 2015 بحرا حوالي 35.543 سائحا و جوا حوالي 271.991 سائحا و يعود السبب إلى الوضعية المالية للسياح الأوروبيين و ثقافتهم السياحية، أما السياح الأفارقة فقد احتلوا المرتبة الأخيرة بحوالي 532 سائحا زاروا الأردن بحرا و 7.030 سائحا زاروها برا و 17.778 زاروها جوا.

و تجدر الإشارة إلى أن منظمة السياحة العالمية تعتبر الأردنيين المقيمين في الخارج عند توافدهم إلى الأردن تعتبرهم سياحا أجانبا، و بالتالي فإنهم يشكلون جزءا معتبرا من أعداد السياح الأجانب الوافدين إلى الأردن.

كما يمكن الملاحظة أن عدد السياح الوافدين إلى الأردن برا هم الأكثر عددا بحوالي 3187051 سائحا ثم القادمين إليها جوا بحوالي 2972492 سائحا وأخيرا القادمين إليها عن طريق البحر بحوالي 282098 سائحا

أما بالنسبة للسوق السياحي الأردني، فهناك تنوع كبير من حيث عدد السياح الذين زاروا الأردن وفقا للجنسيات، حيث يزور الأردن سواح من مختلف العالم، من الدول العربية وأوربا وآسيا، وأمريكا وإفريقيا وغيرها من الأقاليم، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلـــب الأول: الســـوق العربـــي في السياحـــة الأردنيـــــة

يعتبر السوق العربي من أهم مصادر السياحة الوافدة للأردن حيث تشكل ما مقداره 62% عام 2005 و 59,5% عام 2006، و50% عام 2007 من مجموع السياح الوافدين للأردن وهذا يعود إلى مجموعة من عوامل أهمها: [1]

- الموقع الجغرافي.
- اللغة.
- العادات والتقاليد المشتركة.

[1]-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع السابق، ص 201.

- سهولة الوصول إلى الأردن.

ومن أهم الدول العربية الرافدة للسياحة الوافدة للأردن هي السعودية ودول الخليج التي تعتبر من الأسواق الرئيسية للسياحة الأردنية، حيث بلغ مجموع السياح القادمين من هذه الدول أكثر من 735 ألف سائح ليشكلوا ما نسبته 39% من مجموع السياح العرب، والجدول رقم: (24) يوضح عدد السياح الخليجيين الذين زاروا الأردن حسب جنسياتهم.

الجـــدول رقـــم:(26) يوضـح عـدد النزلاء القادميـــن مـــن دول الخليـج في الفنادق الأردنية المصنفة خلال الفترة (2014-2015)

الجنسية	2014	2015	التغير النسبي%
السعوديـــــــة	156.820	168.637	7.5
الكويـــــــت	29.544	27.110	8.2 -
الإمـــــارات	21.754	18.854	13.3 -
عمـــــــان	7.072	5.733	18.9 -
البحريـــــــن	9.566	7.838	18.1 -
قطـــــــــر	15.742	11.186	28.9 -
المجـــموع	498.240	358.239	

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo (22/01/2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن السعودية تصدرت ترتيب دول الخليج من حيث عدد السياح الوافدين إلى الأردن، إذ بلغ عدد السياح السعوديين الذين زاروا الأردن سنة 2014 حوالي 156.820 سائحا ليرتفع عدد السياح عددهم سنة 2015 إلى حوالي 168.637 سائحا بمعدل زيادة قدره 7.5% تليها الكويت، حيث بلغ عدد السياح الكويتين الوافدين إلى الأردن سنة 2015 حوالي 27.110 سائحا مقارنة بسنة 2014 التي بلغ فيها عددهم حوالي 29.544 سائحا بمعدل نقصان قدره – 8.2%، أما المرتبة الأخيرة

فقد احتلتها البحرين إذ يقدر عدد السياح البحرنيين الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 بحوالي 9.566 سائحا مقابل 7.838 سائحا خلال سنة 2014 أي بمعدل نقصان يقدر بـ - 18.1%.

الجدول رقم:(27) يوضح عدد النزلاء العرب في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014-2015)

الجنسية	عدد النزلاء العرب		
	2014	2015	التغير النسبي%
السعوديـــــة	156.820	168.637	7.5
الكويـــــت	29.544	27.110	- 8.2
عمان	7.072	5.733	- 18.9
البحرين	9.566	7.838	- 18.1
الإمـــــارات	21.754	18.854	- 13.3
قطـــــــــر	15.742	11.186	- 28.9
سوريا	21.193	14.171	- 33.1
فلسطين	72.824	68.335	- 6.2
اليمن	37.957	32.097	- 15.4
مصر	35.278	23.322	- 33.8
لبنان	37.778	29.756	21.2
العراق	91.789	67.017	- 27.0
ليبيا	52.241	53.149	1.7
السودان	6.971	5.452	- 21.8
تونس	5.921	4.586	- 22.5
الجزائر	10.920	7.236	- 33.7
المغرب	5.231	3.542	- 32.3
جيبوتي	73	105	43.8
الصومال	58	183	21.5
موريتانيا	238	216	- 9.2
دول عربية اخرى	18.411	16.707	- 9.3

المجمـــــوع	637.381	565.232	11.3 -

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo, (25/01/2017)

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن أعداد السياح السعوديين الذين زاروا الأردن خلال سنتي 2014 و 2015 هم في المرتبة الأولى ، تليها العراق، إذ بلغ عدد السياح العراقيين الوافدين إلى الأردن سنة 2015 حوالي 91.789 سائحا مقابل 67.017 سائحا سنة 2014 بمعدل نقصان يقدر بـ - 27% و ذلك بحكم الأوضاع الأمنية المتردية في العراق أما المرتبة الثالثة فقد عادت إلى دول فلسطين أين قدر عدد السياح الفلسطينيين الذين زاروا الأردن سنة 2015 بحوالي 72.824 سائحا مقابل 68.335 سائحا سنة 2014 ، و يرجع السبب في قرب المسافة و الحدود المشتركة بين الدولتين إلى جانب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد من طرف الاحتلال الإسرائيلي . أما المراتب الأخيرة فتعود لكل من دولتي جيبوتي و الصومال ، إذ بلغ عدد سياحهم الوافدين إلى الأردن خلال سنة 2015 بحوالي 105 و 183 سائحا على الترتيب مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عدد سياحهم بحوالي 73 و 58 سائحا على الترتيب.

و تجدر الإشارة إلى أن إجمالي السياح العرب الوافدين إلى الأردن انخفض سنة 2015 إلى حوالي 565.232 سائحا مقابل 637.381 سائحا سنة 2014 بمعدل انخفاض قدرة – 11.3 .

المطلـــب الثانـــــي: الســـــوق الأوروبـــي والأمريكـــي فـي السياحـــــة الأردنيـــــة

يحتل السوق الأوربي المرتبة الثانية من حيث عدد السياح القادمين إلى الأردن مقارنة بالأسواق الأخرى، وذلك بحكم موقع الأردن القريب من السوق الأوربية، و الجدول الآتي يوضح عدد الزوار القادمين من الدول الأوروبية إلى الأردن خلال الفترة (2014-2015) .

الجدول رقم: (28) يوضح عدد النزلاء الأوروبيين في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014-2015)

الجنسية	عدد النزلاء الأوروبيين		
	2014	2015	التغير النسبي%
بريطانيا	79.381	43.503	45.2 -
فرنسا	57.988	25.318	56.3 -
ألمانيا	71.309	40.164	43.7-
ايطاليا	78.290	22.773	70.9
اسبانيا	57.774	25.272	56.3 -
هولندا	32.796	14.456	55.9 -
النمسا	7.625	4.312	43.4
بلجيكا	24.819	8.212	66.9 -
السويد	20.022	10.381	48.2 -
اليونان	6.408	3.272	48.9 -
ايرلندا	4.901	3.053	37.7 -
الدانمارك	8.517	3.061	64.1-
البرتغال	3.454	2.407	30.3
فنلندا	5.870	1.751	70.2 -
لكسمبورغ	529	158	70.1-
أيسلندا	867	1.270	46.5 -
روسيا	36.991	22.481	39.2 -
سويسرا	6.740	4.364	35.3 -

سلوفينيا	999-	438	56.2-
هنغاريا	6247	3170	49.3-
بولندا	13589	9271	31.8-
النرويج	8317	4980	40.1-
التشيك	1820	1615	11.3-
بلغاريا	2263	1362	39.8-
رومانيا	6676	5413	18.9-
أوكرانيا	5589	4374	21.7-
صربيا	171	158	7.6-
سلوفاكيا	956	844	11.7-
أرمينيا	1426	480	66.3-
روسيا البيضاء	1003	262	73.9-
أوزبكستان	470	176	62.6-
كازاخستان	199	65	67.3-
أذربيجان	280	212	24.3-
قبرص	2038	980	51.9-
تركيا	12946	10785	16.7-
دول أخرى أوروبية	18463	8618	53.3-
المجموع الإجمالي	663495	837576	48.3-

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo (27/01/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن بريطانيا احتلت صدارة الترتيب من حيث عدد السياح الأوروبيين الوافدين إلى الأردن إذ بلغ عدد سياحها الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 34.503 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 79.381 بمعدل انخفاض قدره حوالي –

45.2%، تليها ألمانيا التي عدد سياحها الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 40.164 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 71.309 سائحا ثم ايطاليا و فرنسا على التوالي أين بلغ عدد سواحهما الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 22.773 و 25.318 على الترتيب أين انخفض هذا العدد سنة 2014 إلى حوالي 78.290 و 57.988 سائحا على التوالي و ذلك بمعدلات انخفاض قدرها – 70.9% و – 56.3%. بينما المرتبة الأخيرة عادت إلى كازاخستان التي بلغ عدد سياحها الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 65 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 199 سائحا بمعدل انخفاض قدره حوالي – 67.3%.

و تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للسياح الأوروبيين الذين زاروا الأردن قد انخفض سنة 2015 إلى حوالي 237.576 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 663.495 سائحا بمعدل انخفاض قدره حوالي – 48.3%.

والشكلين: (13) و(14) يوضحان أبرز الجنسيات للسياح القادمين من الدول الأوروبية خلال سنة 2015.

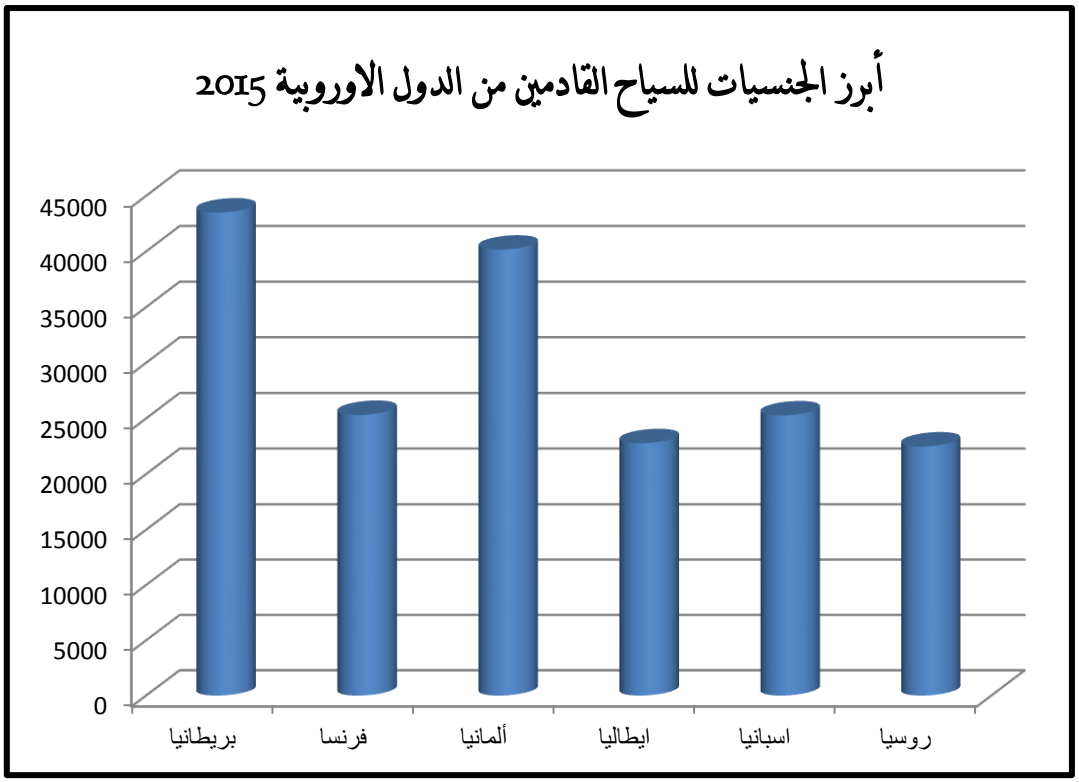

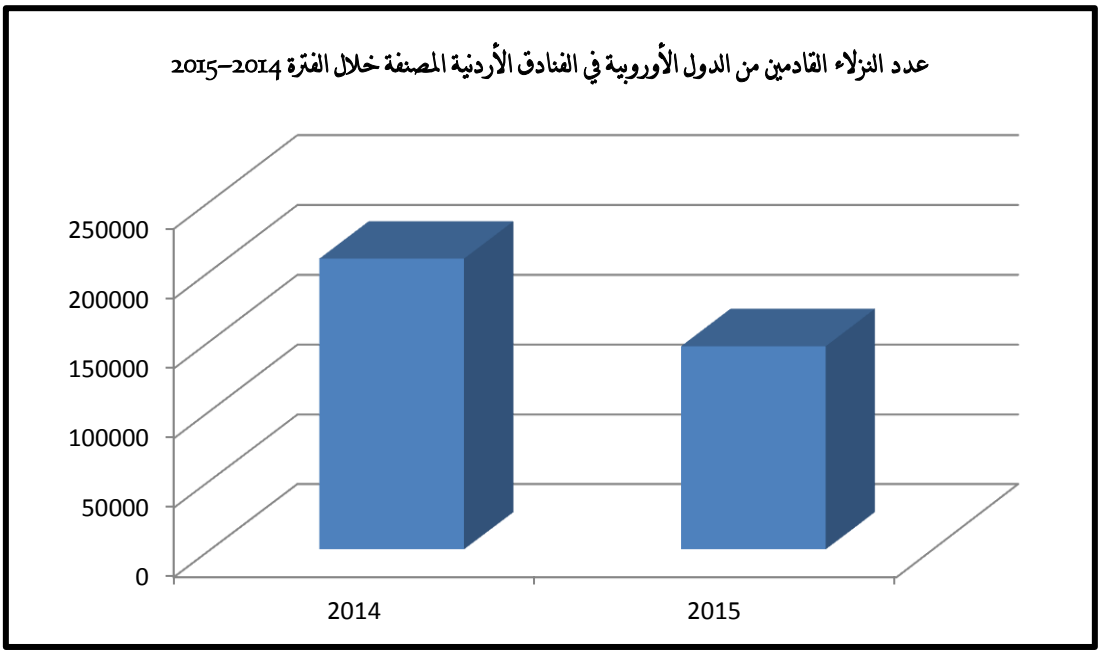

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo, (28/01/2017).

أما عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا الأردن خلال تلك الفترة فيوضحه الجدول رقم 29 كما يلي:

الجدول رقم: (29) يوضـح عـدد النزلاء الأمريكيين في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014-2015)

الجنسية	عدد النزلاء الأمريكيين		
	2014	2015	التغير النسبي%
الولايات المتحدة الأمريكية	163446	159083	2.7-
كندا	21448	13082	39-
المكسيك	5241	4190	20.1-
البرازيل	12497	6338	49.3-
الأرجنتين	3553	2399	32.5-
فنزويلا	622	430	30.9-
السلفادور	285	141	50.5-
التشيلي	1422	1015	28.6-
كولومبيا	1962	1301	33.7-
قواتيمالا	124	99	20.2-
بنما	528	749	41.9-
بوليفيا	126	113	10.3-
الهندوراس	116	41	64.7-
الإكوادور	884	584	33.9-
دول أمريكية أخرى	30260	17847	41-
المجموع	242514	207412	14.5-

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo (30/01/2017)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت صدارة ترتيب الدول الأمريكية ، إذ بلغ عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 159083 سائحا مقابل 163446 سائحا سنة 2014 بمعدل انخفاض قدره حوالي – 2.7% ، تليها كندا بعدد سياح قدر بحوالي 13082 سائحا سنة 2015 مقابل 21448 سائحا سنة 2014 بمعدل انخفاض قدره – 39% ثم البرازيل في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد السياح البرازيليين الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 6338 سائحا مقابل 12497 سائحا سنة 2014 بمعدل انخفاض قدره – 49.3% .

أما المراتب الأخيرة فتعود لكل من الهندوراس و قواتيمالا ، إذ بلغ عدد سياحهم الذين زاروا الأردن سنة 2015 حوالي 41 و 99 سائحا على الترتيب مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 116 و 124 سائحا على التوالي.

و تجدر الإشارة إلى أن عدد سياح الدول الأمريكية قد انخفض سنة 2015 إلى حوالي 207412 سائحا مقابل 242514 سائحا سنة 2014بمعدل انخفاض قدره 14.5 % .

والشكلين (15) و(16) يوضحان عدد الزوار القادمين من الدول الأمريكية خلال سنتي 2014 2015.

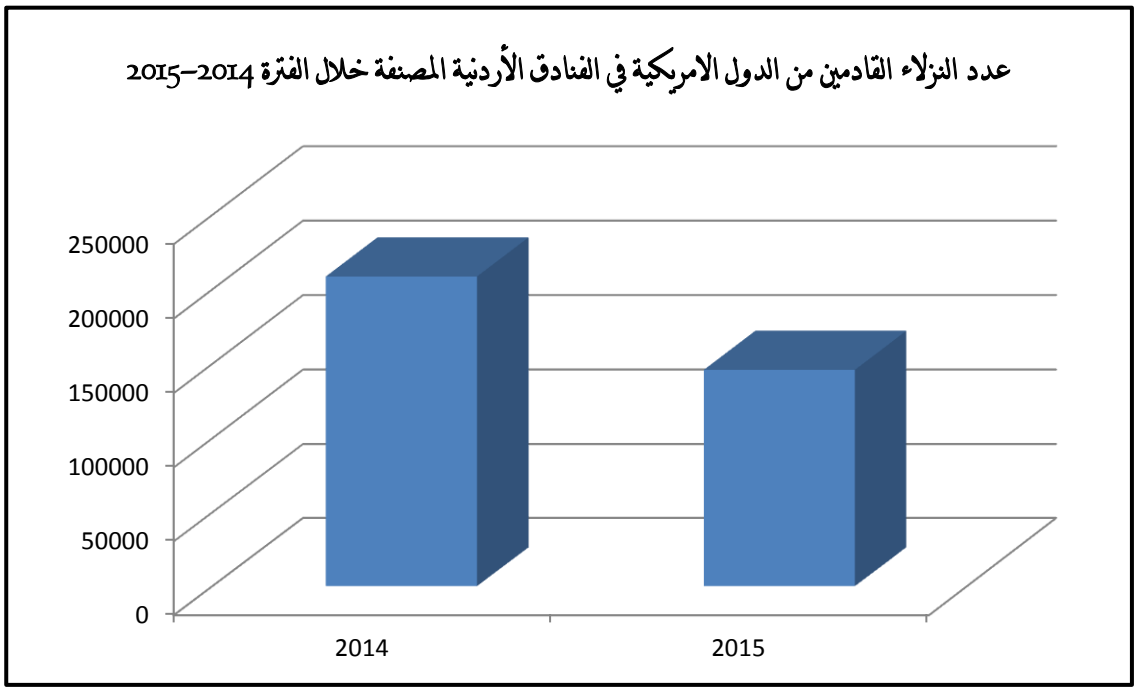

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo, (30/01/2017).

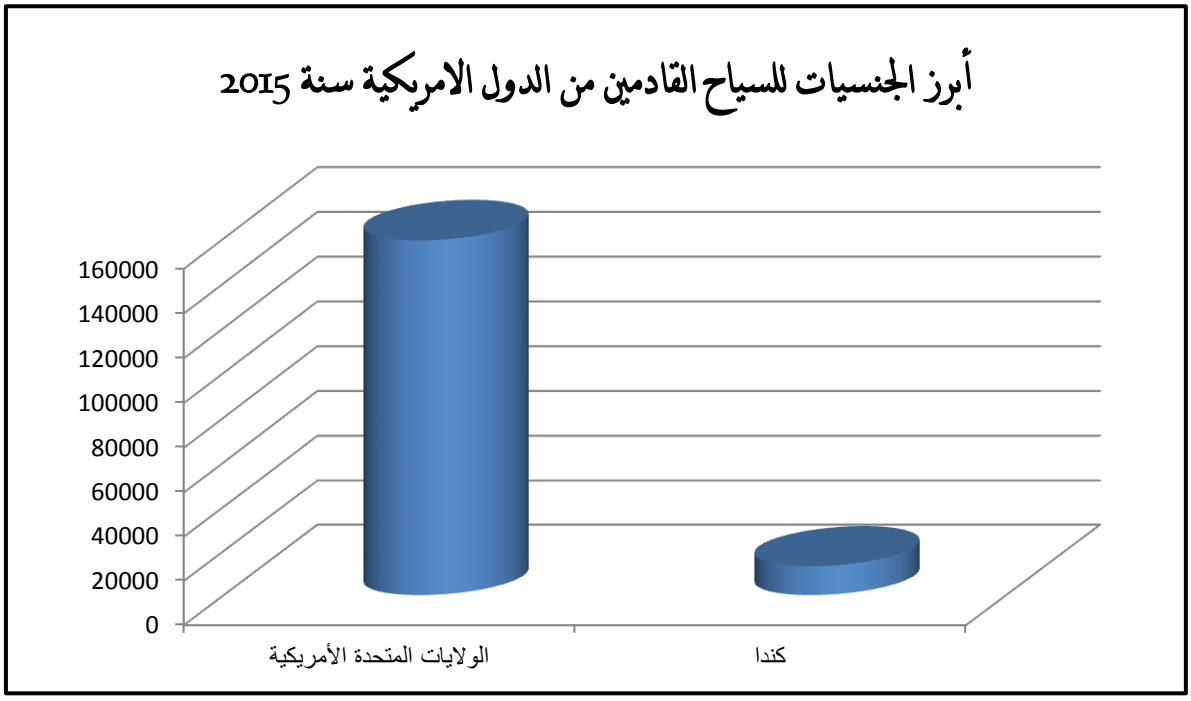

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo, (30/01/2017).

المطلـــب الثالـــث: الســـوق الأسيـــوي والإفريقـــي فـــي السياحـــة الأردنيـــــة

يتشكل السوق الآسيوي من أكثر من 22 دولة بدءا من اليابان والصين وكوريا الجنوبية وصولا إلى باكستان والهند، حيث بلغ مجموع السياح القادمين من الدول الأسيوية إلى الأردن حوالي 145.892 سائح سنة 2015 .

الجـدول رقـم: (30) يوضـح عـدد النزلاء الآسيويين في الفنادق الأردنية المصنفة حسب الجنسية خلال الفترة (2014-2015)

الجنسية	عدد النزلاء الآسيويين		
	2014	2015	التغير النسبي%
اليابان	19069	7748	-59.4%
اندونيسيا	20235	12158	-39.9
الصين	24316	21708	-10.7
تايلندا	6860	3421	-50.1
كوريا الجنوبية	12140	7267	-40.1
سنغافورة	4344	2826	-34.9
تايوان	3244	1948	-40
هونكونغ	2667	1794	-32.7
الفلبين	5708	5627	-1.4
ماليزيا	18763	10782	-42.5
باكستان	3703	3662	-1.1
سيريلانكا	2055	2078	1.1
إيران	2388	1099	-28.9
نيبال	271	191	-29.5
الهند	41047	32712	-20.3
استراليا	20553	10916	-46.9
نيوزيلاندا	2749	2193	-20.2
دول آسيوية أخرى	13728	17162	25
المجموع	208572	145892	-30.05

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo (31/01/2017)

من خلال الجدول نلاحظ أن الهند احتلت الصدارة، حيث أن عدد السياح الهنود الوافدين إلى الأردن سنة 2015 بلغ حوالي 32.712 سائح مقارنة بسنة 2014 أين بلغ العدد 41.047 سائح بمعدل انخفاض قدرة – 20.3% تليها الصين التي بلغ عدد سياحها الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 21.708 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ العدد حوالي 24.316 سائحا بمعدل انخفاض قدره –10.7%، أما المرتبة الأخيرة فقد عادت إلى دولة نيبال التي بلغ عدد سياحها الوافدين إلى الأردن سنة 2015 حوالي 191 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 271 بمعدل انخفاض قدره –29.5% .

و تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للسياح الآسيويين الوافدين إلى الأردن قد انخفض سنة 2015 إلى حوالي 145.892 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عددهم حوالي 208.572 سائحا .

والشكلين (17) و(18) يوضحان عدد السياح القادمين من الدول الآسيوية خلال السنتين (2014، 2015) .

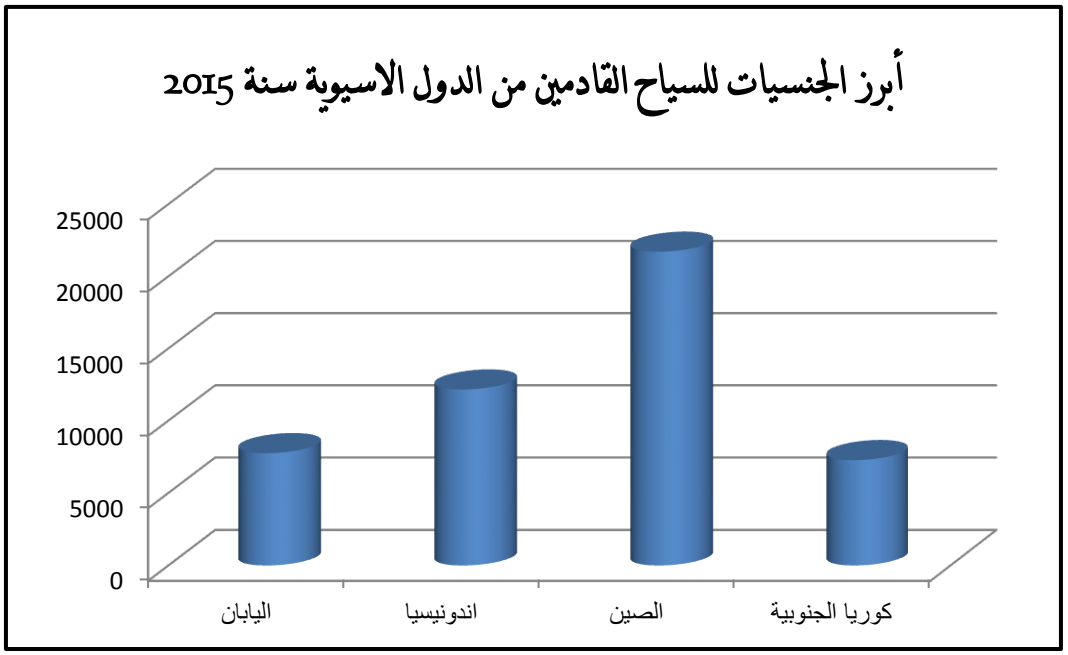

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo, (31/01/2017)

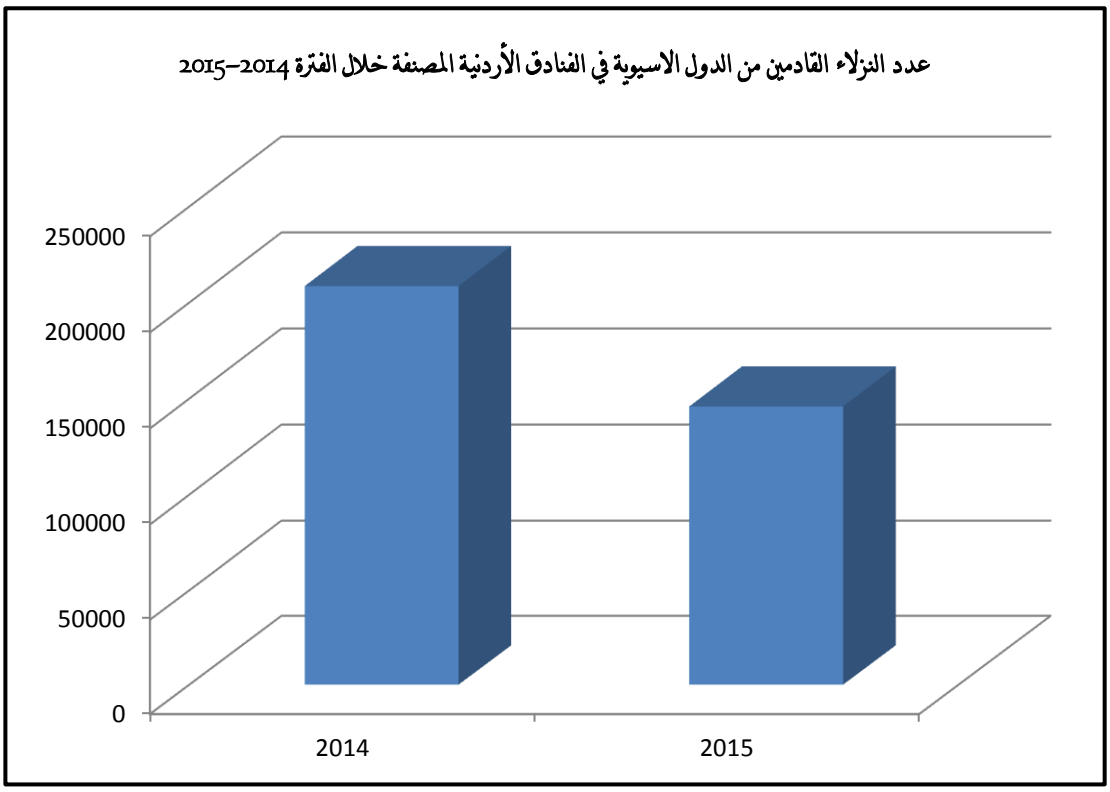

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-www.mota.gov.jo ،(31/01/2017)

أما السوق الإفريقية فهي أضعف الأسواق السياحية في الأردن كما يوضحه الجدول رقم 31 الذي يبين عدد النزلاء الأفارقة في الفنادق الأردنية المصنفة حسب جنسياتهم خلال الفترة (2014 – 2015)

الجـدول رقــم: (31) يوضح عدد النزلاء الأفارقة في الفنادق الأردنية المصنفة حسب جنسياتهم خلال الفترة (2014-2015).

الجنسية	عدد النزلاء الأفارقة		
	2014	2015	التغير النسبي%
جنوب إفريقيا	4795	3600	-24.9%
نيجيريا	331	144	-56.5 %
كينيا	813	470	-42.2 %
سيراليون	61	53	-79.7 %
زمبابوي	99	99	00 %
الكامرون	105	102	-2.9 %
إثيوبيا	188	188	00 %
السنغال	179	120	-33 %
دول افريقية أخرى	12536	7287	-41.9 %
المجموع	**19307**	**12063**	**-37.5 %**

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:
-www.mota.gov.jo 02/02/2017

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد سياح دولة جنوب افر يقيا الذين زاروا الأردن هم في صدارة الترتيب ، إذ بلغ عددهم سنة 2015 حوالي 3600 سائحا لينخفض إلى حوالي 4795 سائحا سنة 2014 بمعدل انخفاض قدره -24.9% تليها كينيا ، إذ بلغ عدد السياح الكينيين الذين زاروا الأردن خلال سنة 2015 حوالي 470 سائحا مقارنة بسنة 2014 اين بلغ عددهم 813 سائحا بمعدل انخفاض قدره -42.2%، أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها دولة سيراليون التي بلغ عدد سياحها الذين زاروا الأردن خلال سنتي 2014 و 2015 حوالي 61 و53 على الترتيب.

و تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للسياح الأفارقة الذين زاروا الأردن انخفض سنة 2015 إلى حوالي 12063 سائحا مقارنة بسنة 2014 أين وصل عددهم إلى 19307 بمعدل انخفاض قدره حوالي -37.5%.

المبحـــث الثالـــث: أهـــم القوانيـــن والتشريعـــات السياحيـــة فـــي الأردن

تلعب التشريعات السياحية سواء كانت قوانين أم أنظمة أو تعليمات دورا أساسيا في تنظيم كافة الأنشطة السياحية، حيث أن الالتزام بها يجعل من هذه الأنشطة أكثر رتابة في ممارستها لتلك الأنشطة، وتشكل في نفس الوقت مدخلا أساسيا في المحافظة على حقوق المنظمات السياحية والسائح، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التشريعات والتي منها:

المطلب الأول: قانون متطلبـات الدخـــول إلـــى الأردن وشـــؤون الإقامـــة

نص قانون الإقامة وشؤون الأجانب على تنظيم عملية دخول غير الأردنيين للبلاد ومنحهم التأشيرات اللازمة سواء أكان من المطارات والمراكز الحدودية أو بواسطة السفارات الأردنية في الخارج ومنهم الإقامة المؤقتة من أسبوعين ولغاية شهرين في حالة الإقامة السنوية.

الفـــــرع الأول: متطلبـات الحصـول على تأشيـرة الدخـــول إلـــى الأردن

لقد نص قانون الأجانب على ضرورة حصول غير الأردني على تأشيرة دخول سواء أكانت زيارته للعمل أو للسياحة، ويعتمد رسم التأشيرة على المدة الزمنية الممنوحة له وجنسيته، ورغم أن التأشيرات في الغالب سيتم الحصول عليها من المطارات للقادمين بواسطة الطائرات، إلا أن القادمين عن طريق البر يجب عليهم الحصول على تأشيرات مسبقة التي يمكن الحصول عليها من البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج بمدة قصيرة جدا، وغالبا ما تكون مدة التأشيرات الممنوحة من قبل هذه البعثات صالحة لمدة (03-04) أشهر اعتبارا من تاريخ الحصول عليها، وتسمح تأشيرة الدخول السياحية لصاحبها الإقامة في الأردن لفترة شهر واحد، ويمكن تمديد هذه المدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك لمدة شهرين آخرين.

وفي حالة عدم القيام بإجراءات تمديد الإقامة الممنوحة لتأشيرة الدخول بصورة نظامية، يتم دفع الغرامة المالية عنها عند المغادرة بواسطة مراكز الحدود [1].

الفـــرع الثانـــــي: قانـون الإقامـة وشـــؤون الأجانـــب

يسمح للأجنبي دخول المملكة أو الخروج منها إذا كان حائزا على جواز سفر أو وثيقة سارية المفعول صادرة عن بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة الهاشمية الأردنية، وكان حاصلا على تأشيرة دخول وكذلك إذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة الهاشمية الأردنية بسبب وجوده فيها دون جواز سفر أو وثيقة صادرة عن حكومة معينة، ويدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الأمم المتحدة لموظفيها وكذلك تذاكر المرور الدولية التي تمنحها لعديمي الجنسية أو اللاجئين المقيمين على أراضيها، ويشترط في هذه الوثائق أيضا الحصول على تأشيرة تجيز لحاملها العودة إلى البلد الذي أصدرها وتمنح تذاكر المرور الدولية للفئات التالية:

- الأشخاص الذين لا جنسية لهم أو جنسيتهم غير ثابتة.
- اللاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف.
- للأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ولكن يتعذر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون إليها.
- للوزير حق إعفاء رعايا أي دولة أجنبية من شرط الحصول على التأشيرة أو حامل جواز السفر عند الدخول إلى الأردن.

يكون دخول الأجنبي إلى المملكة أو خروجه منها مشروعا إذا تم عن طريق البر أو الجو أو البحر من أحد مراكز الحدود أو المطارات أو الموانئ الأردنية المخصصة لذلك، وفي حالة الدخول إلى المملكة من غير الأماكن والطرق المعنية لذلك لأسباب قاهرة مثل الهبوط الاضطراري للطائرة أو اللجوء السياسي فإنه يجب على الأجنبي أن يقدم نفسه إلى أقرب فرع من فروع المديرية، أو أقرب مركز أمني خلال مدة أقصاها 48 ساعة، ويتوجب على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الأخرى عند وصولهم إلى

---

[1]-بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، دار الفكر، عمان، 2009، ص 227.

المملكة الأردنية أو مغادرتها أن ينزلوا ركابهم في المراكز الحدودية وأن يقدموا كشفا يتضمن أسماء الملاحين والركاب والبيانات الخاصة بهم وتزويد السلطات المختصة بأسماء الركاب[1].

الفـــــرع الثالـــــــث: المتطلبات الصحية والأمنية عند دخول الأراضي الأردنيـــة

يتوجب على السياح والزوار والمسافرين والقادمين من مناطق تعاني الأوبئة والأمراض مثل الكوليرا و"السارس" وأنفلونزا الطيور أو الحمى الصفراء إبراز شهادة تطعيم وهي شهادة خلو من الأمراض المعدية إلى نقطة العبور الأردنية، وكذلك الحال بالنسبة للحيوانات الأليفة المرافقة للسياح فإنه يتوجب إخضاعها للفحص البيطري وإبراز شهادة تطعيمها وشهادة خلوها من الأمراض المعدية.

أما بالنسبة للجانب الأمني، فإن المملكة الأردنية تسعى وبالتعاون مع مختلف الدول حضر دخول الأشخاص الغير المرغوب فيهم أمنيا الدخول إلى أراضيها، وإجراء التدقيق الأمني، على مختلف الجنسيات وخاصة القادمين من جهات لديها نزعة إرهابية، وفي هذا الشأن قامت الأردن بالتوقيع على عدد من المعاهدات الدولية بشأن تسليم المجرمين والفارين من وجه العادلة الدولية وكذلك المعاهدات التي تجرم الإرهاب وملاحقة القائمين عليه، وقد سبق للأردن بأن أصدر قانون منع الإرهاب والقوانين الأخرى، المتعلقة بحفظ الأمن والسلامة الدولية والتصديق عليها[2].

المطلـــب الثانـــــي: نظام المنشآت الفندقية السياحية ونظـــام مكاتب وشركات السياحـــة والسفـــر

إن نظام المنشآت الفندقية والسياحية تسمى برقم (07) لسنة 1997 الصادر بموجب المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988، حيث تعني عبارة المنشآت الفندقية الفندق، المنتجع السياحي، الشقق الفندقية، الموتيل، المخيم السياحي، الفنادق العامة. أما نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر يسمى برقم (14) لسنة 1996 الصادر بموجب المادة رقم (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1998، حيث تلعب مكاتب وشركات السياحة والسفر دورا رئيسيا في

([1])-بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، مرجع سابق، ص 228.

([2])بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، مرجع سابق، ص 230.

تحريك النشاط السياحي بحكم قيامها بالأعمال والخدمات المتعلقة بالسفر، بالإضافة إلى الخدمات ذات الصبغة الثقافية والاجتماعية والحضارية.

وسنتناول في هذا المبحث أهم التشريعات والقوانين المتعلقة بكل منها:

الفـــرع الأول: نظـــام المنشـــآت الفندقيـــة السياحيـــة

ويتم الحصول على الترخيص من أجل إنجاز هذا المنشآت الفندقية عن طريق:

-تقديم طلب إلى الوزارة يشترط فيه إدراج سند تسجيل أو عقد إيجار للبناء القائم الذي سيتم إنشائه وتقديم متطلبات بناء موافق عليها من الجهات المعنية لاعتمادها من قبل الإدارة.

-يصدر الوزير بناء على قرار اللجنة المعنية موافقة مشروطة مدتها سنتان من طالب الترخيص من توفير الشروط والمتطلبات اللازمة على أن يباشر التجهيز خلال مدة أقصاها سنتان وللوزير الحق في تمديد هذه المدة لمدة أخرى. [1]

وتصنف الفنادق والمنتجعات في إحدى الفئات التالية:

خمسة نجوم، أربعة نجوم، ثلاثة نجوم، نجمتان، نجمة واحدة، غير سياحي.

أما تصنيف الشقق الفندقية، النزل، الموتيل، المخيم السياحي، وأية منشأة فندقية أخرى في إحدى الفئات التالية:

فئة (أ)، فئة (ب)، فئة (ج).

وتستوفي الرسوم السنوية عند إصدار الرخصة أو تجديدها كما يلي: [2]

-500 دينار رسم ترخيص فندق من فئة خمسة نجوم.

-400 دينار رسم ترخيص فندق من فئة أربعة نجوم.

-300 دينار رسم ترخيص فندق من فئة ثلاثة نجوم.

([1])-ا بركات كامل النمر المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، مرجع سابق ، ص 253.

([2])-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق، ص 363.

-200 دينار رسم ترخيص فندق من فئة نجمتين.

-100 دينار رسم ترخيص فندق من فئة نجمة واحدة.

-50 دينار رسم ترخيص فندق غير سياحي.

أما رسوم ترخيص النزل والموتيل والشقق الفندقية والمخيم السياحي فهي كما يلي:

-300 دينار فئة أ.

-200 دينار فئة ب.

-100 دينار فئة ج.

كما تلتزم إدارة المنشأة الفندقية القيام بما يلي: [1]

- أن تخضع لإدارة موحدة جميع مرافقها وتوابعها .

- أن تضع لافتة تحمل اسمها باللغتين العربية والإنجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفها .

- أن تعلق الرخصة في مكان ظاهر للعيان.

-أن تعلن في جميع صالات الطعام والاستقبال وقاعات الجلوس والغرف الأسعار التي تتقاضاها عن أي خدمة أو وجبة طعام وذلك باللغتين العربية والإنجليزية وأن تتقيد بها .

- تزويد كل زبون بفاتورة وإيصال مختوم بخاتم الفندق مؤرخا موقعا من المسؤول وتدرج فيه بنود الخدمة التي قدمت له وثمن كل منها .

- الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لكل من يقل عمره عن 18 سنة مراعاة أحكام قانون الصحة العامة والأنظمة الصادرة التي تنص على عدم استخدام أي شخص في تجهيز الطعام والشراب وتقديمه إلا بعد حصوله على شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض وفقا للتشريعات المعمول بها .

- توفر وسائل السلامة العامة ومتطلبات الوقاية والعمل على بقائها جاهزة للاستعمال والمحافظة عليهم وفقا لمتطلبات الدفاع المدني.

([1])- أسعد حماد ابو رمان ، عادل سعيد الراوي، مرجع سابق ، ص 364.

– توفير صندوق لحفظ الأمانات للنزلاء وأن يعلنوا عن ذلك في صالة الاستقبال باللغتين العربية والإنجليزية.

– إلزام العاملين فيها بارتداء الزي المميز كل حسب طبيعة عمله.

– أن لا تعدل أو تجرى أي تغيير في مرافقها وإنشاءاتها إلا بموافقة الوزير المسبقة.

–تزويد الوزارة بجميع المعلومات والإحصائيات التي تطلبها .

– تزويد الوزارة ببرامج التدريب الإدارية والفندقية والسياحية وبرامج التسويق والترويج السياحي وتفصيلات تنفيذها .

الفـــرع الثانـــي: نظـــام مكاتـــب وشركـــات السياحـــة والسفـــر

إن مهام مكاتب وشركات السياحة والسفر تتمثل في: [1]

– بيع تذاكر السفر بأنواعها المختلفة أو صرفها أو تبديلها بغيرها والتوسط لدى مؤسسات وشركات النقل و التأمين لاستخراج التذاكر للسياح المسافرين، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتامين.

– تنظيم رحلات سياحية بشكل فردي أو جماعي داخل المملكة أو خارجها .

– إجراء الحجز في الفنادق داخل المملكة وخارجها .

– التوسط لدى مكاتب تأجير السيارات السياحية وشركات النقل السياحي المتخصص لتأمين هذه الخدمة للسياح والمسافرين مقابل قسيمة تبادل.

– بيع التذاكر لمختلف المهرجانات والنشاطات السياحية.

– قبول النقد الأجنبي من السياح والمسافرين لقاء الخدمات السياحية المقدمة لهم ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها .

– تنظيم رحلات سياحية خاصة بموجب اتفاق محدد مع المشتركين وتأمين السياح والمسافرين وأمتعتهم لدى شركات التأمين العاملة في المملكة وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها .

- أما شروط ترخيص المكاتب فهي: [1]

([1])–بركات كامل النمر المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية** ، مرجع سابق، ص 256.

-أن يكون طالب الترخيص أردني الجنسية.

-أن لا يقل رأس المال المسجل لطالب الترخيص عن 50 ألف دينار.

-أن يقدم طالب الترخيص، ووفقا للنص الذي تعتمده الوزارة كفالة بنكية سنوية باسم الوزير بالإضافة لوظيفته على النحو التالي:

-25 ألف دينار إذا كان المكتب من فئة (ج).

-75 ألف دينار إذا كان المكتب من فئة (ب).

-100 ألف دينار إذا كان المكتب من فئة (أ).

-أن يكون طالب الترخيص حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

-أن يرفق الطلب باسم مدير المكتب.

كما يشترط في المكتب أن يكون له مدير متفرغ وأن يكون حاصلا على شهادة تثبت اجتيازه للامتحان المقرر حسب التعليمات الصادرة بموجب هذا النظام بالإضافة إلى ما يلي: [2]

- أن يكون أردني الجنسية.

- أن يقدم شهادة تثبت أنه حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

- أن تتوفر لديه خبرة في مجال السياحة والسفر لا تقل مدتها عن ما يلي:

- أربع سنوات إذا كان حاصلا على الشهادة الجامعية الأولى.

- ست سنوات إذا كان حاصلا على ديبلوم كلية.

- ثماني سنوات إذا كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة.

- أن يجيد لغة أجنبية أو أكثر بموجب شهادة معترف بها.

- أن يوقع عقد مع مالك المكتب لمدة سنة على الأقل.

([1])-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق، ص 368.

([2])-بركات كامل النمر المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، مرجع سابق، ص 257.

أما رسوم ترخيص المكتب فهي 100 دينار سنويا إذا كان المكتب رئيسيا و 50 دينار سنويا إذا كان المكتب فرعيا، و20 دينار سنويا مقابل فقدان أو تلف الرخصة.

أما التزامات المكتب فهي كما يلي: [1]

- أن يستخدم ما لا يقل عن 07 أشخاص من الأردنيين بمن فيهم المدير إذا كان المكتب من الفئة "أ"، وخمسة أشخاص بمن فيهم المدير إذا كان المكتب من الفئة "ب" أو الفئة "ج"، على أن يكون اثنان على الأقل من بين العاملين في مجال المبيعات والتسويق قد اجتازا دورات تدريبية في مجال اختصاصهما ويجيدان لغة أجنبية على الأقل.

-أن يكون الموظف أو المستخدم في المكتب حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجنابة أو جنحة مخلة بالشرف.

-أن يبلغ الوزارة قبل 15 يوما على الأقل من بدء تنفيذ برامج الرحلات السياحية التي ينظمها مع التعهد بالالتزام بها تحت طائلة مصادرة الكفالة المنصوص عليها في هذا النظام أو أي جزء منه وإلزامه بأي مطالب تنشأ عن مخالفته لتلك البرامج، وعلى أن يتضمن البرنامج ما يلي:

-تاريخ ابتداء الرحلة والمناطق المشمولة بها .

-وسيلة النقل المعدة للسائحين وأماكن الانطلاق والعودة ومواعيدها .

-أسماء المنشآت الفندقية ودرجات تصنيفها .

-الخدمات المشمولة في الرحلة وأسعارها بالتفاصيل.

-شروط الحجز وشروط إلغاء الرحلة.

-نموذج العقد الخطي بين المكتب والمسافرين.

المطلب الثالث: نظـام النقـل السياحي المتخصص ونظام المطاعم والاستراحات السياحيـــة

[1]-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق ، ص 370.

لقد اهتمت الحكومة الأردنية بالنقل السياحي وعهدت به لشركات متخصصة بشروط محددة ولم تسمح لأصحاب الفنادق ومكاتب السياحة والسفر بامتلاك وسائل نقل خاصة لنقل السياح والمسافرين، لكنها تقوم بالتنسيق مع شركات النقل السياحي لتأمين احتياجاتها ومستلزماتها من وسائل النقل.

أما المطاعم في الأردن فإنها تلعب دور كبير في خدمة السياح القادمين إلى الأردن من خلال تقديمها لخدمات الطعام والشراب، وهنا يجب التفريق بين المطاعم السياحية والمطاعم الغير سياحية، فالمطاعم السياحية هي مطاعم مصنفة حسب الأصول من درجة النجمة الواحدة إلى درجة الخمس نجوم، أما المطاعم الغير سياحية فهي مطاعم غير مصنفة سياحيا، وتنتشر في كافة مناطق الأردن، ولذلك تم وضع نظام خاص بالمطاعم السياحية.

الفـــرع الأول: نظـــام النقـــل السياحـــي المتخصـــص

وقد يسمى هذا النظام بنظام النقل السياحي المتخصص رقم (07) الصادر بموجب المادة رقم (16) من قانون السياح رقم (1988)، وفي هذا النظام تعني عبارة النقل السياحي المتخصص والمركبة السياحية ما يلي: [1]

-النقل السياحي المتخصص: وهو نقل أفراد ومجموعات سياحية في رحلات منتظمة أو عارضة برا إلى الأماكن السياحية بما ذلك الأماكن الأثرية والدينية لأغراض سياحية داخل المملكة وخارجها.

-المركبة السياحية: وهي واسطة النقل المرخصة لاستخدامها في أعمال النقل السياحي المتخصص والمزودة بالإضافات والمواصفات والتجهيزات الواجب توفرها والتي يتم اعتمادها من طرف وزارة الداخلية بموجب تعليمات يصدرها بمقتضى قانون السير المعمول به.

تقسم المركبات السياحية إلى:

-الحافلة السياحية: وهي المركبة التي يزيد عدد مقاعدها على 30 مقعدا بما في ذلك مقعد السائق.

-سيارة الركوب المتوسطة السياحية: وهي المركبة التي يتراوح عدد مقاعدها من 09 إلى 30 مقعدا بما في ذلك مقعد السائق.

([1])-بركات كامل النمر المهيرات ، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية** ، مرجع سابق، ص 251.

ينحصر الترخيص بمزاولة هذه المهنة بشركات النقل السياحي المتخصصة المسجلة وفقا لأحكام قانون الشركات المعمول به، والمرخصة بموجب أحكام هذا النظام، على أن لا يقل رأس المال الشركة عن 10 ملايين دينار.

– أما بالنسبة لمهام لجنة النقل السياحي فإنها تتشكل بموجب أحكام هذا النظام على النحو التالي: [1]

- الأمين العام للوزراء رئيسا .
- ممثل عن وزارة النقل عضوا .
- ممثلا عن وزارة الداخلية عضوا .
- ممثلا عن وزارة الصناعة والتجارة عضوا .
- مدير دائرة ترخيص سائقي المركبات عضوا .
- اثنان من ذوي الكفاءة والخبرة من القطاع الخاص يعينهما الوزير لمدة سنتين كأعضاء .

– تنظر لجنة النقل السياحي في الطلبات المقدمة إلى الوزير من الشركات التي تطلب الترخيص ثم تقدم توصياتها بهذا الشأن.

– يصدر الوزير بناء على تعيين لجنة الشركة الطالبة للترخيص موافقة مبدئية مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد بقرار من الوزير لمدة مماثلة ولمرة واحدة لتمكينها من توفير الشروط والمتطلبات اللازمة للحصول على الرخصة وفقا لأحكام هذا النظام، وإذا لم تتوفر تلك الشروط والمتطلبات خلال هذه المدة فيعتبر الترخيص المبدئي ملغى.

- أما الشروط التي يجب توفرها في طالب الترخيص فهي كما يلي:

– أن يسجل باسم الشركة ما لا يقل عن خمسين حافلة سياحية، وأن تكون الحافلات السياحية بحالة فنية ممتازة على أن لا ترخص أي حافلة سياحية للمرة الأولى يزيد عمرها على سنة واحدة من تاريخ الصنع.

([1])–أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي، مرجع سابق، ص 381.

– أن يوفر مواقف خاصة لمبيت الحافلات السياحية وانطلاقها ووصولها مع الحصول على موافقة الجهات الرسمية ذات العلاقة معها .

– أن يوفر مكاتب إدارة واستقبال وقاعات انتظار مجهزة بالمقاعد والمرافق الصحية المناسبة وأجهزة السلامة العامة ووسائل الاتصال.

– أن يوفر العدد المناسب من الإداريين والمستخدمين والفنيين بما في ذلك مدير للمكتب الرئيسي.

– أن يقدم كفالة بنكية سنوية قيمتها مائتا ألف دينار وذلك ضمانا لتنفيذ أحكام الترخيص وشروطه للمجلس الأعلى للسياحة وإعادة النظر بقيمة تلك الكفالة كلما رأى ذلك مناسبا . [1]

الفـــرع الثانـــي: نظـام المطاعـــم والاستراحـــــات السياحيـــة

وقد يسمى هذا النظام بنظام المطاعم والاستراحات السياحية رقم (06) لسنة 1997 صادر بموجب المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988، حيث تعني عبارة المطعم السياحي أي مرفق مصنف سياحيا حسب تعليمات وزارة السياحة ويقدم خدمات الطعام والشراب ويمكن أن يقدم خدمات ترويحية ورياضية وفنية لرواده داخل المطعم وخارجة ويشمل هذا التعريف:

–الاستراحات السياحية.

–المنتزهات السياحية ومدن التسلية والترويح السياحي.

–النوادي الليلية.

–الكافيتريات. [2]

- أما شروط ترخيص المطعم السياحي:

–أن لا يقل رأس المال المسجل عن ثلاثين ألف دينار.

–أن يكون كل من مالكه أو مديره العام أو أي عامل فيه حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والآداب العامة، أو الإفلاس الاحتيالي أو التقصيري.

([1])–بركات كامل النمر المهيرات ، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية** ، مرجع سابق، ص 252.

([2])–المرجع نفسه، ص 284.

-أن تتوفر فيه الشروط الفنية المنصوص عليها في هذا النظام وفي التعليمات الصادرة بموجبه.[1]

- أما التزامات المطعم السياحي فإنه عليه التقيد بما يلي:

- وضع لافتة تحمل اسم المطعم باللغتين العربية والإنجليزية وتظهر فيها فئة تصنيفه.
- إشهار قوائم الأسعار للطعام والشراب في مكان بارز على مدخل المطعم وتقديم لوائح طعام تبين أنواعه وأسعاره لإطلاع الزبائن عليها .
- مراعاة أحكام قانون الصحة العامة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- تزويد كل زبون بفاتورة تدرج فيها جميع أصناف المأكولات والمشروبات والخدمات المقدمة له وأسعارها بشكل واضح.
- الامتناع عن تقديم المشروبات الروحية لمن يقل عمره عن 18 سنة.
- إلزام العاملين في المطعم السياحي بارتداء زي خاص كل حسب طبيعة عمله.
- أن لا تعلن بأي وسيلة كانت أو تدرج في أي نشرة يصدرها ما يظهر المطعم السياحي على غير حقيقته من حيث فئة التصنيف أو نوعية الطعام المقدمة.
- إعلام الوزارة عن أي تعديل في الإعلام التجاري للمطعم أو في ملكيته.
- أن لا تجرى أي تغيير في مرافقه أو إنشاءاته إلا بموافقة الوزارة.

- أما تصنيف المطاعم السياحية فإنها نصنف كما يلي:[2]

- مطعم خمسة نجوم.
- مطعم أربعة نجوم.
- مطعم ثلاثة نجوم.
- مطعم نجمتان.

([1])-أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق، ص 394.

([2])-بركات كامل النمر المهيرات ، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية** ، مرجع سابق، ص 249.

- مطعم نجمة واحدة.

المطلـب الرابـــع: نظـام أدلاء السيـــاح ونظـــام هيئـــة تنشيـــط السياحـــــة

يلعب الإدلاء السياحيون دورا بارزا في تطوير الحركة السياحية والترويج لها من خلال الخدمة التي يقدمونها ودقة المعلومات التي يعطونها، بالإضافة إلى السمات الشخصية التي تنعكس صورتها على الإقبال السياحي ولذلك اهتمت الحكومة بهم من خلال إدراج نظام خاص بهم، أما هيئة تنشيط السياحة فيقتصر دورها على تنشيط الحركة السياحية والترويج لها بالتعاون مع الوزارة وجميع القطاعات المتشابكة مع القطاع السياحي.

الفـــــرع الأول: نظام الإدلاء السياحيين

وقد يسمى هذا النظام بنظام أدلاء السياحة رقم 34 لسنة 1988 صادر بمقتضى المادة (16) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988، ومن الشروط اللازم توفرها لترخيص ممارسة مهنة الدليل السياحي مايلي:

- أن يكون أردني الجنسية وأكمل العشرين سنة من عمره.
- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.
- حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها أو دبلوم في الخدمات السياحية من كلية معتمدة كحد أدنى.
- اجتاز امتحان اللغة الأجنبية التي يتقنها وإلمامه بالمعلومات السياحية.
- اجتاز امتحان الدورة التي تنظمها الوزارة.
- أن يكون متفرغا لممارسة مهنة الدليل ولا يجوز له مزاولة وظيفة أخرى.

- أما فئات الرخص الممنوحة للدليل السياحي فهي نوعان:

– دليل عام ويشمل العمل في جميع أنحاء الأردن.

– دليل موقع وينحصر عمله في موقع سياحي محدد . [1]

ويتوجب على الدليل السياحي أن لا يقصر في أداء واجباته أو خدماته وأن لا يخل بالتزاماته تجاه السياح أو أصحاب المهن السياحية الأخرى وعليه بشكل خاص الالتزام بما يلي:

– التحلي بالأخلاق والمواطنة الصادقة لإبراز الأردن بالصورة الجيدة.

– ارتداء الزي المقرر.

– وضع رخصته على صدره أثناء العمل وإتاحة الاطلاع عليها للسياح وموظفي الوزارة المعنيين لغايات الرقابة وأي موظف آخر يفوضه الوزير خطيا بذلك.

– تسليم رخصته إلى الوزارة عند إلغائها أو وقف العمل بها .

– القيام بالمهام الموكلة له أثناء مرافقته للأفواج السياحية من شرح وإعطاء معلومات وافية دقيقة والالتزام بالمواعيد المحددة للبرنامج السياحي.

- أما ما يحضر على الدليل السياحي من الأعمال فهي كما يلي:

– استغلال مهنته لأغراض غير أخلاقية أو تجارية أو الإعلان عن نفسه بصورة تخالف الحقيقة أو تنطوي على التغرير بالزوار والسياح.

– مرافقة كل من السائح والزائر في الأماكن السياحية والأثرية إلا بناء على طلبه.

– القيام بالدلالة أثناء قيادة السيارة.

– اشتراط طلب العمولة أو المكافئة من أصحاب المهن السياحية والتجارية.

– طلب الإكراميات من الأفواج السياحية والزوار.

– تعاطي المشروبات الروحية أثناء العمل. [2]

الفرع الثاني: نظـــام هيئـــة تنشيـــط السياحـــة

([1])–بركات كامل النمر المهيرات ، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية** ، مرجع سابق، ص 246.

([2])–أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي ، مرجع سابق، ص 401.

وقد يسمى هذا النظام بنظام هيئة تنشيط السياحة رقم (26) لسنة 1997 الصادر بموجب القانون (14) لسنة 1997 المعدل لقانون السياحة رقم (20) لسنة 1988، وهيئة تنشيط السياحة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الإداري والمالي، وتملك الأموال المنقولة والغير منقولة اللازمة لتحقيق غاياتها وأهدافها، وأن تقاضي، ولها أن توكل محام في الإجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها ويمثلها رئيس مجلس إدارتها لدى الغير أمام سائر الجهات.

ومركز هذه الهيئة هو "عمان" ويجوز إنشاء فروع لها في سائر أنحاء الأردن وخارجها بقرار من مجلس إدارة الهيئة وتقوم بالمهام التالية:

- العمل على تنشيط الحركة السياحية والترويج لها ونشر الوعي السياحي والتعاون في ذلك مع الوزارة ومختلف القطاعات العاملة في المهن السياحية.
- إعداد النشرات والأفلام والكتيبات والملصقات السياحية وإنتاج سائر وسائل الترويج السياحي ونشرها وتوزيعها وبيعها وإصدار المجلات والنشرات الدورية المهنية السياحية بموافقة الجهات الرسمية المختصة.
- إعداد الدراسات والبحوث التسويقية والإحصائية السياحية وتنفيذها إما بالتمويل المباشر أو بالمساعدات الدولية والهيئات الغير حكومية في هذا المجال ووفقا للتشريعات المعمول بها في المملكة.
- المساهمة مع الوزارة والمؤسسات الرسمية العامة والقطاع السياحي لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ حملات التسويق والترويج المعتمدة من طرف المملكة.
- المشاركة في تدريب وتأهيل القوى العاملة في القطاع السياحي.
- اقتراح المشاريع الخاصة بتحسين المواقع السياحية.
- إقامة مركز معلومات وطني لجمع المعلومات الإحصائية حول القطاع السياحي.
- المساهمة في الفعاليات والنشاطات المتعلقة بالسياحة بما في ذلك الأسابيع والمهرجانات السياحية والمشاركة في المناسبات والمؤتمرات الوطنية والدولية.

أما أعضاء هيئة تنشيط السياحة فإنها تتألف من أعضاء دائمين وأعضاء منتخبين ويعتبرون أعضاء عاملين، كما تظم أعضاء مؤازرين على النحو التالي:

أ-الأعضـــاء الدائمـــون:

1-الوزارة ممثلة بالوزير أو بما يفوضه بذلك.

2-مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية ويمثلها المدير العام أو أحد أعضاء مجلس إدارتها .

3-الملكية الأردنية ويمثلها رئيسها التنفيذي أو من يفوضه بذلك.

4- جمعية الفنادق الأردنية ويمثلها رئيسها .

5- جمعية وكلاء السياحة والسفر ويمثلها رئيسها .

6- شركات النقل السياحي المتخصصة ويمثلها المدير العام أو من ينوب عنه.

7- شركات الطيران الوطنية الأخرى ويمثلها المدير العام أو من ينوب عنه.

ب- الأعضـــاء المؤازريـــن: ولهم الحق في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لأعضائها ولهم الحق في حضور اجتماعاتها والاشتراك في مناقشة الأمور المعروضة عليها وأن يكون لهم الحق في الترشيح أو التصويت على قراراتها .[1]

[1]-بركات كامل النمر المهيرات ، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، مرجع سابق، ص 260.

المبحـــث الرابـــــع: المـــــردود الاقتصـــــادي للسياحـــــــة فـــي الأردن

يلعب القطاع السياحي دورا هاما وفعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يوفره من استثمارات وإيرادات وإتاحة فرص العمل وتوفير العملات الأجنبية والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات، كما يساهم القطاع السياحي في التنمية الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث يؤدي الاهتمام بالمناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية، ومما لا شك فيه أن امتداد السياحة إلى هذه المناطق يؤدي إلى التوازن الإقليمي داخل الدولة نتيجة لزيادة دخول العديد من المنشآت والأفراد بفعل تولد العديد من الأنشطة التي تقوم على السياحة ومن ثم يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة وبين المدن الرئيسية في الدولة.[1]

ومما لا شك فيه أن تنمية النشاط السياحي يؤدي إلى دفع عملية التنمية الاجتماعية ويساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية بالإضافة إلى المساهمة في إعادة توزيع السكان وهجرتهم. وسيتم التركيز في هذا المبحث على الأبعاد الرئيسية التي تعتبر من أهم المساهمات التي تقدمها السياحة للاقتصاد الأردني:

المطلـب الأول: مساهمـــة القطـــاع السياحـــي فـي خلـــق فـــرص عمـــل

تتصف السياحة بأنها نشاط اقتصادي متزايد وخاصة في ما يتعلق باستخدام القوى العاملة حيث تحتاج إلى أعداد كبيرة من العاملين وإن تباينت من حيث الحجم والنوعية تبعا لمستوى أنشطة

[1]–محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 137.

السياحة، ولإبراز دور السياحة في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة لابد من إلقاء الضوء على المتغيرات المؤثرة في ذلك:

– حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة والذي يخلق فرص جديدة للعمل في هذا القطاع وفي الخدمات القائمة عليه.

– نوعية فرص العمل التي توفرها صناعة السياحة والتي تتباين بين العمالة الغير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخبرات المتميزة.

– نوعية الخبرات المتاحة ومستوى أدائها .

– التغير الذي تحدثه العمالة وتوزيعها على الأنشطة المختلفة للأفراد .

ولذلك يمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بصناعة السياحة إلى أربع فئات وهي:

– العاملون الدائمون في السياحة بصورة مباشرة، وهي الفئة التي ترتبط وظائفهم بإنفاق السياح المترددين على المنشآت السياحية ومرافق خدماتهم مثل الفنادق ومراكز الترفيه والمطاعم المرتبطة بها ووكلاء السياحة، ومنظمو الرحلات.

– العاملون بصورة غير مباشرة وهم الفئة العاملة بالخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة والترويج.

– العاملون المنجذبون في الصناعة كقوى إضافية مؤقتة نتيجة لطبيعتها المتزايدة، ويعملون خلال فترات الذروة في المواسم السياحية.

– العاملون في قطاعات مختلفة ويستفيدون من صناعة السياحة وهي فئة يطلق عليهم اسم العمالة المستحدثة.[1]

أما في المملكة الأردنية فإن السياحة تؤثر تأثيرا إيجابيا مباشرا على زيادة العمالة وخلق فرص جديدة، وذلك لأن السياحة بمفهومها الحديث تعتبر صناعة مركبة تشتمل على كثير من الصناعات وأوجه النشاطات الأخرى التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، كما تتصل بكثير من

([1])–غادة محمد بسيوني، **مدخل في علم السياحة**، أكاديمية الفراعنة، معهد الفراعنة العالي للسياحة والفنادق، مصر، 1999، ص 122 .

القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع البناء والتشييد، والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وقطاع البنوك، والقطاعات الخدمية الأخرى.

الجـــدول رقـــم:(32) يوضـــح تطـور العمالـــة فـي القطـاع السياحـــي خـــلال الفتـــرة (2000 – 2014).

الوحدة: ألف

السنوات	العمالة السياحية (ألف عامل)
2000	201
2001	215
2002	222
2003	221
2004	235
2005	294
2006	311
2007	345
2008	383
2009	401
2010	419
2011	418
2012	419
2013	537
2014	589

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-world Travel and Tourism Consul Data, 2016

-www.mota.gov.jo (02/02/2017)

إن دراسة تطور أعداد العاملين في القطاع السياحي الأردني خلال هذه الفترة نجد أن السياحة قد ساهمت بشكل مباشر في التوظيف، وبالتالي فقد ساهمت في الحد من معدلات البطالة في الأردن، فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع السياحي من 201 ألف عامل سنة 2000 إلى 418 ألف عامل سنة 2011، ليرتفع مرة أخرى سنة 2014 إلى حوالي 589 ألف عاملا، أي أن متوسط ما يولده قطاع السياحة من وظائف شغل بلغ 20 ألف فرصة عمل سنويا، وهذا يعني أن قطاع السياحة يساهم ما نسبته 12 % من حجم القوى العاملة الكلية مما يعني أيضا استفادة أكثر من 800 ألف مواطن من العوائد الاقتصادية للسياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياحة الأردنية تعتمد على العمالة الوطنية بنسبة 81 % من مجموع العاملين، أما نسبة 19 % فإنها تتركز على العمالة الأجنبية خاصة في الفنادق والمطاعم السياحية.

المطلـــب الثانـــي: مساهمـــة القطـــاع السياحـــي الأردنـــي في الناتـــج المحلـــي الإجمالـــي

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تشهد تطورا سريعا، ويزداد أهميته في الجانب الاقتصادي دولة، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم 32، أن أكبر نسبة حققتها معدلات مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني كانت في سنة 2012 بحوالي 14.9 %، بينما كانت أقل نسبة حققتها مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي هي 1.8% سنة 2003.

أما متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي خلال هذه الفترة فقد بلغ 12.33% و هذه النسبة تجاوزت 10%، و هي النسبة التي أوصى بها المجلس العالمي للسياحة، و هذا دليل على تطور و ازدهار القطاع السياحي الأردني و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استقرار الوضع السياسي و الأمني في البلاد.

الجـدول رقـــم:(33) يوضـح مساهمـة القطـاع السياحـي فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (% GDP)
2000	% 9,70
2001	% 8,60
2002	%8,30
2003	%8,10
2004	%11,60
2005	%11,20
2006	%11,40
2007	%13,90
2008	%14,00
2009	%14,70
2010	%14,80
2011	%14,70
2012	%14,90
2013	%14,60
2014	%14,50

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :
World Travel and Tourism Consul Data, 2016.
-www.mota.gov.jo (03/02/2017)

المطلب الثالـــث: مساهمـــة القطـــاع السياحـــي الأردنـــي في ميـــزان المدفوعـــــات

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من خلال تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة، والدخل السياحي يؤثر على الميزان التجاري تأثيرا مباشرا ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي، ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو تجارية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية، وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبيرا فإنه يساعد على تخفيف العجز في الميزان التجاري، وإذا كانت نتيجة الميزان التجاري إيجابية فإن الأثر الإيجابي للميزان السياحي يساعد في زيادة تلك الإيجابية، ومن ثم يساعد زيادة التنمية الاقتصادية داخل الدولة. [1]

والمملكة الأردنية باعتبارها إحدى الدول السياحية التي تعاني من شح العملات الأجنبية، فإن نمو القطاع السياحي يساهم في زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، مما يساعد على سد العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم العمل على توازنه.

الجـدول رقـم:(34) يوضـح تطور الميـزان السياحـي في الأردن خـلال الفتـرة (2000-2014).

السنـة	الدخل السياحي (بالمليون دولار)	الإنفاق السياحي (بالمليون دولار)	الميزان السياحي (بالمليون دولار)
2000	722,20	388,17	334,03
2001	700,35	420,32	280,03
2002	1047,91	416,37	631,54
2003	1059,05	378,59	680,47
2004	1329,63	523,67	805,96
2005	1440,46	585,01	855,45
2006	2059,73	836,69	1223,03
2007	2310,85	882,38	1428,47
2008	2945,35	1004,34	1941,01
2009	2914,33	1158,74	1755,59
2010	3588,73	1424,81	2163,93
2011	3002,88	1746,99	1255,89

[1]-إيمان محمد عبد الفتاح منجي، **التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقتها بالبيئة**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، القاهرة، يونيو 2002، ص 128.

2012	3306,73	1583,99	1722,74
2013	3197,60	1756,30	1441,30
2014	3481,15	1802,69	1678,46

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:
World Travel and Tourism Consul Data, 2016.
-www.mota.gov.jo (04/02/2017)

نلاحظ من خلال الجدول (34) أن الميزان السياحي الأردني قد حقق مبالغ إيجابية متتالية منذ سنة 2000 بقيمة مالية قدرها 334,03 مليون دولار ثم انخفضت قيم الميزان السياحي إلى 280.03 مليون دولار سنة 2001 ومن بين أسباب هذا النقصان أحداث 11 سبتمبر التي أثرت على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، ليعاود مرة أخرى في تحقيق زيادات متتابعة ومتتالية إلى غاية سنة 2011 أين حقق قيمة مالية تقدر بـ 1255.89 مليون دولار وهي قيمة مالية منخفضة مقارنة بتلك الزيادات المتتابعة ، أما السنوات ما بين 2012 و2014 فقد حقق الميزان السياحي الأردني نتائج إيجابية متقاربة في ما بينها مما يدل على قدرة القطاع السياحي الأردني على استقطاب أكبر عدد من السياح وقدرته على المنافسة الدولية.

المطلب الرابع : مساهمـــة القطـــاع السياحـــي الأردنـــي في تحقيق الإيرادات

يحقق القطاع السياحي الإيرادات إذا عرفت الدولة استقطاب أكبر عدد من السياح ، وذلك من خلال ما ينفقونه في بلد المقصد السياحي ، وفي الأردن حقق القطاع السياحي إيرادات سنوية يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (35) الذي يوضح الإيرادات السياحية في الأردن .

الجدول رقم (35) يوضح الإيرادات السياحية في الأردن خـــلال الفتـــرة (2003-2015).

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الإيرادات السياحية في الأردن
2003	1061,17
2004	1329,63
2005	1439,61
2006	1637,15
2008	2945,35
2009	2914,47
2010	3416,85
2011	3428,42

2012	4065,88
2013	4121,43
2014	4380,31
2015	4069,40

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :
www.mota.cov.jo(04/02/2017) ,

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الإيرادات السياحية في الأردن خلال الفترة (2003- 2015) في زيادة مستمرة بين السنوات (2003- 2014) إذ كانت الإيرادات السياحية سنة 2003 حوالي 1061.17 مليون دولار لترتفع حتى تصل سنة 2014 حوالي 4380.31 مليون دولار تخللها انخفاض بسيط بين سنتي 2008 - 2009 بمعدل تناقص قدره – 1.1 % أما سنة 2015 فقد انخفضت فيها الإيرادات السياحية إلى حوالي 4069.40 مليون دولار وهذا راجع إلى الأحداث الأمنية وحالة عدم الاستقرار في مجموعة من الدول المحيطة بالأردن.

وعموما فإن القطاع السياحي الأردني حقق إيرادات معتبرة خلال كل هذه الفترة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إعطاء السلطات الأردنية الأولوية لهذا القطاع لما له من مزايا اقتصادية واجتماعية وثقافية.

المبحث الخامس: مقارنة مؤشرات القطاع السياحي لكل من الجزائر و الأردن

يمكن مقارنة السياحة في الجزائر مع نظيرتها في الأردن من خلال المنشآت السياحية القائمة في الدولتين، والحركة السياحية الوافدة إليهما، والمردود الاقتصادي للقطاع لكلا البلدين.

المطلب الأول: مقارنة المنشآت السياحية القائمة في كل من الجزائر والأردن

تزخر كل من الجزائر والأردن على مجموعة من المنشآت السياحية موزعة على ربوع كل من الدولتين، وسنقوم بإبرازهما كما يلي:

الفرع الأول : أهم المنشآت السياحية القائمة في الجزائر

تتوفر الجزائر على مجموعة متنوعة من المنشآت السياحية وخاصة تلك المتمثلة في طاقات الإيواء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (36) يوضح طاقات الإيواء وتقسيمها حسب التصنيف في الجزائر خلال الفترة:(2012-2014)

التصنيف	2012	2013	2014
فنادق خمس نجوم	08	08	08
فنادق أربع نجوم	05	05	06
فنادق ثلاث نجوم	38	38	39
فنادق نجمتين	46	46	46
فنادق نجمة واحدة	116	149	149
فنادق غير مصنفة	127	156	156
إقامة من الدرجة الثانية	02	02	02
إقامة من الدرجة الأولى	01	01	01
موتيلات من الدرجة الثانية	02	02	02
موتيلات من الدرجة الأولى	01	01	01
دار الشباب من الدرجة الثانية	01	01	01

دار الشباب من الدرجة الأولى	01	01	01
قرى سياحية من الدرجة الثانية	/	/	01
هياكل إيواء أخرى مختلفة	1264	1389	1402
المجموع	**1155**	**1174**	**1185**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

www.ons.dz(04/02/2017) .

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن الجزائر تتوفر على ثمان فنادق صنف خمس نجوم خلال الفترة (2012-2014) ،ومعظمها متمركز في الجزائر العاصمة وضواحيها مثل فندق "سوفيتال" وفندق " الشيراتون "وفندق "الهلتون "وكذلك فندق " الأوراسي" ،بالإضافة إلى فندق آخر بمدينة وهران من سلسلة الشيراتون .أما الفنادق من صنف أربع نجوم فلم يتعد عددها ستة فنادق إلى غاية سنة 2014 بعد أن كان عددها خمس سنة 2012 وهي منتشرة أيضا في المدن الرئيسية الكبرى مثل فندق " الماركير" بالعاصمة وفندق " الميريديان " وفندق كولومب"بوهران أيضا ،في حين نجد فنادق صنف ثلاث نجوم عددها ثابت بحوالي 38 فندقا خلال سنتي (2012-2013) ،ليرتفع عددها سنة 2014 إلى 39 فندقا ،أما الفنادق صنف نجمتين فعددها ثابت بحوالي46 فندقا خلال الفترة (2012-2014)،أما الفنادق ذات النجمة الواحدة فهي أيضا عددها ثابت خلال سنتي (2013-2014) بحوالي 149 فندقا بعد أن كان عددها سنة 2012 حوالي 116 فندقا .

- تجدر الإشارة إلى أن عدد الفنادق ذات النجمة الواحة و الفنادق غير المصنفة عددها معتبرا مقارنة مع بقية هياكل الإيواء السياحية الأخرى ويرجع السبب في ذلك كون مرتاديها من ذوي الطبقة المتوسطة ،أما بقية المنشآت السياحية الأخرى كالإقامات والموتيلات ودور الشباب والقرى السياحية فإن عددها ما بين الواحد والاثنان .في حين ارتفع المجموع الكلي لهذه المنشآت السياحية من 1155 منشأة سنة 2012 إلى حوالي 1185 سنة 2014 .

الفرع الثاني: أهم المنشآت السياحية القائمة في الأردن.

تزخر الأردن بمجموعة معتبرة ومتنوعة من المنشآت السياحية، أما في ما يتعلق بالمنشآت الفندقية القائمة في الأردن فيمكن توضيحها في الجدول رقم (37) كما يلي:

الجدول رقم 37: يوضح طاقات الإيواء بكل أصنافها خلال سنة (2014 – 2015).

السنوات	2014			2015		
تصنيف الفنادق	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة
خمس نجوم	31	7980	13609	32	8030	13729
أربع نجوم	31	3961	7183	31	3961	7183
ثلاث نجوم	55	3682	7205	57	3784	7302
نجمتين	59	2195	4840	64	2327	5150
نجمة واحدة	61	1499	3118	66	1528	3260
فنادق غير مصنفة	148	2604	5855	148	2613	5914
شقق وأجنحة بكل أصنافها	151	5202	10057	168	5734	10659
المجموع	**536**	**27123**	**51867**	**566**	**27977**	**53197**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

. www.mota.gov.jo (05/02/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الفنادق من صنف خمس نجوم وأربع نجوم عددها متقارب خلال سنتي (2014-2015) أين بلغ عدد الفنادق خمس نجوم 32 و 31 فندقا على الترتيب بعدد

غرف 7980 و 8030 غرفة على التوالي، وبعدد أسرة يقدر بحوالي 13609 و 13729 سريرا على الترتيب، أما الفنادق من صنف ثلاث نجوم ونجمتين ونجمة واحدة فقد تزايدت لكن بوتيرة بطيئة حيث ارتفعت سنة 2015 إلى حوالي 57، 64 و66 فندقا على الترتيب بعد أن كانت سنة 2014 حولي 55، 59 و61 فندقا على التوالي، أما الفنادق غير المصنفة والشقق والأجنحة فإن عددها معتبرا نسبيا، إذ يقدر بحوالي 148 و 168 فندقا على الترتيب خلال سنة 2015 .

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة عمان لوحدها تتوفر على 14 فندقا من صنف خمس نجوم و34 فندقا من صنف أربع نجوم و 37 فندق من صنف ثلاث نجوم و37 فندقا من صنف نجمتين و 34 فندقا من صنف نجمة واحدة، أما عدد الفنادق غير المصنفة فيقدر بحوالي 92 فندقا .في حين أن مدين البتراء تزخر بحوالي ستة فنادق من صنف خمس نجوم و ثلاث فنادق من صنف أربع نجوم وعشر فنادق من صنف ثلاث نجوم وسبع فنادق من صنف نجمتين وفندقين صنف نجمة واحدة و إثنا عشر فندقا غير مصنف، أما مدينة العقبة فتحتوي على ستة فنادق من صنف خمس نجوم وأربع فنادق من صنف أربع نجوم و ثمان فنادق من صنف ثلاث نجوم و خمس عشر فندقا من صنف نجمتين و عشر فنادق من صنف نجمة واحدة .أما منطقة البحر الميت فإنها تحتوي على ستة فنادق من صنف خمس نجوم وفندقين من صنف أربع نجوم وفندق واحد من صنف ثلاث نجوم .أما باقي الفنادق فهي موزعة على مختلف المناطق السياحية الأخرى في الأردن.

أما الفعاليات السياحية المنتشرة في مختلف ربوع الأردن فيمكن حصرها في الجدول رقم (38) كما يلي

الجدول رقم 38: يوضح تطور الفعاليات السياحية في الأردن خلال سنتي (2014-2015) .

الفعاليات السياحية	2014	2015
الفنادق	536	568
مكاتب السياحة والسفر	856	868
مكاتب تأجير السيارات	252	252

متاجر التحف	375	385
النقل السياحي	08	08
مراكز الغوص	09	09
الرياضة المائية	03	03
مطاعم سياحية	983	1006

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

(05/02/2017) www.mota.gov.jo.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الفنادق في الأردن ومكاتب السياحة والمطاعم السياحية قد زاد عددها سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ولكن بوتيرة محدودة ،في حين أن متاجر التحف وشركات النقل السياحي ومراكز الغوص والرياضات المائية قد استقر عددها بين سنتي (2015-2015) .

الفرع الثالث :المقارنة بين المنشآت السياحية في الجزائر والأردن.

من خلال الجداول رقم 35 ، رقم 36، رقم 37 ، رقم 38، نلاحظ أن عدد الفنادق الأردنية من صنف خمس نجوم و أربع نجوم قد فاق نظيرتها في الجزائر بأضعاف مضاعفة ،أما عدد الفنادق الأردنية صنف نجمتين ونجمة واحدة فهي أكثر عددا أيضا من الفنادق الجزائرية لكن بتفاوت محدود وهذا بالرغم ما تملكه الجزائر من موارد مالية وثروات طبيعية تؤهلها من أن تكون رائدة في هذا المجال ،ولعل السبب في الانتشار المعتبر لهذا العدد من الفنادق صنف نجمة واحدة في الجزائر يعود إلى محاولة الجزائر تلبية الحاجات المتزايدة للسياح والمسافرين الجزائريين من ذوي الدخل المحدود ،ونفس الملاحظة تسجل بالنسبة للفنادق الغير مصنفة في الجزائر التي فاقت أو تقاربت مع نظيرتها في الأردن ،ويرجع السبب إلى انخفاض أسعارها في كلا البلدين.أما طاقات الإيواء الأخرى مثل الإقامات والموتيلات والشقق والأجنحة ودور الشباب بكل أصنافها فتتفوق الأردن عددا على الجزائر ،ويعود السبب إلى تزايد التدفقات الكبيرة للسياح على الأردن .

وبصفة عامة يمكن القول أن الأردن تمتلك منشآت سياحية و فندقية أكثر مما تمتلكه الجزائر بالرغم من كونها دولة غير نفطية .

المطلب الثاني :مقارنة الحركة السياحية لكل من الجزائر والأردن .

يمكن إجراء مقارنة بين الحركة السياحية لكل من الجزائر والأردن من خلال عدة مؤشرات من أهمها : عدد السياح الوافدين ،وعدد النزلاء في الفنادق، وعدد الليالي السياحية.

الفرع الأول : عدد السياح الوافدين لكل من الجزائر والأردن.

يتوقف الطلب السياحي على كل دولة على مدى تنوع وغزارة المنتج السياحي لها، وتوفر البيئة السياحية الأساسية المناسبة والمناخ السياحي الآمن.

أما في الجزائر فإن عدد السياح الوافدين إليها فيوضحه الجدول رقم 39.

جدول رقم 39 : عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2012–2015) .

السنوات	عدد السياح الأجانب	عدد الجزائريون بالخارج	المجموع
2012	981995	1652101	2634056
2013	964153	1768578	2732731
2014	940125	1361248	2301373
2015	1083121	623873	1709944

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :
www.mota.gov.jo (05/02/2017)
www.ons.dz(05/02/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2012–2015) في تذبذب إذ أرتفع عددهم سنة 2013 إلى حوالي 2732731 سائحا أين كان عددهم حوالي 2634056 سائحا سنة 2012 أي بمعدل زيادة يقدر بحوالي 3.75% ،ثم انخفض هذا العدد بوتيرة بطيئة سنة 2014 إلى حوالي 2301373 سائحا بمعدل انخفاض قدره – 15.78 %، لينخفض مرة أخرى سنة 2015 إلى حوالي 1709944 سائحا.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب السياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة معظمهم جزائريون مقيمون بالخارج .

أما السياح الوافدين إلى الأردن فيوضحه الجدول رقم 40 .

جدول رقم 40 : عدد سياح المبيت في الأردن خلال الفترة (2012-2015) .

السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد سياح المبيت	4162367	3945360	3989913	3761072

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

www.mota.gov.jo , (07/02/2017)

نلاحظ من خلال الجدول أن أعداد السياح الوافدين إلى الأردن في تذبذب حيث انخفض عددهم سنة 2013 إلى حوالي 3945360 سائح مقارنة بسنة 2012 أي كان عددهم حوالي 4162367 سائح، ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2014 ولكن بوتيرة متواضعة جدا أي وصل عددهم إلى 3989913 سائحا، ليسجل انخفاضا مرة أخرى سنة 2015 ليصل عددهم إلى حوالي 3761072 سائحا بمعدل انخفاض قدره – 7.2 % .

وبصفة عامة عند مقارنة عدد السياح الوافدين لكل من الجزائر والأردن نجد أن عددهم في الأردن فاق بكثير عددهم بالجزائر خلال كل هذه السنوات.

الفرع الثاني: عدد النزلاء في الفنادق لكل من الجزائر والأردن.

ووفقا لهذا المؤشر فإن عدد النزلاء في الفنادق الجزائرية يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 41 .

الجدول رقم 41 :توزيع نزلاء الفنادق الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية خلال سنة 2014 .

المنطقة الجغرافية	إفريقيا	آسيا	أمريكا	أوروبا	أستراليا	الجزائريين .غ .المقيمين	المجموع
عدد السياح	108176	73071	11533	160616	1022	46655	401037

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على:

www.ons.dz (07/02/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد النزلاء بلغ سنة 2014 حوالي 401037 سائحا موزعين حسب كل منطقة جغرافية ،إذ تتقدمهم أوروبا بحوالي 160616 سائحا ،تليها إفريقيا بحوالي 108176 سائحا ،وتحتل منطقة أستراليا ذيل الترتيب بحوالي 1022 سائحا ،فيحين بلغ عدد النزلاء الجزائريين غير المقيمين في الجزائر حوالي 46655 سائحا .

أما عدد النزلاء في الأردن فيوضحه الجدول رقم 42.

جدول رقم 42 : عدد النزلاء في الفنادق الأردنية خلال الفترة (2014-2015) .

المنطقة الجغرافية	عدد النزلاء		
	2014	2015	التغير النسبي %
أمريكا	242514	207412	-14.5%
أوروبا	663495	337576	-49.1 %
أفريقيا	19307	12063	-37.5%
آسيا	208572	145892	-97.6%
الدول العربية	637381	565232	-11.3%
الأردنيين	648602	625919	-3.5%
المجموع النهائي	2419871	1894094	-21.7%

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على

- www.mota.gov.jo (08/02/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاض عدد النزلاء في الفنادق الأردنية إلى حوالي 1894094 سائحا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 أين كان عددهم يقدر بحوالي 2419871 سائحا مسجلا

نسبة انخفاض قدرها حوالي -21.7% موزعين على مختلف مناطق العالم، تتقدمهم الدول الأوربية بحوالي 663495 سائحا خلال سنة 2014 لينخفض عددهم سنة 2015 إلى حوالي 337576 سائحا مسجلة نسبة انخفاض قدرها ل حوالي - 49.1%، تليها الدول العربية بحوالي 637381 سائحا سنة 2014، لينخفض عددهم سنة 2015 إلى حوالي سائحا 565232 بمعدل انخفاض قدره -11.3%. وتجدر الإشارة إلى أن عدد النزلاء الأردنيون يشكلون جزء هاما من المجموع الإجمالي لعدد النزلاء في الفنادق الأردنية.

وعند مقارنة إجمالي عدد النزلاء في الفنادق الجزائرية بمثيلتها الأردنية نجد أن عددهم في الأردن يفوق بكثير عددهم في الجزائر ،إذ تراوح عددهم في الأردن سنتي 2014 و 2015 حوالي 2419871 سائحا و1894094 سائحا على الترتيب، بينما بلغ عددهم في الجزائر حوالي 401073 سائحا سنة 2014.

الفرع الثالث: عدد الليالي السياحية لكل من الجزائر والأردن.

تشكل الليالي السياحية مؤشرا هاما في نجاعة القطاع السياحي لأي دولة ،وفي الجزائر نجد أن عدد الليالي السياحية يوضحه الجدول رقم 43.

جدول رقم 43: توزيع الليالي السياحية في الجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2015.

المنطقة الجغرافية	إفريقيا	آسيا	أمريكا	أوروبا	أستراليا	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع
عدد الليالي السياحية	228385	149533	28469	352181	1196	77931	837695

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :
www.ons.dz (08/02/2017).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الليالي السياحية في الجزائر سنة 2015 بلغ حوالي 837695 ليلة سياحية موزعة على مختلف المناطق الجغرافية ،إذ تحتل الدول الأوربية المقدمة بحوالي 352181

ليلة سياحية ،تليها الدول الإفريقية بحوالي 228385 ليلة سياحية ،في حين تذيلت أستراليا الترتيب بحوالي 1196 ليلة سياحية ،وتجدر الإشارة إلى أن الجزائريين المقيمين بالخارج يشكلون عدد معتبرا يقدر بحوالي 77931 ليلة سياحية.

أما في الأردن فإن عدد الليالي السياحية في فنادقها يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 44.

جدول رقم 44: عدد الليالي السياحية في الأردن موزعة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2014-2015).

المنطقة الجغرافية	عدد الليالي السياحية		
	2014	2015	التغير النسبي %
أمريكا	412667	352190	14.5- %
أوروبا	1323035	684370	48.3-%
أفريقيا	39204	22294	41.3- %
آسيا	364422	249483	31.5-%
الدول العربية	1630951	1510437	7.4-%
الأردنيين	1286733	1189454	7.6-%
المجموع النهائي	5057012	4008928	20.7-%

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على:

- www.mota.gov.jo (08/02/2017)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الليالي السياحة انخفض سنة 2015 إلى حوالي 4008928 ليلة سياحية أين كان حوالي 5057012 ليلة سياحية سنة 2014 موزعة على مختلف

المناطق الجغرافية تتقدمهم الدول العربية بحوالي 1630951 ليلة سياحية سنة 2014 لينخفض عددهم سنة 2015 1510437 ليلة سياحية سنة 2014 بمدل انخفاض قدره – 7.4 % ، تليها الدول الأوروبية بحوالي 1323035 ليلة سياحية سنة 2014 لينخفض هذا العدد بوتيرة متسارعة إلى حوالي 684370 ليلة سياحية سنة 2015 بمعدل انخفاض قدره – 48.3 %، في حين تذيلت إفريقيا الترتيب بحوالي 39204 ليلة سياحية سنة 2014 لينخفض عددهم سنة 2015 إلى حوالي 22294 ليلة سياحية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردنيين يشكلون جزء معتبرا من إجمالي عدد الليالي السياحية.

المطلب الثالث : مقارنة المردود الاقتصادي للقطاع السياحي لكل من الجزائر والأردن

يمكن مقارنة المردود الاقتصادي للقطاع السياحي لكل من الجزائر والأردن من خلال مقارنة مساهمة القطاع السياحي في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أهمها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في عملية التشغيل، والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر و الأردن

إن نشاط القطاع السياحي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات في العديد من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي مثل وسائل الإقامة المختلفة و مصاريف الخدمات الفندقية و مصاريف النقل و مصاريف أخرى كشراء الهدايا و التحف . . .إلخ.

أما الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر و الأردن خلال الفترة (2000–2014) فيوضحه الجدول رقم 45 كما يلي:

الجدول رقم (45): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن و الجزائر (2000-2014)

الوحدة (%)

السنوات	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني
2000	%1.4	% 9.7
2001	%1.6	%8.6
2002	%1.6	%8.3
2003	%1.7	%8.1
2004	%1.8	%11.6
2005	%1.7	%11.2
2006	%1.02	%11.4
2007	%1.7	%13.9
2008	%2.05	%14
2009	%2.3	%14.7
2010	%2.38	%14.8
2011	%2.4	%14.7
2012	%1.52	%14.9
2013	%1.5	%14.6
2014	%1.55	%14.7

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على

وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، أفريل 2014.

World development indication (WDI), November 2015

إن القراءة الأولية لجدول مقارنة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن و الجزائر يوضح أن متوسط نسبة مساهمة القطاع السياحي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تعدت 10% و هي النسبة التي اعتمدها المجلس العالمي للسياحة، بينما مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي، فإن متوسط نسبة مساهمتها لم تتعد 2.5% و هي نسبة بعيدة كل البعد عن النسبة التي اعتمدها المجلس العالمي للسياحة.

و من الجدول أيضا نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 1.02% و 1.07 % خلال الفترة (2000-2007) وبعدها عرفت بعض الانتعاش خلال الفترة (2008– 2011) ، إذ ارتفعت هذه النسبة إلى ما فوق 02 % في حين عرفت نسبة المساهمة انخفاضات أخرى في السنوات (2012– 2015) بمتوسط قدره حوالي 1.523 %. وهي عبارة عن نسب ضعيفة جدا مقارنة مع الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر إذ أن هذه النتائج دليل على محدودية مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المخلي الإجمالي ويمكن تفسير ذلك إلى عدم اهتمام السلطات المختصة في الجزائر بتنمية هذا القطاع وإشراكه بشكل أساسي في تحقيق التنمية الشاملة واعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وبوتيرة أسرع ، وإذا ما قورنت هذه النسب مع متوسط نسبة مساهمة القطاع السياحي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي لوجدنا عكس ذلك حيث تعدت النسبة 10 % في المتوسط ، وهذا دليل على اهتمام الأردن بهذا القطاع وإعطاءه الأولوية في برامج التنمية .

و في الحقيقة فإن هذه النتائج السلبية المحققة من طرف القطاع السياحي الجزائري ما هي إلا دليل على المحاولات العديدة المتواضعة من السلطات الجزائرية بمختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية لتنمية القطاع السياحي و النهوض به، و لكن على السلطات الجزائرية بذل مجهودات أكثر للخروج من التبعية النفطية و الاعتماد على قطاع السياحة كمورد ثاني لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مقارنة مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل لكل من الأردن و الجزائر

يلعب القطاع السياحي دورا ايجابيا مباشرا في زيادة فرص العمل سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة و يقوم بامتصاص جزء هام من البطالة باعتباره قطاعا متشابكا و مترابطا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و يختلف تأثير القطاع السياحي على عملية التشغيل من دولة إلى أخرى و ذلك باختلاف الأهمية و الأولوية التي توليها الدول في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها .

أما مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل لكل من الجزائر و الأردن خلال الفترة (2000-2014) فيوضحه الجدول رقم:(46)كما يلي:

الجدول رقم :(46) مساهمة القطاع السياحي في عملية التشغيل لكل من الجزائر و الأردن خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	عدد مناصب العمل في الجزائر	عدد المناصب في الأردن
2000	82000	201000
2001	95000	215000
2002	98000	222000
2003	103000	221000
2004	165000	235000
2005	172000	294000
2006	180000	311000
2007	185000	345000
2008	182000	383000
2009	198000	401000
2010	213000	419000
2011	220000	418000
2012	224028	419000
2013	256775	537000
2014	261289	589000

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على :

-منشورات وزارة السياحة والصناعات التقليدية ،2012.

2015 www.mota.gov.jo (10/02/2017)

World Development Indication WDI - November 2015
www.ons.dz (11/02/2017).

من خلال قراءة أولية لهذا الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في خلق فرص عمل متزايدة خلال هذه الفترة حيث بلغ عدد المناصب سنة 2000 حوالي 82000 منصب ثم تزايد عدد مناصب العمل في القطاع ليصل إلى 180000 منصبا سنة 2006 وبعدها ارتفع هذا العدد ليصل إلى 261289 منصبا سنة 2014.

أما عدد المناصب في القطاع السياحي الأردني فهو في تزايد أيضا حيث تزايد هذا العدد من 201000 منصبا سنة 2000 إلى 418000 منصبا سنة 2011، ليرتفع عدد المناصب مرة أخرى سنة 2014 إلى 589000 منصبا ومقارنة العدد الإجمالي للموظفين في هذا القطاع بين الجزائر والأردن فنلاحظ أن هذا العدد في الأردن فاق نظيره في الجزائر بكثير خلال الفترة (2000-2014).

الفرع الثالث : مقارنة مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات لكل من الجزائر والأردن

تهدف الدول السياحية وخاصة الدول النامية إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي لتحقيق فائض في العملات الأجنبية تستعين به في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية.

وتعتبر بنود المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات " العمليات المنظورة والغير المنظورة " من المتغيرات الأساسية في ميزان المدفوعات لأنها تعكس الطاقة الفعلية للاقتصاد الوطني ومدى اعتماده على العالم الخارجي، أما بقية بنود الميزان والتي تشتمل على التحويلات الرأسمالية في صافي الأصول الأجنبية فهي تعتبر دالة في بنود العمليات الجارية.

وتنتهي غالبا العمليات الجارية مع العالم الخارجي في حالة الدول النامية بعجز ملموس، لذلك فان بقية البنود الأخرى في الميزان يكون عليها دورا كبيرا في تمويل هذا العجز و من ثم فان الدخل السياحي له دور فعال وتأثيرا مباشرا على الميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أو ايجابية، وكلما كان الأثر الايجابي للميزان السياحي كبيرا كلما ساعد ذكر على تخفيف العجز

في الميزان التجاري ومن ثم زيادة التنمية الاقتصادية داخل الدولة و الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع السياحي في هذا الميزان لكل من الجزائر والأردن خلال الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم: (47):رصيد الميزان السياحي لكل من الجزائر والأردن (2000-2014)

الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنة	رصيد الميزان السياحي الجزائري	رصيد الميزان السياحي الأردني
2000	91-	334,13
2001	94-	180,41
2002	137-	632,41
2003	143-	681,41
2004	163-	730,99
2005	186-	856,85
2006	166-	1220,82
2007	158-	1430,83
2008	94-	1994,21
2009	140-	1758,49
2010	97-	2167,50
2011	101-	1257,96
2012	181-	1725,58
2013	176-	1443,68
2014	192-	1681,24

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على :

منشورات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2012 .

– World development indication WDI NOVEMBER 2015

- www.mota.gov.jo (12/02/2017)

عند مقارنة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2014) مع نظيره الأردني نجد أن رصيد الميزان السياحي الجزائري سالبا طوال هذه الفترة وهذا راجع إلى ماينفقه

السياح الجزائريين في الخارج أكثر من إيرادات الوافدين إلى الجزائر وذلك لتفضيلهم الخروج من الجزائر للسياحة، إضافة إلى ضعف المنتوج الجزائري وعدم قدرته على المنافسة .

بينما نلاحظ أن رصيد الميزان السياحي الأردني قد حقق نتائج ايجابية، فقد كان في سنة 2000 بقيمة 334.13 مليون دولار، وارتفع سنة 2007 إلى 1430.83 مليون دولار، ليصل سنة 2014 إلى 1681.24 مليون دولار، وبالتالي فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض العجز في الميزان التجاري الإجمالي من خلال مساهمته بقسط كبير في الصادرات الغير المنظورة وبالتالي فإن ميزان المدفوعات الأردني يحقق فوائض مالية متنامية مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وهذا عكس ما يحصل في الجزائر حيث حقق الميزان السياحي خسائر متنامية في ميزان المدفوعات الوطني، وهذا ما يعكس عدم اهتمام السلطات المختصة بهذا القطاع من خلال السياسات التنموية للبلاد .

الفرع الرابع : مقارنة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر والأردن

يمكن مقارنة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر والأردن من خلال الجدول رقم 48

الجدول رقم 48 يوضح مقارنة الإيرادات السياحية لكل من الجزائر والأردن (2003-2015) .

الوحدة : مليون دولار

السنة	الجزائر	الأردن
2003	112	1061,17
2004	178	1329,63
2005	184	1440,46
2006	215	1641,38
2008	300	2945,35
2009	102	2914,47
2010	246	3416,85
2011	209	3428,42
2012	217	4065,88
2013	367	4121,43
2014	347	4380,31
2015	/	4069,40

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على :
www.mota.gov.jo (13/02/2017)
World development indication WDI 2015–

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية في الأردن قد فاقت الإيرادات السياحية في الجزائر خلال كل سنوات هذه الفترة ، وبفوارق مالية جد معتبرة ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اهتمام الأردن بهذا القطاع ومنحه ميزة تفضيلية من خلال المنشآت السياحية المنجزة وطرق الإشهار والتسويق السياحي المستعملة من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح أما في الجزائر مازال الاعتماد على قطاع المحروقات في المخططات التنموية هو السائد وتهميش معظم القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

خلاصـــــة الفصـــــل:

يمتلك الأردن إرثا ثقافيا وحضاريا هو بمثابة قاعدة راسخة لأي سياحة ثقافية فهو يضم الكثير من الكنوز الأثرية من مختلف العصور ولمختلف الحضارات، كما شهدت أرض المملكة أحداثا تاريخية مازالت شواهدها قائمة حتى الآن، مما جعلها معينا للباحثين عن المعرفة وأسرارا ارتقاء الحضارات واندثارها عبر العصور.

أما بالنسبة لمقوماتها الطبيعية فإن للمملكة كنوز تثير العجب والدهشة سواء على مستوى التضاريس أو على مستوى المناخ، فنظر لامتداد الشمال إلى الجنوب بأكثر من 400 كلم فإنها تزخر بكافة أنواع السهول والجبال والهضاب والوديان والصحاري.

فمنطقة "الأغوار" تعتبر واحدة من المناطق الزاخرة بمقومات طبيعية فوق العادة فهي تحظى باهتمام كبير من الأردنيين والزائرين للمملكة، إضافة إلى كونها تضم البحر الميت الذي يعتبر أخفض منطقة على سطح الأرض وكذلك تمتاز بجمال طبيعتها التي تحتوي على أكبر المشاتي مساحة، والينابيع المائية المعدنية.

وتشكل السياحة في الأردن سوقا سياحيا متنوعا، حيث يتوافد عليه الزوار من مختلف دول العالم، إذ يزور الأردن سواحا من الدول العربية ومن أوروبا وآسيا، وأمريكا وإفريقيا وغيرها من الأقاليم.

وتحظى التشريعات السياحية في الأردن سواء كانت قوانين أم أنظمة أو تعليمات بأهمية كبيرة لدورها الأساسي في تنظيم عمل كافة الأنشطة السياحية، حيث أن الالتزام بها يجعل من الأنشطة السياحية أكثر رتابة ونظاما، وتشكل في نفس الوقت مدخلا أساسيا في المحافظة على الحقوق والواجبات.

ويعتبر القطاع السياحي الأردني من بين الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الأردني وذلك نظرا لمساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، ودوره الكبير في جلب العملة الأجنبية للخزينة، فضلا عن أنه من القطاعات الهامة المشغلة للعمالة بشكل أكبر مقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يساعد في دفع عجلة التنمية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي للأردن.

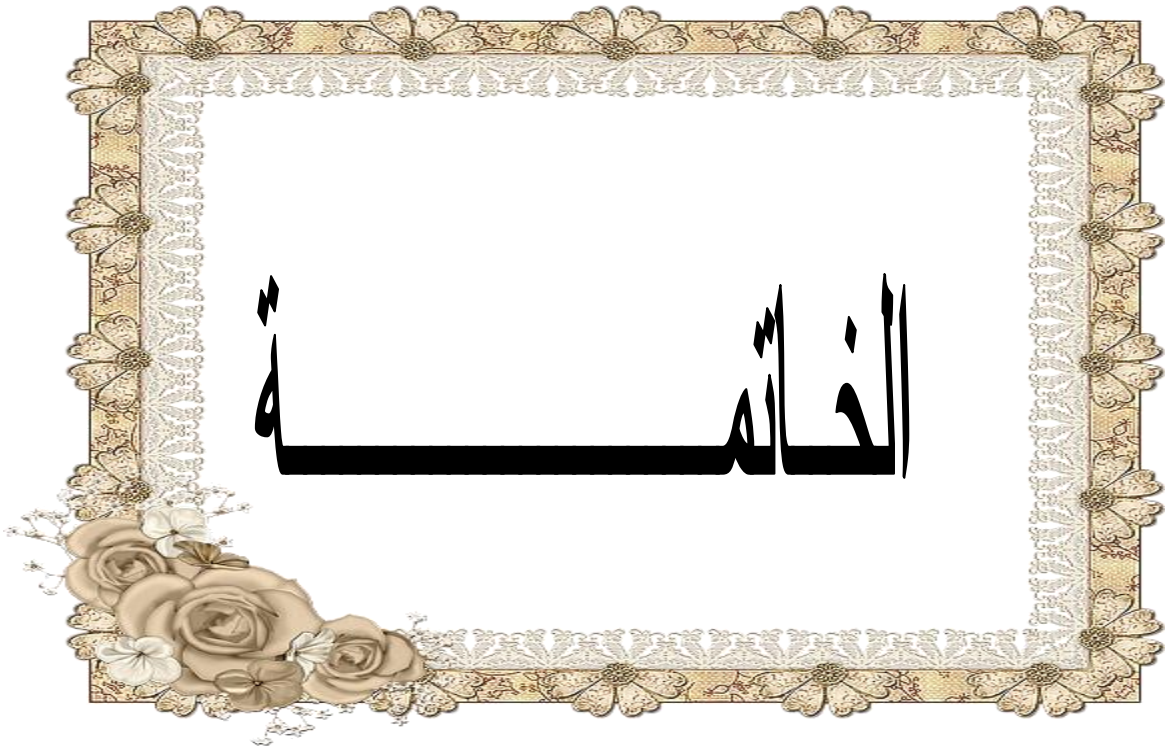
الخاتمـــــــــة

خـــاتمـــة

يعد القطاع السياحي في الوقت الحاضر من القطاعات الاقتصادية الرائدة لإحداث التنمية، فمعظم دول العالم سعت ومازالت تسعى جاهدة لتنمية القطاع السياحي وتطويره ،وذلك لما له من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في الدول النامية التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لإيراداتها الوطنية.

وبرغم ما تتمتع به الجزائر من مقومات وإمكانيات سياحية هامة، من معالم تاريخية وحضارية وأثرية فضلا عن التنوع الجغرافي، حيث يمكن لهذا القطاع أن يساهم في تعظيم العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى ضخ المزيد من العملات الأجنبية في شرايين الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين المرافق الأساسية وتطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ورغم مجهودات الدولة في تفعيل نشاط القطاع السياحي في الجزائر من خلال وضع إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية وفق المخطط الوطني للتهيئة السياحية لأفاق 2025، إلا أنها لم تستطع أن ترقى بهذا القطاع وتبقى بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية المؤهلات و الموارد السياحية المتوفرة بالجزائر، وقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مقارنة بالأردن للفترة محل البحث إلى الكثير من النتائج العامة، والتي تقودنا إلى بعض التوصيات يراها الباحث ضرورية ومكملة للإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحة مستقبلا.

أولا: نتائج الدراسة

وانطلاقا مما سبق ذكره توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1-السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع هام يلعب دورا هاما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدر للعملة الصعبة ،وفرصة لتشغيل اليد العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية أما من منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات و المعارف الإنسانية للأمم و الشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

2-على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جذابا للسياح ،وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة ،بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

3-تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات والموارد السياحية، والجزائر من بين الدول القلائل على المستوى العالمي التي تتوفر على هذه الميزة لكن بالرغم من هذا الثراء، إلا أنها لم تولي لهذا القطاع الاهتمام الكاف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-ركود وتأخر القطاع السياحي الجزائري من خلال ضعف طاقات الاستيعاب الفندقي، والنقص المسجل في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، إذ أن أغلبيتهم من الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر.

5-تعتبر التجربة السياحية الأردنية من بين انجح التجارب السياحية العربية، نظرا لما أفرزته من آثار تنموية في شتى المجالات، انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين في ميزان المدفوعات وتخفيف من حدة البطالة، مما جعل القطاع السياحي الأردني يرتقي إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي.

6- إن القطاع السياحي الجزائري اعترضته مشاكل وعوائق حالت دون النهوض به، حيث اختلفت هذه العوائق وتنوعت من حيث: توفير العقار السياحي، وإشكالية تمويل الاستثمار السياحي ونقص الوعي السياحي وغياب التأطير السياحي، إضافة إلى الاختيارات التنموية السابقة في غير صالح القطاع السياحي.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:**

لا توجد إستراتيجية تنموية واضحة المعالم في مجال الصناعة السياحية في الجزائر رغم امتلاكها لمقومات سياحية كبيرة قادرة على جعلها بلدا سياحيا تنافسيا .

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية ، حيث تزخر الجزائر بمعالم و مقومات سياحية هائلة نتيجة شساعة مساحتها و تنوع أقاليمها كما تمتلك ثروات و مناظر طبيعية، نجد فيها الجبال الشاهقة و الهضاب العليا الفسيحة و السهول و سواحل بحرية ممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط و هي سواحل ساحرة الجمال كما تتربع على اكبر الصحاري بمساحة حوالي مليونين كلم^2 و هذه الصحراء الكبرى هي امتداد يترامى حتى شبه الجزيرة العربية، كما تزخر الجزائر بعدة حضائر وطنية مثل – الحضيرة الوطنية بجرجرة ، و الحضيرة الوطنية بثنية الحد و الحضيرة الوطنية بالشريعة و قورايا و القالة، كما تمتلك الجزائر سلسلة جبلية فريدة من نوعها مثل مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب منها جبال تيكجدة، و جبال الشريعة و جبال الأوراس، كما تزخر أيضا بأكثر من 202 منبع للمياه المعدنية

بخاصيات علاجية مؤكدة ترتكز اغلبها في شمال البلاد، أما الصحراء الجزائرية الكبرى فتحتوي على معالم و منحوتات و منقوشات ورسوم صخرية تعود إلى 7000 و 8000 سنة كما هو الحال في اكبر معرض على الهوا الطلق في الطاسيلي نانجر الذي يحتوي على أكثر من 1500 معلم اثري ما بين رسومات جدارية و منحوتات و منقوشات. . .الخ، بالإضافة إلى امتلاكها أكثر من 300 موقع اثري و تاريخي منها ما هو مصنف عالميا، موزعة عبر التراب الوطني مثل تيمقاد- جميلة- تيبازة- شرشال. . .الخ، كما تمتلك إرثا ثقافيا متنوعا يتمثل في عدد جد معتبر من المتاحف الوطنية التي ترمز لعمق تاريخ الجزائر و حضارتها و من بينها المتحف الوطني للجيش- المتحف الوطني للفنون الجميلة- متحف احمد زبانة- متحف سيرتا . . .الخ. وبالرغم من كل هذه المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر إلا أن السلطات المعنية لم تعط ذلك الاهتمام للقطاع السياحي منذ الاستقلال من خلال انتهاج سياسات عشوائية ويتجلى ذلك في المبالغ المالية المحدودة المخصصة للقطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- **الفرضية الثانية:**

إن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مساهمة محدودة، بينما مساهمة القطاع السياحي الأردني في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مساهمة معتبرة.

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تشير البيانات إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014) يفوق 11% بينما في الجزائر لم يتعدى في أحسن الأحوال 2.5 % أما مساهمة القطاع السياحي الأردني في خلق فرص العمل فقد كان في ذروته سنة 2015 بتشغيل حوالي 589000 عامل ، بينما بلغ في الجزائر كأقصى حد له سنة 2014 حوالي 261289 عاملا ، أما مساهمة القطاع السياحي الأردني في ميزان المدفوعات فيتمثل في تحقيق الميزان السياحي لهذا البلد فائضا بحوالي 2167.5 مليون دولار سنة 2010 ، وهذا الرقم بعيد كل البعد عن المبالغ التي حققها الميزان السياحي الجزائري خلال كل سنوات ازدهار السياحة في الجزائر.

- **الفرضية الثالثة:**

يعتبر تقييم للتجارب التنموية السابقة في مجال أداء السياسات السياحية في الجزائر أمرا ضروريا، نظرا لما أفرزته هذه السياسات من انعكاسات سلبية على تنمية وتطوير القطاع السياحي في كل مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال فشل السياسات السياحية المتعاقبة منذ الاستقلال التي لم تولي ذلك الاهتمام الذي يستحقه القطاع السياحي مما انعكس سلبا على تنميته وتطويره ، كما بينت الدراسة أيضا صحة هذه الفرضية من خلال تشخيص معوقات تنمية القطاع السياحي التي حالت دون النهوض به من خلال السياسات السياحية السابقة .

الفرضية الرابعة:

عدم استفادة الجزائر من التجارب السياحية الرائدة لبعض الدول العربية في تطوير ونمو القطاع السياحي لغياب الثقافة السياحية والترويج السياحي وانتهاج سياسات عشوائية.

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية وذلك من خلال مقارنة التجربة السياحية الجزائرية بالتجربة السياحية الأردنية التي حققت نتائج ايجابية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتي إذا ما قورنت مع نظيرتها في الجزائر فنجد أن القطاع السياحي في الجزائر مازال يراوح نفسه بسبب انتهاج سياسات سياحية غير واضحة المعالم وقلة الاعتمادات المالية المخصصة له إضافة إلى ضعف برامج التنمية السياحية والترويج السياحي لها .

الفرضية الخامسة:

إن تطوير وتنمية القطاع السياحي الجزائري على ضوء الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لأفاق 2025 مرتبطة بتذليل المشاكل والمعوقات التي تعترض التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية المعتمدة

بينت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال استعراض الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي من خلاله تم تقسيم الجزائر إلى ست (06) أقطاب سياحية تتصف بالديمومة و التنافسية، إلى رفع طاقات الإيواء بالجزائر وإنجاز سلسلة رفيعة من الفنادق ، إضافة إلى انجاز عشرون قرية سياحية متميزة و مهيئة برياضات جديدة مخصصة للتوسع السياحي، كما يهدف هذا البرنامج إلى زيادة حجم الاستثمارات السياحية، وبصفة عامة فقد تم تسطير هذا البرنامج من اجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري قصد الارتقاء به وجعله في مصاف القطاعات الأخرى.

ثالثا: توصيات الدراسة

وفي ضوء النتائج السابقة فإننا ندرج مجموعة من التوصيات العملية وأهمها:

1- ضرورة إدخال تقنيات التسويق السياحي للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق العالمي.

2- نشر الوعي السياحي عنة طريق وسائل الاتصال المسموعة والمقروءة والمرئية من اجل نشر السلوك السياحي السليم الذي يتوافق مع الترغيب السياحي وحسن استقبال السياح، وحماية المناطق السياحية ، وإطلاق حملات توعية لتثقيف الأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعي وحضاريا وبيئيا وصحيا وسياسيا .

3- ضرورة تطوير وحماية المواقع السياحية والتاريخية من اجل تنمية سياحية مستدامة.

4- منح تسهيلات بالنسبة للمستثمرين في مجال السياحة خاصة بالنسبة لوكالات السياحة والأسفار من اجل التعريف بالوجهة السياحية للجزائر.

5- إنشاء صندوق خاص بتمويل المشاريع السياحية الكبرى خاصة الفندقية منها من أجل تفادي نقص التمويل اللازم بالإضافة إلى الحرص على مطابقتها للمعايير الدولية .

6- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر وخاصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع السياحي.

7- تثمين العنصر البشري وإعطاءه الأهمية اللازمة وإشراكه في اتخاذ القرارات من خلال تكوينهم في المعاهد والمدارس السياحية.

8- ضرورة تكوين رجال الأمن تكوينا سياحيا وثقافيا وتاريخيا ، وليس امنيا فقط خاصة أولئك الذين يعملون في المواقع السياحية حتى يحسنوا التعامل مع السياح

رابعا: آفاق الدراسة

وختاما وفي إطار الحديث عن إمكانية تحقيق تنمية سياحية في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح مجموعة من العناوين التالية، كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

1.إشكالية الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة.

2.مدى مساهمة الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

3. إستراتيجية التنمية السياحية في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

4.إمكانية الشراكة السياحية بين الدول العربية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم، التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث.

قائمـــــة المصـــادر
والمـراجـــــع

قائمـة المصـادر والمراجـع

المراجـع باللغـة العربيـة

01 الكتب بالعربية :

01- أبو حجز آمنة إبراهيم، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 .

02- أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 1985 .

03- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014 .

04- أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .

05- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للتوزيع، الأردن، 2007 .

06- أسعد حماد أبو رمان، عادل سعيد الراوي، السياحة في الأردن –الأسس العلمية–المقومات–الأسواق–الجدوى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

07- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية–نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .

08- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

09- إياد عبد الفتاح النسور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، دار صنعاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

10- بركات كامل النمر المهيرات، الجغرافيا السياحية والأقاليم السياحية في العالم، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

11- حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006 .

12- الحسن حسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة، الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة، بيروت، 1978 .

13- الحسن حسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة، الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة، بيروت، 1978

14- حسين الديماوي، مدخل إلى السياحة والاستجمام والتنزه، دار النظم للنشر، الأردن، 1998 .

15- الحوري مثني، الدباغ إسماعيل، "اقتصاديات السياحة والسفر"، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، 2000 .

16- خالد كواش، السياحة، مفهومها ، أركانها ، أنواعها ،الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر،2007 .

17- دعبس يسري، السياحة والبيئة– دراسات وبحوث في أنتروبولوجيا السياحة، الطبعة الأولى، الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2007 .

18- دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003 .

19- راتب محمود البشايرة، الثروة السياحية في الأردن، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،

20- رواء زكي يونس الطويل: التنمية المستدامة والأمن القومي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

21- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن، 2008 .

22- سهيلة محمد عباس، علي حسين علي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 .

23- صبري عبد السميع، صناعة السياحة، دار هاني للنشر، مصر، 2005 .

24- صلاح الدين خربوطلي، الاقتصاد السياحي، مكتبة الحازم، دمشق، 2000 .

25- صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر (مكوناتها– ظواهرها– آفاقها)، دار حازم، دمشق، 2002 .

26- الظاهر نعيم إلياس سراب، مبادئ السياحة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001 .

27- عبد الإله أبو عياش، وحميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي كمدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 .

28- عبد الباسط وفاء، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005 .

29- عبد العزيز ماهر، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان 1997 .

30- عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحة، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2010 .

31- عبد الله شريط ومحمد ميلي، تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988 .

32- عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، الطبعة الأولى، مطبعة زهران، القاهرة، 1991

33- العبوري زيد منير، السياحة في الوطن العربي، دار الراية، الأردن، 2008.

34- عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

35- عزة محمد مسعود، التسويق السياحي، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، 2010.

36- عصام حسن الصعيدي، التسويق و الترويج السياحي و الفندقي، دراسة للتسويق السياحي و الفندقي في الدول العربية، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

37- علاء الدين عبد الوهاب، مدخل إلى علم السياحة، قسم الدراسات السياحية بالمعهد العالي للسياحة و الفنادق بالسادس أكتوبر، مصر، 2005.

38- علي بن فايز الجحنى وآخرون، الأمن السياحي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف، الرياض، 2004.

39- علي غربي، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

40- غادة محمد بسيوني، مدخل في علم السياحة، أكاديمية الفراعنة، معهد الفراعنة العالي للسياحة والفنادق، مصر، 1999.

41- ف. دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

42- فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العالمي، الأردن، 1989.

43- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

44- فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات، الأهداف، الأولويات، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

45- كارل لاكز، ترجمة فؤاد هلال، الدليل العلمي في توظيف الأفراد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

46- الكتاني محمود، علم السياحة والمنتزهات، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

47- ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة، دار زهران، عمان ، 1997.

48- .ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة، دار زهران، عمان ، 1997

49- مثنى طه الخوري، إسماعيل محمد علي دباغ، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001 .

50- محاسنة محمد، تاريخ الحضارة والنظم الإسلامية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

51- محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006.

52- محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث، دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

53- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله ، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، مطبعة زهران ، 1991.

54- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

55- محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، 2009.

56- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999.

57- محمد خميس الزكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

58- محمد صالح الشيح، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002.

59- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002.

60- محمد عبد العزيز عجمية، محمد فاتح عقيل، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1968.

61- محمد عبيدات ، التسويق السياحي مدخل سلوكي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

62- محمد مطر، إدارة الاستثمار، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

63- محمود الديماسي و آخرون، تخطيط البرامج السياحية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2002.

64- محمود كامل، السياحة الحديثة علما و تطبيقات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

65- محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، 2002.

66- مروان السكر ، مختارات من الاقتصاد السياحي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي، الأردن، 1999

67- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، الطبعة الأولى، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات، لبنان، 2003.

68- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2008.

69- منى فاروق حجاج، مدخل إلى علم السياحة ، جامعة حلوان لشؤون الدراسات العليا والبحوث ، القاهرة، 2011.

70- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

71- نبيل الروبي، مجموعة الدراسات السياحية " نظرية السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1986.

72- نشوى فؤاد عطا الله، التنمية السياحية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

73- نشوى فؤاد عطا الله، تنمية المبيعات ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

74- نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

75- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، ديسمبر 2006.

76- هشام محمود الأقداحي، مشكلات البيئة والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

77- هناء حامد زهران، الثقافة السياحية وبرامج تنميتها، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

78- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

79- يسرى دعبس، السياحة البيئية، البيطاش للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

02- الأطروحات و الرسائل الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

01- بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2006).

02- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2004).

03- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

04- محمود فوزي شعوبي، السياحة و الفندقة في الجزائر- دراسة قياسية 1974-2002 أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007) .

05- مليكة حفيظ شبايكي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2003) .

ب- الرسائل الجامعية:

01- أيمن برنجي، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008 .

02- حميد بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 .

03- رشيدة عداد، التسويق في المؤسسة الخدمية، حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002 .

04- سالم أحمد الرحيمي، دور السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

05- صالح بزة ، تنمية السوق السياحية بالجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010

06- عريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1997 .

07- مبارك بلالطة، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 .

08- مصطفى محمد نور الدين، السياحة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة للدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية ،معهد البحوث والدراسات العربية، ، جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصر، سنة 1977 .

09- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 2006 .

03-الملتقيات:

01- حدة رايس، مروة كرامة، دور الأنشطة المدرة للذهب في التنمية السياحية المحلية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية- الأبعاد والأفاق-، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 03-04 ديسمبر 2013 .

02- رحماني سعيدة، مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الوطني حول تحليل الواقع الجزائري، جامعة قسنطينة، 2009 .

03- سعداوي موسى، سعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008 .

04- سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، 3-4 مارس 2008 .

05- شبايكي سعدان، مليكة حفيظ، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الثامن تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية (الجزائر الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 20/19 ديسمبر 2009) .

06- شريف عمر،الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (الواقع ، الأفاق) ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ببرج بوعريريج ،14-15أفريل 2008 .

07- صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20 و 21 ماي 2002 .

08- صبايحي نوال، العالية مناد، دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، 27- 28 سبتمبر 2015 .

09- صلاح زين الدين، دراسة لفرص التنمية السياحية المستدامة في مصر، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي العلمي الثالث، القانون والسياحة، طنطا، 2016 .

10- عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09

11- لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي07-08 أفريل 2008 .

12- م. مجينطه، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية، الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 20/19 ديسمبر 2009 .

13- محمد العطا محمد عمر، التنمية السياحية في السودان(ولاية نهر النيل نموذجا)، مداخلة مقدمة ضمن وقائع أعمال المؤتمر الدولي لتطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، أيام 6-2012/09/7، عمان.

14- محمود حسين الوادي، علي فلاح الزغبي، دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السنوي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

15- منير نوري، عبد الله قلش، أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.

16- ياحي عبد النور، السياحة في الجزائر ماضي وحاضر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر، إمكانيات وتحديات تنافسية، جامعة قالمة، أيام 27 و 28 أكتوبر، 2009.

17- فايدي كمال، دور السياحة البيئية المستديمة في محاربة الفقر-حسب مقاربة المنظمة العالمية للسياحة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، 09-10 نوفمبر 2016.

18- مرزوق عايد العقيد ، السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع بعنوان الريادة والإبداع المالي " استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة "، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة فيلاديليفيا ، الأردن، 15-16 مارس 2005.

19- الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 مارس 2010.

20- هالة عبد الرحمان الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية السياحية في المجتمع المحلي،مداخلة مقدمة إلى الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة ، 1998.

04-الجرائد والمجلات:

01- أبو زيد أحمد، أدب الرحلات، مجلة علم الفكر، الكويت، المجلد13، العدد 4، مارس 1983.

02- إيمان محمد عبد الفتاح منجي، التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقتها بالبيئة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، القاهرة، يونيو 2002.

03- جريدة الخبر اليومي، العدد 7733، تاريخ: 2015/03/12

04- خالد كواش، " مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر " مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول.

05- الديوان الوطني للسياحة ، الهقار-التاسيلي، أكبر متحف في العالم على الهواء الطلق ،مجلة الجزائر سياحة ، العدد 26، الجزائر، دون سنة نشر.

06- الديوان الوطني للسياحة، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان،الجزائر.

07- ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة،مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، المجلد 25، العدد 01، 2009.

08- سمير سعد مرقص، تفعيل وتنمية السياحة المصرية ، مجلة إدارة الأعمال ،العدد (100)، القاهرة، 2003.

09- شرفادي عائشة ، السياحة والتنمية المستدامة، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، البويرة، العدد 12، جوان 2012.

10- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة وهران، 2010.

11- محمد الحمصي، دور القطاع العام والخاص في تحقيق التكامل العربي الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، العدد 142، ديسمبر 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

12- محمد الشريف بوهالي، تصنيف الحضيرة الوطنية لتازا بجيجل ضمن المحميات العالمية، مجلة الكورنيش، العدد

03، ديسمبر 2004.

13- مختار إبراهيم مختار، الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة دراسة في المردود الاقتصادي من السياحة في ليبيا، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد الثاني، طرابلسّ، 2009.

14- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر، 2010.

15- هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09 ديسمبر 2014.

16- يحي سعيدي، سليم الهمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثين، 2013.

05– الدوريات والقوانين والتقارير:

01- جون تايلر، التنمية في الدول العربية، مؤتمر التنمية المستدامة للأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي، بدون سنة النشر.

02- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005.

03- الشورى عبد النبي، أثر الإرهاب على الاقتصاد القومي في مصر، أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، 1997.

04- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك

المواد:43،42، 79، 80، 81، 82، من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المؤرخ بـ يوليو 2009 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 2009/07/26.

05- محمد إبراهيم، يوم البيئة العالمي، المنتدى البيئي " السياحة البيئية"، وزارة الدولة لشؤون البيئة، القاهرة، جوان 2006.

06- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2001.

07- منشورات الديوان الوطني للسياحة ONT، سنة 2001.

08- منشورات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، سنة 2000.

09- منشورات وزارة السياحة، سنة 1986، 1990 ، 1994 ، 2001.

10- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)، سنة 1967.

11- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الأول(1970- 1973)، سنة 1970.

12- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، سنة 1974.

13- وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008.

ثانيا المراجـع بالغة الأجنبية:

01- الكتب بالأجنبية :

01- Ahmed Tessa, Economie Touristique Et Aménagement Du Territoire, O.P.U, 1993.
02- Billon Du Développement Touristique Entre 1962-1976, Ministère Du Tourisme, 1977.
03- Hachimi Madouche. Le Tourisme En Algérie, Edition Houma, Alger, 2000.
04- Mourad Kezzar , L'Algérie A Recherche De Son Tourisme, Edition Saec, Liberté, Algérie, 2009.
05- Office Nationale Du Tourisme, Algérie Carte Touristique.

02- التقارير باللغة الأجنبية :

01- Bilan Du Développement Touristique Entre 1962-1976, Ministère Du Tourisme, 1977.
02- CNES : Contribution Pour La Rédhibition De La Politique Nationale Du Tourisme, Novembre 2002
03- La carte du tourisme 1966, ministère du tourisme, 1976
04- Ministère de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat, 2015.

05- Ministère de l'aménagement du territoire et du tourisme et de l'artisanat, 2016.
06- Ministère De Planification Et De L'aménagement Du Territoire Générale Du Pentagonal, 1980-1984.
07- Ministre de L'aménagement de Territoire, de l'environnement et du Tourisme
08- National Tourism Office, Algeria Travel Of Heart, Press Book
09- Office Nationale Du Tourisme, Algérie. Carte Touristique.
10- Tourisme L'Algérie Une Version, Des Ambitions, Dossier De Presse Le Monde A Paris 2008
11- World Development Indicators (WDI) ; November 2015.
12- World Travel and Tourism, Council Data, 2016.

3- المواقع الإلكترونيـة

01- www.aawsat.com
02- www.alger.com
03- www.algeriantourism.com
04- www.aljazeera.net.
05- www.alwahatech.net
06- www.galam.com
07- www.hrdiscussion.com
08- www.isesco.org.ma/ar
09- www.matta.gov.dz
10- www.mota.gov.jo
11- www.mpwh.gov.jo
12- www.ons.dz
13- www.ont-dz.org
14- www.orianis.fr
15- www.oumifiss.org
16- www.palestinerememebred.com
17- www.umep.org
18- www.wikipedia.org/wiki
19- www.wttc.org

الملـــخـــصات

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم ، وقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية.

ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعني أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوي معيشة الفرد.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها الجغرافية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

تلعب السياحة دورا هاما في خدمة التنمية في جميع دول العالم باعتبارها عماد أي تنمية مستقرة ومستدامة تضاف إلى قوة الأمم وتقدمها ، وقد ازداد الاهتمام العالمي للسياحة في أعقاب التوجه البيئي وما تتطلبه التنمية المستدامة من تراكم كمي ونوعي في إنجاز مكتب البنية التحتية التي توافق أبعادها الثلاث ، مما دفع معظم الدول لتخصيص مبالغ مالية طائلة لتحقيق أهداف التنمية السياحية ومتطلبات التنمية المستدامة.

الجزائر رغم أنها تمتلك كل المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تسمح لها ببناء صناعة سياحية رائدة تمكنها من منافسة العديد من الدول وخاصة الأردن قيد الدراسة ، ورغم كل الجهود المبذولة لتطوير وتنمية هذا القطاع فإنها مازالت متأخرة بكثير عن الأردن وبمسافات بعيدة ، رغم التفاوت الجغرافي بينهما.

فبينما حققت الأردن نسبة 11 % كمساهمة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي سنة.2010 فإن الجزائر تكافح بقوة للوصول إلى 2.5 %.

كما تطمح الجزائر للارتقاء بالسياحة وجعلها من مصاف القطاعات الأخرى المدرة للثروة وتحويلها إلى قطب من الأقطاب المستقطبة للسياح ، حيث سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة لأفاق 2025 تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية.

إذ انتهجت مؤخرا التخطيط الإستراتيجي لبنا تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 الذي يهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية دولية تستطيع أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد البترول.

الكلمات المفتاحية : السياحة –السياحة البيئية– التنمية السياحية – التنمية المستدامة – التنمية السياحية المستدامة.

Le Résumé

Le tourisme est l'un des industries les plus dynamiques au monde, où il est devenu parmi les secteurs les plus importants dans le commerce international, le tourisme est - d'un point de vue économique - le secteur productif qui joue un rôle important dans l'augmentation du revenu national et l'amélioration de la balance des paiements et une source de devises et une occasion pour d'exploiter la main-d'œuvre ainsi qu'un objectif pour atteindre les programmes de développement.

Et d'un point de vue social et civilisé, le tourisme est un mouvement dynamique lié aux aspects de la culture et de la civilisation de l'homme, ce qui signifie qu'il est un message civilisé et un pont entre les différentes cultures et connaissances humanitaires des nations et des peuples, et un résultat naturel du développement des communautés touristiques et la hausse du niveau de vie de l'individu.

Sur le plan environnemental, le tourisme est un facteur attrayant pour les touristes qui satisfaire leurs désirs de visiter les différents endroits naturels, et connaitre leurs terrains géographiques, en plus de visiter les communautés locales pour connaitre mieux les coutumes et les traditions. Le tourisme joue un rôle important dans le développement de tous les pays du monde, qui est considérer comme le pilier de tout développement stable et durable qui ajoute de la force et du progrès aux nations. L'intérêt mondial envers le tourisme a augmenté pendant l'orientation environnementale et les exigences du développement durable de l'accumulation quantitative et qualitative envers l'achèvement de l'infrastructure approuvé dans ces trois dimensions, ce qui incite la plupart des pays d'allouer des sommes d'argent énormes pour atteindre les objectifs du développement touristique et les exigences du développement durable.

Algérie, bien qu'elle possède toutes les caractéristiques naturelles, historiques et culturelles qui leur permettent de construire un pionnier de l'industrie touristique qui lui permet de rivaliser avec de nombreux pays, en particulier la Jordanie – en cours de l'étude-, et malgré tous les efforts fournies pour développer ce secteur, nous somme très loin de la Jordanie, malgré la disparité géographique entre les deux pays.

Alors que la Jordanie a réalisé une contribution de 11% du secteur du tourisme dans le produit intérieur brut en 2010. L'Algérie se bat avec force pour atteindre 2,5%.

Algérie aspire également à promouvoir le tourisme et le rendre dans les rangs des autres secteurs qui génèrent la richesse, et le transformé en un pôle d'électrodes polarisées pour les touristes, elle a lancé une nouvelle politique touristique pour l'an 2025 vise à développer et mettre à niveau le produit touristique algérien et son intégration dans le marché mondial du tourisme.

Elle a récemment adopté un plan stratégique pour construire un développement durable du tourisme à travers la création du plan directeur pour les perspectives du tourisme en 2025, qui vise à faire de l'Algérie destination touristique internationale qui peut conduire la locomotive du développement économique dans la phase de l'après-pétrole.

Mots clés: Tourisme – Ecotourisme - Le développement du tourisme - Le développement durable - Le développement durable du tourisme.

The Abstract

Tourism is one of the most dynamic industries in the world, where it has become one of the most important sectors in international trade, tourism is – from an economic point of view – the productive sector that plays an important role in The increase in national income and the improvement of the balance of payments and a source of foreign exchange and an opportunity to exploit the labor force and an objective to reach the development programs.

And from a social and civilized point of view, tourism is a dynamic movement linked to the aspects of human culture and civilization, which means that it is a civilized message and a bridge between different cultures and Humanitarian knowledge of nations and peoples, and a natural result of the development of tourism communities and an increase in the standard of living of the individual.

On the environmental front, tourism is an attractive factor for tourists to satisfy their desires to visit the various natural places and know their geographical terrain, as well as visit local communities to learn more about customs and traditions. Tourism plays an important role in the development of all countries of the world, which is seen as the pillar of any stable and lasting development that adds strength and progress to nations. Global interest in tourism has increased during the environmental direction and requirements of sustainable development of quantitative and qualitative accumulation towards the completion of infrastructure approved in these three dimensions, Allocate huge sums of money to achieve the goals of tourism development and the requirements of sustainable development.

Algeria, although it possesses all the natural, historical and cultural characteristics that enable them to build a pioneer of the tourism industry that allows it to compete with many countries, especially Jordan – currently under study, And despite all the efforts to develop this sector, we are very far from Jordan, despite the geographical disparity between the two countries.

While Jordan made an 11% contribution from the tourism sector to the gross domestic product in 2010. Algeria is fighting hard to reach 2.5%.

Algeria also aspires to promote tourism and make it in the ranks of other sectors that generate wealth, and transformed it into a polarized poles cluster for tourists; it launched a new tourism policy for the year 2025 aims to develop and to upgrade the Algerian tourist product and its integration in the world market of tourism.

It recently adopted a strategic plan to build sustainable tourism development through the creation of the Tourism Outlook Master Plan in 2025, which aims to make Algeria an international tourist destination that can drive the economic development Post-oil phase.

Key words: Tourism – Ecotourism – Tourism development – Sustainable development – Sustainable development of tourism.